



جواهر الفقه

تأليف
محمد مفتاح قريو

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

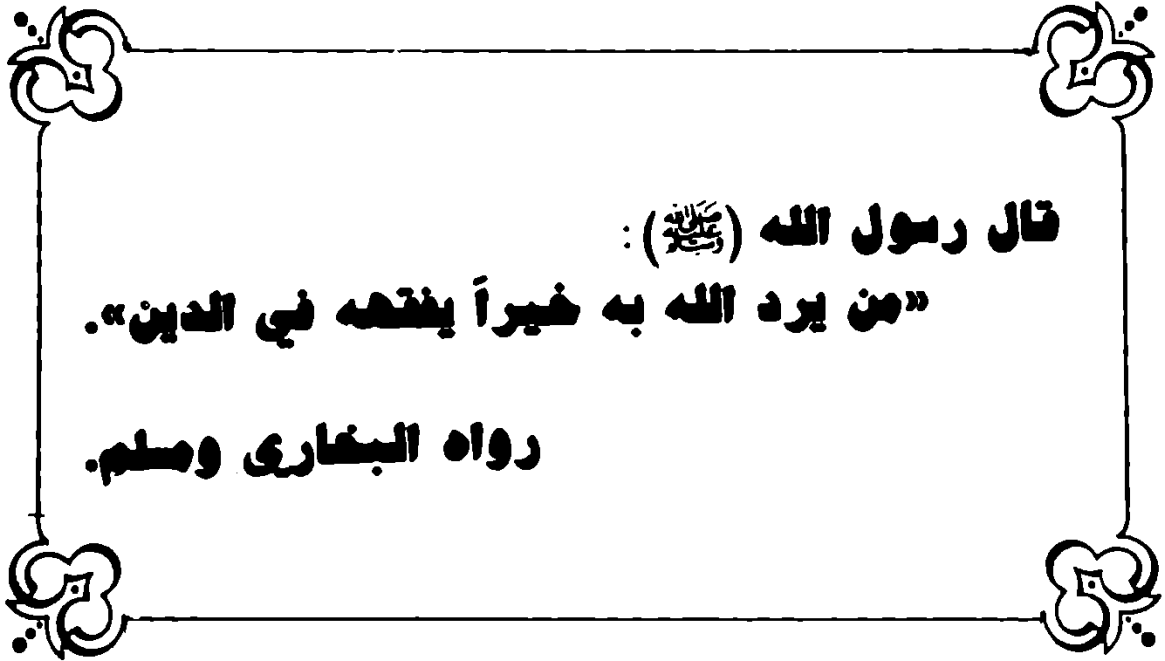
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 مطبوعات



الطبعة الأولى 1404 و.ر 1994م

رقم الإبداع 1135 / 1994 دار الكتب الوطنية - بنغازي

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للناسر



قال رسول الله (ﷺ):
«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».
رواه البخاري ومسلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول العبد الفقير إلى مولاه، العَنِيُّ به عن سواه، محمد مفتاح قَرِيْبِ الرضوانِي، وفقه الله للصواب في الألفاظ والمعاني، لما قرأتُ فقه المذهب المالكي إبان الطلب والتحصيل، في كتبه المعتمدة - في قراءته - وهي الرسالة، وأقرب المسالك، والعاصمية، ومختصر خليل، أَلْفَيْتُهُ يحتاج إلى التجديد والتنقيح والترتيب والتسهيل، ورأيت أن نظم مسائله يعين على تسهيله للطلاب في كل عصر وجيل، وأيقنت أن أحسن كتبه المتقدمة أقرب المسالك، لاقتصاره على خصوص المعتمد من مذهب الإمام مالك، فلذلك نظمت منه كل ما يليق بالطلاب، ولم أترك منه إلا ما فُقِدَ العمل به وما صار فناً مستقلاً كالميراث والحساب، وقد بذلت جهداً كبيراً في تنقيح لفظه وتقليله، وتحلية أوزانه وتسهيله، حتى جاء - بفضل الله - حسن الألفاظ والأوزان، مفيداً - إن شاء الله تعالى - لكل من يقرأه بتأمل وإمعان.

وقد بقي بعد نظمه مدة طويلة مُشْتَتَّ الشمل مبعثر الأجزاء لا تجمعها صلة قرابة ولا رابطة تأليف، ولم تلمسه يد التنقيح والترتيب والترصيف، لا يحتاج ذلك إلى زمان ومكان، مع اشتغال فكري بغيره في ذلك الأوان.

ولما بلغت من الكبر عُتِيًّا، وصار ما كان دانيا - مني - قصيا، خفت أن يصيبه ضياع أو إغفال، فيبقى بسببه قابعا في زوايا الإهمال، حتى

تختفي أنواره، وتستر أقماره، وتغيض أنهاره، وتلتوي أزهاره، فلا يقع عليه بصر، ولا يظهر له أثر.

فعمت على لم شتاته وترتيبه، وزيادة تنقيحه وتهذيبه، وجمع مسائله وفوائده، وتنسيق جواهره وفرائده، لتمكن الأجيال كلها من الانتفاع منه - إن شاء الله -، وليكون من الأعمال التي لا تنقطع بموت من عملها لنفع عباد الله، وسميته:

(جواهر الفقه المختارة، من أقرب المسالك الحسن العبارة).

وها أنا أشرع في المقصود، بعون الرب المعبود فأقول - طالبا من الله التوفيق، والهداية إلى سلوك أقوم طريق:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ عَبْدُ رَبِّهِ الْمَنَانِ
نَظَّمْتُ بِسْمِ اللَّهِ ذِي الْجَلَالِ
جَوَاهِرَ الْفِقْهِ الَّذِي قَدْ نَسَبَا
لِأَجْلِ أَنْ أَسْهَلَ الْفِقْهَ بِهِ
فَالنَّظْمُ قَدْ أَصْبَحَ سَهْلَ الْحِفْظِ
وَكُنْتُ إِذْ قَرَأْتُ فِقْهَ مَالِكٍ
لِذَا نَظَّمْتُ مِنْهُ كُلَّ مَا يَلِيقُ
وَمَبْحَثَ الْقَضَاءِ وَالشُّهُودِ
وَمَبْحَثَ الْمِيرَاثِ وَالْحِسَابِ
نَظْمًا مُنْقَحًا عَدِيمَ الشُّكْلِ
فِي الْجَمْعِ وَالْتَسْهِيلِ وَالتَّقْرِيبِ
وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ أَوْ أَخَّرْتُ مَا
وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا أُخْرَى كَمَا
وَاللَّهُ أَرْجُو الْوَفْقَ لِلْإِتْمَامِ
وَخَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ

(1) قولنا: (لأجل أن أسهل) المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بنظمت وعله فيه.

(2) قولنا: (فالنظم) الفاء للتعليل، ومدخولها علة لأسهل.

(3) قولنا: (عديم الشكل) الشكل في اللغة هو المثل كما في المصباح، وعديم الشكل معناه عديم المثل، فالشطر الثاني من هذا البيت تفسير له. كما لا يخفى.

(4) قولنا: (مرسما) بضم الميم، وفتح الراء، وتشديد السين المفتوحة، اسم مفعول من رسم الرباعي، بمعنى أثبت كما لا يخفى.

(5) قولنا: (فوائد) بالتنوين لضرورة النظم.

كتاب الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة

حَقِيقَةُ الطَّهَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالإِتِّفَاقِ صِفَةٌ حُكْمِيَّةٌ
تَبِيحُ مَا يَمْنَعُهُ وَصْفُ الْحَدَثِ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ أَوْ حُكْمُ الْخَبَثِ
وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بِالطَّهْوَرِ مِنْ مَاءٍ صَعِيدٍ حَرَقِ نَارٍ يَافِظُنْ

باب ما تحصل به الطهارة من ماء أو صعيد

فَالْمَاءُ إِنْ يَسَلَّمَ مِنَ الْخَلْطِ دُعِيَ
وَحَدُّهُ مَا صَحَّ أَنْ يُدْعَى بِمَا
وَهُوَ مُطَهَّرٌ، سِوَاءِ نَزَلَا
وَلَوْ أَتَى اجْتِمَاعُهُ مِنَ النَّدَى
أَوْ كَانَ سُورَ حَائِضٍ أَوْ جُنْبٍ
أَوْ وَرَدَ النَّهْيُ عَلَيْهِ فَاعْلَمْ
أَوْ غَيْرَتُهُ الرِّيحُ مِنْ مُجَاوِرٍ
وَإِنْ يَكُنْ خَالِطُهُ شَيْءٌ قَسِمَ
أَوْلَاهَا الْمَخْلُوطُ بِالْمُلَازِمِ
فَإِنْ يَكُ التَّغْيِيرُ بِالْمَقَرِّ
إِنْ كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ أَرْضٍ طَهَّرَتْ
وَإِنْ يَكُنْ بِجُزْءِ أَرْضٍ طُرِحَا

بِمُطْلَقٍ وَبِالطَّهْوَرِ الرَّافِعِ (1)
بِلا إِضَافَةٍ لِقَيْدِ لَزْمَا (2)
مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ يَنْبَعٍ حَصَلَا
أَوْ ذَابَ بَعْدَ أَنْ يَجِيءَ جَامِداً
أَوْ سُورَعَجْمَا مُطْلَقاً أَوْ شَارِبِ (3)
كَبِيرِ دَرَوَانٍ وَبِشْرِ زَمْزَمِ
مُنْفَصِلِ بِلا لُصُوقِ ظَاهِرِ
إِلَى ثَلَاثَةِ فَحَقَّقَهَا تَلَمَّ
مَعَ تَغْيِيرِ الصِّفَاتِ فَاعْلَمْ
أَوْ الْمَمَرِّ لَيْسَ بِالْمُضَرِّ
وَلَوْ إِلَى نَحْوِ أَوَانٍ غَيَّرَتْ
فِيهِ وَلَوْ قَصْداً عَلَى مَا صُحِّحَا

(1) قولنا: (الرافع) أي المزيل للحدث، أو حكم الخبث.

(2) قولنا: (بما) أصله بماء بهمزة بعد الالف، لكن حذفت منه الهمزة وصار يقرأ بالقصر لضرورة الوزن.

(3) قولنا: (عجماء) بالقصر لضرورة الوزن، وأصله: عجماء بالهمزة بعد الالف، فيشمل كل عجماء من الحيوان سواء كان مباح الأكل كالناقة والبقرة، أو غير مباح كالحمار والبغل وما أشبه ذلك.

وَالْكُخْلُ وَالْمَلْحُ عَلَى الْمَشْهُورِ⁽¹⁾
أَوْطُولُ مُكْتَبٌ فَهُوَ مِثْلُ الْمُطْلَقِ⁽²⁾
وَحُضْرَةُ الْخَزِّ الَّذِي كَالْعِشْبِ
أَلْحَقَ بِالْمَقَرِّ فِي ذَا الْبَابِ
مِنْهُ اخْتِرَازُ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ مَرَا
إِنْ سَقَطَتْ فِيهِ بِلَا اخْتِيَارِ
فَلَا يَضُرُّ مُطْلَقًا يَا صَاحِبِي⁽³⁾
فِي آلَةِ الْإِخْرَاجِ مِنْ كَالْبُرِّ
وَالْقَطْرَانِ اللَّاصِقِ الْمَشْهُورِ
لَيْسَ يَضُرُّ مُطْلَقًا فَحَرَّرِ
بِطَاهِرِ مُفَارِقِ فِيمَا يُرَى
أَوْ لَاصِقِ كَالزَّيْتِ وَالذُّخَانِ
كَالطَّبَخِ وَالشَّرَابِ لَا الْعِبَادَةَ
مِنْ نَجَسِ حَلِّ بِلَا تَفْصِيلِ⁽⁴⁾
تَفْصِيلُهُ يُوضِّحُ التِّيَاسَةَ
فَالْحُكْمُ بِالتَّنْجِيسِ لِلْمَاءِ ثَبَتُ
وَلَمْ تُغَيَّرْ فَإِنَّهُ طَهُورُ
فَالْمَاءِ طَاهِرٌ عَلَى الْمَشْهُورِ

فَلَا يَضُرُّهُ وَلَوْ كَالجَيْرِ
وَإِنْ يَكُ التَّغْيِيرُ بِالمُخْلَقِ
كَسَمَكٍ وَضَفْدَعٍ وَطُحْلِبٍ
وَإِنْ يَكُنْ بِنَابِتِ الْأَعْشَابِ
لَا غَيْرِ نَابِتِ سِوَى مَا عَسُرَا
كَالتَّبَنِ أَوْ كَوَرَقِ الْأَشْجَارِ
وَإِنْ يَكُنْ بِطَاهِرِ الدَّبَاغِ
وَقَيَّدُوا بِخَفَةِ التَّغْيِيرِ
وَبِخُصُوصِ الرِّيحِ فِي الْبُخُورِ
وَالشُّكِّ فِي مَضْرَةِ الْمُغْيِرِ
ثَانِي الثَّلَاثِ هُوَ مَا تَغَيَّرَا
مُمَازِجَ كَالخَلِّ وَالْأَلْبَانِ
يُدْعَى مُضَافًا صَالِحًا لِلْعَادَةِ
وَيَنْجَسُ الْمُضَافُ بِالْقَلِيلِ
ثَالِثُهَا الْمَخْلُوطُ بِالنَّجَاسَةِ
فَإِنْ تَكَرَّرَ كَثِيرَةً وَغَيَّرَتْ
وَإِنْ تَكَرَّرَ قَلِيلَةً وَالْمَا كَثِيرُ
وَإِنْ مَعَاقِلًا بِلَا تَغْيِيرِ

(1) قولنا: (والملح) أي إن كان من أجزاء الأرض، لا من نباتها كالملاح المأخوذ من الحلفاء كما لا يخفى.

(2) قولنا: (المخلوق) المراد به: ما تخلق من الماء، سواء كان حيواناً أو غيره.

(3) قولنا: (بطاهر الدباغ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالدباغ الطاهر، كما لا يخفى.

(4) قولنا: (المضاد) المراد به: الماء المضاد كماء الورد، وماء الزهر، ويلحق به الطبخ واللين وما أشبههما.

فصل في المياه المكروهة

وَرَاكِدٌ قَلٌّ وَمَاتَ مَدَدًا
يُكْرَهُ فِي التَّطْهِيرِ يَأْتِيهِ
أَوْ سَبَقَ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهْرٍ
أَوْ كَانَ سُورًا لِلَّذِي تَقَدَّمَ
وَرَاكِدٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ مُطْلَقًا
إِنْ مَاتَ فِيهِ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ
وَيُنْدَبُ النَّزْحُ لِظَنِّ رَفْعِ
وَإِنْ يَزُلُ تَغْيِيرُ مَا تَنَجَّسَا
مِنَ الْمِيَاهِ أَوْ مِنَ التُّرَابِ

لَمْ يَتَغَيَّرْ وَسِوَاهُ وَجِدًا⁽¹⁾
إِنْ حَلَّ فِيهِ نَجَسٌ قَلِيلٌ⁽²⁾
أَوْ وَلَغَ الْكِلَابُ فِيهِ فَأَدْرٍ
فِي مَبْحَثِ الْمَاءِ الطَّهْوَرِ فَاغْلَمَا
يُكْرَهُ مُطْلَقًا لَدَى مَنْ حَقَّقًا
لَهُ دِمَاءٌ فِي اللَّحُومِ تَجْرِي⁽³⁾
فَضَالَةٌ تَخْرُجُ حَالَ النَّزْعِ
مِنْ غَيْرِ صَبِّ طَاهِرٍ فِيهِ رَسَا
فَلَيْسَ يَطْهَرُ عَلَى الصَّوَابِ

فصل فيما ينوب عن الماء في التطهير

وَيَحْصُلُ التَّطْهِيرُ بِالصَّعِيدِ
وَكَانَ مِنْ أَجْزَاءِ أَرْضٍ وَطَهْرٌ
وَلَمْ يَصِرْ بِنَقْلِهِ فِي الْأَيْدِي
وَجَازَ بِالطُّفْلِ وَبِالصُّوَانِ
وَالطُّهْرُ فِي الْأَخْبَاتِ بِالنَّارِ حَصَلَ

إِنْ لَمْ يُنَافِ طَاعَةَ الْمَعْبُودِ
وَلَمْ تُغَيِّرْهُ صِنَاعَةٌ تَضُرُّ
مِنَ الْعَقَاقِيرِ ذَوَاتِ الْقَيْدِ
وَلَوْ عَقَاقِيرَ لَدَى الْإِنْسَانِ
وَخُصَّ كَيْمَخْتُ بَدْبَعٍ لِلْعَمَلِ

باب الأعيان الطاهرة و النجسة

الطَّاهِرُ الْحَيُّ بِلَا قَيْدٍ وَلَوْ
وَرَيْقُهُ مُخَاطُهُ وَالْعَرَقُ

كَلْبًا وَخِنْزِيرًا وَكَافِرًا حَكُوا
وَدَمْعُهُ أَيْضًا لَدَى مَنْ حَقَّقُوا

(1) قولنا: (وراكد) صفة لموصوف محذوف، أي وماء راكد لا يجري ولا يتحرك، كما الصهرج ونحوه.

(2) قولنا: (نجس قليل) أي لم يغير أحد أوصافه الثلاثة، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (إن مات فيه حيوان بري) كالصهرج إذا وقع فيه حيوان بري ولو صغير الذات كالضفدعة والفار ونحوهما.

وَبَلْغَمٍ صَفْرَاؤُهُ إِلَّا الْكَدِيرُ
وَالْبَيْضُ غَيْرُ الْمَذِيرِ الْمُنْعِمِ
وَالْبَوْلُ، وَالرَّوْثُ مِنَ الْمُبَاحِ
مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ حَالَةَ الْحَيَاةِ
وَمَيْتَةَ الْبَحْرِيِّ وَأَبْنِ آدَمَ
وَمِنْهُ بُرْغُوثٌ، قُرَادٌ، نَمْلٌ
وَجُزْءُ ذَاتِ طَاهِرِ الْمَيْتَاتِ إِنْ
ثُمَّ الْمُدْكِيُّ مِنْ سِوَى الْمُحْرَمِ
وَكُلُّ مَا الْحَيَاةُ عَنْهُ قَصُرَتْ
كَزَعْبِ الْأَرْيَاشِ وَالشُّعُورِ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْجَمَادِ
إِلَّا الَّذِي مِنَ الْجَمَادِ اسْكِرَا
وَكُلُّ مَا اسْتَحَالَ مِنْ فَسَادِ
كَالْخَمْرِ إِنْ خُلِلَ أَوْ تَحَجَّرَا
وَالْمِسْكُ مَعَ فَارْتِهِ وَالزَّبْدُ
وَكَزُرُوعٍ وَيُقُولُ سُقَيْتٌ
وَكِرْمَادٍ وَدُخَانٍ نَجَسٌ

- (1) قولنا: (الشعور) جمع شعر كفلس وفلوس، وهو مذكر، الواحدة منه شعرة.
- (2) قولنا: (الجماد) المراد به: ما ليس حيا، ولا منفصلا عن حي، فيشمل نبات الأرض بجميع أنواعه.
- (3) قولنا: (وكل ما استحال من فساد إلى صلاح) أي كل ما تغير من حالة الفساد إلى حالة الصلاح، كالخمر إذا صار خلا، فقد انتقل من فساد إلى صلاح، كما لا يخفى.
- (4) قولنا: (نضرا) فعل ماض مبني للمجهول، مشتق من النضارة، وهي الحسن على حد قوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة، أي وجوه يومئذ حسنة ناظرة إلى الله تعالى».
- (5) قولنا: (مع فارتته) أي جلده التي يكون فيها مثل زئمة العنز التي تكون بأذنها.
- (6) قولنا: (بنجس) بفتح الجيم، خلاف الطاهر كما لا يخفى.
- (7) قولنا: (وكرماد ودخان) يقرآن من غير تنوين؛ لأنهما مضافان لنجس.

مَنِ الْمَذَكِّي بَعْدَ نَزْعِ الرُّوحِ
 كَذَا مَفَاهِيمُ الْقُبُودِ الْأَصِيقَةِ
 وَكُلُّ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ دَائِمًا
 وَالْمَوْتِ مِنَ مُنْجَسِ الْمَيَاتِ
 وَلَوْ ضَعِيفَةً عَلَى مَا حَقَّقًا
 وَقَصَبِ الرَّيْشِ وَأُذُنِ حَافِرِ
 مَذِي وَوَدِّي وَمَنِي قَبْحِ
 وَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ لِابْنِ آدَمِ
 يَنْجَسُ وَلَوْ قَلِيلَةً فَحَقَّقِ
 فِيهِ، وَإِلَّا فَيَقْدِرُ مَا اعْتَرَتْ (1)
 كَذَاكَ مَا غَاصَتْ بِهِ كَثِيرًا (2)
 وَالْبَيْضِ - أَيْضًا - إِنْ بِهِ صَلَقْتَهُ
 وَنَحْوِ فَخَارِ بَعَوَاصِ لُقْحِ (3)
 وَقَوْلِ مَنْ قَالَ بِهِ مَرْدُودٌ (4)
 فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَغَيْرِ آدَمِ
 فِي غَيْرِ كَيْمَخْتِ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 فِي يَابِسِ وَالْمَاءِ عِنْدَ الْفُضْلَا

وَكَدَمِ لَمْ يَكْ بِالْمَسْفُوحِ
 (وَالنَّجَسُ) الْمُسْتَشْنِيَاتُ السَّابِقَةُ
 وَزَيْدٌ مَيِّتٌ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ
 وَكُلُّ مَا يُفْصَلُ فِي الْحَيَاةِ
 مِمَّا تَحُلُهُ الْحَيَاةُ مُطْلَقًا
 كَالْقَرْنِ وَالسِّنِّ وَظَلْفِ ظَفْرِ
 كَذَا الصَّدِيدِ وَالْدَّمِ الْمَسْفُوحِ
 وَفَضْلَةَ الْمَكْرُوهِ وَالْمُحْرَمِ
 فَإِنْ تَقَعَ فِي مَانِعٍ - لَا مُطْلَقٍ -
 كَجَامِدٍ إِنْ ظَنَّ أَنَّهَا سَرَتْ
 وَلَيْسَ كُلُّ يَقْبَلُ التَّطْهِيرَ
 كَاللَّحْمِ إِنْ يَنْجَسُ طَبَخَتْهُ
 وَنَحْوِ زَيْتُونٍ بِهِ - أَيْضًا - مِلْحِ
 وَالغُسْلِ لِلزُّبُوتِ لَا يُفِيدُ
 وَجَازَ نَفَعَ بِالْمُنْجَسِ اعْلَمِ
 وَدَبْنُ جِلْدِ الْمَيِّتِ لَا يُطَهِّرُ
 وَجَازَ بَعْدَ الدَّبْنِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ

فصل في الانتفاع بالنجاسة أكلاً ودواءً

إِلَّا لِمُضْطَرٍّ لِأَكْلِ الْقَاطِسِ
 وَبِسِوَاهُ رُجِّحَتْ كَرَاهَتُهُ

وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ عَيْنِ النَّجَسِ
 وَاللُّطْعُ بِالْخَمْرِ تَجَلَّتْ جِرْمَتُهُ

(1) قولنا: (اعترت) بمعنى أصابت، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (كذلك ما غاصت به) أي فيه، كما واني الفخار التي يوضع فيها الخمر فإنه يغوص فيها كثيراً، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (ملح) فعل ماض مبني للمجهول، أي دبغ حتى طاب في الملح.

(4) قولنا: (وقول من قال به مردود) المراد به: ابن اللباد في المذهب المالكي.

وَكُلُّ مَا عُنِيَ لِلدَّوَاءِ مِنْ النِّجَاسَاتِ عَلَى السَّوَاءِ
جَازَ ضَرُورَةً عَلَى الْمَشْهُورِ سِوَى جَمِيعِ الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ

فصل فيما يشبه النجاسة في حرمة الإستعمال

وَحَرَّمُوا عَلَى الْمُكَلَّفِ الذَّكْرَ ثَوْبَ الْخَرِيرِ الْخَالِصِ الَّذِي اشْتَهَرَ
وَجَازَ مِنْ خَالِصِهِ سِلْكَانِ وَحَبَكَةَ الرَّتْبَةِ وَالْقَيْطَانِ⁽¹⁾
وَحَرَّمُوا عَلَيْهِ مَا قَدْ حُلِّيَا بِالنَّقْدِ مُطْلَقًا سِوَى مَا اسْتُنِيَا
كَالسَّيْفِ لِلجِهَادِ وَالْأَسْنَانِ وَالْأَنْفِ ثُمَّ مُصْحَفِ الْقُرْآنِ
وَخَاتِمٍ مِنْ عَيْنِ فِضَّةٍ فَقَدْ إِنْ كَانَ قَدَرٌ دِرْهَمَيْنِ وَاتَّخَذَ⁽²⁾
وَكَرِهُوا مَا كَانَ مِنْ نَحَاسٍ وَنَحْوِهِ إِلَّا لِمَنْعِ الْبَاسِ
وَجَازَ لِلنِّسَاءِ كُلُّ مَا يُعَدُّ لِلْبَسِ وَالغِطَاءِ وَالْفَرَشِ فَقَدْ
وَحَرَّمُوا عَلَى الْمُكَلَّفِ وَلَوْ أَنْتَى إِنَاءً صَبِغَ مِنْ نَقْدٍ حَكَا
كَذَاكَ مَا غُشِّيَ أَوْ مَا ضُبِّيَا بِالْعَيْنِ أَوْ بِحَلَقَاتٍ خُضِبَا⁽³⁾
وَالْأَرْجَحُ الْجَوَازُ فِي الْمَمُورِ وَمَا أَتَى مِنْ جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ

باب طهارة الخبث المسماة بإزالة النجاسة

إِزَالَةُ الْخُبْثِ عَنِ الْمُصَلِّي عَنْ ذَاتِهِ وَالثَّوْبِ وَالْمَحَلِّ⁽⁴⁾

(1) قولنا: (سلكان) تثنية سلك، وهو الخيط الرقيق الذي يسلك في عين الإبرة، والمراد (بحبكة الرتبة) ما يجعل علامة للرتبة العسكرية. والمراد (بالقيطان) الخيط المطفور الذي يجعل لالة الحرب الخفيفة كالغدارة ونحوها.

(2) قولنا: (فقد) بمعنى حسب، فهو اسم لاحرف، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (كذلك ماغشي) أي ما خلط من فضة وغيرها، والمراد (بماضيبا) ما أغلق كسره بقضيب من فضة. والمراد (بالحلقات) الحلقات المفرغة من فضة أيضاً، أي ما جعلت لخصوص الزينة مفروزة في الإناء.

(4) قولنا: (عن ذاته) بدل من قولنا (المصلي) بدل كل من كل.

وَاجِبَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَوْلَانِ
وَالْقَوْلُ بِالسُّنَّةِ فِيهَا أَشْهَرُ
فَقَدْ تَمَادَى فِي الصَّلَاةِ الْمُصْطَفَى
لَكِنْ أَتَى تَفْرِيعُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ
فَمَنْ بِهَا أَدَّى الصَّلَاةَ عَامِدًا
وَاسْتَشْكَلُوا الْإِعَادَةَ الْمُؤَبَّدَةَ
فَذَكَرَهَا لَدَى الصَّلَاةِ مُبْطِلٌ
وَوُجِدَ الْمَاءُ الَّذِي تُزَالُ بِهِ
كَذَا سُقُوطُهَا بِهِذِهِ الشَّرُوطُ
وَإِنْ تَكُنْ بِأَسْفَلِ النَّعْلِ وَسَلَّ
أَوْ فَعَلَ الصَّلَاةَ بِالْإِيْمَاءِ

بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةَ مَشْهُورَانِ⁽¹⁾
فَأَهْلُهُ أَكْثَرُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ
يَوْمَ السَّلَى وَلَمْ يُعَدَّ بَلٍ اِكْتَفَى
عَلَى الْوُجُوبِ فِي الْكَثِيرِ الْغَالِبِ
أَعَادَ فِي الْقَوْلَيْنِ حَتْمًا أَبَدًا
مِنْهُ عَلَى السُّنَّةِ الْمُعْتَمَدَةَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْفُوءَةً يَارْجُلُ
وَأَتَّسَعَ الْوَقْتُ لِزَعْرِهَا انْتَبَهَ
مَعَ كَوْنِهَا تَعَلَّقَتْ حَالَ السُّقُوطِ
مِنْ وَسْطِهَا الرَّجْلَ بِلَا رَفْعٍ حَصَلَ⁽²⁾
صَحَّتْ صَلَاتُهُ بِلَا مِرَاءٍ

فصل فيما يحمل على الطهارة أو على النجاسة

وَطَاهِرٌ مَنْسُوجٌ أَهْلُ الْكُفْرِ
وَكُلُّ مَا التَّنْجِيسُ عَنْهُ يَغْلِبُ
كَثُوبٌ كَافِرٌ وَسِكِّيرٌ وَمَا
وَتُوبٌ تَارِكٌ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا
كَمَرَضِعٍ لَكِنْ لِنَفْسِهَا اغْتَفِرَ

كَذَاكَ مَا قَدْ صَنَعُوا لِلتَّجْرِ⁽³⁾
فِي الصَّلَاةِ لُبْسُهُ يُجْتَنَبُ
حَاذِي فُرُوجِ الْجَاهِلِينَ فَاعْلَمَا
وَتَحْوِ كُتَابٍ عَلَى مَا حَقَّقَا
إِنْ تَجْتَهَدُ فِي حِفْظِهِ مِنَ الْقَدْرِ

(1) قولنا: (بالذكر والقدرة) الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت (لقولان)، أي قولان مقيدان بالذكر والقدرة، و (مشهوران) نعت ثان لقولان.

(2) قولنا: (وسل) فعل ماضٍ من سللت الشيء إذا أخذته، والمعنى - هنا - أنه سل رجله من النعل التي في أسفلها نجاسة من غير تحريك لها.

(3) قولنا: (وطاهر منسوج أهل الكفر) مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، أي ومنسوج الكفار - أي كل ما ينسجه الكفار أو يصنعه - طاهر.

فصل في النجاسات المعفو عنها

وَقَدْ عَفَى الشَّارِعُ عَمَّا يَغْسُرُ
وَبَلَلِ الْبَاسُورِ فِي الْأَبْدَانِ
وَقَدَّرَ دِرْهَمَ الْبِغَالِ مِنْ دَمٍ
وَفَضْلَةَ الْخَيْلِ وَنَحْوَهَا لِمَنْ
وَأَثَرَ الذُّبَابِ وَالْحِجَامَةِ
وَالرَّشِّ مِنْ نَحْوِ مِيَاهِ خَوْلِطَتْ
وَأَثَرَ لِدْمَلٍ قَدْ كَثُرَا
وَذَيْلِ مَرَأَةٍ أُطِيلَ لِاسْتِنَارِ
وَدَمِ بُرْعُوثٍ وَلَوْ مِنْهُ فَسَى

كَسَلِسَ مُلَازِمٌ يَنْحَدِرُ⁽¹⁾
وَالثُّوبُ، لَا فِي الْيَدِ خُذْ بَيَانِي
قَيْحٌ صَدِيدٌ مُطْلَقًا فَلْتَعْلَمِ
يَخْدُمُهَا عَلَى الدَّوَامِ فَاغْلَمَنْ
إِنْ مَسَحَ الْحَجْمُ إِلَى السَّلَامَةِ⁽²⁾
بِنَجَسٍ قَلَّ بِطُرُقِ عُنَيْتِ⁽³⁾
أَوْ قَلَّ لَكِنْ اضْطِرَّارًا عَصِرَا
وَرَجُلٍ خَافَ وَطْنَا نَجَسِ الْغُبَارِ⁽⁴⁾
وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ لِمَا تَفَاحَشَا

فصل فيما يجب غسله أو نضجه

وَأَيُّمَا يُغْسَلُ مَا أَصَابَهُ
أَوْ ظَنَّهُهَا، وَيُغْسَلُ الْمَعْلُومُ
كَذَاكَ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الْأَبْدَانِ
إِذْ لَمْ يَجِبْ لِلثُّوبِ وَالْحَصِيرِ
وَإِنْ بَغِيْرٍ مُسْطَلَقٍ خُبْتُ يُزَلُّ
وَالثُّوبُ بَعْدَ غُسْلِهِ قَدْ طَهَّرَا

خُبْتُ لَدَى تَحَقُّقِ الْإِصَابَةِ
مِنْهُ، وَإِلَّا وَجِبَ التَّعْمِيمُ
لَا الثُّوبُ وَالْحَصِيرُ وَالْمَكَانُ
فِي الشَّكِّ إِلَّا النَّضْحُ لِلتَّيْسِيرِ
لَمْ يَتَنَجَّسِ الْمُسْلَقِيُّ لِلْمَحَلِّ⁽⁵⁾
إِنْ فُصِّلَ الْمَاءُ عَلَيْهِ طَاهِرَا

(1) قولنا: (ينحدر) بالبدال المهملة، من الانحدار، بمعنى النزول.

(2) قولنا: (إن مسح الحجم) أي محل الحجامة، لا حجم الشيء، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (عينت) أي تعين المرور منها على الإنسان، كما لا يخفى.

(4) قولنا: (وذيل مرأة) المراد به ما طال من ثيابها أو من جلبابها، كما لا يخفى.

(5) قولنا: (وإن بغير مطلق) الجار والمجرور متعلق بـ (يزل) الذي بعده، ويزل هو فعل الشرط،

أي وإن يزل خبث بغير ماء مطلق... الخ.

وَاللَّوْنُ وَالرَّيْحُ إِذَا تَيَسَّرَا
إِلَى ذَهَابِ الْعَيْنِ وَالْأَجْزَاءِ
مَنْ نَجَسَ ، وَفِي وُجُوهِ الْكَلْبِ
لَخَبِيرٍ قَدْ قَالَهُ الشَّفِيعُ

وَزَالَ طَعْمُهَا وَلَوْ تَعَسَّرَا
وَتَطَهَّرُ الْأَرْضُ بِصَبِّ الْمَاءِ
وَالغُسْلُ لِلْإِنَاءِ مِثْلُ الثُّوبِ
يُنْدَبُ طَرَحُ الْمَاءِ وَالتَّشْيِيعُ

فصل في آداب قضاء الحاجة

مَنْ فَضَلَ آدَابَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ
قَبْلَ الدُّخُولِ لِلْخَلَاءِ فَأَعْقَلَهُ
وَقَدَّمَ الْيُمْنَى خُرُوجاً فَأَعْلَمَ
قَدَّمَ يَمِيناً فِيهِمَا تَأَمَّلْ
إِلَى دُنُو الْأَرْضِ فَافْهَمْ وَادِرِ
وَالْمَلَاعِنِ الَّتِي قَدْ تَتَّقَى
لِقَبْلَةِ لَدَى الْقِضَاءِ فَاسْمَعَا
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ

وَهَاكَ مَا اشْتَدَّتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ
مِنْهَا التَّحْصُنُ بِذِكْرِ الْبِسْمَلَةِ
وَرِجْلَكَ الْيُسْرَى دُخُولاً قَدَّمَ
بِعَكْسِ مَنْجِدٍ ، وَفِي الْمَنَازِلِ
كَذَا الْجُلُوسُ ، وَالتَّزَامُ السَّتْرِ
وَالْإِجْتِنَابُ لِلْمُضِرِّ مُطْلَقاً
وَتَرَكُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ مَعَا
وَتَرَكُ قُرْآنٍ وَذِكْرِ وَكَلَامٍ

فصل في الاستبراء والاستنجاء والاستجمار

بِالسَّلْتِ وَالتَّشْرِ لِعُضْوِهِ بَلِينٍ
بِيَدِهِ الْيُسْرَى ، وَأَيْضاً اسْتَجَبْ
وَعَسَلْهَا بِكُتْرَابٍ بَعْدَ ذَا
وَجَمْعُ أَحْجَارٍ وَمَاءٍ أَوْلَى
وَلَيْسَ شَرْعاً لَازِماً يَارْجُلُ
وَبِسُّوْلِ أُتَى وَدَمٍ مَنِيٍّ
فِي غَيْرِ هَذِهِ بِإِلَاءِ مِرَاءِ

وَيَجِبُ اسْتِبْرَاؤُهُ لِلْأَخْبِيثِ
كَذَلِكَ اسْتِنْجَاؤُهُ ، وَقَدْ نَدِبَ
غَسْلُ لَهَا قَبْلَ مُلَاقَاةِ الْأَذَى
وَيُنْدَبُ اسْتِرْخَاؤُهُ قَلِيلاً
وَالْمَاءُ فِي الْإِفْرَادِ دَوْماً أَفْضَلُ
إِلَّا لَدَى مُنْتَشِرٍ وَمَنْدِيٍّ
وَقَدْ كَفَى اسْتَجْمَارُهُ عَنِ مَاءِ

مُنْظَفٍ لَيْسَ بِذِي أَدَى يَضُرُّ
بِمَا حَوَاهُ مِنْ حُرُوفٍ أَوْ طَعَامٍ
وَبَعْدَهَا الْإِنْقَاءُ هُوَ الْمَرْعَى
كَطَاهِرِ الْعِظَامِ وَالْأَرْوَاحِ

وَجَازَ فِعْلُهُ بِيَأْسٍ طَهَّرَ
وَلَمْ يَكُنْ ذَا شَرَفٍ وَذَا اخْتِرَامٍ
وَيُسْتَحَبُّ وَتُرَّةٌ بِسَبْعٍ
وَيُكْبَرُ النُّقْصَانُ عَنْ ثَلَاثِ

باب طهارة الحدث الكبرى والصغرى والبدل

لِلْمَصَلَّاتِ وَلَمَسِ الْمُصْحَفِ (1)
تَيْمُمٌ، وَالْأَوْلَانِ الْأَصْلُ
وَلَيْسَ مَشْرُوعاً لِقَوْمٍ قَبَلْنَا
جَاءَتْ بِهَا فُرُوعَنَا الْفِقْهِيَّةُ
وَعَدَمُ الْحَائِلِ وَالْمُنَافِي
قَدْ زِيدَ لِلصَّحَّةِ فِي التَّيْمُمِ
وَنَاقِضٌ لَهَا بِهِ تَسْوِغٌ (2)
تَحْصِيلُهَا بِأَيِّ وَجْهِ مُسْجَلًا
يَكُونُ لِلصَّحَّةِ أَيْضًا فَاعْلَمِ
عَدَمَ غَفْلَةٍ وَنَوْمٍ يَسَامِيعِ
وَجُودَ مَاءٍ أَوْ صَعِيدٍ سَالِمِ
وَلَوْ مَعَ الْعُمُومِ فِيمَا حَقَّقْنَا (3)

طَهَارَةُ الْأَحْدَاثِ وَصَفٌ اصْطَفَى
أَقْسَامُهَا الْوُضُوءُ، ثُمَّ الْغُسْلُ
وَتَالَتْ الْأَقْسَامُ مُخْتَصُّ بِنَا
لَهَا شُرُوطٌ عِنْدَنَا مَرْعِيَّةٌ
لِلصَّحَّةِ الْإِسْلَامِ بِاعْتِرَافِ
وَقَدْ مَاءٍ، أَوْ وَجُودِ الْمِ
وَلِوُجُوبِ كُلِّهَا الْبُلُوغُ
وَنَفْيُ إِكْرَاهِهِ، وَقُدْرَةُ عَلَى
دُخُولِ وَقْتِ، وَهُوَ فِي التَّيْمُمِ
وَلِوُجُوبِ وَلِصَّحَّةِ الْجَمِيعِ
وَالْعَقْلُ أَيْضًا، وَالنَّقَاءُ مِنْ دَمِ
بُلُوغُ دَعْوَةِ النَّبِيِّ مُطْلَقًا

(1) قولنا: (اصطفى) بالبناء للمجهول، فعل ماضٍ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على وصف،
والجملة نعت لوصف، ومعنى اصطفى: اختير شرعاً لأداء الصلوات، ولمس المصحف،
وللطواف على سبيل اللزوم.

(2) قولنا: (وناقض لها به) ضمير لها يعود على الطهارة، وضمير به يعود على الناقض و (تسوغ)
أي يسوغ فعلها وجوباً لا إباحة.

(3) قولنا: (ولو مع العموم) لو للمبالغة، أي هذا مع خصوص الدعوة كدعوة موسى وعيسى -
عليهما السلام - بل ولو مع العموم الحقيقي كدعوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - فإنه
مبعوث للخلق كافة في نص القرآن، وأما عموم دعوة نوح - عليه السلام - فهو عموم إضافي
لعدم وجود غيره بعد الطوفان، كما لا يخفى.

فصل في فرائض الوضوء وسننه وفضائله

نِيَّتُهُ فِي الْبَدءِ عِنْدَ مَنْ ضَبَطَ
 إِذَا بِهَا بَعْضُ الْمُبَاحِ بُدَا (١)
 وَكُلُّ مَا فِيهِ تَنَاقُضٌ يُرَامُ
 أَوْ دُونَ تَمْيِيزٍ لَهُ مِنَ الْخَبَثِ (٢)
 إِلَى بُلُوغِ حَسَدٍ مُنْتَهَاهُ
 خَلَلٌ خَفِيفَ الشَّعْرِ دُونَ مَيِّنٍ
 وَنَزَعٌ كُلُّ عَمَشٍ فِي الْأَعْيُنِ
 وَأَوْجِبُوا تَخْلِيلَ أَصْبَعِ الْيَدَيْنِ
 وَيُنْقِضُ الْمَضْفُورُ بِالْخَيْطَيْنِ
 مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ وَلَا شُرُوطٍ
 وَأَوْجِبُوا اتِّبَاعَ عُرْقُوبَيْهِمَا
 مِنْ غَيْرِ تَكَرَّارٍ يُؤَدِّي لِلضَّرَرِ
 وَاعْتَصِرِ الْفَضْلُ الْيَسِيرُ يَا سِرِي
 بِيَسِّ الْأَعْضَاءِ فِي زَمَانٍ اعْتَدَلِ (٣)
 وَغَيْرُ ذِي التَّفْرِيطِ مُطْلَقًا بَنَى
 حَالَ الْبِنَاءِ نِيَّةً كَالْأَيْدَا

فَرَائِضُ الْوُضُوءِ سَبْعَةٌ فَقَطْ
 وَلَا يَضُرُّهَا الْعُرُوبُ، وَكَذَا
 وَضَرُّهَا أَرْتِفَاطُهَا قَبْلَ التَّمَامِ
 كَذَا الْوُضُوءُ مَعَ تَوْهَمِ الْحَدَثِ
 وَغَسَلَ كُلَّ الْوَجْهِ مِنْ أَعْلَاهُ
 وَمِنْ جِهَاتِهِ إِلَى الْأُذُنَيْنِ
 وَأَوْجِبُوا تَتَبُعَ الْمَغَابِنِ
 وَالْغَسْلُ لِلْيَدَيْنِ حَتَّى الْمِرْفَقَيْنِ
 وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ مَعَ صُدْعَيْنِ
 وَالْخَيْطُ إِنْ شُدَّ، وَبِالْخَيْطِ
 وَالْغُسْلُ لِلرَّجْلَيْنِ مَعَ كَعْبَيْهِمَا
 وَالذَّلْكُ بِالْيَدِ - هُنَا - فِيمَا اشْتَهَرَ
 وَالْفُورُ بِالْقُدْرَةِ وَالتَّذْكَرُ
 فَعَامِدُ الْفَضْلِ بِنَاؤُهُ بَطْلٌ
 كَذَاكَ عَاجِزٌ مُفْرَطٌ جَنَى
 وَمِثْلُهُ النَّاسِي، وَلَكِنْ جَدًّا

(١) قولنا: (العزوب) معناه ذهاب النية من الذاكرة من غير رفض لها. وقولنا: (وكذا إذا بها...) بها جار ومجرور متعلق بنبذا، والضمير عائد على النية، والمعنى: إذا نبذ بالنية بعض ما يباح فعله بالوضوء، كأن ينوي الوضوء للصلاة لا لمس المصحف، أو ينوي الوضوء للظهر لا للعصر، فيجوز له أن يفعل مانفاه ونبذه.

(٢) قولنا: (كذا الوضوء مع توهم الحدث) كأن يقول: إن كنت أحدثت فهذا الوضوء له، لأنه نوى مطلق الطهارة الشاملة لطهارة الحدث والخبث، أي من حيث حصولها في واحد منهما غير معين، فإنها لا تكفي لحصول التردد في الحقيقة.

(٣) قولنا: (الأعضاء) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها على حد قوله تعالى: «وبش الاسم»، وأخره بالقصر لضرورة الوزن.

مَضْمُضَةٌ، نَشَقُّ، وَنَثْرٌ جَمَلًا⁽¹⁾
 وَمَسْحُ أُذُنَيْهِ بِتَجْدِيدِ الْبَلَلِ⁽²⁾
 وَالْحُكْمُ فِي الْمَنَسِيِّ وَالْمَنَكُوسِ
 وَحَالَةُ الْقُرْبِ مَعَ الْمُوَالِي
 شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ كَانَ بَاطِلًا
 تَسْمِيَةً، وَمَوْضِعٌ قَدْ طَهَّرَا
 وَالْأَسْتِيَاكُ لِلتَّنْظِيفِ الْمَكِينِ⁽³⁾
 وَالشَّفْعُ وَالتَّثْلِيثُ فِي الْمَغْسُولِ
 وَبِأَمَامِ الرَّأْسِ لِالْجَلَالِ
 تَرْبِيئُهَا مَعَ الْفُرُوضِ فَأَعْلَمْنَا
 دَعَاؤُهُ الْوَارِدُ فِي التَّمَامِ
 وَالزَّيْدُ فِي الْغُسْلِ عَلَى مَا حُدِّدَا
 وَلِدْخُولِ السُّوقِ وَالسُّلْطَانِ
 وَلِأَدَاءِ الذِّكْرِ وَالْعُلُومِ⁽⁴⁾
 بِهِ عِبَادَةٌ بِإِلَّا نَقْضٍ ثَبَّتْ

(سُنَّتُهُ) غَسَلَ الْيَدَيْنِ أَوْلًا
 وَرَدَّ مَسْحَ الرَّأْسِ إِنْ عَمَّ الْعَمَلُ
 تَرْبِيئُ فَرَضِهِ بِإِلَّا تَنْكِيسِ
 أَنْ يُغْسَلَ فِي الْبَعْدِ دُونَ التَّالِي
 وَإِنْ بِمَنَسِيِّ الْفُرُوضِ فَعِلَا
 (وَالْمُسْتَحَبُّ) فِيهِ خَمْسَ عَشْرًا
 وَوَضِعُ مَفْتُوحِ الْإِنَا عَلَى الْيَمِينِ
 تَقْلِيلُ مَاءٍ جَاءَ فِي الْمَنْقُولِ
 وَالْبَدْءُ بِالْيَمِينِ وَالْأَعَالِي
 سُكُوتُهُ أَيْضًا، وَتَرْبِيئُ السُّنَنِ
 تَخْلِيلُهُ أَصَابِعِ الْأَقْدَامِ
 (وَكَرِهُوا) فِي مَسْحِهِ التَّشَدُّدَا
 (وَيُنَادِبُ) الْوُضُوءَ لِلْقُرْآنِ
 وَلِلزَّيْبَارَةِ وَلِلتَّنْوِيمِ
 كَذَاكَ تَجْدِيدُ وَضُوءٍ فَعِلَتْ

فصل في نواقض الوضوء

نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ لِلْإِنْسَانِ نَقَطُ (يَدٍ) لَكِنَّهَا قِسْمَانِ⁽⁵⁾

- (1) قولنا: (نثر) بالياء المثناة من باب قتل وضرب، رميت به متفرقا، كما في المصباح.
 (2) قولنا: (إن عم العمل) المراد بالعمل المسحة الأولى، أي إن عمت جميع الرأس، فتكون الثانية سنة، وإلا فهي تكملة للمسح الأول الذي هو فرض، وما زاد منها فهو سنة، كما لا يخفى.
 (3) قولنا: (الإننا) يقرأ بالقصر لضرورة الوزن.
 (4) قولنا: (للتنويم) المراد به الوضوء للنوم، فهو مصدر نؤم الرباعي، لا الثلاثي، كما لا يخفى.
 (5) قولنا: (نقط يد) النقط ثلاثة أقسام: نقط عدد بحروف الجمل، ونقط إعجام، ونقط ضبط، والمراد - هنا - الأول، وهو نقط العدد، فالياء بعشرة في حروف الجمل، والباء بأربعة، والمعنى أن نواقض الوضوء أربعة عشر.

أَحْدَاثُنَا أَسْبَابُهَا فَالْأَوَّلُ
رِيحٌ، وَغَائِطٌ، وَبَوْلٌ، مَذْيٌ
مَنِينًا يَلْسَعُهُ مِنْ عَثْرَبٍ
وَالثَّانِيَاتُ لَا تَكُونُ نَاقِضَةً
لِحَدَثٍ فِي حَقِّ أَكْثَرِ الْبَشَرِ
مَنْ بَالِغٍ لِعُضْوِهِ الْمُتَّصِلِ
بِبَاطِنِ الْكَفَّيْنِ وَالْأَصَابِعِ
وَلَمَّا بَالِغٍ بَعْضُهُ اتَّصَلَ
بِالْقَصْدِ مُطْلَقًا أَوْ الْوَجْدَانِ
لِذَاتِ شَيْءٍ يُشْتَهَى فِي الْعَادَةِ
أَوْ ثَوْبِهِ أَيْضًا ذَا مَا اتَّصَلَ
وَقَبْلَهُ مِنْ بَالِغٍ لِمُشْتَهَى
إِلَّا لِكَالْوَدَاعِ وَالْتَرَحُّمِ
وَالنَّوْمِ إِنْ كَانَ ثَقِيلًا، وَزَوَالِ
وَالشُّكِّ فِي حُصُولِ أَيِّ نَاقِضٍ
وَلَا انْتِقَاضَ بِسِوَى مَا ذَكَرْنَا

سَبْعٌ بِهَا نَقُضُ الوُضُوءِ يَحْضُلُ
وَمَاءٌ هَادِي حَامِلٌ، وَوَدْيٌ
أَوْ حَرْمَاءٌ أَوْ يَحْكُ جَرَبٌ
بِنَفْسِهَا بَلْ بِشُرُوطٍ مَاخِضَةٍ
وَهِيَ كَذَاكَ سَبْعَةٌ: مَسُّ الذَّكَرِ
فِي حَالِ كَوْنِهِ خَلَا مِنْ حَائِلٍ
وَلَسُو بِزَائِدٍ يُحَسُّ وَيَعِي
أَحْسٌ أَوْ أَشْعَرٌ فِي حَالِ الْعَمَلِ
إِنْ قَارَنَ اللَّمْسُ لَدَى الزَّمَانِ
وَلَسُو لِشَعْرِهِ فَخُذْ إِفَادَةَ
بِهِ وَفِي الْأَثْوَابِ تَفْصِيلُ جَلَا
عَنْ فَمِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ لَهَا
وَعَنْ سِوَى الْفَمِ كَلَّمَسٍ فَأَعْلَمِ
عَقْلٌ وَلَوْ بِالسُّكْرِ مِنْ شَيْءٍ حَلَالٍ
وَرِدَّةُ الْمَحْضُورِ فِي النِّوَاقِضِ
إِلَّا بِنَحْوِ سِلْسِ قَدْ نَدَرْنَا

فصل في موجبات الغسل

وَمُوجِبَاتُ الْغُسْلِ حَيْضٌ، وَنِفَاسٌ
مَغِيبٌ كَمَرَةٍ يَفْرَجُ مُسْجَلًا
إِنزَالِنَا فِي يَقْضَةٍ أَوْ فِي نُعَاسٍ
لِفَاعِلٍ وَمَنْ بِهِ قَدْ فَعَلَا

(1) قولنا: (أحداثنا أسبابها) فالأحداث سبعة أشياء يأتي بيانها، والأسباب سبعة أيضاً، (فالأول) بضم الهمزة وفتح الواو المخففة - جمع أولى مؤنثة أول.

(2) قولنا: (وماء هادي حامل) بإضافة ماء إلى هادي، من إضافة المسمى للاسم. أي الماء المسمى بالهادي، وإضافة هادي إلى حامل، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (ماخضة) اسم فاعل لمؤنث، ومعناه محرّكة للحديث.

سَلَامٌ أَي كَافِرٍ إِذَا فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ وَلَوْ مِنْهُ اغْتَسَلَ

فصل في فرائض الغسل وسننه وفضائله

(فَرُوضٌ) غُسْلٌ خَمْسَةٌ: نَيْتُهُ
وَالدَّلْكُ بِالْعَضْوِ وَبِالْمَنْدِيلِ
تَعْمِيمٌ مَاءٍ عَنِ جَمِيعِ الْجَسَدِ
وَلَيْسَ فِي مَضْفُورِهِ نَقْضٌ ثَبَتَ
وَأَوْجِبُوا تَعَهُدُ الْإِنْسَانِ
(سُنُّهُ) غَسْلُ الْيَدَيْنِ، مَضْمُضَةٌ
وَالْمَسْحُ - أَيْضًا - لِصَمَاحِ الْأُذُنَيْنِ
(مَنْدُوبُهُ) طَهَارَةُ الْمَكَانِ
تَقْلِيلُ مَاءٍ، وَسُكُوتُ عَارِضٍ
وَالْبَدْءُ - أَيْضًا - بِإِزَالَةِ الْأَذَى
تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كُلِّهَا
وَالْغُسْلُ يَجْزِيءُ عَلَى وُضُوءِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالَتَيْنِ نَاقِضٌ
كَالْمَسِّ لِلْفَرْجِ، فَإِنْ تَحْصَلَا
وَكَالْوُضُوءِ سَهُوَ الْاِغْتِسَالِ

فصل في المسح على الجبيرة

وَقَدْ تَرَكْتُ مَبْحَثَ الْخَفِيِّينَ
وَلَمْ نَدْعُ مَبَاحِثَ الْجَبِيرَةِ
لِقَلَّةِ الْوُقُوعِ دُونَ مِثْرِهِ
لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ كَثِيرَةٌ

(1) قولنا: (بعضهم قد رفضه) ضمير رفضه يعود على الشر، أي بعض الفقهاء قد رفض الشر - هنا - ولم يعده سنة مستقلة، بل أدخله في الشر الذي قبله. كما لا يخفى.

فَمَنْ يَخْفَ مِنْ ضَرَرِ الْجُرُوحِ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ جَبِيْرَةً، وَإِلَّا
 ثُمَّ عَلَى الْعِصَابَةِ الَّتِي تَلَتْ
 أَوْ كَثُرَتْ وَانْتَشَرَتْ عَلَى الْمَحَلِّ
 وَجَوَزُوا الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ
 وَكُلَّهَا نَاقِضَةٌ إِنْ سَقَطَتْ
 وَإِنْ تَزُلْ لَدَى صَلَاةٍ بَطَلَتْ
 وَغُسْلُ بَاقِي الْجِسْمِ قَدْ تَحْتَمًا
 وَلَمْ يَكُنْ قَدْ قَلَّ جِدًّا كَيْدًا
 فَإِنْ يَضُرُّ غُسْلُهُ أَوْ قَلًّا

كَفَاهُ مَسْحُهَا لِحِفْظِ الرُّوحِ (١)
 فَالْمَسْحُ فَوْقَهَا كَفَى وَصَلَّى
 وَلَوْ عَلَى مُوجِبِ غُسْلِ رُبِطَتْ
 كَذَاكَ قِرْطَاسُ دَوَاءٍ قَدْ حَصَلَ
 إِنْ شَقَّ نَزَعُهَا عَلَى ذِي الْهَامَةِ
 إِلَّا إِذَا رُدَّتْ وَفَسُورًا مُسِحَتْ
 كَتَرَكَ غُسْلُ الْجُرُوحِ بَرِيَتْ
 إِنْ كَانَ لَا يَضُرُّهُ الْغُسْلُ بِمَا
 صَحِيحَةٌ دُونَ جَمِيعِ الْجَسَدِ
 فَلْتَتِمُّمِ انْتِقَالَ حَالًا

فصل في أسباب التيمم وفرائضه وسننه وفضائله

لِفَقْدِ مَا، أَوْ فَقْدِ قُدْرَةِ عَلَيْهِ
 كَذَا لِخَوْفِ عَطَشِ الْمُحْتَرَمِ
 وَالْخَوْفِ مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ عَاجِلٍ
 وَلَمْ يَجِبْ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ
 وَلَمْ يَجِبْ تَزَوُّدٌ بِالْمَاءِ
 وَالسَّعْيُ فِيهِ دُونَ مِائَتَيْ مِيلِينَ وَجِبَ
 وَأَخَذَهُ بِشَمَنِ مُعْتَسِدٍ
 كَذَا قَبُولُ قَرُضِهِ وَهَبْتَهُ
 وَكُلُّ مَنْ يَسْعَى كَمَا تَقَدَّمَ

أَوْ خَوْفِ أَمْرٍ تَيَمَّمُ يَأْتِيهِ (٢)
 وَالْخَوْفِ عَنِ النَّفْسِ وَمَالٍ فَاعْلَمْ
 وَفَقْدِ آلَةٍ أَوْ الْمُنَاوِلِ
 إِلَّا لِفَقْدِ الْمَاءِ أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ
 قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِلصَّخْرَاءِ
 بَعْدَ إِذَا لَمْ يَكُ وَهْمٌ وَتَعَبٌ
 يَلْزَمُ إِنْ زَادَ عَلَى السَّيِّدَادِ
 أَوْ التَّصَدُّقِ بِهِ لِحَفْظِهِ
 وَلَمْ يَجِدْ مَاءً لَهُ تَيَمَّمَا

(١) قولنا: (لحفظ الروح) أي النفس، لأن حفظ النفس واجب كوجوب بقية الأصول الخمسة المذكورة في قول صاحب الجوهرة:

وحفظ دين ثم نفس مال نسب *** ومثلها عقل وعرض قد وجب

(٢) قولنا: (لفقد ما) أصله لفقد ماء، فحذفت منه الهمزة لضرورة الوزن، كما لا يخفى.

فِي أَيِّسُ يُؤَمَّرُ بِالتَّيْمَمِ
وَكُلُّ رَاجٍ أَحْرَ التَّيْمَمَا
وَالْمُتَرَدِّدُ بِهِ تَوَسَّطَا
وَكُلُّ مَنْ سَبَبَ تَعَلَّقَا
إِلَّا صَاحِبَا حَاضِرَا يُدْرِكُ مَا
نُجْمَعَا أَوْ لِحْنَازَا إِذَا
وَصَلَّ فَرَضَا وَاجِدَا بِهِ وَلَا
وَسُنَّةَا جَنَازَا، طَوَافِ
(فُرُوضُهُ) اسْتِعْمَالُ طَاهِرِ الصَّعِيدِ
وَنِيَّةُ اسْتِيَاحَةِ مَنْ أَكْبَرَ
وَمَسْحُ كُلِّ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
وَيُنْزَعُ الْخَاتَمُ فِي التَّيْمَمِ
وَقُورُهُ، وَالْوُضُلُ بِالصَّلَاةِ
(سُنَّتُهُ) الضَّرْبَةُ لِلْيَدَيْنِ
تَرْتِيبُ مَسْحِ، ثُمَّ نَقْلُ أَثَرِ
(مَنْدُوبُهُ) السُّكُوتُ، ثُمَّ الْبِسْمَلَةُ
(مَكْرُوهُهُ) تَتَّبِعُ الْغُضُونَ
(نَاقِضُهُ) مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ

فِي أَوَّلِ الْمُخْتَارِ نَذْبًا فَاغْلَمْ
لِأَخْرِ الْمُخْتَارِ نَذْبًا دَائِمًا
وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُمْ سِوَى مَنْ فَرَطَا
يَفْعَلُهُ لِلصَّلَوَاتِ مُطَلَّقَا
فِي الْوَقْتِ لَا يَسْتَعْمِلُ التَّيْمَمَا (1)
لَمْ تَتَّعَيْنِ أَوْ لِنَقْلِ أَخِذَا (2)
تَزِدُ سِوَى النَّقْلِ إِذَا مَا اتَّصَلَا (3)
وَمَسْرٌ مُصْحَفٌ بِسَلَا خِلَافِ
وَضْرِبَةٌ لِمَسْحِ وَجْهِ يَأْمُرُ
إِنْ كَانَ أَوْ لِفَرَضِهِ الْمُعْتَبَرِ
إِلَى خُصُوصِ طَرَفِ الْكُوعَيْنِ
دُونَ الْوُضُوءِ لِقُوَّةِ الْمَا فَاغْلَمْ
وَاعْتَفَرَ الْبَسِيرُ مِنْ خُطَوَاتِ
وَمَسْحُ مَا زَادَ عَلَى الْكُوعَيْنِ
غُبَارِ ضَرْبٍ، لَا تُرَابِ الضَّرْرِ (4)
وَصِفَةُ حَمِيدَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ
وَالضَّدُّ لِلْمَنْدُوبِ وَالْمَسْنُونِ
وَأَنْ يَرَى قَبْلَ الصَّلَاةِ مَاءً

(1) قولنا: (يدرك ما) أصله: ماء بالهمزة بعد الألف، لكن حذفت منه الهمزة للضرورة، فصار مقصوراً لما ذكر.

(2) قولنا: (لنقل أخذ) أي استعمل بعد صلاة الفريضة حسب العادة التي اعتادها المصلي.

(3) قولنا: (سوى النقل إذا ما اتصل) ما زائدة، واتصل أي بصلاة الفرض، ويعتبر فيه الاتصال بالعرف، كما لا يخفى.

(4) قولنا: (نقل أثر غبار ضرب) المراد به نقل الأثر الحاصل في اليد من ضربها على الصعيد، إذا كانت اليد يابسة والأثر خفيفاً، وأما إذا كانت اليد مبتلة بماء أو عرق، والأثر كثيراً متجسداً فنقله يؤذي الوجه، فيتعين نفض اليد منه، كما لا يخفى.

فصل في الحيض والنفس

وَالْحَيْضُ فِي الْعَرْفِ دَمٌ يَسْتَرْسِلُ
واعتبروا الدفقة في العيادة
أكثره لذات بدء يجري
وأكثر المبيض للمعادة
إن لم يتم أو تجاوز أكثرا
ولتي قد حملت عشرونا
وإن يتم شهرها الخماسي
وإن تقطع المبيض لفقت
والطهر منه بالجفوف يحصل
وأكثر النفس شهران ولا
وحكمه كالحيض في التقطع

بِنَفْسِهِ مِنْ فَرْجٍ أَنْتَى تَحْمِيلُ (1)
وَأَلْفُوا اعْتَبَارَهَا فِي الْعَيْدَةِ
لِيَنْصِفَ شَهْرٍ كَأَقْلِ الطُّهْرِ
ثَلَاثُ أَيَّامٍ وَرَاءَ الْعَادَةِ
مُدَّتِهِ ثُمَّ تَكُونُ طَاهِرًا
إِذَا مَضَتْ لِحَمْلِهَا سِتُّونَا
فَحَيْضُهَا شَهْرٌ إِلَى النَّفَاسِ
أَيَّامُهُ وَفِي سِوَاهَا طَهَّرَتْ
أَوْ قَصَبَةٍ، وَهِيَ عَلَيْهِ أَكْمَلُ (2)
تَحْدِيدًا لِأَقْلٍ فِيمَا نُقِلَا
وَفِي حُصُولِ الطُّهْرِ مِنْهُ فَاسْمَعِ

فصل فيما يمنعه الحدث الأصغر والأكبر

وَمَنْعَ الْأَصْغَرِ فِيمَا حَقَّقَا
وَمَسُّ مِصْحَفٍ وَجُزْئِهِ وَإِنْ
إِلَّا عَلَى مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ مِثْلُ الْأَصْغَرِ
وَمَنْعَ الْأَكْبَرِ مَا قَدْ ذَكَرَا

فَعَلَ الصَّلَاةَ، وَالطَّوَابِ مُطْلَقًا
قَلَّ كَبْعُضِ آيَةٍ مِنْهُ زُكِنُ (3)
وَالْمُتَعَلِّمِ لَهٗ فِي الْآنِ (4)
فِي مَنْعِ مَا قَدْ مَرَّ، لَا كَالْأَكْبَرِ
حَتَّى عَلَى الْمُقْرَى، وَمَنْ عَنْهُ قَرَأَ (5)

(1) قولنا: (تحمل) أي مطبقة للحمل، لا حامل بالفعل، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (أكمل) أي أبلغ في الدلالة على الطهر.

(3) قولنا: (زكن) فعل ماض، بمعنى علم، كما لا يخفى.

(4) قولنا: (والمتعلم له في الآن) أي في الوقت، احترازاً من وقت غير التعلم كان يقرأه للتعبد، لا للحفاظ فلا بد من الطهارة له. كما لا يخفى.

(5) قولنا: (حتى على المقرى ومن عنه قرا) معناه: أن المعلم إذا كان عليه الحدث الأكبر المسمى: بالجنابة فلا يمس المصحف مادامت عليه الجنابة، وكذلك من قرأ عن المعلم فلا يمس المصحف إلا بعد رفع الحدث الأكبر، كما لا يخفى.

بِمَنْعِ مَنْسُجِدٍ وَلَوْ بِرِجْلِ (١)
 وَطَأَ إِلَى الْغُسْلِ بِلَا نِزَاعٍ
 بِالْمَنْعِ لِلْقُرْآنِ يَا لَيْبُ
 وَلَوْ كَثِيرَةً كَسُورَةِ خُذِ
 وَرَفَعُ مِصْحَفٍ مِنَ الْأَقْذَارِ
 إِنْ قَصِدَ الْمَتَاعَ بِارْتِفَاعٍ
 وَشِبْهِ كُلِّ مِنْهُمَا فَلْتَعْلَمِ

وَزَادَ كُلُّ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ
 وَأَنْفَرَدَ الدَّمَانِ بِامْتِنَاعٍ
 وَأَنْفَرَدَ الْإِنْزَالُ وَالتَّغْيِيبُ
 إِلَّا قِرَاءَةً لِكَا التَّعْوِذِ
 وَجَارَ جِرْزُ لِسَوَى الْكُفَارِ
 وَحَمَلُهُ بِوَسْطِ الْمَتَاعِ
 وَالْمَسُّ لِلتَّفْسِيرِ وَالذَّرَاهِمِ

باب ستر العورة وما يتعلق به

فِي الصَّلَوَاتِ مُطْلَقًا، وَفِي الْأَدَبِ (٢)
 وَنَحْوِهِ مِنْ عَشَبٍ وَشَجَرٍ
 أَوْ مُتَنَجِّسًا لَدَى مَنْ حَرَّرًا
 السُّوَاتَانِ دُونَمَا إِشْكَالِ
 قَدْ كَانَ مِنْهُمُ خَفِيفَ الرُّتْبَةِ (٣)
 مُغْلَظُ الْعَوْرَاتِ خُذِ بَيَانِي
 وَالْوَجْهَ - قَدْ خَفَّ بِدُونِ مَيْنِ
 أَوْ كَشَفِ أَطْرَافِ بَوَقْتِ فَادِرِ

وَسَتْرُ عَوْرَةٍ بِقُدْرَةٍ وَجَبَ
 وَيَحْصُلُ السُّتْرُ بِشَوْبِ سَاتِرِ
 وَلَوْ مُعَارًا، أَوْ حَرِيرًا طَاهِرًا
 وَأَغْلَظُ الْعَوْرَاتِ لِلرِّجَالِ
 وَمَا بَقِيَ مِنْ سُرَّةٍ لِرُكْبَتِهِ
 وَهُوَ مَعَ الْبُطُونِ لِلنِّسْوَانِ
 وَغَيْرُ ذَلِكَ - مَا عَدَا الْكَفَّيْنِ
 لَكِنْ يُعَدَّنَ لِانْكِشَافِ الصَّدْرِ

(١) قولنا: (ولو برجل) بكسر الراء وسكون الجيم، أي ولو ماراً برجله في المسجد، كما لا يخفى.

(٢) وقولنا: (وفي الأدب) المراد بالأدب - هنا - النظر، أي إن ما بين السرة والركبة عورة مطلقاً، سواء كان في الصلاة أو في النظر - كما يأتي.

(٣) قولنا: (الرتبة) المراد منها رتبة العورة، لا رتبة الجندي، فإضافة خفيف إلى الرتبة من إضافة الصفة للموصوف أي الرتبة الخفيفة، كما لا يخفى.

فصل في عورة النظر

وَرَجُلٌ يَنْظُرُ مِنْ كُلِّ ذَكَرٍ
وَمِثْلُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ أَمْثَالِهَا
وَمَحْرَمُ الرَّجَالِ مِنْ مَحَارِمِ
وَأَمْرَأَةٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ تَنْظُرُ
وَلَا يَرَى مِنْهَا سِوَى الْكَفَّيْنِ
فَالْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ لَيْسَا عَوْرَةً
وَلَكِنَّ النَّقْصَابَ لِلْجَمِيلَةِ
وَنَظَرَ بِلْدَةٍ قَدْ مَنَعَا
كَذَا اسْتِمَاعَ الصَّوْتِ مِنْ كِلَيْهِمَا

سِوَى الَّذِي مِنْ رُكْبٍ إِلَى السَّرْرِ⁽¹⁾
أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مَحْرَمٍ مِنْ أَهْلِهَا
يَنْظُرُ أَطْرَافًا وَوَجْهًا فَاعْلَمْ⁽²⁾
مَا قَدْ يَرَى مِنْهَا الْحَرِيمُ الذَّكَرُ
وَالْوَجْهَ، لَا غَيْرُ بِدُونِ مَيِّنِ⁽³⁾
بِالِاتِّفَاقِ مُطْلَقًا فِي الْحُرَّةِ⁽⁴⁾
يَلْزَمُ خَوْفَ فِتْنَةٍ ضَلِيلَةٍ
لِوَجْهِ مَرَأَةٍ وَأَمْرِدٍ مَعَا⁽⁵⁾
بِلْدَةٍ، لَا بِسِوَاهَا فَافْهَمَا

فصل في الأصوات المطربة والصور

وَاخْتَلَفُوا فِي خَالَةِ الْإِنْصَاتِ
وَرَجَّحُوا الرَّجُوعَ لِلْأَحْوَالِ
وَرَخَّصُوا فِي الطَّارِ مَعَ يَسِيرِ

إِلَى جَمِيلِ الصَّوْتِ مِنْ آلَاتِ⁽⁶⁾
إِنْ حَسُنَتْ فَاسْمَعْ وَلَا تُبَالِي
زَمَارَةَ فِي الْعُرْسِ لِلتَّشْهِيرِ

- (1) قولنا: (من ركب إلى السرر) الركب جمع ركة، حذفت منه (أل) المعرفة للضرورة، والسرر جمع سره، والمعنى المراد: أن عورة الرجل المذكور ما بين سرته وركبته، كما لا يخفى .
- (2) قولنا: (ومحرم الرجال) من إضافة الصفة للموصوف، أي الرجل المحرم ينظر من محارمه الإناث جميع الأطراف والوجه .
- (3) قولنا: (ولا يرى) فاعل يرى ضمير مستر يعود على الأجنبي، الذي تقدم ذكره في البيت قبله، أي ولا يرى الأجنبي من المرأة الأجنبية إلا الكفين والوجه .
- (4) قولنا: (ليسا) بألف الاثنين العائدة على الوجه والكفين، اسم ليس، وعورة خبرها . كما لا يخفى .
- (5) قولنا: (لوجه مرأة) لغة في امرأة بهمة الوصل، كما لا يخفى .
- (6) قولنا: (إلى جميل الصوت من آلات) التي منها الطار والزماراة والدربكة والعود والغبطة وغيرها من الآلات .

لِحَيَوَانٍ كَامِلٍ ذِي ظِلٍّ (1)
وَالْحُكْمُ فِي النَّاطِرِ كَالْمَنْظُورِ (2)
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ عَلَى مَا حَقَّقَا

وَيَحْرَمُ التَّصْوِيرُ دُونَ جِلٍّ
وَيُكْرَهُ الْمَنْقُوشُ فِي الْمَشْهُورِ
وَجَازَ غَيْرُ الْحَيَوَانِ مُطْلَقًا

باب استقبال القبلة وما يتعلق به

بِالْأَمْنِ وَالْقُدْرَةِ لِلذَّوَابِ
وَلِلْبَعِيدِ جِهَةً لِلْقُبَّةِ (3)
فِيهَا، وَفِي الْحِجْرِ عَلَى مَا وَرَدَا
فِيهَا، وَفِي الْحِجْرِ فَرُوضًا تَقَعُ
عَنْ ظَهْرِهَا، وَالْمَنْعُ فِي النَّفْلِ بَدَا
فِي سَبْعَةٍ مِنْهَا مَعَاطِنُ الْإِبِلِ

وَتَجِبُ الْقِبْلَةُ فِي الصَّلَاةِ
وَهِيَ إِلَى الْقَرِيبِ عَيْنُ الْكَعْبَةِ
وَجَازَ نَفْلٌ لَمْ يَكُنْ مُؤَكَّدًا
وَكَرِهُوا مُؤَكَّدًا، وَمَنْعُوا
وَبَطَلَ الْفَرَضُ كَذَا مَا أُكِّدَا
لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ قَدْ نَقِلَ

فصل في قبة الاجتهاد

وَعَيْرُ ذِي أُذْلَةٍ يُقْلَدُ
مِحْرَابَ مَضْرٍ، لِأَسْوَاهُ أَبَدًا
وَكُلُّ مِحْرَابٍ يَرَاهُ وَاقِفًا
وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَا مَا ذُكِرَا
يَقْطَعُ بَصِيرٌ فِي أَنْجْرَابِ افْرَطَا
خُصُوصُ أَوْلٍ بِوَقْتِ يَا مُرِيدُ

وَكُلُّ ذِي أُذْلَةٍ يَجْتَهِدُ
وَجَازَ لِأَوَّلٍ أَنْ يُقْلَدَا
وَقَلَّدَ الْآخَرَ عَدْلًا عَارِفًا
وَإِنْ تَحَيَّرَا مَعًا تَخَيَّرَا
وَإِنْ لَدَى الصَّلَاةِ يَظْهَرُ الْخَطَا
وَاسْتَقْبَلَ الْغَيْرُ، وَبَعْدَهَا يُعِيدُ

(1) قولنا: (ويحرم التصوير) أي صناعة التصوير من إطلاق المصدر وإرادة أثره، كالتغيير بمعنى التغيير، لكن بالشروط الثلاثة المذكورة في النظم.

(2) قولنا: (ويكره المنقوش) أي المرسوم من صور الحيوان على الأوراق والمنسوجات وما أشبه ذلك.

(3) قولنا: (جهة للقبة) المراد بها جهة الكعبة، وهي بيت الله الحرام، وليست مقبلة بل مربعة. كما هو معلوم.

فصل في قبلة البدل

وَجَازَ فِعْلُ النَّفْلِ صَوَّبَ السَّفَرَ
لِرَاكِبٍ عَلَى خُصُوصِ الْمَاشِيَةِ
يُؤْمَى إِلَى السُّجُودِ إِنْ لَمْ يُمْكِنِ
وَجَازَ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ فِعْلٍ
إِنْ كَانَ طَاعَةً وَقَصْرًا يَأْسِرِي
كَرْكَبَةَ الْحِصَانِ عِنْدَ الْبَادِيَةِ
وَيَفْعَلُ السُّجُودَ فِي التَّمَكُّنِ
لَهَا سِوَى الْكَلَامِ فَافْهَمْ نَقْلِي

كتاب الصلاة وما يتعلق بها

صَلَاتُنَا عِبَادَةٌ مُشْتَهَرَةٌ صَلَاتُنَا عِبَادَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
فَالشَّرْطُ فِي وَجُوبِ فِعْلِهَا فَقَطْ فَالشَّرْطُ فِي وَجُوبِ فِعْلِهَا فَقَطْ
وَشَرْطُ صِحَّةِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَشَرْطُ صِحَّةِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ
بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِنَا بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِنَا
وَسْتِرْ عَوْرَةَ بِقَيْدِ الْقُدْرَةِ وَسْتِرْ عَوْرَةَ بِقَيْدِ الْقُدْرَةِ
وَتَرْكُ أَفْعَالٍ مُنَافِيَاتٍ وَتَرْكُ أَفْعَالٍ مُنَافِيَاتٍ
شَرْطُهُمَا مَعًا دُخُولُ الْوَقْتِ شَرْطُهُمَا مَعًا دُخُولُ الْوَقْتِ
وُجُودُنَا لِأَحَدِ الطَّهْرَيْنِ وَجُودُنَا لِأَحَدِ الطَّهْرَيْنِ
وَعَدَمُ لِعَقْلِهِ وَنَوْمٍ وَعَدَمُ لِعَقْلِهِ وَنَوْمٍ
وَلَيْسَ يَقْضِي فَاقِدُ الطَّهْرَيْنِ مَا وَلَيْسَ يَقْضِي فَاقِدُ الطَّهْرَيْنِ مَا
كَفَاقِدِ الْعَقْلِ، وَأَمَّا النَّائِمُ كَفَاقِدِ الْعَقْلِ، وَأَمَّا النَّائِمُ
وَأَمْرٌ بِهَا الصَّبِيَّانِ عِنْدَ سَبْعٍ وَأَمْرٌ بِهَا الصَّبِيَّانِ عِنْدَ سَبْعٍ
وَفَرَقَنَّ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضْجَعِ وَفَرَقَنَّ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضْجَعِ

شُرُوطُهَا جَاءَتْ لَنَا مُقَرَّرَةٌ شُرُوطُهَا جَاءَتْ لَنَا مُقَرَّرَةٌ
بُلُوغُ فَاعِلٍ لَهَا بِإِلَاشِطٍ ⁽¹⁾ بُلُوغُ فَاعِلٍ لَهَا بِإِلَاشِطٍ ⁽¹⁾
بِدُونِ قَيْدٍ، وَطَهَارَةُ الْخَبَثِ بِدُونِ قَيْدٍ، وَطَهَارَةُ الْخَبَثِ
بِالْأَمْنِ وَالْقُدْرَةِ جَاءَ نَقْلُنَا بِالْأَمْنِ وَالْقُدْرَةِ جَاءَ نَقْلُنَا
وَصِفَةُ الْإِسْلَامِ يَازَا الْخَبْرَةَ وَصِفَةُ الْإِسْلَامِ يَازَا الْخَبْرَةَ
كَثِيرَةٌ بِوَسْطِ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ بِوَسْطِ الصَّلَاةِ
بُلُوغُ دَعْوَةِ نَبِيِّ الْوَقْتِ ⁽²⁾ بُلُوغُ دَعْوَةِ نَبِيِّ الْوَقْتِ ⁽²⁾
وَالْعَقْلُ، وَالنَّقَا مِنَ الدَّمِينِ ⁽³⁾ وَالْعَقْلُ، وَالنَّقَا مِنَ الدَّمِينِ ⁽³⁾
فَذِي شُرُوطِهَا عَلَى الْعُمُومِ ⁽⁴⁾ فَذِي شُرُوطِهَا عَلَى الْعُمُومِ ⁽⁴⁾
فَاتٍ، وَلَا الْمَرْأَةَ أَيَّامَ الدَّمَا ⁽⁵⁾ فَاتٍ، وَلَا الْمَرْأَةَ أَيَّامَ الدَّمَا ⁽⁵⁾
فِيَأْنَهُ يَقْضِي لَدَى مَنْ عَلِمُوا فِيَأْنَهُ يَقْضِي لَدَى مَنْ عَلِمُوا
وَأَضْرَبْتَهُمْ فِي الْعَشْرِ عِنْدَ النَّفْعِ وَأَضْرَبْتَهُمْ فِي الْعَشْرِ عِنْدَ النَّفْعِ
وَقَدْ كَفَى اللَّحَافُ عِنْدَ الشَّارِعِ وَقَدْ كَفَى اللَّحَافُ عِنْدَ الشَّارِعِ

باب الصلوات الخمس وأوقاتها

وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ دُونَ مَيِّنٍ
أَوْقَاتُهَا مَعْلُومَةٌ مَشْهُورَةٌ بِإِلْفَةٍ لِحَالَةِ الضَّرُورَةِ

(1) قولنا: (بلا شطط) أي بلا زيادة على شرط البلوغ.

(2) قولنا: (نبي الوقت) المراد به: نبي الشريعة، التي وجبت فيها الصلاة، كشرعية الإسلام مثلاً.

(3) قولنا: (وجودنا لأحد الطهرين) المراد بهما الماء والصعيد؛ لأن من لم يجدهما تسقط عنه الصلاة على المشهور. والمراد (بالدمين) الحيض والنفاس، كما لا يخفى.

(4) قولنا: (فذي شروطها) أي فهذه شروطها على وجه العموم.

(5) قولنا: (وليس يقضي فاقد الطهرين) على قول الإمام مالك وهو المشهور، ومقابله ثلاثة أقوال ضعيفة لا عمل عليها، كما لا يخفى.

ثَانِيهِمَا يُفِيدُ فِي الْمَعْذُورِ
بِرُكْعَةٍ، وَهِيَ آدَاءُ فِيهِمَا
يُحَدُّ آخِرَ الضَّرُورِيِّ فَادْرٍ
بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ لَهُ يُحَدُّ

مِنْ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ وَالضَّرُورِيُّ
وَتَذْرُكُ الصَّلَاةُ فِي كِلَيْهِمَا
وَتَارِكُ الصَّلَاةُ دُونَ عُدْرِ
وَجَاحِدٌ لِفَرْضِهَا مُرْتَدٌ

فصل في الأذان والإقامة وما يتعلق بهما

فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَفِي النَّهَارِ⁽¹⁾
وَلَا دَلِيلَ لِأَذَانِ الْجَمْرَةِ
مَعَ مَا رَأَى ابْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ
وَالْمُصْطَفَى وَافَقَهُ بِلَا خَفَا
بِهِ يُؤذَنُ بِصَوْتِ عَالٍ
صَوْتًا فَقَطْ وَلَيْسَ مِنْكَ أَبَدًا
أَوَّلُ مَنْ أَدَّنَ فِي الْإِسْلَامِ
صَاحِبُهُ الْأَعْمَى لِأَهْلِ الْعُدْرِ
لِكُلِّ وَقْتٍ فِيهِ يَمْتَدُّ الزَّمَانُ
فِي النَّطْقِ وَالتَّكْرَارِ وَالْجَهْرِيَّةِ
فِي كُلِّ مَضْرُوحَةٍ بِالرَّوَايَةِ
وَيُسْتَحَبُّ فِي الْفَضَا لِلْمُفْرَدِ⁽²⁾
وَفِعْلُهُ مِنْ قَبْلِ وَقْتِ حَرَمًا
وُخْصِصَتْ فِي الْفَدِّ بِالْعَيْنِيَّةِ

وَلَا أَذَانَ لِسِوَى الْمُخْتَارِ
وَلَمْ يَكُ الْأَذَانُ قَبْلَ الْهَجْرَةِ
بَلْ كَانَ بَعْدَهَا بِوَحْيِ الْبَارِي
وَقَصَّهُ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى
وَقَالَ أَمِيلُهُ عَلَى بِلَالٍ
فِيهِ فِي الْجَهْرِ مِنْكَ أَنْدَى
فَإِنْ رَبَّاحٌ دُونَمَا إِيهَامِ
وَزَادَ مَعَهُ الْمُصْطَفَى فِي الْفَجْرِ
لِذَلِكَ جَوُزُوا تَعَدُّدَ الْأَذَانِ
أَلْفَاظُهُ جَاءَتْ تَعْبُدِيَّةً
وَجَاءَتْ وَاجِبًا عَلَى الْكِفَايَةِ
وَسُنَّةً فِي جَمَلَةِ الْمَسَاجِدِ
وَكَرِهِيَّةً فِي الضَّرُورِيِّ دَائِمًا
وَالْحُكْمُ فِي الْإِقَامَةِ السُّنِّيَّةِ

(1) قولنا: (في أول الليل وفي النهار) المراد بأول الليل: وقت المغرب والعشاء، فلا يؤذن لهما إلا في الوقت الاختياري، فإذا تمكن وقت المغرب فلا يؤذن لهما؛ لأن وقتها الاختياري ضيق على المشهور، واخترت بذلك عن وقت الفجر فيجوز الأذان لهما من سُدس الليل الأخير، وهو وقت ضروري، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (ويستحب في الفضا) المراد بالفضا: أرض البادية، فيستحب فيها الأذان من حاصد الزرع وراعي الماشية ونحوهما.

وَنُودِبَتْ مِنَ الْمُؤَدَّنِ فَقَطْ لَدَى الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ

فصل فى فرائض الصلاة

فَرَايِضُ الصَّلَاةِ أَرْبَعٌ عَشْرٌ
بَيَّتْهَا، تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ
إِلَّا مِنَ الْمَسْبُوقِ إِنْ أْتَمَّهَا
وَبَعْدَ ذَا قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ
فَيَجِبُ الْحِفْظُ لَهَا إِنْ أَمَكْنَا
بِحَافِظِ لَهَا، وَإِلَّا سَقَطَتْ
رُكُوعُهُ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالسُّجُودُ
جُلُوسُهُ هُنَيْئَةَ السَّلَامِ
كَذَاكَ تَرْتِيبُ الْفُرُوضِ، وَاعْتِدَالُ
وَأَوْجِبُوا الْخُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ
فِي أَحْسَنِ الْأَقْوَالِ وَهُوَ الْمُشْتَهَرُ
قِيَامُهُ لَهَا إِلَى التَّمَامِ
فِي الْإِنْجِنَا لِرُكْعَةٍ يَغْنُمُهَا
قِيَامُهُ لَهَا لَدَى الْفَرِيضَةِ
مِنْهُ، وَإِلَّا أَتَمَّ إِنْ تَمَكَّنَا
عَنْهُ، وَمَنْ يَبْخُلُ وَصَلَّى بَطَلَتْ
وَالرَّفْعُ مِنْهُ لِلْقِيَامِ وَالْقُعُودِ
وَلَفْظُهُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (1)
ثُمَّ الطَّمَأِينَةُ فِي كُلِّ الْفِعَالِ (2)
عَلَى نِسْزَاعِ طَالٍ لِلثَّقَاتِ

(1) قولنا: (ولفظه بألف واللام) المراد لفظه بالالف واللام معاً، لكن حذف (أل) المعرفة من ألف لضرورة الوزن، أي لفظه المعرف بالالف واللام، ولا يشترط ذلك إلا في تسليمه التحليل دون غيرها، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (في كل الفعّال) بالکسر جمع فعل بالکسر - أيضاً - مثل: ظل وظلال وبنر وبنار كما في المصباح.

فصل في سنن الصلاة

فِي الْأُولَيَيْنِ عَقِبَ الْمَثَانِي
وَالسَّرِّ وَالْجَهْرِ بِمَوْضِعَيْهِمَا
تَسْمِيعُ رَفْعِ الْفَدِّ وَالْإِمَامِ (١)
هَذَا الْأَكِيدُ، لَا سِوَاهُ فَافْتَهُمَا
وَمِثْلُ مَنْدُوبٍ إِذَا مَا انْفَرَدَا (٢)
سُجُودُهُ عَنْ وَصْفِهِ الَّذِي طُلِبَ
إِنْ خَشِيَ الْمُرُورَ مِنْ أَمَامِ
وَمَا يُزَادُ بَعْدَ الْأَطْمِئِنَانِ
كَذَاكَ جَهْرٌ بِالسَّلَامِ يَاخِيرُ
وَمَنْ عَلَى الْيَسَارِ بِالسَّلَامِ

سُنَّهَا آيٍ مِنَ الْقُرْآنِ
قِيَامُهُ لِذَلِكَ فِي كِلْتَيْهِمَا
وَجُمْلَةُ التَّكْبِيرِ لَا الْإِحْرَامِ
تَشَهُدَاهُ وَالْجُلُوسُ لَهُمَا
وَجُزُؤُهُمَا كَالْكُلِّ إِنْ تَعَدَّدَا
وَمَا أَتَى فِي الْحُكْمِ مِثْلُ مَا نَدَبَ
وَسُتْرَةٌ لِلْفَدِّ وَالْإِمَامِ
انْصَاتُ مُقْتَدٍ لَدَى الْإِعْلَانِ
صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْآخِرِ
وَرَدُّ مَا مُومٍ عَلَى الْإِمَامِ

فصل في فضائل الصلاة

مِنْهَا الْخُشُوعُ، وَامْتِثَالُ الْأَمْرِ
وَالسَّدْلُ بَعْدَ ذَاكَ فِي الْقِيَامِ
وَقِيلَ مَنْدُوبٌ لِفِعْلِ الْمُصْطَفَى
إِتْمَامُ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ

فَضَائِلُ الصَّلَاةِ دُونَ حَضْرٍ
وَالرَّفْعُ لِلْيَدَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ
وَالْقَبْضُ مَكْرُوهٌ لَدَى مَنْ عَرَفَا
وَنَظَرٌ لِأَقْرَبِ الْمَكَانِ

(1) قولنا: (وجملة التكبير لا الإحرام) معناه: أن التكبير في الصلاة من أولها إلى آخرها سنة واحدة، ولا يستثنى منه إلا تكبيرة الإحرام فهي فرض، فمن ترك التكبير كله في الصلاة ولم يأت إلا بتكبيرة الإحرام - التي هي فرض - يسُنُّ في حقه السجود؛ لسهوه عن ترك التكبير غير الإحرام، ومثله التسميع فهو بتمامه سنة مؤكدة، والشهتان سنة واحدة، والجلوس لهما سنة واحدة - أيضاً.

(2) قولنا: (وجزؤها) الضمير فيها عائد على السنن التي تقدم ذكرها، ومعناه: أن التكبير إذا ترك منه تكبيرتان فأكثر، وكذلك التسميع إذا ترك منه تسميعتان فأكثر فحكمه حكم ترك الكل فيسن سجود السهو له، وإن لم يتعدد كتكبيرة واحدة أو تسميعاً واحدة فلا يسن سجود السهو لها، بل سجود السهو إذا كان قليلاً يبطل الصلاة لأنه زيادة فيها، كما لا يخفى.

تَطْوِيلُهَا بِمَغْرِبِ وَعَصْرِ⁽¹⁾
 فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ الْمُوَالِيَةِ⁽²⁾
 اسْمَاعُ نَفْسِنَا لَدَى الْإِسْرَارِ⁽³⁾
 تَأْمِينُ مَا عَدَا إِمَامَ الْجَهْرِ
 وَبَعْدَ رَفْعِ مَنْ جُلُوسٍ وَسَطِي
 مَعَ وَلَكِ الْحَمْدُ بِهِ مُقْتَرِنَا
 لَدَى الرُّكُوعِ فَوْقَ رُكْبَتَيْنِ
 بِمَا أَتَانَا فِي الْحَدِيثِ ذِي الْوُرُودِ
 وَالرُّكْبَتَيْنِ حَالَ رَفْعِ اللَّقْفُولِ
 تَفْرِيجُهُ لَدَى السُّجُودِ دُونَ مِيزِ⁽⁴⁾
 فِيهِ، وَفِي جُلُوسِهِ الْإِفْضَاءُ
 قُنُوتُهُ فِي الصُّبْحِ بِالْخُصُوصِ
 وَكَوْنُهُ بِلَفْظِ اسْتَقْرَأَ
 مِنَ الْيَمِينِ فِي التَّشَهُّدَيْنِ
 وَالْبَسْطُ لِلْيُسْرَى بِغَيْرِ حَدِّ
 دُعَاءِ سِرِّ فِي الْأَخِيرِ قَدْ وُلِيَ
 وَبَعْدَهُ قِرَاءَةُ الْمُعَقَّبَاتِ

تَطْوِيلُهَا يَصُبِحْنَا وَظَهَرَ
 تَوَسُّطُ الْعِشَاءِ، وَقَصْرُ الثَّانِيَةِ
 تَرْتِيبُهَا، وَعَدَمُ التَّكْرَارِ
 قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ حَالَ السَّرِّ
 تَكْيِيرُهُ فِي رَفْعِهِ وَالْحَطُّ
 وَقَوْلُ مَا عَدَا الْإِمَامَ رَبَّنَا
 وَبَسْطُ ظَهْرٍ، وَضَعُهُ الْيَدَيْنِ
 تَسْبِيحُهُ لَدَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
 تَقْدِيمُهُ الْيَدَيْنِ فِي حَالَ النُّزُولِ
 وَبَعْدَ بَطْنِ رَجُلٍ عَنِ فَخْذَيْنِ
 تَجْنِيحُ مِرْفَقَيْهِ، وَالِدُّعَاءُ
 وَالنُّطْقُ بِالتَّشَهُّدِ الْمَنْصُوصِ
 وَكَوْنُهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ سِرًّا
 وَعَقْدُ وَسَطِي ثُمَّ خِنْصَرَيْنِ
 تَحْرِيكُ سَبِيَّتِهَا لِلطَّرْدِ
 كَذَاكَ تَقْصِيرُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ
 تِيَامُنٌ مَعَ السَّلَامِ بِالثَّبَاتِ

(1) قولنا: (تطويلها) الضمير فيها، وفي قولنا (تقصيرها) يعود على السورة التي تقرأ بعد الفاتحة.

(2) قولنا: (توسط العشاء) فيه ضمير محذوف يعود على السورة أيضاً، وقولنا: (وقصر الثانية) فيه ضمير محذوف - أيضاً - يعود على السورة كذلك. وقولنا: (في الركعة الثانية) تفسير لمعنى الثانية التي قبلها، والمعنى المراد من العبارة: تقصير السورة في الركعة الثانية الموالية للركعة الأولى في جميع الصلوات.

(3) قولنا: (ترتيبها) الضمير فيها يعود على السورة، والمعنى: أن ترتيب السور على نسق ترتيب المصحف مستحب فقط، والتكيس في السور مكروه، وفي الآيات كأن يقرأ السورة من آخرها ويرجع إلى أولها فهذا التكيس حرام مبطل للصلاة.

(4) قولنا: (وبعد) - بضم الباء - ضد القرب، والمعنى المراد: أن الرجل الذكر يبعد بطنه عن فخذه.

فصل فيما يغتفر في الصلاة

وَبَعْضُ مَا قَلَّ مِنَ الْأَفْعَالِ
نَدْبًا كإِصْلَاحِ رِدَاً وَسُتْرَةٍ
وَسَدِّ فِيهِ إِنْ يَكُنْ تَشَاءَبَا
أَوْ وَاجِبًا كَفَتْحِهِ عَلَى الْإِمَامِ
وَجَازَ أَنْ يُشِيرَ لِلْحَاجَاتِ
إِنْ قَلَّ، وَالْبُكَاءُ لِلتَّخَشُّعِ
وَالْبِصْقُ فِي الثُّوبِ، وَمَسْحُ اللَّفْمِ
مُغْتَفَرٌ فِيهَا بِإِلَّا إِشْكَالِ
وَالْمَشْيِ لِلْفُرْجَةِ دُونَ كَثْرَةٍ
وَدَفْعِ مَنْ يَمُرُّ حَيْثُ قَرُبَا
وَكِإِشَارَةٍ إِلَى رَدِّ السَّلَامِ
وَقَتْلِ عَقْرَبٍ، مَعَ الْإِنْصَاتِ (١)
كَذَا تَنَحُّحُ، أُنِينُ وَجَعِ
كَذَلِكَ التَّسْبِيحُ لِلتَّفَاهُمِ

فصل فيما يكره في الصلاة

وَكَرِهُوا تَعَوُّذًا، وَبَسْمَلَةً
وَحَالَةَ الْقُرْآنِ، وَالرُّكُوعِ
كَذَاكَ فِي تَشْهَدِ سِوَى الْأَخِيرِ
وَكَرِهُوا تَرَكَ الْخَفِيفِ مِنْ سُنَنِ
وَيُكْرَهُ السُّجُودُ عَنْ بِيَابِ
وَطَاقَتِي عِمَامَةٍ قَدْ شَدَّدَا
وَحَمَلُ شَيْءٍ فِي فَمٍ أَوْ كَمِّ
وَالْإِنْصَاتِ دُونَ إِدْبَارِ قَوِي
وَعَبَثُ بِلِحْيَتِهِ أَوْ عَيْنِ
وَالْحَمْدُ بَعْدَ الْعَطْسِ وَالْبِشَارَةِ
كَذَا قَلِيلُ الْحَكِّ وَالتَّبَسُّمِ
وَمِثْلُهُ التَّصْفِيقُ فِي احْتِيَاجِ
فِي الْفُرْصِ، وَالِدُعَاءِ قَبْلَ الْحَمْدِ لَهُ
تَخْصِيصُهُ دَوْمًا بِلَفْظِ رُوعِي (٢)
وَبَعْدَ تَسْلِيمِ الْإِمَامِ يَا خَيْرُ
قِرَاءَةٍ بِإِلَّا مَحَلِّ فَاغْلَمَنْ
وَبُسْطٍ وَكُلِّ ذِي إِعْجَابِ
وَطَرْفِ الْكُمَيْنِ أَوْ جَنْبِ الرِّدَا
إِقْعَا، تَخْصُرُ بِدُونِ وَهَمِ
تَفَكُّرِ الْقَلْبِ بِأَمْرِ دُنْيَوِي
وَالرَّاسِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ
وَالسَّرْدِ فِي التَّشْمِيمِ بِالإِشَارَةِ
أَوْ السُّعَالِ دُونَ دَاعِ فَاغْلَمِ
وَشَرْعِ التَّسْبِيحِ لِلْمُحْتَاجِ

(١) قولنا: (مع الإنصات) مع فيه بمعنى الواو؛ لأنه مسألة مستقلة، والمعنى المراد: أن المصلي يجوز له أن يشير للحاجات، ويجوز له قتل العقرب - أيضاً - ولو أدى إلى الطائفة أو الانحناء، ويجوز له الإنصات - كذلك - إن قل بحسب العرف.

(٢) قولنا: (وحالة القرآن) أي يكره للمصلي الدعاء حالة القراءة.

فصل فيما يحرم في الصلاة

مَحْرَمُ الْفِعْلِ بِلا بَطْلَانٍ
بَعْدَ الْإِشَارَةِ مِنَ الدَّرْدِيرِ
مِنْ ذَاكَ غَضَبُ الْمَاءِ لِلتَّطْهِيرِ
كَذَاكَ تَكَرُّرُ لِرُكْنِ قَوْلِي
وَتَرْكُ مِقْدَارِ الْخُشُوعِ الْوَاجِبِ
أَكِيدَةُ عَمْدًا وَلَوْ تَعَدَّدَتْ
إِلَّا إِذَا اخْتَلَّ بِتَرْكِهَا النِّظَامُ
كَالتَّرْكِ عَمْدًا لِلجُلُوسِ الْأَوَّلِ
كَذَاكَ حَيْثُ شَهَّرَتْ بِالْفَرْضِ

قَدْ زِدْتُهُ فِي النِّظْمِ لِلْبَيَانِ (1)
وَالْعَدْوِيِّ شَيْخِهِ الشَّهِيرِ
وَالسُّتْرُ لِلْعَوْرَةِ بِالْحَرِيرِ
وَمَضَعُ نَحْوِ الْعَلِكِ فِي الْمَنْقُولِ
وَتَرْكُ سُنَّةِ بِدُونِ سَبَبٍ
فِي ذَاتِهَا وَفِي الصَّلَاةِ دَخَلَتْ
فَتَرْكُهَا يُبْطِلُ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ
مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ فَاعْقِلْ
كَالْفِعْلِ لِلْأَخْبَاتِ عِنْدَ الْبَعْضِ

فصل فيما تبطل به الصلاة

وَبَطَلَتْ بِرَفْضِهَا قَبْلَ التَّمَامِ
وَعَمْدِ تَرْكِ شَرْطِهَا الْمَرْضِيِّ
وَعَمْدِ أَكْلِ، أَوْ شَرَابِ، أَوْ كَلَامِ
وَعَمْدِ تَضْوِيَتِ، وَنَفْخِ بِالْفَمِ
وَعَمْدِ جَلْسَةِ، أَوْ السَّلَامِ
وَبَطَلَتْ بِالْفَتْحِ عَنِ غَيْرِ الْإِمَامِ
وَكَشْفِ عَوْرَةِ غَلِيظَةٍ بَدَتْ
وَبِكْثِيرِ الْفِعْلِ وَالْفَهْقَهَةِ
وَذِكْرِ أَوْلَى مِنْ شَرِيكَتَيْنِ

وَعَمْدِ تَرْكِ رُكْنِهَا حَتَّى السَّلَامِ
وَعَمْدِ زَيْدِ رُكْنِهَا الْفِعْلِيِّ
لِغَيْرِ إِضْلَاحٍ وَلَوْ بِلا انْفِهَامِ
وَعَمْدِ قِيءِ قَلَسٍ فَلْتَعَلَّمَ
فِي حَالِ شَكِّ الشَّخْصِ فِي التَّمَامِ
وَيَطْرُقُ نَاقِضٌ قَبْلَ السَّلَامِ
وَيَنْجَاسَةٌ عَلَيْهِ سَقَطَتْ
وَشَاغِلٌ عَنْ فَرْضِهَا، لَا سُنَّةٍ
مَعَ بَقَاءِ وَقْتِهَا الْيَقِينِيِّ (2)

(1) قولنا: (محرم الفعل بلا بطلان... الخ) هذا الفصل من زياداتنا على أقرب المسالك، زدناه في معرض رؤيا منامية، رأينا فيها الشيخ أحمد الدردير والشيخ علي الصعيدي العدوي فأشارا علي بزيادة هذا الفصل.

(2) قولنا: (وذكر أولى من شريكتين) كذكر الظهر لمن في صلاة العصر، إذا كان الوقت متسعاً لهما معاً، وأما إذا ضاق الوقت، فإنه يختص بالأخيرة، والأولى قد خرج وقتها وصارت قضاء، فذكرها في صلاة العصر لا يبطل العصر، وقول صاحب المرشد: «وذكر فرض أقل من ستة ضعيف لا يعول عليه».

كَذِكْرٍ بَعْضٍ مُطْلَقًا وَذِكْرٍ
وَالسُّهُورِ - أَيْضًا - بِازْدِيَادِ الْمِثْلِ
وَقَوْتِ قَبْلِي بِطُولِ الزَّمَنِ
فِي قَوْلِ جُلُهِمْ، وَفِي الْأَصْحَحِ لَا
بِسُهُورِنَا عَنِ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ
وَفِعْلٍ مَشْبُوقٍ مَعَ الْإِمَامِ
وَفِعْلِهِ الْقَبْلِيِّ مُطْلَقًا إِذَا

مَاءٍ لِيَدِي تَيْمُّمٍ خُذْ فِكْرِي
وَبِسُجُودٍ لَخَفِيفٍ قَبْلِي
مُرْتَّبٍ عَلَى ثَلَاثِ سُنَنِ (1)
يُطْلَقُهَا إِلَّا إِذَا تَحْصَلَا
لِخَلَلِ النُّظَامِ فَافْتَهُمْ وَاعْقِلِ
بَعْدِيئِهِ لِيُخَلَلَ النُّظَامُ
لَمْ يَكُ قَدْ حَصَلَ رَكْعَةٌ خُذَا

فصل في صلاة الراعف

لَيْسَ الرَّعَافُ لِلصَّلَاةِ مُبْطِلًا
فَإِنْ أَتَى قَبْلَ الصَّلَاةِ قُدِّمَتْ
وَإِنْ أَتَى فِيهَا تَمَادَى الْأَيْسُ
وَلْيَوْمٍ لَا غَيْرُ إِذَا خَافَ الضَّرَرَ
كَذَاكَ رَاجِي الْأَنْقِطَاعِ إِنْ يَكُنْ
وَإِنْ يَكُنْ سَيْلًا وَقَطْرًا لِلدَّمِ
إِنْ لَمْ يَضِقْ وَقْتُ وَإِلَّا فَالْبِنَا
إِنْ وَجِدْتَ مِنْهُ شُرُوطَ طَلِبَتْ

بَلْ رُخْصَةٌ جَا حُكْمُهَا مُفْصَلًا (2)
مِنْ آيسِ الْقَطْعِ وَإِلَّا أُخْرَتْ
إِنْ لَمْ يَقَعْ لِمَسْجِدٍ تَنْجُسُ
أَوْ لَطَخَ ثَوْبٌ كَانَ غُسْلُهُ أَضْرًا (3)
رُعَافُهُ رَشْحًا وَبِالْفَتْلِ كَمَنْ
فَالْأَفْضَلُ الْقَطْعُ لَدَى ابْنِ الْقَاسِمِ
عَلَيْهِ مَعَ غَسْلِ الدِّمَا تَعِينَا
فِي الْغُسْلِ وَالْبِنَا، وَإِلَّا بَطَلَتْ (4)

(1) قولنا: (وقوت قبلي بطول... الخ) أكثر علماء المذهب عدّه من مبطلات الصلاة، وهو خلاف الصحيح، فقد نص المواق في شرحه على خليل: أن الصلاة لا تبطل بترك ثلاث سنن إلا في ترك الجلوس الأول لإخلاله بنظام الصلاة، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (جاحكمها) جا بالقصر فعل ماضٍ، حذفته منه الهمزة لضرورة الوزن.

(3) قولنا: (أضر) بالنصب صيغة مبالغة، وهو خير كان، والمعنى: كان غله أكثر ضرراً، وسكنت الراء فيه للروي.

(4) قولنا: (شروط طلبت) أي طلبت منه في حال خروجه لغسل الدماء، مذكورة في المطولات، كما لا يخفى.

فصل في صلاة المعذور

مِنْ كُلِّ شَخْصٍ لَيْسَ بِالْمَعْذُورِي
بِمَا يَجِلُّ، وَصَبَأً، وَكُفْرًا
وَعَفْلَةً، نَوْمٍ لِكُلِّ ذِي حَوَاسٍ
وَزَالَ عَنْهُ فِي الضَّرُورِي وَأَنْصَرَفَ
وَسَقَطَتْ مَا وَقَّتْهَا قَدْ انْتَهَى
وَالنُّومِ وَالْعَفْلَةَ خُذْ بَيَانِي
بِغَيْرِ وَصْفِ الكُفْرِ طَهْرُهُ اعْتَبِرْ
عُذْرٌ بَدَأَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ (1)
وَعَبْرَ عَفْلَةٍ عَنِ الْعُمُومِ (2)
وَلَا يُرَاعَى فِي السَّقُوطِ طَهْرُ
وَلَوْ بِهِ خُرُوجِ وَقْتِ يُعْلَمُ
مَا لَمْ يَجِدْ فِي الْوَقْتِ مِنْ يُنْبَهُ

وَيَحْرُمُ التَّأخِيرُ لِلضَّرُورِي
وَالْعُذْرُ إِغْمَاءً، جُنُونٌ، سُكْرٌ
وَقَدْ طَهَّرَيْنِ، وَحَيْضٌ، وَنَفَاسٌ
فَكُلُّ مَنْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا اتَّصَفَ
قَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ مَا الْوَقْتُ لَهَا
إِلَّا الَّتِي فَاتَتْهُ بِالنُّسْيَانِ
فَلَيْسَ تَسْقُطُ، وَبَاقِي مَنْ عَذِرَ
وَمَنْ طَرَا عَلَيْهِ فِي الضَّرُورِي
أَسْقَطَهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ نَوْمٍ
هَذَا الَّذِي أَفَادَهُ التَّأخِيرُ
وَالنُّومُ قَبْلَ الْوَقْتِ لَيْسَ يَحْرُمُ
لَكِنَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ يُكْرَهُ

فصل في صلاة المريض

يَأْتِي بِهِ مُسْتِنِدًا كَمَا نُقِلَ
ثُمَّ الْأَدَا عَنْ شِقِّهِ الْيَمِينِ
ثُمَّ عَلَى الْبَطْنِ فَحَقَّقْ وَادِرِ
يَجْلِسُ بَعْدَ رُكْعَةٍ إِلَى التَّمَامِ

وَعَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ الْمُسْتَقِيلِ
يَلِيهِمَا الْجُلُوسُ بِالْوَصْفَيْنِ
ثُمَّ عَلَى الْأَيْسَرِ، ثُمَّ الظَّهْرِ
وَعَاجِزٌ عَنِ الرَّجُوعِ لِلْقِيَامِ

(1) قولنا: (ومن طرا) بحذف الهمزة التي على الالف للضرورة، فعل ماضٍ، وعذر بالرفع فاعله.
وقولنا: (عذر بدا) معناه: عذر ظهر، وجملة بدانت لعذر، لأنه جملة فعلية بعد نكرة.

(2) قولنا: (أسقطها) الهاء فيه تعود على الصلاة المحدث عنها، والفعل في محل جزم جواب الشرط.

يُؤْمِي لِدَاكِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ قَعُودٍ
يُشِيرُ لَهَا بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْأَصْبَعِ (١)
مَا دَامَتِ الْعُقُولُ فِي ذَوَاتِهَا
وَلَوْ بِنَا أَدَى إِلَى اسْتِلْقَاءِ

وَعَاجِزٌ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
وَمَنْ عَلَى أَرْكَانِهَا يَعْجِزُ لِعِي
وَلَا تُؤَخَّرُ عَلَى أَوْقَاتِهَا
وَجَازَ قَدْحُ الْعَيْنِ لِلدَّوَاءِ

فصل في صلاة المسافر

لَدَى خُصُوصِ سَفَرِ الطَّاعَاتِ
يَسُومًا وَلَيْلَةً بِسَلَا إِيَابِ
لِلْعَمَرَانِ وَإِلَيْهِ الْمُتَهَيُّ
أَرْبَعِ أَيَّامٍ إِلَى التَّمَامِ
وَإِنْ يَقَعُ يَتَّبِعُهُ حَتْمًا يَأْسِرِي
أَوْ حَضَرَ وَعَكْسُ ظَنِّهِ ظَهَرَ
ظُهُورُ عَكْسِ الظَّنِّ فَافْتَهُمُ يَأْنِيهِ

وَسُنَّ قَصْرٌ لِلرُّبَاعِيَّاتِ
إِنْ كَانَتِ الطَّرِيقُ فِي الذَّهَابِ
وَيَبْدَأُ التَّقْصِيرَ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ
وَقَطَعْتُهُ نِيَّةُ الْمُقَامِ
وَكُرِهَ اقْتِدَاؤُهُ بِالْحَضَرِيِّ
وَبَطَلَتْ إِنْ ظَنَّهُ عَلَى سَفَرٍ
وَالضُّدُّ مَكْرُوهٌ وَلَا يَضُرُّ فِيهِ

فصل في سجود السهو

أَوْ نَقْصِ أَفْرَادٍ لَهَا تَعَدَّدَتْ (٢)
قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ فَاغْلَمَنْ (٣)

وَعِنْدَ نَقْصِ سُنَّةٍ قَدْ أُكِّدَتْ
وَلَوْ بَغَيْرِ جِنْسِهَا سَهْوًا يُسْنُ

(١) قولنا: (لعي) - بكر العين وسكون الياء التي بعدها - من الإعياء بمعنى العجز، كما لا يخفى. وقولنا (بالعين أو بالأصبع) فيه تقديم وتأخير؛ لأن الإشارة بالأصبع مقدمة على العين، كما لا يخفى.

(٢) قولنا: (أو نقص أفراد لها) المراد بالأفراد - هنا - الجزئيات، والضمير في (لها) يعود على السنة المؤكدة التي تقدم ذكرها في أول هذا البيت. وقولنا: (تعددت) المراد بالتعدد ما زاد على الواحد كان سهو بترك تكبيرتين فأكثر، أو تسميعتين فأكثر.

(٣) قولنا: (ولو بغير جنسها) كأن سهو بترك تكبيرتين وتسميعة، أو العكس كتسميعتين وتكبيرة، فيسن له السجود لترك ما ذكر سهواً، لكن إذا ترك السجود، أو فاته السجود بالطول، فلا تبطل صلاته، إلا إذا كان السجود مترتباً على ترك الجلوس الأول؛ لأن تركه يخل بنظام الصلاة، كما تقدم في فصل مبطلات الصلاة، وفي فصل ما يحرم فعله بلا بطلان. وحينئذ فلا تبطل الصلاة بترك السجود القبلي أو فواته إلا فيما ذكر. فتنه ولا تغفل.

سَهْوًا، وَلَمْ تَكْثُرْ عَلَيْهِ أُخْرَهُ
يُغْلِبُ النَّقْصَ فَخُذْ إِفَادَةَ
يَسْجُدُ لَهُ بَعْدُ بِإِضْلَاحِ
بِإِضْلَاحِ سُجُودِ قَدْ أَتَى مُوَضَّحًا
أَوْ فِي سُجُودِ رُكْعَةِ التَّمَامِ
وَبَيْتِهِ، تَشْهَدُ قَصِيرٍ
وَكَرِهُوا التَّأْخِيرَ لِلْقَبْلِيِّ
وَيَحْمِلُ الْإِمَامُ كُلًّا مِنْهُمَا
فِي حَالَةِ الْقُدُوءِ لَا الْفِرَاقِ
وَاسْتَدْرِكِ الْقَبْلِيِّ فِي قُرْبِ الزَّمَانِ
إِنْ عَنِ ثَلَاثِ سِنِينَ تَحْصُلًا
بِمَا يُخْلُ تَرْكُهُ بِالصَّلَوَاتِ (١)
رُكْنَ لَهَا وَاسْجُدْ لَهُ بَعْدُ تَفِي
وَالْقَوْلِ نَقْصًا فَالسُّجُودُ قَبْلِي

وَمَنْ يَزِدْ زِيَادَةً مُعْتَبَرَةً
وَمَنْ سَهَا بِالنَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ
وَمَنْ أَتَاهُ الشُّكُّ بِاسْتِنْكَاحِ
وَمَنْ بِهِ اسْتِنْكَاحُ سَهْوٍ أَصْلَحَا
وَمِثْلُهُ مِنْ شَكِّ فِي السَّلَامِ
وَلَيْسَ يَسْجُدُ الْبُعْدِيُّ بِالتَّكْبِيرِ
وَحَرَّمَوا التَّقْدِيمَ لِلْبُعْدِيِّ
وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ فِي كِلَيْهِمَا
عَنْ مُقْتَدِ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
وَاسْتَدْرِكِ الْبُعْدِيِّ فِي كُلِّ أَوَانٍ
وَفَاتَ بِالطُّولِ وَصَارَ مُبْطَلًا
وَقَدْ مَضَى تَخْصِيصُهُ فِي الْمُبْطَلَاتِ
وَأَبْنُ عَلَى الْيَقِينِ إِنْ شَكَّكَتْ فِي
وَإِنْ تَجِدُ لَدَى بِنَاءِ الْفِعْلِ

فصل في استدراك الأركان

أَوْ لَمْ تَسَلِّمْ مِنْ أُخْيِرَةِ فَع
فَالْعِ ذَاتِ السَّهْوِ وَأَتْرَكَ الرَّجُوعَ
وَاسْجُدْ عَلَى مَا فِي الْبِنَاءِ مِنْ نِظَامِ
عَقْدُ الرَّكُوعِ فِي سِوَى مَسَائِلَا

وَاسْتَدْرِكِ الرَّكْنَ إِذَا لَمْ تَرْكَعْ
أَمَّا إِذَا مَا حَالَ دُونَهُ رُكُوعٌ
وَأَبْنُ عَلَى الْبَاقِي وَصَلَّ لِلتَّمَامِ
وَبَارْتِفَاعِ رَأْسِنَا مُعْتَدِلًا

(١) قولنا: (وقد مضى تخصيصه في المبطلات... الخ) أي مبطلات الصلاة التي تقدم ذكرها، ومن - هنا - تعلم أن ترك السجود القبلي أو فواته بطول الزمان لا يبطل الصلاة، خلافاً لمن قال بالمبطلان، وتعلم - أيضاً - أن سجود السهو إذا كان عن ترك ثلاث سنين فأكثر لا يبطل الصلاة بفواته ولا بتركه، وتعلم - كذلك - أن السن الثمانية المؤكدة - التي تقدم ذكرها في مبحث السن - يُسنُّ لها السجود، وإذا لم يحصل سجود لها فلا يبطل الصلاة بتركه ولو عمداً، إلا في الصورة التي تقدم ذكرها، لا غير.

وَأَلْغَهَا - أَيضاً - إِذَا تُسَلِّمُ
لِمَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ قَرُبَ
وَأَسْتَدْرِكَ السَّلَامَ إِنْ لَمْ تَنْحَرْفِ
فَإِنْ فَعَلْتَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ
إِنْ لَمْ تَطُلْ جِدًّا وَإِلَّا بَطَلًا
وَارْجِعْ لَدَى تَرْكِ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ
وَلَا سُجُودَ فِيهِ، أَمَا إِنْ كَمَلَ
وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ وَرَجَعَ

مِنَ الْأَخْيَرَةِ وَلَكِنْ تُحْرِمُ
وَبَطَلَتْ بِالطُّولِ فِي كُلِّ الْكُتْبِ
أَوْ لَمْ تَكُنْ عَنِ الْمَكَانِ تَنْصَرِفُ
فَأَسْجُدْ لَهُ بَعْدَ بَدُونِ مَيِّنِ
مِنَ الصَّلَاةِ مَا فَعَلْتَ مُسْجَلًا
إِذَا فَرَّاقَ الْأَرْضَ لَمْ يُسْتَكْمَلِ
فَلَا رُجُوعَ، وَسُجُودُ النَّقْصِ حَلٌّ
يَسْجُدُ بَعْدَ، وَالْفَسَادُ لَمْ يَقْعُ

فصل في استدراك الفوائت

وَيَجِبُ الْقَضَاءُ لِلْفَوَائِتِ
وَأَوْجِبُوا التَّرْتِيبَ فِي يَسِيرِهَا
كَذَاكَ تَرْتِيبُ لَهَا مَعَ حَاضِرَةٍ
وَفِي الْكَثِيرِ يَنْبَغِي لِإِنْضِبَاطِ
وَلَا يُصَلِّي النَّفْلَ ذُو الْفَوَائِتِ
وَلَيَقْضِ مَا فَاتَتْهُ فِي حَالِ السَّفَرِ
وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ عَلَى الدَّوَامِ
وَلَمْ يَكُ الشَّخْصُ مِنَ الْعِبَادِ
إِلَّا إِذَا قَامَ بِفِعْلِ خَمْسٍ
وَدُونَ ذَلِكَ مُبْرَأً لِلذَّمِّ
وَلَا قَضَاءَ لِلصَّلَوَاتِ إِلَّا
وَلِلْفُرُوضِ دَائِمًا عَلَى التَّوَالِ

فَوْرًا دَوَامًا غَيْرَ وَقْتِ الْحَاجَةِ
وَجُوبَ غَيْرِ الشَّرْطِ فِي مَصِيرِهَا (1)
وَلَوْ بِهِ يَخْرُجُ وَقْتُ الْحَاضِرَةِ
وَحَالَ جَهْلُهَا قَضَاءَهَا بِإِحْتِيَاطِ
سِوَى رَغِيْبَةٍ وَشَفَعِ سُنَّةٍ (2)
مَقْصُورَةٌ وَلَوْ قَضَاهَا فِي الْحَضَرِ
لَدَى اللَّيَالِي وَلَدَى الْأَيَّامِ
فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ ذَا اجْتِهَادِ
مَعَ كُلِّ إِحْدَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ
لَكِنَّهُ فِعْلٌ قَلِيلُ الْهَمِّ
لِلْفَجْرِ لِلزَّوَالِ لَيْسَ إِلَّا
بِقَدْرِ طَاقَةِ الْمَدِينِ لِلْكَمَالِ

(1) قولنا: (في يسيرها) وهو ما لا يزيد على أوقات يوم وليلة، وهو خمس صلوات.

(2) قولنا: (ذو الفوائت) أي من عليه صلوات فاتتة لا يصلي من السنن إلا ما ذكر في هذا البيت.

فصل في صلاة الجماعة

وَسُنَّ فِي الْخَمْسِ جَمَاعَةً تُقَامُ
وَفَضْلُهَا يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ
وَلَيْسَ فِي جَمِيعِهَا تَفَاضُلٌ
بَلْ كُلُّ مَنْ صَلَّى وَلَوْ مَعَ أَقَلِّ
وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ وَالْكَثِيرُ
وَلَيْسَ فَضْلُهَا لَدَيْهِمْ يَحْصُلُ
وَلَمْ يُدَارِكْهَا سِوَى مَنْ نَزَلَ
وَنُذِبَتْ لِكُلِّ فِدْرَاعٍ
وَلَا يُعِيدُ مَعَ وَاحِدٍ نَبَا
لَأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ
وَكُرِهَتْ بَعْدَ جَمَاعَةِ الْإِمَامِ
وَحَرُمَتْ مَعَهَا لِطَعْنِ يَلْزُمُ
وَكُلُّ شَخْصٍ قَبْلَهَا حَقًّا بَدَا

وَوَجِبَتْ فِي جُمُعَةٍ عَلَى الدَّوَامِ⁽¹⁾
وَلَوْ بَيْنَيْهِ مَعَ النَّسْوَانِ
عَلَى إِعَادَةِ الصَّلَاةِ يَحْمِلُ
لَيْسَ يُعِيدُ فِي جَمَاعَةٍ أَجَلَ
مُقَدَّمٌ، وَفَضْلُهُ شَهِيْرٌ
إِلَّا بِدَرْكِ رَكْعَةٍ تُسْتَكْمَلُ⁽²⁾
خَلْفَ الْإِمَامِ قَبْلَ أَنْ يَعْتَدِلَا
إِعَادَةٌ فِيهَا لِغَيْرِ الْمَغْرِبِ
إِلَّا إِذَا كَانَ إِمَامًا رَاتِبًا
بَنَصِّ أَهْلِ هَذِهِ الْبِضَاعَةِ
بِمَسْجِدِ جَمَاعَةٍ أُخْرَى تُقَامُ
كَذَا الْجُلُوسُ دُونَ عُدْرِ يُعْلَمُ
لَدَى صَلَاةٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ بَدَا

فصل في شروط الإمام

إِمَامُهَا شُرُوطُهُ مَشْهُورَةٌ
وَقُدْرَةٌ عَلَى أَدَاءِ رُكْنَيْهَا
وَعَدَمُ الْفُسُوقِ فِي الصَّلَاةِ
وَعَدَمُ اقْتِدَائِهِ بِالْغَيْرِ

وَهِيَ الْبُلُوغُ، الْعَقْلُ، وَالذُّكُورَةُ
وَعِلْمُهُ بِفِقْهِهَا وَحُسْنِهَا
وَفِي الْعَقَائِدِ الْمُكْفَرَاتِ
وَتَرْكُ عَمْدِ اللَّحْنِ فِي الْمَشْهُورِ

(1) قولنا: (ووجب في الجمعة على الدوام) لأن الجمعة لا تؤدى إلا في جماعة، والضابط الكلي: أن كل صلاة شرعت فيها خطبة لا تؤدى إلا جماعة، ولا تكون القراءة فيها إلا جهراً، وكل صلاة لم تشرع فيها خطبة تؤدى جماعة وأذاذاً، وتكون القراءة فيها سرّاً في النهار وجرهاً في الليل. فتنبه ولا تغفل.

(2) قولنا (تستكمل) أي بسجديتها، كما لا يخفى.

وَدُونَ عَمْدٍ لَا يَكُونُ مُبْتَطَلًا
وَتَرَكَ عَمْدٍ حَدِيثٍ، وَاسْتَخْلَفًا
وَلَزِمَتْ نَيْتُهُ فِي أَرْبَعَةٍ
وَفِي سِوَاهَا نُذِبَتْ لَهُ فَقَطُّ
وَنُذِبَتْ سَلَامَةٌ مِنَ السَّلْسَلِ
وَمِنْ بَدَاوَةٍ، وَفَسْقٍ جَارِحَةٍ
لِمَنْ يَوْمٌ صَاحِبِ السَّلَامَةِ
وَيُنْدَبُ الْمَحْبُوبُ لِلْجَمَاعَةِ
وَدُوٌّ عَدَالَةٍ لَهُمْ مَعْرُوفَةٌ
وَنُذِبَتْ سَلَامَةٌ لِرَاتِبِ
وَصِفَةِ الْخِصَاءِ، وَالرَّقِّ الْمُضِرِّ
وَفِي الْأَمِيرِ جَازٍ جَنِيٍّ يَطْوَعُ
وَالْكَزْبِ، وَأَقْطَعُ، كَذَا أَشْلُ
كَذَاكَ مَكْرُوهٌ لِذُنُوبِي
وَقُدَّمَ السُّلْطَانَ، ثُمَّ نَائِبَهُ
فَزَائِدٌ فِي الْفِقْهِ، ثُمَّ السُّنَّةِ
ثُمَّ كَبِيرُ السَّنِّ فِي الْإِسْلَامِ
ثُمَّ جَمِيعُ خُلُقٍ فَخُلُقٍ

وَلَوْ لَدَى فَاتِحَةٍ فِيمَا أَنْجَلَا (1)
فِي السَّبْقِ وَالنَّسْبَانِ فَافْهَمْ وَأَعْرِفَا
مُسْتَخْلَفٍ، خَوْفٍ، وَجَمْعٍ، جُمُعَةٍ
لِكَيْ يَكُونَ بِالْجَمَاعَةِ ارْتَبَطُ
وَمِنْ قُرُوحٍ مُطْلَقًا، وَمِنْ دَنْسٍ
وَبِدْعَةٍ، لَحْنٍ وَلَوْ فِي الْفَاتِحَةِ
وَجَازٍ لِلْمَثَلِ بِلَا مَلَامَةٍ
وَدُوٌّ رِدَاءٍ يَسْتُرُ الْفَضَاعَةَ
وَأَنْ يَكُونَ سَالِمًا مِنْ غُلْفَةٍ
مِنْ أُنْبَةٍ، وَجَهْلٍ حَالِ النَّسْبِ
وَيُكْرَهُ الضَّدُّ لِكُلِّ مَنْ ذُكِرَ
كَذَاكَ أَعْمَى، وَمُخَالَفُ الْفُرُوعِ (2)
مُجَدِّمٌ خَفٌّ، وَعَيْنُ الْمَحَلِّ (3)
وغيرهم أولى على المرضي
ثُمَّ أَجِيرٌ مُنْزَلٌ، فَكَاسِبُهُ
فَزَائِدُ الْقُرْآنِ، فَالْعِبَادَةُ
فَمَنْ أَتَى مِنْ نَسْبِ الْكِرَامِ (4)
فَحَسَنُ اللَّبَاسِ دُونَ فَرَقٍ

(1) قولنا: (ولو لدى فاتحة...) لقول خليل: «وصحت بلحن ولو في الفاتحة».

(2) قولنا: (وفي الأمير) المراد مجموع الأمير المختصر من خليل.

(3) قولنا: (عين المحل) المراد بالمحل - هنا - الذكر لا غير.

(4) قولنا: (فمن أتى من نسب الكرام) أي من الأشراف عند توفر الصفات المتقدمة فيه، وإلا فلا، كما لا يخفى.

فصل في شروط المأموم

وَكُلُّ مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ دَائِمًا فَلَا يَجُوزُ بَعْدُ أَنْ يُفَارِقَهُ كَضَرَرٍ لَهُ بِتَطْوِيلِ الْقِيَامِ أَوْ زَيْدِهِ سَهْوًا، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى وَالْوَفْقِ فِي عَيْنِ الصَّلَاةِ وَالزَّمَانِ كَذَاكَ الْاِتِّبَاعُ فِي الْإِحْرَامِ وَفِي سِوَى دَيْنٍ مِنَ الْأَرْكَانِ لِأَنَّ الْاِتِّبَاعَ وَاجِبٌ ثَبَتَ فَأَعْدِلْ عَنِ اتِّبَاعِهِ يَا رَجُلُ وَاجْلِسْ، وَسَبِّحْ، ثُمَّ بَعْدُ كَلِمٍ وَاعْدِلْ كَذَاكَ دَائِمًا عَمَّا فَعَلَ فَإِنْ سَهَا بِتَرْكِ سَجْدَةٍ وَقَامَ فَإِنْ أَبِي، فَأَتِ بِهَا لِنَفْسِكَ وَسَهْوُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَيْكَ بَلْ كُلُّ سَهْوٍ لَمْ يَنْبُ فِيهِ الْإِمَامُ دُونَ الْمُضَلِّينَ إِذَا هُمْ فَعَلُوهُ وَوَاجِدْ عَلَى الْيَمِينِ يَقِفْ وَجَوِّزُوا الْعُلُوَّ لِلْمَأْمُومِ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ، وَفِيهَا بَطَلَتْ وَكَرَهُوا الْعُلُوَّ لِلْإِمَامِ وَكَرَهُوا الْوُقُوفَ فِي غَيْرِ الرَّحَامِ

فَشَرَطَهُ نِيَّةَ الْاِثْتِمَامِ وَلَزِمَتْهُ بِالشُّرُوعِ فَأَعْلَمَا إِلَّا لِإِدَاعِ يَقْتَضِي الْمَفَارِقَةَ وَعِلْمِهِ بِحَدِيثِ مِنَ الْإِمَامِ تَسْبِيحِهِ أَوْ لِكَلَامِهِ اعْقِلًا⁽¹⁾ وَفِي آدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ يَعْضُرُضَانِ وَفِي خُصُوصِ النُّطْقِ بِالسَّلَامِ يَحْرُمُ سَبْقُهُ بِلَا بُطْلَانٍ إِلَّا لَدَى زِيَادَةٍ قَدْ حَقَّقَتْ لِأَنَّهُ لِلصَّلَوَاتِ مُبْطَلٌ ثُمَّ انْتِظِرْ، أَوْ فَارِقْهُ وَسَلِّمْ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ لَمْ يُصَادِفِ الْمَحَلَّ فَاجْلِسْ، وَسَبِّحْ، ثُمَّ زِدْ لَهُ الْكَلَامَ وَاتَّبِعْهُ فِي بَاقِي الصَّلَاةِ وَاسْلُكَا لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَمِلْهُ عَنْكَ فَسَهْوُهُ فِيهِ عَلَيْهِ بِالْتِمَامِ حَقَّقَهُ الْأَمِيرُ مِمَّا نَقَلُوهُ⁽²⁾ وَالْجَمْعُ نَدْبًا خَلْفَهُ قَدْ وَقَفُوا وَلَوْ بَسَطَ الْمَسْجِدَ الْمَعْلُومَ إِلَّا عَلَى بِنَا رَحَابٍ نَزَلَتْ إِلَّا لِكَالشُّبْرِ أَوْ الْإِعْلَامِ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقَدَّمَ الْإِمَامَ

(1) قولنا: (أو زیده سهواً) المراد بها الزيادة سهواً في الصلاة.

(2) قولنا: (حققه الأمير) أي في مجموعه المشهور.

فصل في أحكام المسبوق

وَلْيَدْخُلِ الْمَسْبُوقُ بِالْإِحْرَامِ
فَإِنْ يَجِدُهُ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا
وَتَابِعَ الْإِمَامَ لِلسَّلَامِ
مُكَبِّرًا إِذَا لَهُ شَفْعُ حَصَلِ
وَلْيَقْضِ مَا فَاتَ مِنَ الْأَقْوَالِ
وَبَطَلَتْ إِنْ قَامَ مِنْ قَبْلِ السَّلَامِ
وَلَا سُجُودَ عَنْهُ حَالِ قُدُوتِهِ
لَكِنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلِي الْإِمَامِ
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ سِوَاءِ حَضْرًا
إِلَّا الَّذِي لَيْسَ يَنْالُ رُكْعَةً
فَوْرًا بِلَا قَيْدٍ مَعَ الْإِمَامِ
لَا جَالِسًا كَبْرًا - أَيْضًا - أَبَدًا
وَبَعْدَهُ بِإِدَارِ الْقِيَامِ
أَوْ نَالَ دُونَ رُكْعَةٍ مِنَ الْعَمَلِ
وَلْيَبْنِ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَفْعَالِ
أَوْ جَاءَ بِالْقَضَاءِ فِي صُلْبِ الْإِمَامِ
وَبَعْدَهَا عَلَيْهِ حُكْمُ سَهْوَتِهِ
مَعَهُ، وَأَخْرَجَ الْبَعْدِيَّ لِلسَّلَامِ
مُوجِبَ ذَلِكَ السَّهْوِ أَوْ لَمْ يَحْضُرًا
فَلَا سُجُودَ عَنْهُ خُذَهُ شِرْعَةً

فصل في أحكام المزاحم

وَيُشْبِهُ الْمَسْبُوقَ شَخْصًا أَحْرَمًا
فَحَيْثُ فَاتَهُ رُكُوعٌ لِإِزْدِحَامِ
تَسْرِكُهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَوْلَاهُ
وَخَرَّ لِلسُّجُودِ بَعْدَ فَوْتِهِ
مَعَ الْإِمَامِ وَسَهَا أَوْ زَوْجِمَا⁽¹⁾
وَنَحْوِهِ بِرَفْعِ رَأْسِ الْإِمَامِ
وَتَابِعَ الْإِمَامَ فِي سِوَاهُ
وَصَارَ كَالْمَسْبُوقِ فِي صَلَاتِهِ

(1) قولنا: (ويشبه المسبوق شخصاً أحرمًا مع الإمام... الخ) حاصل ما اشتمل عليه هذا الفصل هو أن من أحرم مع الإمام، وسها أو زوجم حتى فاته الركوع برفع رأس الإمام، فإن كان الركوع المذكور في الأولى فقد فات برفع رأس الإمام وصار كالمسبوق؛ فيخر للسجود ولا يقضيه في صلب الإمام؛ لأن القضاء في هذه الحالة مبطل لها، وإن كان من غير الركعة الأولى جاز له قضاؤه ما لم يتم الإمام السجدين لذلك الركوع، وأما إن حصل المأموم الركوع بالانحناء له وفاته السجدة أو السجدة له، بعد فعله للركوع في الصلاة كلها، أمكنه إدراك السجود المذكور ما دام إمامه لم ينحن لركوع الركعة التي بعدها، فإن انحنى الإمام للركعة التي بعدها فاته السجود لما قبلها وألغيت تلك الركعة وقضاها بعد سلام الإمام ولا سجود عليه هكذا نصوا.

كَذَاكَ إِنْ قَضَاهُ فِي صَلْبِ الْإِمَامِ
مَا لَمْ تَيْتَمِ لِلْإِمَامِ سَجْدَتَاهُ
بَعْدَ رُكُوعِ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ كَانَ
إِمَامُهُ مَا بَعْدَهَا حَقًّا فَعِ
مَا فَسَدَتْ وَلَا سُجُودًا يُقْتَضَى

وَبَطَلَتْ إِنْ فَاتَ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ أَوْلَاهُ قَضَاهُ
وَإِنْ تَفْتَهُ سَجْدَةٌ أَوْ سَجْدَتَانِ
أَمْكَنَهُ الْإِذْرَاكُ إِنْ لَمْ يَرْكَعِ
وَبِأَنجِنَا الْإِمَامَ فَاتَ وَقَضَى

فصل في أحكام الاستخلاف

يُطْلَعُ عَلَى الْإِمَامِ دَائِمًا
إِنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا فَادِرِهِ
يُنُوبُ عَنْهُ وَيَتِمُّ بِهِمْ
أَوْ قَدَّمُوا مِنْهُمْ وَلَوْ مَسْبُوقًا
مِنَ الصَّلَاةِ لِأَسْوَأِهِ فَاتَتْهُ
فِي قَوْلِهِ وَفَعَلِهِ إِلَى التَّمَامِ
لِفِعْلٍ مَا قَدْ فَاتَهُ فَرَدَّهُ
وَقَامَ مَسْبُوقًا سِوَاهُ تَمَّمَ
مُسَافِرٌ عَنْ أُمَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ
عَلَى الْإِمَامِ دُونَ مَأْمُومٍ تَلَا
مَنْ خَافَ عَنْ نَفْسٍ وَمَالٍ تَلَقَا
بِنَائِهِ لَا غَيْرُ يَا عَرَّافُ

وَبَطَلَتْ عَنْ كُلِّ مَأْمُومٍ بِمَا
إِلَّا يَسْبِقُ حَدِيثٌ أَوْ ذِكْرُهُ
وَيُنَادِبُ اسْتِخْلَافُ شَخْصٍ مِنْهُمْ
فَإِنْ أَبَاهُ انْفَرَدُوا تَفْرِيقًا
إِنْ نَالَ قَبْلَ الْعُدْرِ مَا يُعْتَدُّ بِهِ
وَسَارَ بِالْقَوْمِ عَلَى نَهْجِ الْإِمَامِ
وَجَلَسُوا كَلًّا وَقَامَ وَجَدَهُ
وَسَلَّمُوا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُسَلَّمَ
وَمِثْلُهُ الْمَقِيمُ حَيْثُ اسْتِخْلَفَهُ
وَزِيدَ عَنْهُ كُلُّ فَرْعٍ أَبْطَلًا
كَذَلِكَ اسْتَحَبَّ أَنْ يَسْتَخْلِفَا
أَوْ اعْتَرَاهُ الْعَجْزُ أَوْ رُعَافُ

فصل في صلاة الخوف

صَلَاةُ خَوْفٍ مِنْ عَدُوٍّ بَارِزٍ
وَسَفَرٍ عَلَى طَرِيقَةِ السَّفَرِ
وغيرها بدون شك فاسمع

وَسَنَّ فِي حَالِ الْقِتَالِ الْجَائِزِ
فِي حَضْرٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْحَضْرِ
لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ ذَاتِ الْأَرْبَعِ

جَمِيعَهُمْ قِسْمَيْنِ، ثُمَّ يُحْرَمُ
ثُمَّ يَقُومُ دَاعِيًا بِالنَّضْرِ
وَيَذْهَبُوا وَيَدْخُلُوا الْجَهَادَا
فِي نِصْفِهَا، وَفَائِتَا يَقْضُونَا
مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ جَاءَ لِلثَّقَاتِ
صَلُّوا فَرَادَى بِالْإِمَاءِ كُلُّهُمْ
جَزِيٍّ وَضَرْبٍ وَكَلَامٍ فَاعْرِفَهُ

يُفْهِمُهُمْ إِمْسَامَهُمْ وَيَقْسِمُ
بِنِصْفِهِمْ يَوْمُهُمْ فِي الشُّطْرِ
حَتَّى يُتِمُّوا فَرَضَهُمْ فَرَادَى
وَلِيَأْتِيهِ الْبَاقُونَ يَدْخُلُونَا
كَحَالَةِ الْمَسْبُوقِ فِي الصَّلَاةِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُمَكِّنِ انْقِسَامَهُمْ
وَجَازَ فِي ضَرُورَةِ الْمَسَائِفَةِ

فصل في صلاة الجمع

جَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ بِأَسْبَابِ الْمَطَرِ
أَوْ وَحَلِّ مَعِ ظُلْمَةِ أُصَيْلِهِ
لِأَهْلِهِ لَا مُسْتَقْبَلًا فَاسْمَعَا
ظَهْرَيْهِمَا وَالْمَغْرِبَيْنِ حَرَّرَ
حَسْبَ الْمَسِيرِ أَوْ بِجَمْعِ صُورِي⁽¹⁾
وَلِلصَّنَجِيحِ دُونَمَا تَمْرِيضِ⁽²⁾

وَيُسْتَحَبُّ فِي مَسَاجِدِ الْحَضَرِ
بِشَرْطِ صِبْهَا وَلَوْ قَلِيلَةً
وَجَازَ لِلْمُقِيمِ فِيهِ تَبَعًا
وَرَخَّصُوا فِي جَمْعِ أَهْلِ السَّفَرِ
بِصِفَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
بَلْ جَوَّزُوا الصُّورِيَّ لِلْمَرِيضِ

باب صلاة الجمعة وما يتعلق بها

عَلَى الَّذِي فِيهِ شُرُوطُهَا بَدَتْ
أَدَانُهَا عِنْدَ صُعُودِ الْمِنْبَرِ⁽³⁾

هَآكَ صَلَاةُ جُمُعَةٍ قَدْ فُرِضَتْ
وَوَقْتُهَا كَالظُّهْرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

(1) قولنا: (أو بجمع صوري) وهو أن تصلي الظهر في آخر وقتها، والعصر في أول وقتها مثلاً، ومثلها المغرب والعشاء، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (دونما تمريض) أي دون حكاية بقليل، التي اشتهرت بأنها صيغة تريض عند العلماء كلهم.

(3) قولنا: (ووقتها كالظهر عند الأكثر) أي عند أكثر المجتهدين داخل المذهب وخارجه، وجاز تقديمها على وقت الظهر عند الإمام أحمد بن حنبل.

وَجَازَ فِيهِ عِنْدَنَا التَّعَدُّ
شُرُوطُهَا تَرْجِعُ فِي الْكَلَامِ
فِيُوجِبُهَا انْتِفَاءُ عَذْرِ
قَامَةٍ وَالْقُرْبُ مِنْ مَنَارِهَا
وَوَجِبَتْ عَنْ سَاكِنِ بِالْمِضَرِ
وَاللُّوجُوبِ وَلِصِحَّةِ مَعَا
أَوْ قَرِيْبَةٍ كَبِيْرَةٍ مَبْنِيَّةٍ
وَأَجْزَأَتْ مَنْ لَا عَلَيْهِ تَجِبُ
وَلِلْأَدَاءِ جَامِعٍ، جَمَاعَةٍ

لِفِعْلِ عُثْمَانَ فَذَاكَ السَّنَدُ (١)
إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْ الْأَقْسَامِ
ذِكْرُ حُرِيْبَةٍ فَلْتَذْرِ
بِنَحْوِ فَرَسَخٍ لِغَيْرِ مِضَرِهَا
وَلَوْ بَعِيْدَ الدَّارِ فَافْهَمْ وَأَدْرِ
تَوَطَّنُ إِمَّا بِمِضَرٍ جَمْعًا
عَامِرَةٍ عَنْ غَيْرِهَا غَنِيَّةً
وَلِلسَوَى الْمَعْدُورِ مِنْهُمْ تُنْدَبُ
إِمَامُهَا، وَخُطْبَةُ مُدَاعَةٍ

فصل في شروط جامع الجمعة

وَالشَّرْطُ فِي جَامِعِهَا الْبِنَاءُ
وَوَصْلُهُ حَقِيْقَةً أَوْ حُكْمًا
وَأَلْفِي اتِّحَادُهُ فِي الْمِضَرِ
وَرَدُّ شَرْطِ السَّقْفِ وَالتَّأْيِيْدِ
وَمِنْهُ كُلُّ رَحْبَةٍ مُسَبَّلَةٍ
وَلَوْ بِلَا ضَيْقٍ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَلَيْسَ مِنْهُ سَطْحُهُ فِي الْجُمُعَةِ

بِمَا بِهِ يُعْتَادُ الْاِيتِنَاءُ
بِنَفْسِ بَلْدَةٍ إِلَيْهَا يُنْمَى (٢)
لَا فِي الْقُرَى بِنَصِّ قَوْلِ الْبَدْرِ (٣)
وَشَرْطُ فِعْلِ الْخُمْسِ دُونَ قَيْدِ
وَطُرُقِهِ الْقَرِيْبَةِ الْمُتَّصِلَةِ
لَكِنْ أَسَاْمُنْ لَيْسَ بِالْمَعْدُورِ
وَلَا مُحَجَّرُ الْبُيُوتِ التَّابِعَةِ (٤)

(١) قولنا: (وجاز فيه عندنا التعدد) أي عند علماء المذهب المالكي، لفعل عثمان - رضي الله تعالى عنه - فقد زاد الأذان الأول بالزوراء لما عمرت المدينة بالسكان.

(٢) قولنا: (أو حكماً) ونص الفقهاء على أن جامع الجمعة يكون متصلاً بقريته حكماً إذا وصله دخان تلك القرية.

(٣) قولنا: (بنص قول البدر) المراد بالبدر - هنا - الإمام القرافي صاحب الذخيرة والفروق.

(٤) قولنا: (سطحه) أي سطح سقفه - كما لا يخفى - فلا تصح صلاة الجمعة عليه، بخلاف الأوقات الخمس.

فصل في شروط جماعة الجمعة

شَرَطُ الْجَمَاعَةِ لَهَا عِنْدَ الْإِمَامِ
مُسْتَوْطِنُونَ حَاضِرُونَ لِلتَّمَامِ
دَلِيلُهُ الْبَاقُونَ لِأَخِيرِ
وَلَزِمَتْ بِتَبَعِ لِأَهْلِهَا
وَيَجِبُ السُّكُوتُ وَالْإِنْصَاتُ
وَجَاءَ فِي اسْتِقْبَالِهِمْ لِلخَاطِبِ
عَشْرَةٌ وَاثْنَانِ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ⁽¹⁾
مِنْ ابْتِدَاءِ الْخُطْبَتَيْنِ لِلسَّلَامِ
مَعَ النَّبِيِّ يَوْمَ قُدُومِ الْعِيرِ
كُلُّ مُقِيمٍ دُونَ تَكْمِيلِ لَهَا
مِنْهُمْ لِخُطْبَةٍ لَهَا التَّفَاتُ
تَرْجِيحُ سُنِّيَتِهِ فِي الْمَذْهَبِ

فصل في شروط إمام الجمعة

وَلِإِمَامِهَا شُرُوطٌ بَاقِيَةٌ
ثَلَاثَةٌ حُرِّيَّةٌ، إِقَامَةٌ
وَكُونُهُ الْخَاطِبَ - أَيْضًا - فَاعْرِفِ
وَيَجِبُ انْتِظَارُهُ فِي الْأَقْرَبِ
وَيُنْدَبُ السَّلَامُ مِنْهُ فِي الدُّخُولِ
وَرَفْعُ صَوْتِهِ أَوْانَ الْخُطْبَتَيْنِ
وَالِإِتِّكَاءُ عَلَى كَقَوْسٍ عَرَبِيٍّ
وَفَضْلُوا عَلَيْهِ إِمْسَاكُ الْعَصَا
زَائِدَةٌ عَلَى الشُّرُوطِ الْمَاضِيَةِ⁽²⁾
لِغَيْرِ خُطْبَةٍ فَكُنْ عَلامَةً
إِلَّا لِعُذْرٍ طَالَ فَلْيَسْتَخْلِفِ⁽³⁾
كَرَكْعَتَيْنِ فِي أَصَحِّ الْمَذْهَبِ
لَا فِي صُعُودِ مَنِيرٍ أَوْ فِي النَّزُولِ
لأنَّهُ أَدْعَى لِوَعْيِ السَّامِعِينَ
بِيَدِهِ الْيُمْنَى لِمَنْعِ اللَّعِبِ
لِقَوْلِ خَالِهَا الْعَصَا لِمَنْ عَصَى

(1) قولنا: (عند الإمام) المراد بالإمام - هنا - الإمام مالك رضي الله عنه. وقولنا (من غير الإمام) المراد به إمام صلاة الجمعة.

(2) قولنا: (الشروط الماضية) أي التي تقدمت في شروط الإمامة العامة للجمعة وغيرها.

(3) قولنا: (وكونه الخاطب) أي فلا يصح أن يخطب لها شخص ويصليها شخص آخر، إلا لعذر قوي يطول زمانه، كما لا يخفى.

فصل في شروط خطبة الجمعة

وَالشَّرْطُ فِي خُطْبَتَيْهَا اثْنَانِ
يُلْقِيَهُمَا جَهْرًا بِلَفْظِ عَرَبِيٍّ
عَلَى الْجَمَاعَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ
وَقَبْلَ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ دَائِمًا
وَيَجِبُ الإِلْقَاءُ مِنْ قِيَامٍ
وَسُنَّ جَلْسَةً تَقَدَّمَتْهُمَا
وَيُنْدَبُ الْحَمْدُ مَعَ الصَّلَاةِ
كَذَا الدُّعَا لِلصَّحْبِ وَالْإِسْلَامِ
وَجَازَ بِالْإِضْلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ
فِي دَاخِلِ المَسْجِدِ يُقْرَأُ
يُدْعَى خُطَابَةً بِعُرفِ العَرَبِ
بَعْدَ الزَّوَالِ دَائِمًا كَمَا ثَبَتَ
مَعَ وَصْلِهَا عَلَى الدَّوَامِ بِهِمَا⁽¹⁾
وَجُوبَ غَيْرِ الشَّرْطِ خُذْ كَلَامِي
وَجَلْسَةً يَفْعَلُهَا بَيْنَهُمَا
وَالْقَصْرُ فِيهِمَا لَدَى الثَّقَاتِ
لَا لِخَلِيفَةٍ وَلَا حُكَّامٍ
وَلَوْ لَجَائِرٍ عَلَى التَّحْقِيقِ

فصل فيما يُسَنُّ، وما يُندب يوم الجمعة

وَسُنَّ غُسْلُ بِالرَّوَّاحِ مُتَّصِلًا
وَيُنْدَبُ التَّحْسِينُ لِلهَيْئَاتِ
وَالطِّيبُ وَالْمَشْيُ عَلَى الأَقْدَامِ
وَرَاخَةُ الأَفْكَارِ مِنْ كُلِّ اشْتِغَالٍ
لِكُلِّ مَنْ يَحْضُرُهَا كَمَا نَقَلَ
وَاللَّبْسُ لِلْجَمِيلِ فِي الصِّفَاتِ⁽²⁾
فِي سَادِسِ السَّاعَاتِ بِانْتِظَامِ⁽³⁾
إِلَّا بِطَاعَةِ الإِلَهِ ذِي الْجَلَالِ

(1) قولنا: (وقبل إيقاع الصلاة... الخ) كان النبي - ﷺ - يصلي الجمعة ثم يخطب إلى قدوم العير، فلما خرج أكثر الناس ولم يبق للخطبة إلا اثنا عشر، واستدلوا بأن الجمعة قد صليت وأن الخطبة لا يشترط حضورها فانقلب الحكم إلى تقديم الخطبة على الصلاة. كما لا يخفى.

(2) قولنا: (واللبس للجميل في الصفات) ويندب اللون الأبيض في الأثواب ولو غير جديد.

(3) قولنا: (في سادس الساعات) ليس المراد بالساعات - هنا - الساعات الفلكية المعروفة، بل المراد السدس الأخير من الساعة الثانية عشرة كما لا يخفى - هكذا نصوا.

فصل فيما يكره، وما يحرم يوم الجمعة

وَيُكْرَهُ السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ
وَنَقْلُ جَالِسٍ لَدَى الْإِعْلَامِ
وَالضُّجُّ فِي الدُّعَا بِرَفْعِ الصَّوْتِ
وَيَحْرَمُ السَّفَرُ فِي الزَّوَالِ
وَالنَّفْلُ حِينَمَا الْإِمَامُ يَرْكَبُ
وَالرَّدُّ لِلسَّلَامِ بِالأَصْوَاتِ
وَحَمْدُ عَاطِسٍ وَتَشْمِيتُ لَهُ
وَتَرْكُ شُغْلٍ يَوْمَهَا كَالتَّجْرِ
وَالنَّفْلُ قَبْلَهَا عَلَى الْإِمَامِ
فِي حَالِ خُطْبَةٍ وَفِي السُّكُوتِ
وَالْبَيْعُ مِنْ جِبِنِ الأَذَانِ التَّالِيِ
كَذَلِكَ الْكَلَامُ حِينَ يَخُطُبُ
كَذَا تَخَطَّى النَّاسِ فِي الْإِنْصَاتِ
وَنَهْيُ لَأَغٍ فَاعْلَمَنَّ أَصْلَهُ (1)

فصل في الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة

وَعَذْرُهَا الْمُبِيحُ لِلتَّخَلْفِ
كَذَاكَ تَمْرِيضُ شَدِيدِ الْقُرْبِ
إِشْرَافُ مُطْلَقِ الْقَرِيبِ فِي الدَّمِ
وَشِدَّةُ لَوْحَلٍ، وَمَطَرٌ
وَالْخَوْفُ مُطْلَقاً مِنَ الظُّلَامِ
وَعَدَمُ الْقَائِدِ لِلْعُمَيَّانِ
وَرِيحَةُ الْجُدَامِ إِنْ ضَيَّقُ حَصْلُ
وَعَدَمُ الْوُجُودِ لِلْبَّاسِ
وَهَيْجَانُ رِيحٍ حَرٌّ مُذْهِبٌ
تَمْرِيضُ أَهْلِ مُطْلَقاً فَلتَعْرِفِ (2)
وَالشَّيْخُ، وَالْمَمْلُوكُ، وَالْمُجَبُّ (3)
وَفَقْدُ مُمْرِضٍ لِكُلِّ مُسْلِمٍ
وَمَرَضٌ، كَذَاكَ عَجْزُ الْكَبِيرِ
وَخَوْفُ حَبْسٍ مُعْسِرِ الْغَرَامِ
وَنَتْنُ جُرْحٍ، بَخْرٌ، صِنَانٍ
وَأَكْلُ مُنْتِنٍ كَثُومٍ أَوْ بَصَلٍ (4)
رَجَاءُ عَفْوٍ عَنْ قِصَاصِ نَفْسٍ
لِمَاءِ غُدْرَانٍ وَمَاءِ الْقَرْبِ (5)

(1) قولنا: (فاعلمن أصله) أي من الأدلة الشرعية وهو الحديث الشريف.

(2) قولنا: (تمريض أهل مطلقاً) يشمل الزوجة - وهي الأهل في اللغة - ويشمل أيضاً الأبوين والأبناء.

(3) قولنا: (شديد القرب) كالأخوة والأعمام ونحوهم.

(4) قولنا: (ورائحة الجذام) بناء الوحدة للضرورة. والمراد الرائحة الكريهة من الجذام وغيره.

(5) قولنا: (وهيجان ريح حرٌّ مذهب) والمراد به هنا الحرُّ الشديد الذي يؤثر في الماء ذهاباً وحرارة.

باب صلاة الجنائز وما يتعلق بها

عَلَى الْجَنَازَةِ الصَّلَاةُ وَجِبَتْ
وَمِنَعَ السُّجُودُ فِيهَا وَأَنْعَدَمَ
وَيَقِفُ الْإِمَامُ حَذْوَ الرَّجُلِ
فَرُوضُهَا النَّيَّةُ، وَالتَّكْبِيرُ
فَمَنْ يَزِدْ خَامِسَةً صَحَّتْ وَلَوْ
وَرَجَّحَ انْتِظَارُهُ فِي السَّهْوِ
وَكُلُّ مَنْ يَنْقُصُ عَمْدًا أَبْطَلَا
فَإِنْ بَنَى بِالقُرْبِ فَازَكَهُمُو
ثُمَّ الْقِيَامُ، وَالدُّعَاءُ، وَالسَّلَامُ
وَلَمْ تَكُنْ إِلَّا عَلَى مَنْ أَسْلَمَ مَا
وَلَمْ يَكُنْ سِقْطًا، وَلَا شَهِيدًا
وَكَرَهُوا إِيقَاعَهَا لِغَائِبٍ
وَقَدَّمَ الوَصِيُّ دُونَ رَبِّ

كَفَايَةٌ عَلَى أَصَحِّ مَا ثَبَتَ
خَوْفَ التَّشْبِيهِ بِعِبَادِ الصَّنَمِ
وَسَطَاءً، وَحَذْوُ مَنْكِبِ الْأُنْثَى اعْقَلِ
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَذَا الْمَشْهُورُ
عَمْدًا لِخُلْفِ طَائِلٍ فِيهِ حَكْوَا
وَالْعَكْسُ فِي الْعَمْدِ لَدَيْهِمْ مَرْوِي
وَفِيهِ حَالُ السَّهْوِ تَفْصِيلُ جَلَا
وَإِنْ أَبَاهُ كَبَرُوا وَسَلَّمُوا⁽¹⁾
يَأْتِي بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ
وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرُهُ مُنْعَدِمًا
مُعْتَرِكِ الْكُفَّارِ خُذَهُ قِيدًا
عَنِ الْحُضُورِ فِي أَصَحِّ الْمَذْهَبِ
فَالْعَاصِبُونَ بَعْدُ بِالتَّرْتِيبِ

فصل في التَّغْسِيلِ، وَالتَّكْفِينِ، وَالحَمَلِ، وَالدَّفْنِ

وَكَالصَّلَاةِ غُسْلُهَا وَالكَفْنُ
وَالغُسْلُ كَالْجَنَابَةِ الْفَرْضِيَّةِ
وَالغَسْلَةُ الْأُولَى بِمَاءٍ مُطْلَقٍ
وَحَمَلُهَا لِقَبْرِهَا وَالدَّفْنُ⁽²⁾
لِكِنِّهِ لَمْ يَفْتَقِرْ لِنَيْتِهِ
إِلَى تَمَامِ ذَاتِهَا فَحَقَّقَ

(1) قولنا: (فاز) أي صحت صلاته، وقولنا: (كهمو) الواو للإشباع، وضمير هم يعود على المصلين، أي صحت له ولهم - أيضاً - وإن طال الزمان عليه قبل البناء بطلت عليه، وإن لم يرجع لكلامهم كبروا وسلموا وصحت صلاتهم.

(2) قولنا: (والكفن) بسكون الفاء، المراد به المعنى المصدرى، أي التَّكْفِينِ للميت. كما لا يخفى.

وَزِدْ لَهَا أُخْرَى بِنَحْوِ نَيْرٍ
وَيَسْقُطُ الدَّلْكُ لِحُوفِ الزَّلْعِ
وَعَسَلَ الذُّكُورَ كُلَّ ذَكَرٍ
وَعَوْرَةَ المَيْتِ فِي الغُسلِ وَجِبِ
وَلَا يُغْسَلُ النِّسَاءُ إِلَّا نِسَاءً
لَكِنْ إِذَا غَسَلَ مَحْرَمٌ ذَكَرًا
وَعِنْدَ فَقْدِ مَا ذَكَرْنَا يُمَمَّا
ثُمَّ يُسَطِّبُ بِسَطِيبِ حَسَنِ
وَيَجِبُ الكَفْنُ بِثَوْبٍ يُسْتَسْرُ
وَمَوْنُ التَّجْهِيْزِ أَغْنَى اللّٰزِمَةَ

وَتَالِثُ الغَسَلَاتِ بِالكَافُورِ (1)
أَوْ كَثْرَةَ الأَمْوَاتِ - أَيْضًا - فَاسْمِعِ
أَوْ مَحْرَمٌ أَنْتَى لِفَقْدِ الذُّكْرِ
سَتَرُ لَهَا مِنْ سُرَّةٍ إِلَى الرُّكْبِ
أَوْ مَحْرَمُ الذُّكُورِ فِي فَقْدِ النِّسَاءِ (2)
أَنْتَى فَكُلُّ ذَاتِهَا عَنْهُ سَتَرٌ
كَخِيفَةِ التَّقْطِيعِ وَالفَقْدِ لِمَا (3)
وَيُجْعَلُ الحَنُوطُ فِي المَغَابِنِ
أَعْضَاءَهُ وَهُوَ القَوِيُّ الأَظْهَرُ
مِنْ مَالِهِ عَنِ غَيْرِهَا مُقَدَّمَةٌ

فصل في بعض ما يندب، وما يجوز للميت

وَيُسْتَحَبُّ عَضْرُ بَطْنِهِ كَذَا
وَدَرَجُهُ بِسُرْعَةٍ فِي الكَفْنِ
عِمَامَةٍ، وَأُزْرَةٍ، ثُمَّ قَمِيصٍ
وَزِدْ لِفَافَتَيْنِ لِأَنْتَى اعْلَمْ
وَيُنْدَبُ السُّكُوتُ فِي التَّشْيِيعِ
وَوَضْعُهُ فِي قَبْرِهِ مُسْتَقْبِلًا
تَوْسِيْدَهُ التُّرَابِ، وَالدُّعَاءُ

تَنْشِيفُهُ مِنْ بَعْدِ غُسلِ فَخْذًا
وَكَفْنُهُ فِي خَمْسَةٍ فَاسْتَبِينَ
ثُمَّ لِفَافَتَيْنِ فَافْتَهُمَ يَاحْرِيصُ
وَخَمَّرْنَهَا بَدَلَ العَمَائِمِ
وَالْحَمَلِ، وَالدَّفْنِ، وَفِي الرُّجُوعِ
لِقِبْلَةٍ عَلَى اليَمِينِ مُسْبِلًا (4)
لَهُ لَدَى الوَضْعِ بِمَا تَشَاءُ

(1) قولنا: (بنحو نير) بكسر النون - نبت معروف، يجعل في الماء للتنظيف، ويقوم مقامه الآن الصابون ونحوه.

(2) قولنا: (ولا يغسل النساء إلا نساء) لفظ نساء في هذا البيت يقرأ بحذف الهمزة في الكلمات الثلاثة للضرورة

(3) قولنا: (كخيفة التقطيع) المراد به الخوف من تقطيع اللحم، كما لا يخفى. وقولنا: (والفقد لما) المراد به فقد الماء كما لا يخفى.

(4) قولنا: (مسبلا) بفتح الباء اسم مفعول، والمراد به: أن يجعل الميت ممتداً في قبره.

كَذَلِكَ تَنْسِيْمٌ لَهَا أَحَقُّ (1)
 وَدُونَ نُطْقٍ مِنْهُ لَمْ يُكْرَرْ
 وَبَعْدُ غَيْرِ طَاهِرٍ وَآلَةٍ
 لَهُ وَلِلْحَضَارِ بِالتَّمَامِ
 لِحْيِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ - أَيْضاً - وَرَدَّ
 - أَيْضاً - لَهُمْ إِذَا لَمْ يَفْعَلُوا الْحَرَامَ
 إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ وَكَانَتْ وَاضِحَةً
 فِي حَالَةِ الْمَوْتِ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ
 وَفِي الصَّلَاةِ لِلضَّرُورَةِ زِدِ
 وَفِي الصَّلَاةِ اجْعَلْهُ فِي قُرْبِ الْإِمَامِ (2)

وَاللَّحْدُ أَوْلَى وَيَلِيهِ الشُّقُّ
 وَيُنَادِبُ التَّلْقِينَ لِلْمُحْتَضِرِ
 كَذَلِكَ اسْتَقْبَالُهُ لِلْقَبْلَةِ
 ثُمَّ الدُّعَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ
 وَعَدَمُ الْبُكَاءِ، وَتَغْمِيضُ، وَشَدُّ
 وَعَزُّ أَهْلُهُ وَهِيَءُ الطَّعَامِ
 وَجَازَ نَقْلُهُ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ
 كَذَا الْبُكَاءِ بِدُونِ رَفْعِ صَوْتِ
 وَجَمْعِ أَمْوَاتٍ بِقَبْرِ وَاحِدٍ
 أَفْضَلُهُمْ فِي الْقَبْرِ ضَعْفُهُ فِي الْإِمَامِ

فصل في بعض ما يكره وما يحرم للميت

وَاللُّبْكَاءُ عَنْهَا اجْتِمَاعُ نِسْوَةٍ
 وَكَفْنُهَا بِالنَّجَسِ وَالْحَرِيرِ (3)
 أَوْ أَنْ يُقَالَ: اسْتَغْفِرُوا اللَّهَ لَهَا
 وَنَقَشَ قَبْرِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ
 بِإِلا ضَّرُورَةٍ إِذَا مَا سُنِمَا
 يَحْرُمُ نَبْشُهُ اخْتِيَاراً فَانْتَبَهُ
 فَانظُرْ لَهَا فِي الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ

وَيُكْرَهُ الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ
 اتِّبَاعُهَا بِالنَّارِ وَالْبُخُورِ
 وَأَنْ يُنَادَى فِي الْوَرَى لِأَجْلِهَا
 وَكَرِهُوا إِدْخَالَهَا لِلْمَسْجِدِ
 وَكَرِهُوا الْمَشْيَ عَلَيْهِ دَائِمًا
 فَالْقَبْرُ صَارَ حُبًّا لِصَاحِبِهِ
 وَجَازَ لِلضَّرُورَةِ الشَّرْعِيَّةِ

(1) قولنا: (اللحد أولى) أي أفضل في الأراضي الجبلية، والشق أولى وأفضل في الأراضي غير الجبلية.

(2) قولنا: (في الإمام) بفتح الهمزة، أي أمام غيره من الأموات. وقولنا: (في قرب الإمام) بكسر الهمزة، المراد به إمام الصلاة على الجنائز.

(3) قولنا: (كفنها) بكون الفاء، المراد به تكفينها بالثوب الذي فيه نجاسة أو بثوب الحرير الخالص.

وَلَمْ يُعَذِّبْ بِبُكَاءِ وَقِيعٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْصَى بِفِعْلِهِ اسْمَعِ

فصل فيما ينتفع به الميت

وَيَنْفَعُ الْمَيِّتَ دُعَاءُ صَدَقَةٍ وَفِي الْقِرَاءَةِ خِلَافٌ حَقَّقَهُ
مَنْ رَجَّحَ الْوُصُولَ لِلشَّوَابِ مِنْ عُلَمَائِنَا أُولِي الْأَبَابِ (1)
لِذَاكَ جَاءَ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ نَصْرٌ بِتَرْغِيبٍ وَنَذْبٌ لِلذُّكُورِ (2)
وَجَاءَ بِالتَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَفِي التَّصَدُّقِ بِلَا رِيَاءِ (3)
كَذَاكَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ عَادَةٍ وَلَا إِعْلَانِ
وَيُكْرَهُ الْقُرْآنُ بِاجْتِمَاعٍ مَعَ اتِّحَادِ الصَّوْتِ وَارْتِفَاعِ
وَإِنْ يَكُنْ أَدَى إِلَى تَقْطِيعِ حُرُوفِهِ فَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ
وَكْرَهُوا اجْتِمَاعَ قَوْمٍ لِلدُّعَاءِ فِي نِصْفِ شَعْبَانَ وَنَحْوِهِ اسْمَعَا
لَكِنْ لِمَنْ يَعْتَقِدُ السُّنِّيَّةَ دُونَ الْجَوَازِ فَافْهَمِ الْكَيْفِيَّةَ
وَجَوَّزُوا الْأَحْزَابَ وَالْمُدَارِسَةَ بِالْجَمْعِ لِلتَّعْلِيمِ وَالْمُمَارَسَةَ

باب السنن والنوافل المطلوبة

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْوُتْرَةَ أَكْثَرُ السُّنَنِ وَوَقْتُهُ بَعْدَ عِشَاءٍ فَاغْلَمَنْ
صَحِيحَةٌ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ إِلَى صَلَاةِ صُبْحِنَا فَحَقِّقْ
وَسُنَّتِ السُّجُودَ لِلْقُرْآنِ لِقَارِيءٍ وَسَامِعٍ يُعَانِي
أَنْ يَحْفَظَ الْقُرْآنَ أَوْ أَحْكَامَهُ إِنْ صَلَّحَ الْقَارِيءُ لِلْإِمَامَةِ

(1) قولنا: (من رجح الوصول... الخ) من اسم موصول في محل رفع فاعل (حققه) في البيت الذي قبله، وهو الباني ومن تبعه.

(2) قولنا: (ونذب للذكور) وأما للإناث فقبل بالجواز وهو الأرجح، وقيل بالمنع.

(3) قولنا: (بالتترغيب في الدعاء) لأن الدعاء مخ العبادة، لا سيما إن كان من الغير لقوله - سحبه - في الحديث القدسي: «ادعوني بالسنن لن تعصوني بهاء إه».

فصل في صلاة العيدين

وَسُنَّ لِلْعِيدِ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ
وَحُصْرٌ فِعْلُهَا بِتَكْبِيرَاتٍ
سِتٍّ لَدَى الْأُولَى سِوَى الْإِحْرَامِ
وَشَرْطُهَا جَمَاعَةٌ، وَجَهْرٌ
وَخُطْبَتَانِ بَعْدَهَا يُفْتَتِحَانِ
وَاللَّبْسُ لِلْجَدِيدِ، وَالتَّطْيِبُ
وَيُنْدَبُ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ
إِلَى الشُّرُوعِ فِي صَلَاتِهَا، وَمَنْ

فِي يَوْمِهَا لَدَى الضُّحَى سُنَّةٌ عَيْنٌ
قَبْلَ الْقِرَاءَةِ مُؤَكَّدَاتٍ
وَفِي الْأَخِيرَةِ مَعَ الْقِيَامِ
لَدَى الْقِرَاءَةِ بِهَا يَا حَبْرُ⁽¹⁾
بِاللَّهِ أَكْبَرُ وَبِهِ يُخْلَلَانِ⁽²⁾
وَالغُسْلُ، وَالْمَشْيُ إِلَيْهَا يُنْدَبُ
فِي الْمَشْيِ وَالْمَجْلِسِ يَا خَيْرُ
فَاتَهُ تَسْتَحَبُّ مِنْهُ فَاعْلَمْ

فصل في صلاة الكسوف والخسوف

وَسُنَّ لِلْكَسُوفِ رَكَعَتَانِ
لَكِنْ لِكُلِّ رَكَعَةٍ قِرَاءَتَانِ
وَمُدَّةُ الرُّكُوعِ فِي الزَّمَانِ
وَمُدَّةُ السُّجُودِ كَالرُّكُوعِ
وَيُسْتَحَبُّ فِعْلُهَا بِالْبَقَرَةِ
وَفِعْلُهَا بِمَسْجِدٍ، وَيُنْدَبُ
وَإِنْ تَكَرَّرَ بَعْدَ الشُّرُوعِ تَنْجَلِي
وَيُسْتَحَبُّ لِخُسُوفِ الْقَمَرِ
وَمَاعِدَا النَّفْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ

ضُحَى جَمَاعَةٌ يُؤَدِّيَانِ
مَعَ رُكُوعِ أَوَّلٍ - أَيْضًا - وَثَانٍ
كَمُدَّةِ الْبَقَاءِ فِي الْقُرْآنِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَضُرُّ بِالْمَجْمُوعِ
وَبِالثَّلَاثِ بَعْدَهَا الْمُشْتَهَرَةُ
إِسْرَارُهَا، وَالْجَهْرُ قِيلَ يُطْلَبُ
أَتَمَّهَا الْإِنْسَانُ كَالنَّوَافِلِ
صَلَاةُ نَفْلِ دُونَ حَضْرٍ حَرَرٍ
فَإِنَّهُ مِنْ بَدَعِ الْجُهَّالِ

(1) قولنا: (وشرطها جماعة) أي شرط سنيها، لأنه تقدم في الجمعة أن كل صلاة شرعت فيها خطبة لا تؤدى إلا جماعة، ولا تكون القراءة فيها إلا جهراً.

(2) قولنا: (بالله أكبر) الباء حرف جر، والله - بالرفع - مبتدأ، وأكبر يسكون آخره خبر عنه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بالياء لقصد لفظها.

فصل في صلاة الإستسقاء

صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ لِاسْتِسْقَاءِ
إِلَّا لَدَى التَّكْبِيرِ فَافْتَهُم قِيَدِي
أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ جَمِيعًا بِالصِّيَامِ
لِأَهْلِهَا وَيُكثِرُوا لِلصَّدَقَاتِ
لَهَا بِبَذْلِ الثِّيَابِ نَصْحًا
مَعَ كَثْرَةِ الخُشُوعِ وَالدُّعَاءِ
بِالأَرْضِ قَائِمًا عَلَى الرَّجْلَيْنِ
ثُمَّ يُخَلَّلُ بِهِ يَسَاقِيَارِي
وَكُلُّ مَا القُلُوبُ مِنْهُ تَرْجُفُ
هِيَ المَعَاصِي مَعَ تَرْكِ مَا وَجِبَ
بِتَوْبَةٍ وَطَاعَةٍ مِنْ قَلْبِهِمْ
لِكَيْ يَنَالُوا رَحْمَةً مِنَ السَّمَاءِ
مُبَدَّلًا رِذَاءَهُ عَنْ هَيْئَتِهِ
مُبَالِغًا بِكثْرَةِ الرَّجَاءِ
لَكِنْ مِنَ الجُلُوسِ لَا مِنَ القِيَامِ
عَلَى دُعَائِهِ إِلَى الكَمَالِ

وَسُنَّ فِي اخْتِيَاغِنَا لِلْمَاءِ
وَوَقْتِهَا وَوَضْفُهَا كَالعِيدِ
وَيُسْتَحَبُّ قَبْلَهَا مِنَ الإِمَامِ
وَأَنْ يُتُوبُوا وَيَرُدُّوا التَّبِعَاتِ
وَيَخْرُجُ الإِمَامُ وَالنَّاسُ ضُحَى
وَيَفْعَلُونَهَا لَدَى القَضَاءِ
وَبَعْدَهَا يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ
يَبْدَأُ فِيهِمَا بِالاسْتِغْفَارِ
يَعْظُمُهُمْ بِكُلِّ مَا يُخَوِّفُ
حَتَّى يَقُولَ إِنَّ أَسْبَابَ الجَدْبِ
يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا لِرَبِّهِمْ
وَيَرْحَمُوا فِي الأَرْضِ مَنْ قَدْ حُرِمَا
يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ بَعْدَ خُطْبَتِهِ
وَبَعْدَ ذَا يَشْرَعُ فِي الدُّعَاءِ
وَحَوْلَ النَّاسِ كَتَحْوِيلِ الإِمَامِ
وَأَمَّنُوا كُلًّا مَعَ ابْتِهَالِ

فصل في النوافل المطلوبة

يُدْعَى بِنَفْلِ وَهُوَ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ
ضُحَى، تَرَوِيحٍ، وَشَفْعِ رَاتِبٍ
وَبَعْدَ تَحْقِيقِ طُلُوعِ الفَجْرِ
جَنَازَةً وَسَجْدَةً لِلقَارِي
إِلَى صَلَاةِ صُبْحِنَا يَا جِبْرُ
لَدَى طُلُوعِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ

فَجْرٍ رَغِيْبَةٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ
وَأَكْثَرُ تَحِيَّةٍ، رَوَاتِبُ
وَكِرْهُوهُ بَعْدَ فَرَضِ العَصْرِ
وَجَازَ لِالإِسْفَارِ وَاصْفِرَارِ
وَجَازَ - أَيْضًا - شَفْعُنَا وَالْوَتْرُ
وَحَرُمَتْ صَلَاةُ غَيْرِ الخَمْسِ

أَوْ قَلَّ لِكِنْ فِي مَكَانٍ شَهْرًا
فِي الْجَمْعِ مُطْلَقًا لَدَى أُولَى النَّهْيِ

وَكَرِهُوا النَّفْلَ بِجَمْعٍ كَثْرًا
إِلَّا التَّرَاوِيحَ فَجَازَ فِعْلُهَا

فصل في الاعتكاف

وَكَوْنُهُ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ (١)
إِلَى تَمَامِ لَيْلَةٍ وَيَسْوَمِ
وَالنَّفْلِ وَالْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ
فِي حَقِّهِ الْجُمُعَةُ إِنْ فِيهِ أَتَتْ
لِمَرَضٍ الْأَبَاءِ وَلِيَقْضَى خُذًا
قُرْبَ النِّسَاءِ وَعَمْدَ فِطْرٍ فَأَعْرِفِ
مِنْ نَحْوِ أَكْلِ أَوْ قَضَاءِ حَاجَةٍ
كَذَا خُرُوجُهُ لِمَا قَدْ لَزِمَا
فَصَاعِدًا إِلَى تَمَامِ شَهْرِ
ذِكْرٍ فِي الْحَدِّ وَلَوْ عَلِمَا سَمَا
وَفِي الْخُرُوجِ مِنْهُ بَعْدَهُ يُؤْتَبُ

وَالْإِعْتِكَافُ نَفَلْنَا الْمَفْضَلُ
وَهُوَ لَزُومٌ مَسْجِدٍ بِالصَّوْمِ
بِنَيْتِ الْقُرْبَةِ بِالْأَفْكَارِ
وَيَلْزَمُ الْجَامِعُ مِنْ قَدْ وَجِبَتْ
وَلِيُخْرِجَنَّ مِنْ غَيْرِهِ لَهَا كَذَا
وَيَلْزَمُ الْفَسَادُ وَالْقَضَاءُ فِي
وَفِي الْخُرُوجِ لِسَوَى مَا أَحْتَاجَهُ
وَجَازَ لِلْعَاكِفِ أَنْ يَسْلَمَا
وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ لِعَشْرِ
وَيُكْرَهُ اسْتِغْثَالُهُ بِغَيْرِ مَا
وَيَلْزَمُ الدُّخُولُ فِيهِ بِالْغُرُوبِ

(١) قولنا: (والاعتكاف نفلنا... الخ) أي هو من جملة النوافل المطلوبة، التي ينبغي فعلها، وقد ذكرناه آخر النوافل تمهيدا إلى خروجنا إلى كتاب الصيام لأنه مشتمل على الصيام أيضا - وهذا هو السر في تأخيره عن النوافل كما لا يخفى.

كتاب الصيام وما يتعلق به

وَيُنْدَبُ الصَّيَامُ فِي الْمُحَرَّمِ
وَرَجَبِ شَعْبَانَ لَكِنْ أَكْثَرًا
كَتَمَعَ ذِي الْحِجَّةِ كُلَّهَا وَقَدْ
كَذَا ثَلَاثَةَ لِكُلِّ شَهْرٍ
وَكَرِهَ الْإِمَامُ صَوْمَ الْبَيْضِ
وَأَكَّدَ الْعَاشِرُ مِنْهُ فَأَعْلَمَ
نِصْفَ الْأَخِيرِ دَائِمًا وَأَبَدًا
تَأَكَّدَ التَّاسِعُ وَحَدَّهُ فَقَدْ (1)
فَصَوْمُهَا يَعْدِلُ صَوْمَ الدَّهْرِ
خَوْفَ اعْتِقَادِ فَرَضِهَا الْمَرْفُوضِ

باب ما يتعلق بصوم رمضان

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ وَيَصِحُّ
فَوَاجِبٌ عَنْ بَالِغٍ قَدِيرٍ
وَصَحَّ بِالإِسْلَامِ ، وَاجْعَلْ لهُمَا
وَوَقْتَهُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ حَلًّا
وَيَحْضُلُ الشُّكُّ إِذَا غَيِمَ بَدَا
وَيُنْدَبُ الْإِمْسَاكُ يَوْمَ الشُّكِّ
وَلَا يُصَامُ لِإِحْتِيَاطٍ فِي الزَّمَانِ
وَصِيَمٌ لِلتَّكْفِيرِ وَالْقَضَاءِ
كَذَاكَ لِلنَّذْرِ إِذَا مَا صَادَفَا
عَلَى الَّذِي فِيهِ الشُّرُوطُ تَتَّضِحُ
وَلَمْ يُسَافِرْ سَفَرَ التَّقْصِيرِ
وَقَتًا وَعَقْلًا ، وَالنَّقَا مِنَ الدَّمَا
أَوْ كَوْنِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ وَصَلَّ (2)
لَيْلَةَ نَقْطِ (اللام) مِنْهُ أَبَدًا (3)
إِلَى اتِّضَاحِ الْحَالِ دُونَ شَكِّ
وَلَيْسَ يُجْزِي إِنْ بَدَأَ مِنْ رَمَضَانَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ رَمَضَانَ الْجَائِي
وَلِلتَّطَوُّعِ عُمُومًا فَأَعْرِفَا

(1) قولنا: (فقد) هو اسم بمعنى حسب، أي تأكد صوم اليوم التاسع منه وهو يوم عرفة فسحب.

(2) قولنا: (برؤية الهلال حل) حل فعل ماضٍ بمعنى نزل وثبت، أي ثبت دخول شهر رمضان برؤية الهلال كما لا يخفى.

(3) قولنا: (ليلة نقط اللام) المراد بالنقط - هنا - نقط حروف الجمل، فعدد اللام ثلاثون، أي إذا حصل الغيم ليلة الثلاثين من شعبان، فيكون يوم الثلاثين يوم شك كما لا يخفى.

فصل في فرائض الصيام ومستحباته

فَرَضُ الصَّيَامِ نِيَّةٌ بِاللَّيْلِ
وَالْكَفُّ عَنِ إِيْصَالِ شَيْءٍ لِلْمَعْدِ
أَوْ مَنْفَذٍ قَدْ ضَاقَ كَالْعَيْنَيْنِ
أَوْ مَنْفَذٍ مُتَّسِعٍ مِثْلَ الْفَمِ
وَتَرَكُ إِخْرَاجِ لِمَدْيٍ أَوْ مَنِيٍّ
وَتَرَكُ إِخْرَاجِ لِقْيٍ بِاخْتِيَارٍ
مِنْ أَوَّلِ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ
وَنِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْأَوَّلِ
إِنْ كَانَ لَمْ يُقَطِعْ بِعُذْرٍ مَانِعٍ
وَجُدَّدَتْ حَتْمًا لِقَاطِعِ عَرَضٍ
وَيُنْدَبُ التَّجْدِيدُ فِيمَا يَكْتَفِي
كَذَلِكَ التَّأخِيرُ لِلشُّحُورِ
وَيُنْدَبُ التَّعْجِيلُ لِإِلْفِطَارِ
وَكَوْنُهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ
وَالْكَفُّ لِلصَّائِمِ عَنِ فُضُولِ
وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ مَنْ يُسَافِرُ
كَذَلِكَ التَّعْجِيلُ لِلْقَضَاءِ

وَالْكَفُّ عَنِ وَطْءٍ وَشُرْبِ أَكْلِ (1)
وَلَوْ لَهَا مِنْ آلَةِ الْحَقَنِ وَرَدًا (2)
أَوْ ثَقْبِي الْأَنْفِ أَوْ الْأَذْنَيْنِ
وَلَوْ كَخَيْطٍ أَوْ حَصَاةٍ دَرَاهِمٍ
يَسْبَبُ فِي الْحَسِّ أَوْ فِي الْبَاطِنِ
وَرَدًا مَا خَرَجَ مِنْهُ بِاضْطِرَارٍ (3)
بِنِيَّةِ السَّطَاءَةِ لِلرَّقِيبِ
تَكْفِي لِوَاجِبِ التَّابِعِ الْجَلِيِّ
أَوْ عَمْدِ تَرَكِ رُكْنِهِ فَلْتَسْمَعِ
وَلَوْ تَمَادَى صَائِمًا فِي كَالْمَرَضِ (4)
بِنِيَّةِ رَغِيبًا إِلَى الْمُخَالَفِ
وَفِعْلُهُ وَلَوْ عَلَى يَسِيرٍ
وَالنُّطْقُ فِيهِ بِالدَّعَا الْمُخْتَارِ
وَكَوْنُهُ وَتَرَا وَعَنْ كَرُطِ
مُبَاحِ فِعْلٍ أَوْ مُبَاحِ قَوْلٍ
فِي رَمَضَانَ حَيْثُ كَانَ يَقْدِرُ
وَكَوْنُ فِعْلِهِ عَلَى الْوَلَاءِ

(1) قولنا: (نية بالليل) المراد به الليل السابق على النهار عند أهل الشرع كلهم.

(2) قولنا: (للمعد) - بكسر الميم وسكون الدال - جمع معدة على وزن سدره، وهي محل الطعام والشراب للإنسان بمنزلة الكرش للحيوان.

(3) قولنا: (ورد ما خرج) بخفض الدال المهملة على حذف مضاف، أي وترك رد ما خرج منه... الخ

(4) قولنا: (ولو تَمَادَى صَائِمًا) لأن المرض يُجَوِّزُ الفطر؛ وكل ما يجوزُ الفطر يقطعُ التتابع، ويجعل تجديد النية واجباً.

فصل فيما يكره وما يحرم في الصيام

وَيُكْرَهُ الْهَذْرُ بِالْكَلامِ وَعَمَلُ الطُّيْبِ لَدَى النَّهَارِ كَالذُّوقِ لِلطَّعامِ وَالسَّبَّاحَةَ وَكَالذُّوَا وَالغَزْلَ وَالْحَصَادَ وَكَالذَّهَانَ الرَّأْسِ وَالْحِجَامَةَ وَكَالْمُقَدَّمَاتِ لِلْجَمَاعِ وَحَرُمَتْ بِذَوْنِهَا فِي الْحَالِ

أَيِ الْمُبَّاحِ مِنْهُ لَا الْحَرَامِ (1)
وَكُلُّ مَا يُفْضِي إِلَى الْإِفْطَارِ
وَالْمَضْغِ لِلْعَلِكِ مَعَ الْقَبَّاحَةِ
بِإِلَّا اضْطِرَّارٍ لِلثَّلَاثِ بَادٍ
لِمَرَضٍ إِنْ شُكَّ فِي السَّلَامَةِ
إِنْ عَلِمَتْ سَلَامَةٌ لِلسَّاعِي
صُورُهَا نَظْمُهَا الْهَلَالِي (2)

فصل فيما يغتفر في الصيام

وَاعْتَفِرَ الْمُخَاطُ وَالرِّيْقُ وَمَا
وَعَالِبُ الْقَيْءِ إِذَا لَمْ يُزْدَرَدْ
وَعَالِبُ الْغُبَارِ مِنْ طَرِيقِ
وَعَالِبُ الْبُخُورِ وَالْبُخَارِ
وَحُقْنَةُ الْإِخْلِيلِ أَيْضاً فَادِرِ
وَالنَّزْعُ لِلْفَرْجِ، وَدُهْنُ الْجَائِفَةِ
كَذَلِكَ الْأَصْبَاحُ بِالْجَنَابَةِ
وَالْكُحْلُ لِلْعَيْنِ وَدُهْنُ الرَّأْسِ

يَخْصُلُ فِي الْأَسْنَانِ إِنْ قَلَّ اعْلَمَا
وَعَالِبُ الذُّبَابِ مُطْلَقاً وَرَدَّ (3)
أَوْ صَنَعَةَ لِصَانِعِ حَقِيقِي (4)
مِنْ غَيْرِ نَشْوٍ، وَدُخَانَ نَارِ
نَزْعِ الطَّعامِ لِيُدَوَّ الْفَجْرِ
وَيَاسِسُ السُّوَاكِ أَيْضاً فَاعْرِفَهُ
مَضْمُضَةً لِعَطَشٍ أَصَابَهُ
إِنْ فَعِلَا لَيْلًا بِإِلَّا التِّيَّاسِ

(1) قولنا: (الهدر) بالذال المعجمة، أي كثرة الكلام المباح الذي لا فائدة فيه.

(2) قولنا: (نظمها الهلالي) أي نظمها في أبيات خمسة ذكرها ابن حمدون في حاشيته على ميارة الصغير.

(3) قولنا: (لم يزدرد) بالبناء للمجهول، أي لم يتلع بعد خروجه للفم.

(4) قولنا: (لصانع حقيقي) احترازاً من غير الصانع، فيشمل المتفرج، فلا يغتفر له دخول الغبار في فمه بخلاف الصانع فيغتفر له ذلك عند الغلبة.

كَذَلِكَ الْمَنِيِّ بِأَحْتِلَامٍ مِنْ نَائِمٍ فِي حَالَةِ الصِّيَامِ
وَطَعْمَةُ الثَّلُوجِ وَالْحَنَاظِلِ وَإِبْرَةُ الطَّيِّبِ فِي الْمَفَاصِلِ (1)

فصل في الأعذار التي تبيح الفطر في رمضان

وَجُمْلَةُ الْأَعْذَارِ بِاسْتِقْرَاءِ
خَوْفِ الضِّيَاعِ، مَرَضٍ، وَسَفَرٍ
فَيُسْتَبَاحُ الْفِطْرُ مِنْ خَوْفِ الضِّيَاعِ
وَمِنْهُ خَوْفُ غَلْبِ الْكُفَّارِ
وَخَوْفُ رَبِّ الزَّرْعِ مِنْ فَسَادِ
وَجَازِ فِطْرٍ عِنْدَ أَمْرَاضٍ أَتَتْ
وَوَاجِبٌ إِنْ خَشِيَ الْهَلَاكَ
وَمِنْ ذَوِي الْأَمْرَاضِ ذَاتُ الْحَمْلِ
لَا مُرْضِعٌ وَلَا السَّمِينُ وَالْهَرِمُ
فَجَازَ فِطْرُهُمْ عَلَى الدَّوَامِ
وَجَوَّزُوا الْفِطْرَ اخْتِيَارًا فِي السَّفَرِ
إِنْ كَانَ طَاعَةً وَقَضْرًا حَقَّقًا
وَأَوْقَعَ التَّيِّبُ فِي أَرْضِ السَّفَرِ

خَمْسٌ تُبِيحُ الْفِطْرَ بِالسُّوَاءِ
دَمٌ، كَذَا زَوَالُ عَقْلِ يُذَكَّرُ
لِلنَّفْسِ وَالْمَالِ الَّذِي بِهِ انْتِفَاعٌ
لَدَى الْقِتَالِ مُطْلَقًا يَا قَارِي (2)
إِنْ صَامَ يَوْمَهُ إِلَى الْإِجْهَادِ (3)
لَا عِنْدَ خَوْفِهَا وَلَوْ تَوَقَّعَتْ (4)
وَشِدَّةُ الْأَمْرَاضِ مِثْلُ ذَاكَ
حَقِيقَةٌ كَمَا أَتَى فِي النُّقْلِ
لَكِنَّهُمْ فِي الْحُكْمِ أَلْحَقُوا بِهِمْ
إِنْ أَجْهَدْتَهُمْ حَالَةَ الصِّيَامِ
بِأَرْبَعٍ مِنَ الشُّرُوطِ تُعْتَبَرُ
وَبَيَّتِ الْفِطْرَ بَلِيلٌ مُطْلَقًا
بَعْدَ تَجَاوُزِ الْبِلَادِ وَالْحَضَرِ

(1) قولنا: (وإبرة الطيب في المفاصل) احترازا من استعمالها في الفم لقلع الأسنان ونحوه، فإنها مفسدة للصوم كما لا يخفى. ومثلها إبرة التغذية لأنها قائمة مقام الطعام في المعدة كما لا يخفى أيضاً.

(2) قولنا: (خوف غلب الكفار) أي في معارك الحرب كما لا يخفى.

(3) قولنا: (وخوف رب الزرع من فساد) احترازا من العامل، فإنه لا يجوز له الإفطار لخدمة الزرع، إلا إذا خاف على نفسه أو عياله من الاحتياج القوي، أو لم يجد عملاً آخر يقوم مقام الحصاد.

(4) قولنا: (ولو توقعت) وعليه فلا يجوز لامرأة أن تفطر في أول عادتها قبل نزول الدم عليها.

قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَهُوَ ذُو انْتِهَاكٍ⁽¹⁾
صَوْمًا وَأَفْطَرَ بِلَا اضْطِرَارٍ⁽²⁾
كَذَاكَ بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ
عَلَى النَّسَاءِ لِصِيَامٍ فُرِضَ
فِيهِ الْقَضَاءُ مُطْلَقًا فَلْتَذَرِ⁽³⁾
لَا يَنْصِفُ يَوْمِيهِ أَوْ الْأَقْلَ
لِمُكْرِهِ فِي الْكُفْرِ لَيْسَ إِلَّا
وَلَا بِإِثْرٍ غَالِبٍ لَمْ يُغْتَفَرِ
وَأَوْلُوا قَضَوْا وَلَمْ يُكْفَرُوا
أَيَّ الْقَرِيبِ عِنْدَنَا الْمَقْبُولِ

فَمَنْ نَوَى الْفِطْرَ وَلَمْ يَصِلْ لِذَاكَ
كَذَاكَ مَنْ بَيَّتَ فِي الْأَسْفَارِ
وَيُسْتَبَاحُ الْفِطْرُ بِالدَّمَاءِ
فَالدَّمُ مَانِعٌ وَيُوجِبُ الْقَضَا
وَفَقْدُ عَقْلِ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
وَبَعْدَهُ فِي الْكُلِّ أَوْ فِي الْجُلِّ
بِغَيْرِ ذَاكَ لَا يُبَاحُ إِلَّا
فَلَا يُبَاحُ بَعْدَ نِسْيَانِ صَدْرِ
لَكِنْ إِذَا مَا هُوَ لَاءِ أَفْطَرُوا
لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ التَّأْوِيلِ

فصل في التأويل القريب والبعيد

إِلَى دَلِيلٍ مُشْبِهٍ شَرْعًا وَرَدَّ
كَفَّارَةً عَمَّنْ إِلَيْهِ يَلْجَأُ⁽⁴⁾
أَوْ غَالِبٍ جَاءَ بِلَا حُسْبَانٍ
أَوْ تَمَّمَ الْأَسْفَارَ قَبْلَ الْفَجْرِ
أَوْ قَامَ بِالْحِجَامَةِ الْخَلَابَةِ
فِي الصُّبْحِ أَنَّ رَمَضَانَ قَدْ دَخَلَ
هِلَالَ شَوَّالٍ عَلَى الْإِدْبَارِ⁽⁵⁾
قَضَوْا بِلَا كَفَّارَةٍ يَارْجُلُ

وَكُلُّ تَأْوِيلٍ لَدَى النَّاسِ اسْتَنَدٌ
يُدْعَى بِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ يَدْرَأُ
كَمُفْطِرٍ بِالْكَفْرِ وَالنَّسْيَانِ
وَكَالَّذِي سَافَرَ دُونَ الْقَضْرِ
وَكَالَّذِي أَصْبَحَ بِالْجَنَابَةِ
وَكَالَّذِي سَمِعَ بَعْدَ أَنْ أَكَلَ
وَكَالَّذِي رَأَى لَدَى النَّهَارِ
فَكُلُّهُمْ إِنْ أَوْلُوا وَأَكَلُوا

(1) قولنا: (ولم يصل لذاك) اسم الإشارة يعود على أرض الفجر التي تقدم ذكرها.

(2) قولنا: (كذاك من بيئت في الأسفار صوما) لأنه لما اختار الصوم لزمه الصوم، وصار فطره بلا ضرورة انتهاكاً لحُرمة الشهر.

(3) قولنا: (وفقد عقل مع طلوع الفجر) لأنه لا نية له في صيام ذلك اليوم.

(4) قولنا: (يدراً) أي يدفع عنه الكفار مع وجوب القضاء. كما لا يخفى.

(5) قولنا: (على الإديبار) بكسر الهمزة، أي على جهة إديبار الشمس، وهي جهة الخلف بحيث توهم أن ذلك اليوم يوم عيد الفطر وليس من رمضان على زعمه كما لا يخفى.

وَكُلُّ مَا اسْتَنَّدَ مِنْ تَأْوِيلٍ
يُدْعَى بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ كَالْعَدَمِ
كَمُفْطِرٍ لِأَجْلِ رَدِّ رُؤْيَيْهِ
أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ عَزْمِهِ عَلَى سَفَرٍ

لِغَيْرِ نَصْرٍ مُشْبِهٍ مَقْبُولٍ
وَفِيهِ تَكْفِيرٌ إِلَى الْقَضَا يُضْمُ
أَوْ مَرَضٍ يَرْجُوهُ حَسَبَ عَادَتِهِ
وَلَمْ يُسَافِرْ يَوْمَهُ بَلِ اسْتَقْرَأَ⁽¹⁾

فصل في الإمساك

وَأَوْجِبُوا إِمْسَاكَ مَنْ قَدْ أَفْطَرَ
فِي كُلِّ صَوْمٍ وَقْتَهُ تَعَيَّنَا
وَكُلُّ صَوْمٍ وَاجِبِ التَّابِعِ
كَذَاكَ كُلُّ عَامِدٍ فِي الْأَوَّلِينَ
وَخَيْرُوا فِي كُلِّ نَذْرٍ أُطْلِقَا
أَمَّا الَّذِي يَزُولُ عُذْرُهُ الْمُبِيحُ
بُغْرَةَ الشَّهْرِ فَلَيْسَ يُمْسِكُ

بِأَيِّ عُدْرٍ لَا يُبِيحُ الْمُفْطِرَا
كَرَمَضَانَ وَكَنَذْرَ عَيْنَا
وَكُلُّ يَوْمٍ صِيَمَ لِلتَّطَوُّعِ
وَلَيْسَ مَطْلُوباً لَهُ فِي الْآخِرِينَ
وَكُلُّ صَوْمٍ جَازٍ أَنْ يُفْرَقَا
لِفِطْرِهِ طَوْعاً مَعَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ
بَقِيَّةِ الْيَوْمِ وَلَا يَسْتَمْسِكُ

فصل في القضاء

مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَضَ بِأَيِّ مُفْطِرٍ
إِلَّا الَّذِي أَعْدَارُهُ لَمْ تَنْقَطِعْ
كَالْمُمْتَلِي شَحْماً وَشَيْخٍ فَانِي
وَلَيْسَ يَقْضِي نَازِرٌ مَا عَيْنَا
وَمُفْطِرُ النَّفْلِ بِعَمْدٍ حَرُمَا

قَضَاهُ حَتْمًا فِي جَمِيعِ الصُّورِ
فِي كُلِّ وَقْتِ صَوْمِهِ لَمْ يَسْتَطِعْ
وَخَيْرَ السَّفِيرِ فِي الْأَزْمَانِ⁽²⁾
إِنْ كَانَ عُدْرُ فِطْرِهِ تَبَيَّنَا
يَلْزُمُهُ الْقَضَا وَصَارَ آثِمَا

(1) قولنا: (غيبه) بكسر الغين المعجمة وسكون الياء، وهو ذكرك أخاك بما يكره ولو كان فيه .

(2) قولنا: (وخير السفير) السفير على وزن فعيل صيغة مبالغة، والمراد به: من كان يحترف السفر دائماً أبداً، فهو مخير في صوم رمضان في وقته، وفي الفطر مع قضاائه في غير وقته بحسب ما يليق بحاله .

فصل في الفدية

وَكُلُّ شَخْصٍ لَمْ يُفَرِّطْ فِي الْقَضَا
إِلَّا الَّذِي لِيغَيِّرَ ذَاتِهِ انْعَذِرْ
وَوَجِبَتْ عَلَى مُفَرِّطٍ، وَلَا
تُسْتَحَبُّ لِلَّذِي لَمْ يَسْتَطِيعْ
وَقَدَرَهَا مَدٌّ مِنَ الْعَيْشِ الْكَثِيرِ
لَيْسَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ لِمَا مَضَى
كَمْرَضِعٍ خَافَتْ عَلَى ابْنِهَا الضَّرْرَ
تَزِيدُ عَنْهُ بِالسِّنِينَ فَاعْقِلَا (1)
صَوْمًا كَشَيْخٍ وَسَمِينٍ مُنْهَلِعٍ (2)
يُعْطَى لَدَى يَوْمِ الْقَضَاءِ لِفَقِيرٍ

(1) قولنا: (بالسنيين) الباء حرف جر، والسنين مجرور بالكسرة الظاهرة تحت النون لانه معرب بالحركات كلفظ (حين) وان كان ملحقا بجمع المذكر السالم؛ لان إعرابه بالحركات لغة فيه لقول صاحب الألفية.

ومثّل حينٍ قد يَرِدُ *** ذا البابُ وهو عند قومٍ يَطْرُدُ

(2) قولنا: (وسمين منهلع) أي حريص على الأكل والشرب بسبب السمن وكثرة اللحم في بدنه حتى صار لا يقدر على ترك الأكل والشرب يوماً كاملاً.

فصل في الكفارة

وَوَجِبَتْ لِرَمَضَانَ الْحَاضِرِ
عَمْدًا وَمُخْتَارًا وَلَيْسَ جَاهِلًا
فِي مُفْطَرَاتٍ سِتَّةٍ حَرَامٍ
وَفِي وُصُولِ مَائِعٍ لِلجَوْفِ
وَفِي الْجِمَاعِ مُطْلَقًا وَفِي الْمَنِيِّ
وَرَدِّ قِيءٍ خَارِجٍ بِالعَمْدِ
كَفَّارَةٌ عَلَى السَّفِيهِ الْمُفْطِرِ⁽¹⁾
وَلَا بِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ أَوْلَا
أَيُّ رَفْضِنَا لِنِيَّةِ الصِّيَامِ
مِنْ فَمِنَا لَا غَيْرُ فِي الْمَعْرُوفِ
وَلَوْ بِفِكْرٍ دَامَ بَعْضُ الزَّمَنِ
إِلَّا بِنِسْيَانٍ أَوْ أَنْ الرَّدُّ

(1) قولنا: (ووجب لرمضان الحاضر... الخ) اعلم ان من أفسد صيامه لا يجب عليه التكفير لإفساد صومه إلا بستة شروط:

الأول: أن يكون الإفساد لصوم رمضان، دون غيره من أنواع الصيام.
الثاني: أن يكون ما أفسده من الصيام لرمضان الحاضر، لا لرمضان الذي فات وقته ووجب قضاؤه، فلا كفارة فيه ولو أفطر فيه عمداً مختاراً.
الثالث: أن يكون فطره عمداً، لا غلبة أو نسياناً.
الرابع: أن يكون مختاراً، لا مكرهاً على الفطر.
الخامس: أن يكون عالماً بحرمة ما تناوله بإفساد صومه.
السادس: ألا يكون متاولاً تأويلاً قريباً. وإذا وجدت هذه الشروط الستة في الإنسان فلا تجب عليه الكفارة إلا في ست صور:

الأولى: رفض نية الصيام.
الثانية: وصول مائع للجوف من خصوص الفم، فمن ابتلع درهماً أو حصاة أو خيطاً فيجب عليه القضاء ولا كفارة عليه، ومن نزل على حلقة من عينه أو من أذنه مفطر ولو مائعاً فعليه القضاء، ولا كفارة عليه.

الثالثة: الجماع مطلقاً أنزل أم لا.
الرابعة: نزول المنى ولو بفكر دام بعض الزمن.
الخامسة: رد القيء الذي خرج منه بالعمد.

السادسة: عمد رد القيء الذي خرج غلبة أو نسياناً؛ فإن لم يرده فصومه صحيح والحاصل أن القيء يتنوع إلى اثني عشرة صورة لأنه إما أن يخرج عمداً أو غلبة أو نسياناً، وفي كل إما ألا يرد منه شيئاً لبطنه بل يطرحه على الأرض، أو يرد منه شيئاً عمداً، أو غلبة، أو نسياناً، والثلاثة في الأربعة باثني عشرة صورة، يكون الصوم صحيحاً في اثنتين منها، وهي: ما إذا خرج غلبة أو نسياناً ولم يرد منه شيئاً لبطنه، ويفسد الصوم في ستة منها مع القضاء بدون كفارة، ويفسد الصوم في أربعة منها مع القضاء والكفارة معاً، وهي كل صورة وجد فيها عمد في الخروج، إلا في صورة الرد نسياناً، وكل صورة وجد فيها عمد الرد ولو نسياناً، والغلبة من قبيل العمد. فتنبه ولا تغفل.

وَعَمْدِ رَدِّهِ إِذَا مَا خَرَجَا
أَنْوَاعُهَا ثَلَاثَةٌ سِتُونَ مُدَّ
تُعْطَى لِسِتِينَ فَقِيْرًا دَائِمًا
أَوْ صَوْمٍ شَهْرَيْنِ عَلَى التَّوَالِي

بِلا اِخْتِيَارٍ مُطْلَقًا فَاسْتَخْرَجَا
تَكُونُ مِنْ غَالِبِ أَقْوَاتِ الْبَلَدِ
هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
أَوْ عِتْقُ مَمْلُوكٍ بِبِلا إِشْكَالٍ

فصل في قطع التتابع

وَيَقْطَعُ التَّابِعَ الَّذِي لَزِمَ
تَعَمُّدُ الْفِطْرِ وَلَوْ لِيَضْرُرَ
كَذَلِكَ الْأَمْرَاضُ أَيْضًا وَالسَّفَرُ
وَالدَّمُ أَيْضًا وَزَوَالُ الْعَقْلِ
وَفِي الْمُكْفَرَاتِ لَا يَنْقَطِعُ
بِغَيْرِ عُدْرِ الدَّمِ لِلنِّسَاءِ
إِنْ صَامَ ثَانِيًا وَثَالِثًا لَهَا
فَهَذِهِ عِبَادَةُ الْأَبْدَانِ
وَاسْتَحْسَنَ الطُّلَابُ مِنِّي حَالَهَا
فَزِدْتُهُمَا مَبَاحِثَ الزُّكَاةِ
مَعَ الْمُبَاحِ وَالْجِهَادِ وَالسَّبَاقِ
بَيْعِ وَقَرْضِ حَسَنِ مَعَ الرَّهَانِ
وَشِبْهِرْكَةِ وَكَأَلَةِ إِقْرَارِ
غَضَبِ مَعَ اسْتِحْقَاقِ حَقِّ شُفْعَةٍ
إِجَارَةِ جَعَالَةِ إِحْيَا مَوَاتِ

فِي رَمَضَانَ خَمْسَةٌ لَهَا اغْتِنِمَ
أَوْ لِجِهَادٍ أَوْ حَصَادٍ جَائِرِ
وَلَوْ عَلَى الصِّيَامِ فِيهِمَا اسْتَمَرَ⁽¹⁾
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ أَتَى فِي النُّقْلِ
إِلَّا بِعَمْدِ الْفِطْرِ حَيْثُ يَقَعُ
وَالْعَيْدِ عِنْدَ الْجَهْلِ فِي ابْتِدَاءِ
هَذَا الَّذِي حَقَّقَهُ أَوْلُو النَّهْيِ
تَمَّتْ مَعَ الْوُضُوحِ وَالْبَيَانِ
وَطَلَّبُوا مِنِّي زِيَادَةَ لَهَا
وَالْحَجَّ وَالْقُرْبَاتِ وَالذُّكَاةِ
نَذْرٍ يَمِينٍ وَنِكَاحٍ وَطَّلَاقٍ
وَفَلْسٍ أَيْضًا وَصَلْحٍ وَضَمَانٍ
وَدَيْفَعَةٍ إِعَارَةِ لِحَارِ
قَسَمِ قِرَاضٍ وَمُسَاقَاةٍ مَعَهُ
وَلَقْطَةِ حِيَازَةِ تَبْرُعَاتِ

(1) قولنا: (ولو على الصيام فيهما استمر) لأن الأمراض والسفر يجوزان الفطر في رمضان فمن استمر على الصوم ولم يفطر فيجب عليه التبيت في كل ليلة نظراً لجواز الفطر الذي يقطع التتابع.

كتاب الزكاة وما يتعلق بها

زَكَاتَنَا نَوْعَانِ بِالْعُمُومِ
عَنْ مُسْلِمٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ تَجِبُ
إِنْ كَانَ مُسْلِمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ
وَقَدْرُهَا صَاعٌ بِلا إِيْهَامٍ
يُعْطَى لِيُغْنِيَ فَقِيرَ الْقَوْمِ
نَوْعُ زَكَاةِ الْفِطْرِ بَعْدَ الصُّومِ (1)
وَحَقُّ مَنْ بِرِزْقِهِ شَرْعًا طَلِبُ
وَسَقَطَتْ فِي الْعَجْزِ بِاتِّفَاقٍ
مِنْ غَالِبِ الْأَقْوَاتِ فِي الصِّيَامِ
عَنِ السُّؤَالِ فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ

باب زكاة المال وشرطها وما يتعلق بها

وَنَوْعُهَا الثَّانِي زَكَاةُ الْمَالِ
فَالشَّرْطُ فِي وُجُوبِهَا الْحُرِّيَّةُ
وَالْحَوْلُ فِي الْعَيْنِ وَفِي الْأَنْعَامِ
مَجِيءُ سَاعٍ فِي خُصُوصِ الْمَاشِيَةِ
وَالْمَلِكُ لِلغَلَّةِ فِي الْمُعْتَشِرَاتِ
وَالشَّرْطُ فِي صِحَّتِهَا الْإِسْلَامُ
وَدَفْعُهَا لِأَهْلِهَا الثَّمَانِيَّةُ
شُرُوطُهَا خُذَهَا عَلَى التَّوَالِي
بِصَابِهَا وَصِحَّةُ الْمِلْكِيَّةِ (2)
وَالطَّيْبُ فِي الْحُبُوبِ بِالتَّمَامِ
وَنَقْيُ دَيْنٍ فِي الْعُيُونِ الْغَالِيَةِ (3)
وَلَوْ بَدُونِ الْأَصْلِ كَالْمُسْتَأْجِرَاتِ (4)
وَنِيَّةٌ أَيْضًا بِهَا تَرَامُ
أَوْ لِإِمَامٍ عَادِلٍ عَلَانِيَةً

(1) قولنا: (زكاتنا نوعان) إنما أخرت الزكاة عن الصيام؛ لأن زكاة الفطر تؤدى في آخر الصيام وهي من جملة الزكاة، فهذه هي المناسبة في تأخير الزكاة عن الصوم، ولأن الصوم من عبادة الأبدان كالصلاة، وهي مناسبة أخرى لتأخير الزكاة عن الصوم كما لا يخفى.

(2) قولنا: (الحرية) لأن مال العبد لا تجب زكاته على العبد ولا على سيده كما لا يخفى أيضاً. وقولنا (وصحة الملكية) أي الملك الصحيح للمال، احترازاً من المال المغصوب، والمال المنهوب؛ لأن ملكيتهما غير صحيحة كما لا يخفى.

(3) قولنا: (في العيون) جمع عين، والمراد بها - هنا - عين الذهب والفضة دون غيرهما.

(4) قولنا: (كالمستأجرات) وعليه فمن استأجر أرضاً، وبذرها زرعاً، فعليه زكاة ذلك الزرع؛ لأنه مالك للزرع دون الأرض.

فِي وَقْتِهَا مِنْ عَيْنٍ مَا فِيهِ تَجِبُ بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ لَكِنْ اضْطُرِبُ (1)
وَوَجِبَتْ شَرْعاً عَلَى التَّغْيِينِ فِي الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ ثُمَّ الْعَيْنِ

فصل في زكاة الحرث

وَالْحَرْثُ جِنْسٌ تَحْتَهُ اثْنَا عَشْرًا
أَوْلَاهَا نَوْعٌ ذَوَاتِ الْحَسَكِ
ثُمَّ الْقَطَانِي عِنْدَهُمْ أَصْنَافُ
جِمَّصُ، جُلْبَانُ، وَقُولُ، عَدَسُ
وَعَشْرُ أَنْوَاعٍ أَتَتْ مُخْتَلِفَةً
دُخْنُ، وَأَرْزُ، عَلَسُ وَهُوَ غَرِيبُ
وَزَيْتُ زَيْتُونِ، وَزَيْتُ الْقَرْطَمِ
خَمْسَةٌ أَوْسَقٌ نِصَابُ مَا ذَكَرُ
أَوْ نِصْفُهُ فِيمَا سَقَى بِآلِهِ
إِنْ بَيَعَ أَوْ أَكَلَ مِنْهُ أَخْضَرًا
وَزَكَّيْتَ قِيمَةً مَا لَيْسَ يَجِفُ
وَقُدِّرَ الْجَفَافُ فِي الْأَمْرَيْنِ

نَوْعًا فَخُذْ بَيَانَهَا مُحَرَّرًا
وَهِيَ الشَّعِيرُ، السُّلْتُ، وَالْقَمَحُ الزُّبَكِيُّ (2)
سَبْعُ وَكُلُّهَا لَهَا غِلَافٌ
بَسِيلَةٌ، وَلُسُوبِيَا، وَتُرْمُسُ
لَا قُرْبَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْهَا فِي الصَّفَةِ
وَذُرَّةٌ - أَيْضًا - وَتَمْرٌ، وَزَبِيبُ
وَزَيْتُ فُجَلٍ أَحْمَرٌ، وَسُمْسُمُ
وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا قَدْ مُطِرَ (3)
وَمَا يَجِفُ قَدَرُوا مَالَهُ (4)
وَالدَّفْعُ مِنْ يَابِسِهِ تَقَرَّرًا
أَوْ لَمْ يُزَيَّتْ بَعْدَ تَخْرِيبِ عُرْفِ (5)
عِنْدَ صُدُورِ الْخَرْصِ وَالتَّغْيِينِ

(1) قولنا: (في وقتها) أي وقت وجوبها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وقولنا (من عين ما فيه تجب) المراد بالعين - هنا - الذات، أي من ذات ما وجبت فيه، لا من غيره، ولا من قيمته. وقولنا (بموضع الوجوب) الباء بمعنى في، أي في الموضع الذي وجبت فيه من زرع أو غيره، ورجح بعضهم التفصيل فقال: إن كان نقلها أكثر من مسافة القصر لمن هم أجوع إليها جازت؛ وإلا فلا.

(2) قولنا: (ذوات الحسك) أي من الحبوب، وهي القمح والشعير والسلت.

(3) قولنا: (قد مطر) فعل ماضٍ مبنى للمجهول، أي سقر السماء المطر، أي يجب دفع العشر كاملاً فيما سقى بماء المطر.

(4) قولنا: (وما يجف) أي ما يبس من الحبوب. (قدروا) أي قدر أهل المال ماله كالتمر والبقول ونحوهما.

(5) قولنا: (وزكيت قيمة ما ليس يجف) كبلح مصر، وعنب الأراضي غير الجبلية؛ فإنها لا تبس بحسب العادة. وقولنا: (أولم يزيت) كالزيتون الملاحي.

وَضُمَّتِ الْمُحْسَكَاتُ لِلنَّصَابِ
وَأَخْرَجْنَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ قَدْرَ مَا
وَالطَّيْبُ بِالإفْرَاكِ فِي الحُبُوبِ
لِذَلِكَ يُحَسَّبُ الَّذِي مِنْهُ أُكِلَ
وَمَا تَمَتَّعَتْ بِهِ المَوَاشِي
وَالأَحْسَنُ الخِرْصُ لِتَمْرٍ وَعِنَبٍ
يَكْثُرُ فِيهِ الأَكْلُ وَهُوَ أَخْضَرُ
وَيُكْتَفَى فِي الخِرْصِ وَالتَّقْدِيرِ
وَكُلُّ مَا تَأْكُلُهُ الجَوَائِحُ
وَإِنْ يَزِدُ كَيْلٌ عَلَى الخِرْصِ اعْتَبِرَ
وَكُلُّ مَا قَبْلَ صَلَاحِ الخَزَنِ
لِذَلِكَ جَا النَّصَابُ فِي الزُّيُوتِ
وَعَیْرُ ذَاكَ لَا يُزَكَّى بِالْبَتَاتِ

كَذَا القَطَائِنِي السَّبْعُ مِنْ غَیْرِ ارْتِيَابِ
يُنَوْبُهُ مِنْ وَاجِبٍ تَحْتَمًا
وَيَزُهُو الثَّمَرِ المُرْغُوبِ
وَمَا يُؤَدِّي أُجْرَةَ لِمَنْ عَمِلَ
فِي غَیْرِ حَالَةِ الدَّرَاسِ الفَاشِي
وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنْ كُلِّ حَبٍ
وَلَيْسَ وَصْفُ أَكْلِهِ يَنْحَصِرُ⁽¹⁾
بِوَاحِدِ ذِي خَبْرَةٍ مَشْهُورٍ
أَوْ ظَالِمٍ مِنْ بَعْدِ خِرْصٍ يُطْرَحُ
وَالعَكْسُ بِالعَكْسِ لَدَيْهِمْ قَدْ شُهِرَ
مِنْ مُؤَيِّدٍ عَنِ رَبِّهَا فِي الفَنِّ⁽²⁾
مِنْ حَبِّهَا وَزُكِّيَتْ مِنْ زَيْتِ
كَعَسَلٍ وَخَضِرٍ وَفَاكِهَاتِ⁽³⁾

فصل في زكاة النعم

وَهَاكَ تَفْصِيلاً لِأَنْوَاعِ النِّعَمِ مِنْ إِبِلٍ، وَبَقَرٍ، ثُمَّ الغَنَمِ

(1) قولنا: (وليس وصف أكله ينحصر) كالرطب والبلح والفول والسيطة وما أشبه ذلك.

(2) قولنا: (وكل ما قبل صلاح الخزن...) الخ) اعلم أن الزرع له مصارف على استصلاح أرضه وبذره فيها، وله مصارف - أيضاً - على قلعه وتصفيته، وقد أجمع الفقهاء على أن مصارف أرضه وبذره لا تنقصه في الزكاة عن العشر، ولا ينظر فيها إلا للمياه الجوفية فقط، فإن تروى عليها إلى حد الإثمار، فلا يدفع من زكاته إلا نصف العشر، وأما ما يصرف عليه بعد بلوغه حد الإثمار، فينظر إلى قدر عشره فتسقط مصاريفه فقط، دون مصاريف بقية الزرع. فتنبه ولا تغفل.

(3) قولنا: (بالبسات) مصدر بث بمعنى قطع، والمراد - هنا - بالقطع الجزم لا القطع بمعنى الفصل.

- فِي كُلِّ (خَمْسَةِ) مِنَ الْجَمَالِ
 وَفِي (كِهِ) بِنْتُ مَخَاضٍ ، ثُمَّ فِي
 وَفِي (وَلِيِّ) مَا تُسَمَّى حِقَّةً
 بِنْتَا لَبُونٍ جَاءَتَا فِي (كَوْنِ)
 وَجَاءَ فِي (يَأْلَفُ) حِقَّتَانِ أَوْ
 وَبَعْدَ ذَا فِي (مِيمِهَا) بِنْتُ لَبُونٍ
 فِي كُلِّ (لَامِ) بَقْرٍ عَجَلٌ تَبِيعُ
 شَاةً (لِأَرْبَعِينَ) مِنْ نَوْعِ الْغَنَمِ
- جَذَعَةُ الْأَغْنَامِ لَا تُبَالِي (1)
 (لَوْ) ابْنَتْ اللَّبُونُ أَيْضاً فَأَعْرِفِ (2)
 جَذَعَةُ فِي (أَيْنَ) مُسْتَحَقَّةُ (3)
 وَجَاءَ حِقَّتَانِ فِي (أَلْبِينِ) (4)
 بَنَاتُ الْأَبَانِ ثَلَاثَةٌ حَكَوْا (5)
 وَحِقَّةُ فِي (نُونِهَا) دَوْمًا تَكُونُ (6)
 وَكُلُّ (مِيمِهَا) مُسِنَّةُ الْقَطِيعِ (7)
 شَاتَانِ فِي (يَأْلَفُ) حُكْمٌ مُلْتَزِمٌ (8)

(1) قولنا: (جذعة الأغنام) بفتح الدال المعجمة، المراد بها ما بدلت أسنانها ولو بعضاً منها - ثم اعلم أنني إنما عبرت بالحروف الأبجدية - في هذا الفصل - طلباً للاختصار، وحينئذ فلا بد لقارئ، هذا الفصل من معرفة الحروف الأبجدية، وبدون معرفتها لا يفهم هذا الفصل على ما ينبغي شرعاً، وقد سلكت في الحروف الأبجدية طريقة المغاربة الذين منهم ليبياء، فلهم مالنا وعليهم ما علينا.

(2) قولنا: (وفي كه) أي في خمسة وعشرين، لأن الكاف بعشرين في الحروف الأبجدية، والهاء بخمسة، ومدلول الحرفين خمسة وعشرون.

وقولنا: (ثم في لو) أي في ست وثلاثين؛ لأن اللام بثلاثين، والواو بستة، وجملة ذلك ستة وثلاثون.

(3) قولنا: (وفي ولي) أي في ست وأربعين.

وقولنا: (جذعة في أين) أي في إحدى وستين جذعة من الإبل.

(4) قولنا: (في كون) أي في ست وسبعين.

وقولنا: (في ألين) أي في إحدى وتسعين.

(5) قولنا: (في يألف) أي في مائة وإحدى وعشرين.

(6) قولنا: (في ميمها) أي في كل أربعين منها.

وقولنا: (في نونها) أي في كل خمسين منها.

(7) قولنا: (في كل لام بقر) أي في كل ثلاثين من البقر عجل تبيع؛ لأن اللام بثلاثين في الحروف الأبجدية.

وقولنا: (وكل ميمها) أي في كل أربعين منها ستة من القطيع.

(8) قولنا: (شاتان في يألف) أي في كل مائة وإحدى وعشرين شاة.

وَفِي (قَفَاكَ) جَا ثَلَاثَةً، وَفِي
وَبَعْدَ ذَا شَاةٍ لِكُلِّ مَائَةٍ
وَالْبَيْحُ لِبَلِيبٍ صِنْفٌ مُعْتَبَرٌ
وَالْمَعْرُ مِثْلُ الضَّائِنِ فِي نَوْعِ الْغَنَمِ
وَالْحُكْمُ فِي النُّسْلِ وَفِي الْبَدِيلِ
وَطَارِيءٌ عَلَى نِصَابِ النِّعَمِ

(فَرَقَكَ) أَرْبَعُ شِبَاهٍ فَاعْرِفِ (1)
وَلَوْ تَكَاثَّرَتْ بِدُونِ مِرْيَةٍ
كَذَلِكَ الْجَامُوسُ صِنْفٌ لِلْبَقَرِ
وَالصَّنْفُ فِي النَّصَابِ لِلَاخِ يُضْمُ
مِنْ نَوْعِهَا فِي الْحَوْلِ كَالْأَصُولِ (2)
ضَمٌّ لَهُ، لَا لِأَقْلٍ فَاعْلَمْ (3)

فصل في زكاة العين

لِلْعَيْنِ قُلٌّ صِنْفَانِ فِضَّةٌ ذَهَبٌ
ثُمَّ النَّصَابُ مِائَتَانِ دِرْهَمًا
عُشْرُونَ دِينَارًا لِصِنْفِ الذَّهَبِ

وَفِيهِمَا الرَّبْعُ مِنَ الْعُشْرِ وَجِبَ (4)
فِي فِضَّةٍ عَلَى الْعُمُومِ دَائِمًا (5)
بِالْعَدِّ فِي رَوَاجِهَا الْمُنَاسِبِ (6)

(1) قولنا: (وفي قفاك) أي في كل مائتي شاة ومعهن شاة واحدة ثلاثة شياه.

وقولنا: (وفي فرقك) أي في كل أربعمئة أربع شياه.

(2) قولنا: (والحكم في النسل) أي في كل ما يلبده الحيوان بحسب برأس زائد على الأمهات، ولو ولد قبل الحول بيوم واحد.

وقولنا: (وفي البديل) أي في كل ما أبدله صاحب المال من إبل أو بقرة أو غنم حكمه حكم المبدل منه في الزكاة.

(3) قولنا: (وطاريء، على نصاب النعم) أي كل ما يطرأ على نصاب النعم ضم لذلك النصاب، لا لأقل منه، وحينئذ فمن عنده خمسة من الإبل وحصلت له ثلاثة أخرى بالإرث، واثنان بالإهداء، فيجب عليه في الزكاة شاتاة، لأن ما ورثه، وما أهدي له من قبيل الطاريء، على نصاب النعم، وأما إن كان له ثلاثة أو أربعة من الإبل، وطرأت عليه الخمسة المذكورة فلا زكاة عليه، ومثله الغنم والبقرة؛ لأن الطاريء، على ما ذكر طاريء، على أقل من النصاب؛ فلا زكاة في الطاريء، ولا في المظروء عليه.

(4) قولنا: (قل صنفان) وما جرى مجراهما من العملات يعد صنفًا ثالثًا ويعض حكيمهما.

(5) قولنا: (ثم النصاب مائتان درهمًا) بألف التثنية، وثبوت النون بعد الألف لقطعها عن الإضافة، ودرهمًا بالنصب تمييز له، ومائتان خير المبتدأ.

(6) قولنا: (عشرون دينارًا لصنف الذهب) ومنه يعلم أن الدينار الشرعي في حقوق الله تعالى تقابله عشرة دراهم فضة، ما دام سكة يتعامل بها. فإن خرج عن كونه سكة وصار بضاعة، فيكون على حسب العرف الجاري في البلاد. وفي حقوق المخلوقين يقابله اثنا عشر درهمًا أو ما يقوم مقامها من العروض؛ فلذلك تقطع يد السارق في ربع دينار أو ثلاثة دراهم، أو ما يقوم مقامها، وفي صداق النساء كذلك.

فَالْوَزْنُ فِي نِصَابِهِ الْمِنْهَاجُ
مِنْ دَيْنِكَ الصَّنْفَيْنِ فِيمَا حَقَّقَا
إِلَّا بِتَهْشِيمٍ دَعَا لِلصَّلَاةِ (1)
أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ أَمَةٍ مُرْتَقِبَةٍ
فِيهِ الشَّرَا وَالْبَيْعُ دَوْمًا يَجْرِي

وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ رَوَاجٌ
وَقَدْ يَجِي نِصَابُهَا مُلَفَّقًا
وَلَا زَكَاةَ فِي مَبَاحِ الْحَلِيِّ
أَوْ كَانَ مُشْتَرَى لِنَحْوِ الْعَاقِبَةِ
أَوْ كَانَ مَأْخُودًا لِأَجْلِ التَّجْرِ

فصل في زكاة دين السلف والمال المودع

زُكِّيَ عَامًا وَاحِدًا بِالْقَبْضِ (2)
عَيْنًا تُكْمَلُ النَّصَابَ الْمُفْتَرَضَ (3)
فِي الْحُكْمِ دَوْمًا بِخِلَافِ الْمُدْعَةِ
مِنْ بَعْدِ قَبْضِهَا وَهَذَا الْمُرْتَضَى (4)

وَكُلُّ دَيْنٍ مِنْ قَيْلِ الْقَرْضِ
إِنْ كَانَ عَيْنًا أَصْلُهُ وَقَدْ قَبِضَ
وَمِثْلُهُ مَغْضُوبَةٌ وَضَائِعَةٌ
فَزَكَّاهَا لِكُلِّ عَامٍ قَدْ مَضَى

فصل في زكاة العروض

إِنْ أُخِذَتْ لِلتَّجْرِ لَيْسَ إِلَّا
وَقَدْ نَوَى التَّجَرَ بِهَا السُّعَاةُ (5)

وَلَا زَكَاةَ فِي الْعُرُوضِ إِلَّا
وَلَمْ تَجِبْ فِي عَيْنِهَا الزَّكَاةُ

(1) قولنا: (في مباح الحلّي) أي إن الحلّي المباح للنساء لا زكاة فيه، إلا إذا تكسر وتهشم، وصار غير صالح للبس والتزين به، فإنه يعد كثرًا، وتجب فيه الزكاة، وكذلك إذا اشتراه الإنسان لعاقبة الزمان، أو لزوجة مرتقبة، فإنه يعد كثرًا أيضاً وتجب فيه الزكاة، وكذلك إذا اشتري للتجارة فتجب فيه الزكاة كذلك، وإلا فلا.

(2) قولنا: (زكي عاماً واحداً بالقبض) الباء الداخلة على القبض بمعنى بعد، أي يزكي بعد قبضه عاماً واحداً إن توفرت شروطه، وإلا فلا.

(3) قولنا: (إن كان عيناً أصله) عيناً بالنصب خير كان، وأصله بالرفع اسمها مؤخر عن خيرها، أي إن كان أصل الدين عيناً، احترازاً من البضاعة التي تباع بالدين، وهذا الشرط الأول. والشرط الثاني: أن يقبض من دين السلف ما يكمل نصاباً، وإلا فلا يزكي ما قبضه إلا بعد بلوغه للنصاب كما لا يخفى.

(4) قولنا: (فزكها) الضمير عائد على المودعة، فتجب فيها الزكاة كل عام ولو بقية مودعة سنين كثيرة.

(5) قولنا: (ولم تجب في عينها الزكاة) احترازاً مما وجبت الزكاة في عينه كالذهب والفضة والنعم.

وقولنا: (وقد نوى التجر بها السعاة) كالملايس، وأثاث المنزل بجميع أنواعه، فإذا اتجر فيها إنسان وجبت فيها الزكاة، وإن اشتراها للمقنية فلا زكاة فيها.

وَمَلَكَتْ بِالشِّرَاءِ وَالْعِوَضِ
وَحَصَلَ الْبَيْعُ بِعَيْنٍ مُطْلَقًا
فَعِنْدَ ذَا تَكُونُ لِلْمُدِيرِ
يَجْرِي لَهَا فِي رَأْسِ كُلِّ عَامٍ
وَلَا تُقَوِّمُ الْأَوَابِي دَائِمًا
وَدَيْنُهُ الْمَرْجُوعُ فِي الْخِلَاصِ
وَعَبْرُ مَرْجُوعِهِ بِالْقَبْضِ
وَحَوْلُ رِبْحِ التَّجَرِّ حَوْلُ الْأَصْلِ
وَلَا تَكُونُ لِلذِّي قَدْ احْتَكَرَ
فَلَا تُزَكَّى قَبْلَ بَيْعِهَا وَلَوْ
وَبَعْدَهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الثَّمَنِ
فَإِنْ لَهَا تِلْكَ الشَّرُوطُ وَجِدَتْ

وَالأَصْلُ عَيْنٌ أَوْ عُرُوضٌ مِنْ عِوَضٍ
وَالْقَبْضُ لِلنُّضُوضِ قَدْ تَحَقَّقًا (1)
كَالْعَيْنِ بِالتَّقْوِيمِ وَالتَّقْدِيرِ
وَزَكَّيْتُ كَالْعَيْنِ بِالتَّمَامِ
كَذَاكَ آلَاتُ التَّجَارَةِ أَعْلَمًا
كَعَرَضِهِ - أَيْضًا - بِمَا اخْتِصَّاصِ
زَكَاةِ عَامًا مِثْلَ دَيْنِ الْقَرْضِ
دُونَ الْفَوَائِدِ كَمَا فِي النُّقْلِ
إِلَّا كَدَيْنِ الْقَرْضِ فِي كُلِّ الصُّورِ
مَرَّتْ عَلَيْهَا سَنَوَاتٌ قَدْ حَكَمُوا
عَيْنًا تَكْمَلُ النَّصَابَ فَاعْلَمَنْ
زَكَّى خُصُوصَ سَنَةِ لَهَا مَضَتْ

فصل في زكاة المعادن والركاز

وَزَكَّيْتُ مَعَادِنَ الْعَيْنِ فَقَطْ
كَنْدَرَةٍ، وَكَرِكَازٍ حَصَلًا
وَمَا بَقِيَ مِنْ مَعَادِنٍ وَنَدْرَةٍ
أَمَّا الرِّكَازُ فَهُوَ حَقُّ الْأَقْدَمِ
فَهُوَ لِمَنْ وَجَدَهُ وَالتَّقَطُّ
كُلُّ مَا يَلْفِظُهُ الْبَحْرُ إِذَا

وَالْحُكْمُ فِيهَا لِلْإِمَامِ لَا شَطَطُ (2)
بِتَعَبٍ وَخُمُسًا إِنْ سَهَلًا (3)
فَهُوَ لِوَاوَجِدْ لَهُ بِالنَّدْرَةِ
فِي مَلِكِ أَرْضِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ
وَدَفِنُ غَيْرِ الْجَاهِلِيِّ لُقَطَةً (4)
لَمْ يَحْوَ رَسْمَ جَاهِلِيٍّ فَخُذَا

(1) قولنا: (والقبض للنضوض) أي للدراهم والدنانير، و(قد تحققت) أي حصل.

(2) قولنا: (لا شطط) لا اسم بمعنى غير، والشطط معناه الزيادة في السير وغيره، ومنه مشي الشطط الزائد على السير المعتاد. والمعنى المراد: أن معادن العين لا حكم فيها إلا للإمام دون غيره.

(3) قولنا: (بتعب) أي بعمل كثير، وأما بالعمل الخفيف فحكمها التخميس كما لا يخفى.

(4) قولنا: (لقطة) بضم اللام وفتح القاف، وهي لمن التقطها لا غير.

فصل في ضم الأصناف لبعضها وكيفية الإخراج منها

فِي كُلِّ فَضْلٍ مِنْ فُضُولِ الْبَابِ
إِلَّا مِنَ الْأَنْعَامِ خُذْ مِمَّا غَلَبَ
فِي نَوْعِي الزَّبِيبِ وَالثَّمْرِ فَقَطْ
عَلَى أَحْيَاهِ مُطْلَقاً فِي الْعَيْنِ
صِنْفٌ عَلَى أَحْيَاهِ إِلَّا الْأَعْلَى
كَرَاهَةً دُونَ الْعُرُوضِ إِنْ وَقَعَ
وَقَدْ أَسَاءَ عِنْدَهُمْ فَاسْتَفِيدِ
وَالْعَيْنِ عَنْ حَوْلِ بِشْهْرِ فَأَعْلَمْ

وَضُمَّتِ الْأَصْنَافُ لِلنَّصَابِ
وَالْأَخْذُ مِنْ كُلِّ بِقَدْرِ مَا وَجِبَ
وَيُكْتَفَى - أَيْضاً - بِإِخْرَاجِ الْوَسْطِ
وَجَازَ أَيْضاً أَحَدُ النَّقْدَيْنِ
وَلَيْسَ يُجْزَى فِي سِوَاهَا أَصْلاً
وَتُجْزَى الْقِيَمَةُ فِي الْجَمِيعِ مَعَ
وَلَوْ لِعَيْنِ بِالْفُلُوسِ الْجَدِيدِ
وَجَازَ تَقْدِيمُ زَكَاةِ النَّعْمِ

فصل فيما يسقط الزكاة أو ينقصها عن مقدارها

لَا الْبَحْرُ وَالْأَنْعَامُ وَالْمَعَادِينُ^(١)
عَرَضٌ يَفِي بِقَدْرِ ذَاكَ الدِّينِ
كَذَاكَ وَقَصْرُ نَعْمٍ بِلَا اضْطِرَابٍ
كَذَلِكَ الْخُلْطَةُ فَافْهَمِ الْحِكْمَ
وَقَدْ نَوَّهَهَا فِي اخْتِلَاطِ وَأَضْطِحَابِ
فَحْلٍ ، وَمَا ، رَاعٍ ، مَبِيتٍ ، مَرْتَعٍ^(٢)
تَنْقُصُهَا عَنْ عَشْرِ قَدْ كُمَلَا
وَنَقَعَ غَيْرَ الْمَاءِ لِلنَّمَاءِ

وَيُسْقَطُ الدِّينُ زَكَاةَ الْأَعْيُنِ
إِلَّا إِذَا كَانَ لَدَى الْمَدِينِ
وَلَا يُزَكَّى نَاقِصٌ عَنِ النَّصَابِ
وَلَا يَكُونُ الْوَقْصُ فِي غَيْرِ النَّعْمِ
إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ نِصَابٌ
وَاجْتَمَعُوا فِي أَكْثَرِ الْمَنَافِعِ
وَمَوْنُ الزَّرْعِ سِوَى السَّقِيِّ فَلَا
لِأَنَّ نَفْعَ الْمَاءِ لِلْأَحْيَاءِ

(١) قولنا: (ويسقط الدين) فعل وفاعل و (زكاة) بالنصب مفعول و (الأعين) جمع عين كفلس وأفلس، والمراد بالأعين الذهب والفضة، وما جرى مجراهما من العملات النقدية.

(٢) قولنا: (وما) بالقصر لضرورة الوزن، وأصله ماء بالمد.

فصل فيما لا زكاة فيه

وَلَا زَكَاةَ فِي سِوَى مَا قُدِّمًا
إِلَّا لِتَاجِرٍ فِيهَا وَجِبَتْ
مَالٌ يَكُنْ لَهَا رَصِيدٌ تَقْدِ
فَعِنْدَ ذَاكَ زُكِّيَتْ كَالْعَيْنِ
وَلَوْ فُلُوسًا جُدَدًا فَلْتَعَلَّمَا⁽¹⁾
لَأَنَّهَا مِنْ عَرْضِهِ قَدْ حُبِبَتْ
يَحْفَظُهَا مِنَ الْبَوَارِ الْمُرْدِي⁽²⁾
لَأَنَّهَا صَارَتْ كَمَا النَّقْدَيْنِ⁽³⁾

فصل في مصرف الزكاة

وَلْتُعْطَ لِلْمَسْكِينِ، وَالْفَقِيرِ
وَفَكَ ذِي رِقٍّ، وَذِي غُرْمٍ هَزِيلٍ
بِشَرْطِ إِسْلَامِ سِوَى الْمُؤَلَّفِ
وَمِثْلُهُمْ فِيهَا الْإِمَامُ الْعَادِلُ
وَعَامِلٌ، مُؤَلَّفِ الضَّمِيرِ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ⁽⁴⁾
تَحْرِيرِ غَيْرِ طَالِبِ الْفَكَ اعْرِفِ⁽⁵⁾
وَدَفْعُهَا لِمَنْ سِوَاهُمْ مُبْطَلٌ

-
- (1) قولنا: (ولو فلوسا جددا) بفتح الدال الأولى، جمع جديد، والمراد به - هنا - ماسك من غير النقدين، وصار يتعامل به كالنقدين.
- (2) قولنا: (رصيد نقد) تركيب إضافي، من إضافة الموصوف للمصفة، أي رصيد نقدي من أحد العينين، يجعل ضمانا لها إذا بطل التعامل بها.
- (3) قولنا: (ف عند ذلك زكيت كالعين) ومن هنا يعلم: أن كل عملة لها رصيد يحفظها من البوار إذا بطل التعامل بها، يكون حكمها حكم العين من كل الوجوه.
- (4) قولنا: (وفك ذي رق) بالجر معطوف على المسكين، والمراد به من أراد تحرير رقبته من الرق فيعطى له من الزكاة، كما لا يخفى.
- (5) قولنا: (تحرير غير طالب الفك) معناه أنه يشترط في الأصناف الثمانية الحربية، إلا من طلب تحرير رقبته فتعطى له، ولو كان غير حر في ذلك الوقت.

كتاب الحج وشروطه وما يتعلق به

وَالْوَجِبَاتُ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ
مِنْ ذَلِكَ الْحَمْدُ، وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ
صَلَاتِنَا عَلَى نَبِيِّنَا الْمُطَاعِ
إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَحُرًّا، عَاقِلًا
وَإِسْتِطَاعَةً لَدَى أَهْلِ النُّقُولِ
بِإِلَّا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ، وَلَا
مَعَ وُجُودِ الْمَرَأَةِ الْمِسْكِينَةِ
وَلَوْ بِمَا يُبَاعُ عَنْ مُفْلِسِينَ
إِنْ لَمْ يَخَفْ بِذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى
وَلَا يُنُوبُ فِيهِ عَنْ حَيٍّ أَحَدٍ

أَشْيَاءٌ خُذَ أَسْمَاءُهَا وَحَرَّرَ
ثُمَّ الشَّهَادَتَانِ - أَيْضًا - فَأَعْلَمَ
وَحَجُّ بَيْتِ اللَّهِ لِلَّذِي اسْتَطَاعَ
وَبِالْغَا، لَمْ يَنْوِ نَفْلًا فَاعْقِلًا
قَدْ فَسَّرَتْ - هُنَا - بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ
خَوْفٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ نَقْلًا
لِمَحْرَمٍ أَوْ رُقُقَةٍ أَمِينَةٍ
أَوْ بِسُؤَالٍ أَوْ بِصَنْعَةِ الْيَدَيْنِ
أَوْلَادِهِ مِنَ الضِّيَاعِ فَاعْقِلًا
وَكُرِهَتْ عَنْ مَيْتٍ فِي الْمُعْتَمَدِ

باب أركان الحج ومواقيته وواجباته

أَرْكَانُهُ إِنْ تَرَكْتَ لَا تُجْبِرُ
الْأَحْرَامُ ثُمَّ السَّغْيُ إِنْ تَيَسَّرَا
حُضُورُ عَرْفَةَ بَلَيْلِ الْأَضْحَى
لَا ثَامِنٍ وَبَعْدَهُ طَوَافٌ

بِالدَّمِ، وَهِيَ أَرْبَعُ سِتْدَكَرُ
طَوَافٌ لِقَادِمٍ وَإِلَّا أَخْرًا⁽¹⁾
وَفِي الْخَطَا بَعَاثِيرٌ قَدْ صَحَّحَا⁽²⁾
إِفَاضَةَ دَوْمًا لَهَا يُضَافُ

(1) قولنا: (الاحرام) يقرأ باللام المكسورة كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ الْأَسْمَاءُ...﴾
وقولنا: (طَوَافٌ لِقَادِمٍ) مصدر طاف، قال في المصباح: «طاف بالشيء، يطوف طوفاً وطوافاً،
استدار به، إهـ. والمراد به - هنا - طواف القدوم.

وقولنا: (أخرا) ماض مبني للمجهول، والالف للإطلاق.

(2) قولنا: (بليل الأضحى) لأن الوقوف الركني على جبل عرفة يكون بجزء من الليل ولو قدر
سجدة في التلاوة، وأما الوقوف نهراً فهو من الواجبات التي تجبر بالدم لا غير.

فصل في مواقيت الإحرام الزمانية والمكانية

وَزَمَنُ الإِحْرَامِ مِنْ شَوَّالٍ
مَكَانُهُ لِمَنْ بِمَكَّةَ وَمَنْ
وَلَيْسَ وَاهُمْ مِنْ ذَوِي الأَفَاقِ
فَقُلْ لِأَهْلِ طَيِّبَةَ (الحَلِيفَةَ)
ثُمَّ (يَلْمَلُمُ) لِأَهْلِ اليَمَنِ
وَذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ، ثُمَّ مَنْ
إِلَّا الَّذِي مَرَّ بِهَا وَلَمْ يُرِدْ
فَلَا يُخَاطَبُ بِإِحْرَامٍ، وَلَا
فَمَنْ أَرَادَ بَلَدًا ثُمَّ قَصَدَ
كَذَا الَّذِي لَمْ يَكُ بِالإِحْرَامِ

لِفَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ خُذْ مَقَالِي (1)
بِقُرْبِهَا مَكَّةَ فِي كُلِّ زَمَنٍ
خُذْهُ عَلَى التَّرْتِيبِ بِالإِطْلَاقِ (2)
لِمَغْرِبِ مِصْرَ وَشَامِ (جُحْفَةَ)
وَ(قَرْنَ) لِلنَّجْدِيِّ دُونَ وَهْنِ (3)
مَرَّ بِهَا فَهُوَ كَأَهْلِهَا اعْلَمَنَّ (4)
مَكَّةَ أَوَّلًا تَبَّهَ وَاسْتَفِيدْ
يَلْزُمُهُ دَمٌ عَلَى مَا نُقِلَا
مَكَّةَ يُحْرِمُ كَهَاتِيكَ البَلَدُ
مُخَاطَبًا كَالْعَبْدِ وَالغُلَامِ

فصل في واجبات الحج غير الأركان

وَوَاجِبَاتُهُ سِوَى الأَرْكَانِ
الإِحْرَامِ مِنْ مِيقَاتِهِ المَكَانِي
تَجَرُّدُ الذُّكُورِ مِنْ مُحِيطٍ
وَكَشْفُهُمُ لِلرَّأْسِ وَالوَجْهِ مَعَا
تَلْبِيَّةً وَكَوْنُهَا مُتَّصِلَةً
ثُمَّ طَوَافٌ قَادِمٍ لَمْ يُعْذِرْ

يَجْبُرُهَا الهَدْيُ لَدَى النُّقْصَانِ
وَكَوْنُهُ بِالحَجِّ لَا القِرَانِ (5)
بِالعُضْوِ مُطْلَقًا وَمِنْ مُحِيطٍ
مِنَ اللِّبَاسِ وَالعِطَاءِ فَاسْمَعَا
بِأَوَّلِ الإِحْرَامِ لَا مُنْفِصِلَةً
وَبَدَأَ طَائِفٍ بِرُكْنِ الحَجْرِ

(1) قولنا: (لفجر) اللام بمعنى إلى، أي ميقاته الزماني من أول شوال إلى فجر يوم النحر.

(2) قولنا: (الأفاق) جمع أفق بمعنى الناحية، وزنه فَعْلٌ بضمين.

(3) قولنا: (للنجدي) بياء النسب المكسورة.

(4) قولنا: (ثم من مر بها) أي بهذه المواقيت التي تقدم ذكرها، فيكون كأهلها، ويجب عليه الإحرام منها، كما لا يخفى.

(5) قولنا: (الإحرام) يقرأ باللام المكسورة على حد قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الأَسْمَاءُ﴾.

وَرَكْعَتَا كُلِّ طَوَافٍ حُتْمًا⁽¹⁾
 وَكَوْنُهُ إِثْرَ طَوَافٍ ذِي لُزُومٍ
 لَا عَاجِزَ فَالْمَشْيُ عَنْهُ قَدْ سَقَطَ
 وَالْأَطْمِنَانُ حَيْثُمَا النَّهَارُ زَالَ⁽²⁾
 وَالرَّمْيُ لِلْعَقَبَةِ الْمُنزِلَةِ
 فَالْحَلْقُ بَعْدَ رَمِيهَا بِلا خِلَافٍ
 وَالرَّمْيُ لِلْحَصَاةِ فِي الْجَمْرَاتِ
 لِكُلِّ جَمْرَةٍ مِنَ الْجَمَارِ
 وَيَدْخُلُ الْقَضَاءُ بِالغُرُوبِ
 وَتَرْكُ بَعْضِ الْجَمْرِ وَالْحَصَاةِ

وَالْمَشْيُ لِلْقَادِرِ فِيهِ فاعْلَمَا
 وَوَصَلَ سَعْيِي بِطَوَافٍ لِلْقُدُومِ
 وَالْمَشْيُ فِي السَّعْيِ لِقَادِرٍ فَقَطْ
 ثُمَّ حُضُورُ عَرْفَةٍ بَعْدَ الزَّوَالِ
 وَبَعْدَهُ النَّزُولُ فِي الْمُرْدَلَةِ
 وَسَبْقُهَا عَنْ حَلْقِنَا وَعَنْ طَوَافٍ
 ثُمَّ الْمَيْتُ فِي مَنَى لَيْلَاتِ
 وَكَوْنُهُ سَبْعًا مِنَ الْأَحْجَارِ
 بَعْدَ الزَّوَالِ دُونَ مَا تَنْوِيبِ
 وَالِدَّمُ فِي التَّنْوِيبِ وَالْقَضَاءِ

فصل في بيان صفة الحج

خُذَهَا لِأَجْلِ الضَّبْطِ وَالتَّقْرِيبِ
 وَوَسَخًا - أَيْضًا - وَقَلَمَ ظُفْرًا⁽³⁾
 وَأُزْرَةً - أَيْضًا - كَمَا قَدْ وَرَدَا⁽⁴⁾
 ثُمَّ اجْعَلْ نَعْلَيْكَ فِي الرَّجْلَيْنِ
 وَجَدِّدْ تَلْبِيَةَ لِلرَّبِّ
 وَعَقِبَ التَّغْيِيرِ لِلْحَالَاتِ

وَصِفَةُ الْحَجِّ عَلَى التَّرْتِيبِ
 إِنْ جِئْتَ لِلْمَيْقَاتِ فَانزِعْ شَعْرًا
 وَاعْتَسِلْ بِالذَّلِكِ، ثُمَّ الْبَسْ رِدَا
 وَصَلْ بَعْدَ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ
 وَأَحْرِمْ مِنْ بَيْنَيْهِ وَلَبَّ
 عَلَى الدَّوَامِ عَقِبَ الصَّلَاةِ

(1) قولنا: (حتمًا) بضم الحاء والتاء المكسورة المشددة، فعل ماضٍ مبني للمجهول، ومعناه لزماً.

(2) قولنا: (والاطمئنان) بكسر اللام كـ (بش الاسم) مع إسقاط الهمزة التي بعد الميم لضرورة الوزن، ومعناه الطمأنينة في الوقوف على الجبل بعد غروب الشمس.

(3) قولنا: (ظفراً) بالظاء المشالة المضمومة، وسكون الفاء التي بعدها، والالف للإطلاق.

(4) قولنا: (واعتسلن) بنون التوكيد الخفيفة.

وقولنا: (ثم البس) فعل أمر من لبس الثلاثي من باب تعب كما في المصباح، والأمر البس بهمزة الوصل، على وزن اتعب.

وَسِرَّ لِمَكَّةَ وَقَبْلَ أَنْ تَصِلَ
وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْ كَدَاءٍ ادْخُلَا
فَإِنْ وَصَلْتَ فَاتْرُكِي التَّلْبِيَةَ
وَأَصْحَبِ طَهَارَةً وَسِرِّ بِالْأَغْتِنَامِ
وَطُفْ بِهِ فَوْرًا طَوَافًا لِلْقُدُومِ
وَأَجْعَلِي بِنَاءَ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِ
وَأْتِي لَهْ فَوْرًا وَقَبْلَ الْحَجْرِ
مِنْ شَذُرُوَانِ الْبَيْتِ وَالْحَجْرِ وَسِرِّ
وَأَعِدِي التَّقْيِيلَ وَالتَّكْبِيرَا
وَالْمَسَّهُ بِالْيَدِ وَضَعِ عَلَى الْفَمِ
وَإِنْ تَكَاثَرَ الرَّحَامُ كَبَّرِي
وَدَمَّ عَلَى طَهْرٍ وَسَتْرٍ عَوْرَةَ
وَأَرْمَلِي بِذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
وَأَعْتَفِرِي الْفَضْلُ الْيَسِيرُ حِينَ ذَلِكَ
وَادْعِي بِمَا تَشَاءُ فِي حَالِ الطَّوَافِ
وَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي خَلْفِ الْمَقَامِ
وَأَخْرُجِي إِلَى الصَّفَاءِ مِنْ بَابِ الصَّفَا
مُسَبِّحًا مُحَمَّدًا مُكَبِّرًا
ثُمَّ اسْعِي لِلْمَرْوَةِ لَكِنْ خُبِّي فِي

نَدْبًا بِغَيْرِ الدَّلِيلِ مِنْ طَوَى اغْتَبِلِ (1)
لِمَكَّةَ مُلَبِّيًا مُهَلَّلًا (2)
وَكُلِّ حَاجَةً تَكُونُ مُلْهِمَةً
وَادْخُلِي لِبَيْتِ اللَّهِ مِنْ بَابِ السَّلَامِ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ
وَأَبْدَأِي بِرُكْنِ أَسْعَدِ الْأَحْجَارِ
وَكَبَّرِي، وَابْعُدِي عَمَّا ظَهَرَ
وَفِي الْيَمَانِيِّ عَلَى الْيَدِ اقْتَصِرِي
مَتَى تَحَاضِي الْحَجَرَ الْمَذْكُورَا
فَقَطِّي وَكَبَّرِي فِي إِزْدِحَامِ الْأُمَمِ
فَقَطِّي جَدَاءَهُ وَسِرِّ بِلَا وَهْنِ
إِلَى تَمَامِ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ
وَأَدِّي أَرْبَعًا بِمَشْيِ اعْتَدَلِي
أَوْ لِصَلَاةِ الْفَرَضِ فِي جَمْعِ هُنَاكَ
وَبَعْدَهُ عِنْدَ الْحَطِيمِ بِاعْتِرَافِ
وَأَسْتَلِمِي الْأَسْعَدَ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ
وَأَسْتَقْبِلِي الْبَيْتَ عَلَيْهِ وَاقِفَا (3)
مُهَلَّلًا مُصَلِّيًا مُسْتَعْفِرَا (4)
بَطْنِ الْمَسِيلِ دَائِمًا وَاعْتَرِفِي (5)

(1) قولنا: (لمكة) بالكسر مع التنوين - فيها وفيما - بعدها - لضرورة الوزن، كقول امرئ القيس:
ويوم دخلت الخدر خدر عذيرة.

(2) قولنا: (من كداء) - بفتح الكاف والهمزة الممدودة - موضع معروف في طريق مكة.

(3) قولنا: (إلى الصفاء) بالهمزة الممدودة لضرورة الوزن.

(4) قولنا: (محمداً) بضم الميم الأولى، وكسر الميم الثانية مع تشديدها، منصوب على الحال كالاسمين قبله، أي حال كونك واقفاً على الصفا مسبحاً ومحمداً ومكبراً.

(5) قولنا: (خب) أي افعلي الخيب، وهو الإسراع في المشي الشبيه بالحري.

وَقَفَّ عَلَى الْمَرْوَةِ كَالصَّفَا وَرَدَّ
عِدَّةَ مَرَاتٍ إِلَى كَمَالٍ
مَعَ الْوُقُوفِ أَرْبَعًا فَوْقَ الصَّفَا
وَأَدْعُ بِمَا شِئْتَ مِنَ الْخَيْرَاتِ
وَبَعْدَ سَعْيِكَ ارْجِعْ لِلتَّلْبِيَةِ
وَانظُرْ لَهَا وَاعْرِفْ جَمِيعَ الْجَمَرَاتِ
وَكُنْ مُلَبِّيًا إِلَى الزَّوَالِ
ثُمَّ تَطَهَّرْ وَاجْمَعْ وَقْصُرًا
وَانْفِرْ إِلَى الصُّعُودِ فَوْقَ الْجَبَلِ
وَاحْمَدْ وَصَلِّ أَوَّلًا وَسَلِّمْ
وَكُنْ مُوَظِّبًا عَلَى الدُّعَاءِ
وَبَعْدَهُ اضْبِرْ لِحِظَةً فِي عَرْفِهِ
وَأَنْزِلْ بِهَا بِشَرِّطِ حَطِّ الرَّحْلِ
ثُمَّ الْقَطِ الْحَصَى وَقِفْ إِلَى الدُّعَاءِ
وَسِرْ إِلَى مَنَى وَلَكِنْ اسْرِعْ
فَإِنْ وَصَلْتَ سِرْ إِلَى الْعَقْبَةِ
مُسَوِّقَةً نَذْبًا مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ
بَعْدَ شُرُوقِ شَمْسِ يَوْمِ النَّحْرِ
وَكَبِّرْ فِي الرَّمْيِ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ
ثُمَّ احْلِقَنَّ وَتَحَلَّلْ بَعْدَهَا

لِلسَّعْيِ ثَانِيًا إِلَى الصَّفَا وَعُدْ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِلا انْفِصَالٍ
وَأَرْبَعًا بِمَرْوَةٍ عَلَى الْوُفَا⁽¹⁾
فِي حَالَةِ السَّعْيِ وَفِي الْوَقْفَاتِ
وَإخْرُجْ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ
وَسِرْ صَبَاحَ غَدِهَا لِعِرْفَاتِ
مِنْ يَوْمِ عَرْفَةٍ وَلَا تَبَالِي⁽²⁾
ظَهْرًا وَعَضْرًا جَمْعَ تَقْدِيمٍ يَرَى
عَلَى وُضُوءٍ دَائِمًا وَاسْتَقْبَلِ
عَلَى النَّبِيِّ وَاخْشَعْ بِكُلِّ نَدَمٍ
إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي السَّمَاءِ
ثُمَّ انْفِرْ بَعْدُ إِلَى الْمُرْدَلِفَةِ
وَاجْمَعْ عِشَاءً بِهَا فِي مَهَلٍ
بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فِيهَا وَارْفَعَا
فِي التَّبِيرِ إِذْ دَخَلْتَ فِي وَادِي الْمِحْنِ⁽³⁾
ثُمَّ ارْجُمْنَهَا بِحِجَارٍ سَبْعَةَ⁽⁴⁾
كَالْقَوْلِ فِي مِقْدَارِهَا وَفِي الصَّفَةِ
إِلَى الزَّوَالِ مِنْهُ فَافْهَمْ وَادِرِ
مُؤَالِيًا لِرَمْيِهَا مَعَ الثَّبَاتِ
تَحَلُّلاً أَصْفَرَ فِيهِ الْإِنْتِهَاءُ

(1) قولنا: (بمروة) بالخفض مع التنوين؛ لضرورة الوزن.

(2) قولنا: (من يوم عرفة) بكون الراء وكسر التاء مع التنوين للوزن؛ لقول صاحب اللغة:

«ولا ضطرار أو تناسب صرف *** ذو المنع...»

(3) قولنا: (في وادي المحن) أي الذي سماه بعضهم بطن مُحَنَّسٍ، وسماه صاحب المرشد المعين بوادي النار.

(4) قولنا: (بحجار) جمع لحجر.

مِنْ كُلِّ مَا يُجْبَرُ بِالدَّمَاءِ
لِلْبَيْتِ إِلَّا لَكَيْبِرِ عُذْرٍ
بِهِ يَحُلُّ الصَّيْدُ وَالنَّسَاءُ فَعِ
لَكِنْ بِدُونِ رَمَلٍ لَهُ أَفْهَمَا
إِنَّ رِزْوَالَ غَدِكَ أَرْمِ تَقْتَفِي
مِنْ جَهَةِ الْمَسْجِدِ مَبْدُوءَاتِ (1)
لِكُلِّ جَمْرَةٍ مِنَ الْجَمَارِ
إِلَى تَمَامِ السَّبْعَةِ الْمُقَرَّرَةِ
وَأَخْرَنَ عَقَبَةَ بِدُونِ مِيزٍ
رَابِعِهِ إِنْ شِئْتَ أَيْضاً فَاغْرِفِ
يُطَلَّبُ فِي الْحَجِّ فَيَسْرُ لِمَا يَلِي

لِيَمْنَعِ غَيْرِ الصَّيْدِ وَالنَّسَاءِ
وَسِرَّ عَقَبَةِ الْحَلْقِ يَوْمَ النَّحْرِ
وَطُفَّ طَوَافاً بِالْإِفَاضَةِ دُعَى
وَأَفْعَلُهُ كَالْوَصْفِ الَّذِي تَقَدَّمَ
وَأَرْجَعُ إِلَى مِئَةِ فَيْتٍ بِهَا وَفِي
ثَلَاثَ جَمْرَاتٍ مُرْتَبَاتٍ
وَأَسْتَوْفِ سَبْعَةَ مِنَ الْأَحْجَارِ
وَكَبَّرَنَ مَعَ رَمِي كُلِّ حَجْرَةٍ
وَأَدْعُ بِأَثَرِ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ
وَهَكَذَا أَفْعَلُ ثَالِثَ النَّحْرِ وَفِي
وَبَعْدَ ذَلِكَ تَمَّ كُلُّ عَمَلٍ

فصل في العمرة والجوار

وَأَفْعَلُ بِهَا سُنَّةَ الْاِعْتِمَارِ (2)
لِلْمَتَعَجِّلِينَ هَكَذَا حَكَوْا (3)
بِالْحَجِّ بَعْدَ رَابِعِ النَّحْرِ اِعْلَمَا
نَدْباً كَوَصْفِ حَجِّكَ الْمَعْلُومِ
ثُمَّ تَحَلَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْحِلَاقِ

وَأَرْجَعُ إِلَى مَكَّةَ لِلْجَوَارِ
بَعْدَ تَمَامِ رَابِعِ النَّحْرِ وَلَوْ
لِأَنَّ وَقْتَهَا لِمَنْ قَدْ أَحْرَمَا
وَأَحْرَمَ لَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ
وَأَرْجَعُ وَطُفَّ وَاسِعَ لَهَا بِالِاتِّفَاقِ

(1) قولنا: (من جهة المسجد) المراد به: مسجد الخيف الذي في منى، فيبدأ الحاج برمي الجمرة التي تليه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يرمي جمرة العقبة التي تلي مكة، على الترتيب المذكور.

(2) قولنا: (سنة الاعتمار) يقرأ لفظ الاعتمار باللام المكسورة على حد قوله تعالى: ﴿بِشْرِ الْأَسْمِ﴾ ...

(3) قولنا: (بعد تمام رابع النحر) فإن فعلها قبل تمام اليوم الرابع فقد فعلها قبل دخول وقتها، فتكون عمرته باطلة - كما لا يخفى - وأكثر الجهال يفعلونها في اليوم الرابع فتكون عمرته باطلة لا اعتداد بها.

وَأَكْثِرِ الطَّوَافَ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ
وَإِنْ عَزَمْتَ عَنْ خُرُوجِ مِنْ هُنَاكَ

وَصَلِّ فِي الْبَيْتِ بِلَيْلٍ وَنَهَارٍ
فَطُفْ طَوَافاً لِلْوِدَاعِ حِينَ ذَلِكَ

فصل في زيارة النبي (ﷺ)

وَاخْرُجْ وَسِرْ إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ
لَكِنْ تَطَهَّرْ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا
وَادْخُلْ إِلَى مَسْجِدِهَا بِنِيَّةٍ
وَسِرْ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ بِأَدَبٍ
سَلِّمْ عَلَيْهِ بِسَلَامِ اللَّهِ
وَأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ الرَّسَالَهَ
وَأَنْتِ بِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
ثُمَّ تَوَسَّلْ بِهِ لِرَبِّنَا
ثُمَّ انْتَقِلْ بَعْدُ إِلَى الصَّدِيقِ
وَاطْلُبْ لَهُ الرِّضَى مِنَ الْمَوْلَى الْمُجِيبِ
ثُمَّ انْتَقِلْ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى عُمَرَ
وَاطْلُبْ لَهُ الرِّضَى كَخَيْرِ الْخُلَفَاءِ
وَزِدْ رِضَى لِحُمْلَةِ الصَّحَابَةِ
وَعَجَّلِ الْأُوبَةَ بَعْدَ ذَاكَ
وَاصْحَبْ هَدِيَّةَ سُرُورٍ تُسْتَحَبُّ

بِرَغْبَةٍ وَفَرَحٍ إِلَى الْوُصُولِ
وَجَدِّدِ التَّوْبَةَ إِنْ تَصِلُ لَهَا
وَصَلِّ فِيهِ رَكَعَتَيْ تَجِيَّةٍ
وَقِفْ أَمَامَهُ بِخَوْفٍ وَرَهَبٍ (1)
وَاشْهَدْ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ (2)
وَاخْرُجِ النَّاسَ مِنَ الضَّلَالَةِ
عَلَيْهِ وَالْأَلِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ
وَسَلْ شَفَاعَةَ وَخْتِمًا حَسَنًا (3)
وَخِيَّهْ وَاشْهَدْ لَهُ بِالصَّدَقِ
ثُمَّ تَوَسَّلْ بِهِ إِلَى الْحَبِيبِ
وَخِيَّهْ وَاشْهَدْ بِأَنَّهُ الْأَبْرُ
ثُمَّ تَوَسَّلْ بِهِ لِلْمُصْطَفَى
وَادْعُ كَثِيرًا وَاطْلُبِ الْإِجَابَةَ
وَادْخُلْ ضُحَى لَيْلِدِ رَبَّاكَ
لِلْأَهْلِ وَالْجِيرَانِ وَالَّذِي أَحَبُّ

(1) قولنا: (بخوف و رهب) أي بخوف من الله تعالى، وخشية منه، وأدب مع سيد الكائنات
- ﷺ -

(2) قولنا: (بسلام الله) أي بالسلام الذي رده الله عليه ليلة المعراج بقوله: ﴿السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته﴾.

(3) قولنا: (ثم توسل به لربنا) لورود جواز التوسل به - ﷺ - في السنة الصحيحة التي منها
حديث الأعمى، وحديث توسل سيدنا عمر - رضي الله عنه - بالعباس.

فصل فيما يمنع بالإحرام

وَجْهًا وَكَفَّيْنِ فَقَطُّ كَالخُنْثِي
تَشْتَرَتْ فِي الْوَجْهِ لَيْسَ إِلَّا
وَدُونَ غَرَزِ إِبْرَةِ لِلشَّدِّ
وَسْتَرِ وَجْهَهُ بِكُلِّ سَاتِرِ
وَلَوْ أَتَى كَخَاتَمِ وَنَحْوِهِ
وَبُلْغَةِ الْغَرْبِ لِفَقْدِ النَّعْلِ
مِنْطَقَةَ بِالزَّرِّ لَا بِالْعَقْدِ
وَنَابِتِ الْأَشْجَارِ وَالْخَبَاءِ (1)
عَلَى مُقَبِّبٍ بِخَيْطِ عَقْدًا
إِلَّا لِأَمْطَارٍ وَرِيحٍ قَدْ عَصَى
جَارًا، وَبِالْأَيْدِي عُمُومًا حَلًّا
مَتَاعَهُ لِغَيْرِ تَجْرِ مُسْجَلًا
بِالْمَاءِ وَالْإِبْدَالُ لِلْمَلَابِسِ
كَذَا قَلِيلُ الْحَكِّ دُونَ ضَغْطِ
وَالْمَسِّ لِلطَّيْبِ وَلَوْ بِقَلَّةِ
وَطَرْحِ نَحْوِ قَمَلٍ وَشَعْرِ
أَزَالَهُ لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى
مِنْ وَاحِدٍ إِلَى تَمَامِ عَشْرِ
مِنْ غَيْرِهَا الْفِدْيَةُ أَعْنَى الْكُبْرَى
وغيرِهِ فِي الْعُرْفِ عِنْدَ النَّاسِ
سِتُّ بِمُدَّتَيْنِ لِكُلِّ، أَوْ صِيَامٌ (2)

وَمَنْعَ الْإِحْرَامِ سَتَرَ الْأُنْثَى
إِنْ لَمْ تَكُنْ مُفْتِنَةً، وَإِلَّا
بِسَاتِرٍ يُلْفُ دُونَ عَقْدِ
وَمَنْعَ الْغِطَا لِرَأْسِ الذَّكَرِ
وَمَا يُحِيطُ مُطْلَقًا بِعُضْوِهِ
إِلَّا الْجِزَامَ لِخُصُوصِ الْحَمْلِ
وَاعْتَفِرَتْ عَلَى خُصُوصِ الْجِلْدِ
وَجَازَ الْاسْتِظْلَالَ بِالْبِنَاءِ
كَذَا بِمَا سُمِّرَ أَوْ مَا شُدَّ
وَلَمْ يَجْزِ بِنَحْوِ ثَوْبٍ فِي عَصَا
إِنْ لَمْ يُسْمَّرْ مُطْلَقًا، وَإِلَّا
وَجَازَ فِي ضَرُورَةٍ أَنْ يَحْمِلَا
كَذَاكَ غُسْلُ ثَوْبِهِ مِنْ نَجَسِ
وَبَطُّ نَحْوِ الْجُرْحِ دُونَ رَبْطِ
وَمَنْعَ السُّدْنِ لِغَيْرِ عِلَّةِ
وَقَلَمَ ظُفْرٍ سَالِمٍ مِنْ كَسْرِ
وَحَفْنَةٍ فِي نَزْعِ ظُفْرٍ إِذَا
وَلَزِمَتْ فِي قَمَلٍ وَشَعْرِ
وَفِي الْكَثِيرِ وَالذِّي قَدْ مَرَّ
لَكِنْ بِشَرْطِ النَّفْعِ بِاللَّبَاسِ
وَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ شَاءَ، أَوْ طَعَامٌ

(1) قولنا: (وجاز الاستظلال) باللام المكسورة من غير همزة، على حد قوله تعالى: ﴿بِئْسَ
الاسم الفوق بعد الإيمان﴾.

(2) قولنا: (وهي) هذا الضمير يعود على الفدية الكبرى، فإنها على التخيير إما شاة، أو دفع
طعام لسته مساكين لكل مسكين مدان، أو صيام.

وَاتَّحَدَّتْ إِنْ مُوجِبٌ تَعَدُّدًا
أَوْ قَدَّمَ الْأَعْمَ فِي النَّفْعِ الْأَجَلِ
وَمَنَعَ الْأَذَى لِصَيْدِ الْبَرِّ
إِلَّا السَّبَاعَ وَالْغَرَابَ وَالْجِدَا
وَجَاءَ فِي النَّصْرِ الْجَزَا بِالمِثْلِ
وَمَنَعَ الْمُقَدَّمَاتِ لِلْجَمَاعِ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ
وَبَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ بِالْهَدْيِ جِبْرًا
وَأَوْجَبُوا إِتْمَامَ حَجِّ أَفْسِدًا
وَلِيَتَحَلَّلْنَ بِفِعْلِ عُمَرَةَ
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فِي قَابِلٍ

بِالْفَوْرِ أَوْ نَوَى ابْتِدَاءَ عَدَدًا
أَوْ كَانَ قَدْ ظَنَّ الْخُرُوجَ فَفَعَلَ
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَلَوْ لِعُذْرٍ
وَحَيَّةٌ وَعَقْرَبًا فَارَ اعْتِدَا
لِلصَّيْدِ لَكِنْ فِي خُصُوصِ الْقَتْلِ
وَأَفْسَدَ الْإِنْسَانَ فِيهِ وَالْوِقَاعُ
أَوْ فِيهِ مِنْ قَبْلِ الطَّوَافِ فَادِرٍ
لِغَيْرِ طَائِفٍ فَحَقَّقُوا وَاعْتَبِرُوا
إِنْ لَمْ يَفْتِ فِيهِ الْوُقُوفُ أَبَدًا
مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَافْتَهُمْ أَمْرَهُ (1)
وَالْهَدْيُ فِيهِ لِلْفَسَادِ الْحَاصِلِ (2)

(1) قولنا: (وليتحللن) فعل مضارع مجزوم بلام الامر، ومؤكد بنون التوكيد الخفيفة.

وقولنا: (عمره) يقرأ بالهاء الساكنة لا بالتاء كما لا يخفى.

(2) قولنا: (القضا) يقرأ بالقصر لضرورة الوزن.

كتاب القربات من هدايا وضحايا وعقائق

وَكُلُّ مَا فِي الْحَجِّ مِنْ دِمَاءٍ
وَالْهَدْيِ - أَيْضًا - وَهُوَ مَا قَدْ لَزِمَا
أَوْ لِلْفَسَادِ أَوْ لِكَالتَّمَتُّعِ
يَأْتِي بِهِ الْمَرْءُ بِنَفْسِ رَاضِيَةٍ
وَأَنْحَرَهُ فِي مَنَى إِذَا وَقَفَتْ بِهِ
وَعَبْرُ مَا أَوْقَفَتْهُ يُنْحَرُ فِي
وَالْجَمْعُ فِيهِ بَيْنَ حَلٍّ وَحَرَمٍ
وَالنَّحْرُ كُلُّهُ لَدَى النَّهَارِ
وَيُمنَعُ الأَكْلُ مِنَ التَّطَوُّعِ
لَكِنْ عَلَى التَّفْصِيلِ لَا الإِطْلَاقِ

يَرْجِعُ لِلْفِذْيَةِ وَالْجَزَاءِ
لِتَرْكِ وَاجِبٍ يُعَاضَرُ بِالدِّمَا (1)
أَوْ جَاءَ بِالنَّذْرِ أَوْ التَّطَوُّعِ
وَسُنُّهُ، وَعَيْيُهُ كَالأُضْحِيَّةِ
فِي عَرَفَاتٍ جُزْءٌ لَيْلٍ فَانْتَبَهَ
مَكَّةَ دَائِمًا فَحَقَّقُوا وَأَعْرَفُوا
لِلنَّحْرِ فِي مَكَّةَ شَرْطٌ مُلْتَزَمٌ
لَا اللَّيْلُ فِي مَذْهَبِنَا الْمُخْتَارِ
وَالنَّذْرُ وَالْجَزَاءُ وَفِذْيَةُ فَعٍ
وَجَوَّزُوا الأَكْلَ مِنَ البَوَاقِي

باب الأضحية وما يتعلق بها

وَالْحُكْمُ فِي الضَّحِيَّةِ السُّنِّيَّةِ
فِي حَقِّ حُرِّ غَيْرِ ذِي فِقْرِ وَحَجِّ
وَقَدْ كَفَى الضَّأْنَ مِنَ الأَغْنَامِ
وَوَقْتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ العِيدِ
وَأَنْ يَمُرَّ زَمَنٌ فِيهِ رَجَحٌ
وَيَسْتَمِرُّ عِنْدَنَا لِأَخِرٍ
وَالأَفْضَلُ الأَطْيَبُ لَحْمًا وَالدَّكْرُ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الأَكْلِ وَالإِهْدَاءِ

لَكِنَّهَا أَيْدَةٌ عَيْيَّةٌ
مِنْ نَعَمٍ إِثْغَارُهَا قَدْ انْبَلَجَ (2)
إِنْ كَانَ فِي الصُّورَةِ كَابِنِ عَامٍ
وَخُطْبَتَيْهَا دُونَ مَا تَرْدِيدِ
يُظَنُّهُمْ أَنَّ الإِمَامَ قَدْ ذَبَحَ
ثَالِثِ يَوْمٍ مُطْلَقًا فَحَرَّرَ
وَأَسْمَنُ الذَّاتِ بِلا خُلْفٍ ظَهَرَ
مَعَ التَّصَدُّقِ بِلا رِيَاءٍ

(1) قولنا: (يعاض) أي يعوض، أبدلت فيه الواو ألفاً لضرورة الوزن. والمراد أنه يجبر بالدم. كما لا يخفى.

(2) قولنا: (إثغارها) أي تبديل أسنانها، و (قد انبلج) أي ظهر.

وَأَوَّلُ الْأَيْسَامِ ، ثُمَّ أَوَّلُ
 وَشَرَطُهَا النَّهَارُ، وَالْإِسْلَامُ فِي
 فِي ذَاتِهَا، لَا فِي خُصُوصِ الْأَجْرِ
 إِنْ قَرُبُوا لَهُ وَعَنْهُمْ أَنْفَقَا
 كَذَا سَلَامَةً مِنَ الْعَيْبِ الْمُضِرِّ
 مِنْ صَمَمٍ ، وَبِتَكْمٍ ، عَمَى ، عَوَزَ
 وَكَسَرَ قَرْنٍ مُمْرَضٍ فِي الْجَيْنِ
 وَبَيْنَ مَنْ جَرَّبَ وَالْمِ
 وَفَقِدَ ثَلَاثَ ذَنَبٍ، وَفَقِدَ
 وَفَقِدَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِ الْأُذُنِ
 وَفَقِدَ مَا زَادَ عَلَى سِنِّ إِذَا
 وَنُذِبَتْ سَلَامَةٌ لِلْأَجْزَاءِ
 كَمَرَضٍ خَفَّ بِسُدُونٍ وَهَمِ
 وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهَا سَمِينَةً
 وَلَيْسَ خَرَقَاءَ، وَلَا شَرْقَاءَ، وَلَا
 وَكُرِّهَ التَّنْوِيبُ فِي الذَّبْحِ بِلَا

ثَانٍ، فَثَابِتٌ لِذَّبْحِ أَفْضَلُ
 ذَابِحُهَا، وَنَفِي تَشْرِيكِ قُفِي (1)
 فَإِنَّهُ جَازٌ وَلَوْ لِعَشْرِ (2)
 وَسَكَنُوا مَعَهُ لَدَى مَنْ حَقَّقَا
 لِذَاتِهَا شَرْعًا فَحَقَّقُوا وَاعْتَبَرُوا
 وَصَمَعٌ ، وَعَجْفٌ ، بَثْرٌ ، بَخْرٌ
 وَالْيَيْسُ لِلضَّرْعِ مِنَ الثَّدْيَيْنِ
 وَعَرَجٌ - أَيْضًا - جُنُونٌ ، بِشَمِ
 جُزْءٍ سِوَى الْخُصْيَةِ فَافْهَمُ قُصْدِي
 كَشَقِّهَا الزَّائِدِ عَنْهُ إِنْ يَكُنْ
 لَمْ يَكُ لِلْإِثْغَارِ أَوْ طَعْنِ خُذَا
 مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَا يُنَافِي الْأَجْزَاءِ (3)
 وَالْكَسْرُ لِلْقَرْنِ إِذَا لَمْ يُدْمِ
 وَكَوْنُهَا حَسَنَةً ثَمِينَةً (4)
 ذَاتَ تَقَابُلٍ تَدَابُرٍ جَلَا (5)
 ضَرُورَةً وَأَجْزَاءً إِنْ حَصَلَا

(1) قولنا: (والإسلام في ذابحها) لأنها قرينة، وكل قرينة لا يذبحها إلا المسلم، بخلاف ما كانت
 لمجرد اللحم، فيذبحها المسلم والكتابي - أيضاً.

(2) قولنا: (لا في خصوص الأجر) فيجوز تشريك غيره في الأجر، بالشروط الآتية في البيت
 الذي بعده.

(3) قولنا: (سلامة للأجزاء) بفتح الهمزة الأولى التي بعد لام التعريف، وحذف الأخيرة مع القصر
 للضرورة، جمع جزء، كما لا يخفى.

وقولنا: (الإجزاء) بكسر الهمزة التي بعد لام التعريف مع القصر للضرورة، مصدر أجزاء،
 بمعنى صح وكفى.

(4) قولنا: (حسنة ثمينة) أي رقيقة في الثمن، بأن كان ثمنها زائداً على غيرها.

(5) قولنا: (وليس خرقاء ولا شرقاء...) الخ) الخرقاء هي التي في أذنها ثقب مسدير، والشرقاء
 هي التي في أذنها شق مستطيل، كما في المصباح. وذات التقابل هي التي في أذنها شق من
 الأمام، وذات التدابر هي التي في أذنها شق من الخلف.

وَجَزَّهَا بَعْدَ دُخُولِ الْعَشْرَةِ وَطَعَمَ لَحْمَهَا لِقَوْمٍ كَفَرَةٍ (١)
وَعَيَّنَتْ بِذَبْحِهَا، فَالْبَدَلُ وَالْبَيْعُ مِنْهَا بَعْدَ ذَبْحِ مُبْطَلُ

فصل في العقيقة وما يتعلق بها

عَقِيقَةُ الْمَوْلُودِ كَالضَّحِيَّةِ وَالْحُكْمُ فِيهَا النَّذْبُ لَا السُّنِّيَّةُ
تُذَبِّحُ يَوْمَ سَابِعِ الْوِلَادَةِ لَدَى النَّهَارِ فَخُذِ الْإِفَادَةَ
وَكَرِهُوا خِتَانَهُ فِي يَوْمِهَا شَرْعاً وَلَطَخَ لَحْمَهُ بِدَمِهَا
وَجَعَلَهَا وَلِيمَةً لِيَجْمَعَ وَجَازَ كَسْرُ عَظْمِهَا فِي الشَّرْعِ
وَيُنْدَبُ الْحَلْقُ لِرَأْسِ الْوَلَدِ كَذَا التَّصَدُّقُ بِلَا تَرُدُّ
بِوَزْنِ شَعْرِهِ مِنَ النَّقْدَيْنِ وَأَنْ يُسَمَّى يَوْمَهَا فِي الْحَيْنِ

(١) قولنا: (وطعم لحمها لقوم كفره) على الصحيح خلافاً لمن يقول بالإبطال، فإنه مردود ولا عمل عليه.

كتاب الزكاة وما يتعلق بها

ثُمَّ الذُّكَاةُ سَبَبٌ ذُو جَرٍّ لِحِلِّ أَكْلِ حَيَوَانَ الْبَرِّ
عَلَى الدَّوَامِ حَالِ الْاِخْتِيَارِ لَا حَالَةَ العُسْرِ وَالِإِضْطِرَارِ⁽¹⁾
أَنْوَاعُهَا: ذَبْحٌ، وَنَحْرٌ فَانْتَبَهْ وَالْعَقْرُ - أَيْضًا - ثُمَّ مَا يَمُوتُ بِهِ

فصل في الذبح وما يتعلق به

فَالذَّبْحُ قَطْعُ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ أَوْ ذِي كِتَابٍ لِلذُّكَاةِ فَارِزٍ⁽²⁾
جَمِيعَ لَحْمِ الْوَدَجِينَ مَعَ مَا يُعْرَفُ بِالحُلُقُومِ أَيْضًا فَافْهَمَا
مِنْ أَسْفَلِ الغَلْصَمَةِ المَعْلُومَةِ دُونَ المَرِي المَدْعُوِّ بِالبَلْعُومَةِ⁽³⁾
بِشْفَرٍ ذِي حَدٍ يَكُونُ مِنْ أَمَامِ مِنْ غَيْرِ مَا قَلْبٍ وَرَفَعٍ لِلتَّمَامِ⁽⁴⁾
بِنِيَّةٍ وَلَوْ مِنَ الْكِتَابِيِّ عَلَى الْأَصْحِ لِأُولَى الْأَبَابِ⁽⁵⁾
وَضَعْفُوا كَلَامَ مَنْ قَدِ اكْتَفَى مِنْهُ بِإِتْقَانِ الذُّكَاةِ فَاعْرِفَا
فَجَازَ ذَبْحُ مِنْ صَبِي عَقْلًا وَامْرَأَةً إِنْ أَحْسَنَا مَا فَعَلَا
وَمِنْ كِتَابِيِّ إِذَا يَذْبَحُ لَنَا مَا حَلَّ أَنْ يَأْكُلَهُ بِشَرْعِنَا⁽⁶⁾
وَلَمْ يَهْلُ لِسَوَى اللَّهِ بِهِ وَلَا اسْتَحَلَّ مَيْتَةً فَانْتَبَهْ
أَمَّا إِذَا اسْتَحَلَّهَا فَلَا، وَقَدْ قَالَ خَلِيلٌ إِنْ حَضَرْنَا فَقَدْ
فِي الذَّبْحِ جَازٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ضَعْفُوهُ أَوْلَا تَأْمَلَا
وَجَازَ قَطْعُ الْوَدَجِينَ بِالتَّمَامِ مَعَ أَكْثَرِ الحُلُقُومِ وَالْعَكْسُ حَرَامٌ

(1) قولنا: (الاختيار، والاضطرار) يقرآن معاً بكسر اللام على حد قوله تعالى ﴿بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾.

(2) قولنا: (فارز) أي عارف لأفعال الذبح وشروطه.

(3) قولنا: (دون المري) بفتح الميم وكسر الراء مع سكون الياء التي بعدها.

(4) قولنا: (بشفر) بسكون الفاء لا غير.

(5) قولنا: (بنية) أي نية الزكاة الشرعية.

(6) قولنا: (يذبح) بسكون الحاء مجزوم بإذا، بناء على أن إذا تجزم في الشعر خاصة.

وَشَبَّهَهَا عَلَى أَصْحَ مَا ثَبَّتْ (1)
 وَشَبَّهَهَا مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ فَأَعْرِفَا
 وَبَعْدَ وَقْتِ طَائِلٍ لَهَا رَجَعُ
 وَلَوْ بِلَا عُذْرٍ لَدَى مَنْ حَقَّقَا
 لَيْسَ يَضُرُّ مُطْلَقًا تَأْمَلِ
 عَلَى مَحَلِّ الذَّبْحِ حَتَّى قُتِلَتْ
 عَلَى الْكِتَابِيِّ بِشَرْعِهِ اَعْلَمَا
 قَدْ كَرِهُوا جِزَارَةَ مِنْهُ خُذَا
 وَذِي الْجِصَا وَالْفِسْقِ دُونَ الْأَثَى

وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ مَا قَدْ غُلِصِمَتْ
 وَلَا الَّتِي قَدْ نُخِعَتْ مِنَ الْقَفَا
 وَلَا الَّتِي أَنْفَذَهَا ثُمَّ رَفَعَ
 وَاعْتَفَرَ الْفَضْلُ الْبَسِيرُ مُطْلَقًا
 وَالرَّفْعُ مِنْ قَبْلِ نَفْوِذِ الْمَقْتَلِ
 وَلَيْسَ تُؤْكَلُ الَّتِي قَدْ ضُرِبَتْ
 وَكَرِهُوا أَكْلَ الَّذِي قَدْ حُرِّمًا
 مِثْلَ الطَّرِيفِ وَالشُّحُومِ وَكَذَا
 وَكَرِهُوا أَيْضًا ذِكَاةَ الْخُنْثَى

فصل في النحر

لأنه مُسَارِعٌ لِمَوْتِهَا (2)
 لَمْ يَشْتَرَطْ فِي النُّحْرِ عِنْدَ الْقَوْمِ (3)
 جَاءَ مُحْتَمًا بِلَا خُلْفٍ نُقِلَ
 لَكِنْ ذَبَحَهَا هُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ
 وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ النِّعَمِ
 نَحَرَ لِأَغْنَامٍ عَلَى مَا نُقِلَا
 كَحَيَّوَانٍ فِي حَفِيرٍ يُغْمَسُ
 وَعَقْرُهُ لِابْنِ حَبِيبٍ مَنَسَى

وَالنُّحْرُ طَعْنُ الْإِبِلِ فِي لَبَّتِهَا
 وَالْقَطْعُ لِلْأَوْذَاجِ وَالْحُلُقُومِ
 وَالنُّحْرُ فِي زَرَأَفَةٍ وَفِي الْإِبِلِ
 وَجَازَ أَنْ يَكُونَ فِي نَوْعِ الْبَقَرِ
 وَالذَّبْحُ وَاجِبٌ فِي الطَّيْرِ وَالغَنَمِ
 وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ آبَالٍ وَلَا
 إِلَّا لَدَى ضَرُورَةٍ فَيُعْكَسُ
 وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الْعَكْسِ

(1) قولنا: (غُلِصِمَتْ) بالبناء للمجهول، وهي التي ذبحت فوق الجوزة، وبقيت جوزتها بتمامها جهة البطن، فهذه لا تؤكل عند المالكية ولا عند غيرهم على الأصح.

(2) قولنا: (الإبل) بسكون الباء للتخفيف لغة قليلة، كما في المصباح.

(3) قولنا: (لم يشترط في النحر...) خلافاً لمن قال بذلك ممن لا علم له.

فصل في العقر

وَالْعَقْرُ جَرْحٌ مِنْ خُصُوصِ مُسْلِمٍ
لِوَحْشٍ أَصْلٌ غَيْرٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ
بِقَاطِعِ أَوْ حَيَوَانٍ عَلَّمَا
وَالْحَيَوَانُ قُلٌّ مَعَ التَّعْلِيمِ
إِرْسَالُهُ وَعَدَمُ اشْتِغَالِهِ
وَكَوْنُهُ أَدْمَى لِذَاكَ الصَّيْدِ
مِنْ بَعْدِ عِلْمِ صَائِدٍ يَاصَاجِي
وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَصِيدُ إِنْ نَوَاهُ
وَمَاتَ أَوْ أُنْفِذَ فِيهِ الْمَقْتَلُ
وَعَبْرٌ مَنفُودِ الْمَقَاتِلِ فَلَا
وَكُلُّ مَا صِيدَ بِفَخٍّ أَوْ شِبَاكٍ
يُؤْكَلُ بِالذَّبْحِ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ
وَيَضْمَنُ الرَّائِي لِصَيْدِهِ إِنْ تَرَكَ

مُمَيِّزٌ عَلَى الدَّوَامِ فَاعْلَمْ (1)
إِلَّا بَعْسِرَ لِنُفُورِ يَغْتَرِيهِ (2)
مِنْ طَائِرٍ وَكُلٌّ كَلْبٌ فَاعْلَمَا
لَهُ شُرُوطٌ لِأَعْلَى الْعُمُومِ
بَغَيْرِ مَا هُمْ إِلَى تَحْصِيلِهِ
وَلَوْ لَدَى الْأُذُنِ بِدُونِ قَيْدِ
بِأَنَّ صَيْدَهُ مِنَ الْمُبَاحِ
بِقَضِيهِ وَلَمْ يُشَارِكْهُ سِوَاهُ
وَالذَّبْحُ فِي هَذَا الْأَجِيرِ أَفْضَلُ
يُؤْكَلُ إِلَّا بِالذَّكَاءِ مُسْجَلًا
أَوْ بِعَصِيٍّ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ
مَوْتٌ لَهُ وَلَا نَفُودُ الْمَقْتَلِ
مَا أَمَكَّنْتَ ذَكَاءَهُ حَتَّى هَلَكَ

فصل فيما يموت به نحو الجراد

وَمَا بِهِ يَمُوتُ مَا لَا نَفْسَ لَهُ نَحْوُ الْجَرَادِ فَذَكَاءُ كَامِلَةٌ

(1) قولنا: (من خصوص مسلم) لأن العقر رخصة تختص بالإسلام، والكفار ليسوا من أهل الرخصة كما لا يخفى.

(2) قولنا: (لوحش أصل) أي لحيوان متوحش أصالة، احترازاً من المتأنس أصالة، فإنه إذا عرض له التوحش، وصار ينفر من الخلق، فلا يجوز عقره، ولا يؤكل إذا عقره، بل يكون حكمه حكم الممسوك بالفخاخ، فإذا أصيب في غير مقاتله ذكي وأكل بالذكاة، وإذا أصيب في المقاتل لا يؤكل أصلاً.

فصل في الشروط العامة للذكاة

وَوَجِبَتْ فِي كُلِّ أَنْوَاعِ الذَّكَاءِ
 وَوَجِبَتْ أَيْضاً عَلَيْنَا التَّسْمِيَةُ
 وَخَصَّصُوهَا بِمُبَاحِ الْمَأْكَلِ
 وَاللَّهُ تَكُونُ مِنْ مُحَدَّدِ
 وَالْأَفْضَلُ الْحَدِيدُ وَالْمَسْنُونُ
 لَكِنَّهُ جَازٌ وَلَوْ بِحَجَرٍ
 وَتُسْتَحَبُّ جِهَةٌ لِلْقِبْلَةِ
 وَيُكْرَهُ التَّقْطِيعُ قَبْلَ الْمَوْتِ
 وَالذَّبْحُ بِالسِّنِّ وَبِالْأظْفَارِ
 نَيْتُهَا وَجُوبَ شَرْطٍ لَا سِوَاهُ⁽¹⁾
 بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ حَالِ التَّذَكِّيَةِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْوُذُ الْمَقْتَلِ
 وَاجِبَةٌ شَرْطاً بِلا تَقْيِيدِ
 دُونَ الَّذِي مِنْ غَيْرِهِ يَكُونُ
 ذِي شَفْرَةٍ قَاطِعَةٍ فَحَرَّرَ⁽²⁾
 وَضَجَعُ مَا يُذْبَحُ دُونَ قَسْوَةٍ
 وَعَمْدُ قَطْعِ الرَّأْسِ فَإِنَّهُمْ نَعْيِي
 وَكُلُّ ذِي نَهْشٍ عَلَى الْمُخْتَارِ

فصل في ذكاة المريضة والصحيحة

ثُمَّ الْمُدْكِيُّ حَلَّ أَكْلُهُ وَإِنْ
 بِمَرَضٍ أَوْ انْتِفَاحٍ مِنْ عُسْبٍ
 إِذَا أَتَى بِقَسْوَةٍ التَّحَرُّكِ
 وَلَيْسَ تَكْفِي رَعِشَةٌ مِنْهُ، وَلَا
 وَلَيْسَ يَكْفِي السَّيْلُ لِلدَّمَاءِ
 إِنْ سَلِمَتْ مِنْ ضَرَرِ الْمَقَاتِلِ
 أَوْ نَطَجِهَا، أَوْ أَكَلَ نَحْوِ سَبْعِ
 أَيْسٍ مِنْ حَيَاتِهِ حِينَ امْتَجَنَ
 لَا يَنْفُوذُ مَقْتَلٍ بِهِ الْعَطَبُ
 أَوْ شَخْبِ دَمٍ ذَاتِهِ الْمُنْسِفِكِ
 مَدًّا بِلا رَدٍّ وَصَكِّ فَاعْقِلًا⁽³⁾
 إِلَّا لَدَى صَحِيحَةِ الْأَعْضَاءِ
 بِخَنْقٍ، أَوْ وَقْدٍ، تَرَدٍّ مِنْ عَلٍ
 أَوْ هَدْمِ حَائِطٍ عَلَيْهَا فَاسْمَعِ

(1) قولنا: (نيتها) أي نية الذكاة الشرعية ولو من كتابي على الصحيح.

(2) قولنا: (ولو بحجر ذي شفرة) احترازاً مما لا شفرة له فتكون الإصابة به وقذا لا ذكاة، فلا يؤكل المصاب به.

(3) قولنا: (وليس تكفي رعشة منه...) الخ) أي من الحيوان المريض؛ لأن حياته غير محققة بدون ما ذكر من العلامات.

فصل في بيان المقاتل

ثُمَّ الْمَقَاتِلُ الَّتِي بِهَا الضَّرَرُ
قَطْعُ النُّخَاعِ ، ثُمَّ قَطْعُ الْوُدْجِ
وَالنَّشْرُ لِلدَّمَاعِ ، ثُمَّ نَشْرُ
وَمِنْهُ قَلْبٌ كَبِيدٌ طَحَالُ
نَصُّ عَلَى ذَاكَ الْإِمَامِ الْبُرْزُلِيِّ
وَالثَّقْبُ لِلْكَرْشِ وَمُضْرَانِ الرَّجِيعِ
خَمْرٌ لَدَى الْقَوْلِ الْقَوِيِّ الْمُشْتَهَرِ
وَالثَّقْبُ لِلْمَرِيِّ دُونَ حَرَجِ (1)
لَمَّا حَوْتُهُ حُشْوَةٌ يَاجْبِرُ (2)
وَرِثَانَةٌ وَكُلْيَةٌ تُزَالُ
عَنِ ابْنِ غَلَابٍ لَدَى الْمَقَاتِلِ
لَيْسَ بِمَقْتَلٍ لَدَيْهِمْ يَا سَمِيعُ

فصل في ذكاة الجنين

إِنْ خَرَجَ الْجَنِينُ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ
فَلَيْسَ يُؤَكَّلُ بِإِلَّا ذِكَاةٍ
وَإِنْ يَمُتُ بَعْدَ ذِكَاةِ أُمِّهِ
فَقُلُّ ذِكَاةِ ذِكَاةِ الْأُمِّ
وَحَلُّ أَكْلِهِ إِذَا مَا كَمَلَتْ
وَذُكِّيَ الْمُرْلَقُ إِنْ تَحَقَّقَا
مِنْ بَعْدِ أَنْ تَمَّتْ لِأُمِّهِ الذِّكَاةُ
إِلَّا إِذَا أُسْرِعَ فِي الْمَمَاتِ
وَقَبْلَ إِخْرَاجِ لَهُ مِنْ عَمِّهِ
بِغَيْرِ حُلْفٍ وَبِغَيْرِ وَهْمٍ
خَلَقْتَهُ وَجُلُّ شَعْرِهِ نَبَتْ
حَيًّا وَتَمَّ الشَّعْرُ فِيهِ مُطْلَقًا

(1) قولنا: (ثم قطع الودج) المراد بالودج - هنا - الجنس الصادق بالواحد والمتعدد؛ لأنها ودجان ويشترط قطعهما معا كما لا يخفى .

وقولنا: (للمري) بفتح الميم وكسر الياء المشددة في آخره هو مسلك الطعام والشراب .

(2) قولنا: (لما حوته حشوة) بضم الحاء وسكون الشين المعجمة كما لا يخفى .

كتاب المباح من لحم وطعام وشراب

مِنَ الْمُبَاحِ جُمْلَةُ الْأَنْعَامِ
 وَجُمْلَةُ الطَّيْرِ وَلَوْذَا مِخْلَبٍ
 وَكَالغَزَالِ وَحِمَارٍ وَبَقَرٍ
 وَقَنْفُذٍ وَحَيَّةٍ إِنْ أُمِنَتْ
 وَمِنْهُ - أَيْضاً - جُمْلَةُ الْجَرَادِ
 إِنْ ذُكِّيَا كَخُنْفُسَا وَعَقْرَبٍ
 فَإِنْ تَقَعَ لَدَى طَعَامٍ أُخْرِجَتْ
 مَعَهُ إِذَا قَلَّتْ وَإِلَّا طُرِحَا
 وَجَازَ أَكْلُ دُودٍ كُلِّ فَائِكِهِ
 وَمِنْهُ كُلُّ حَيَوَانِ الْبَحْرِ
 وَمِنْهُ حَالُ الْأَخْتِيَارِ مَا طَهَّرَ
 مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ
 وَمِنْ عَصِيرٍ لَمْ يُخْمَرْ مُطْلَقًا
 ثُمَّ الْمُحَرَّمُ لَدَيْهِمْ فَاغْلَمَنْ
 كَالْخَمْرِ وَالْأَفْيُونِ وَالذَّاتُورَةَ
 وَكَذَوَاتِ السَّمِّ وَابْنَ آدَمَ
 وَالطِّينَ وَالتُّرَابَ - أَيْضاً - مُطْلَقًا

مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ أَغْنَامٍ
 وَالْوَحْشِ إِنْ لَمْ يَفْتَرِسْ كَأَرْبٍ⁽¹⁾
 وَحَشٍ، وَيَرْبُوعٍ وَفَارٍ وَوَبْرٍ⁽²⁾
 سُمًّا، وَكُلِّ الْمَاضِيَّاتِ ذُكِّيَتْ⁽³⁾
 وَجُمْلَةُ الْخَشَاشِ ذِي الْفَسَادِ
 وَبِنْتِ وَرْدَانٍ وَنَمَلٍ جُنْدُبٍ
 إِنْ مِيزَتْ عَنْهُ، وَإِلَّا أَكَلَتْ⁽⁴⁾
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مُبَاحًا صَالِحًا
 مَعَ ذَاتِهَا عَلَى الْعُمُومِ فَافْقَهَهُ
 وَلَوْ خَنَازِيرَ وَمَيْتًا فَادِرٍ
 وَلَمْ يُغَيَّبِ الْعُقُولَ أَوْ يَضُرَّ
 وَلَبَنِ الْمُبَاحِ ثُمَّ الْبَيْضِ
 وَنَحْوِ فُقَاعٍ عَلَى مَا حَقَّقَا
 مَا كَانَ مُفْسِدًا لِعَقْلِ أَوْ بَدَنٍ
 وَالسَّيْكِرَانَ مُطْلَقًا وَالشَّيْرَةَ
 وَوَزْغٍ وَبِنْتِ عِرْسٍ فَافْهَمِ⁽⁵⁾
 وَنَجَسِ الذَّاتِ لَدَى مَنْ حَقَّقَا⁽⁶⁾

- (1) قولنا: (والوحش) بالجر؛ لأنه عطف على (الطير) أي جملة الطير وجملة الوحش.
- (2) قولنا: (وحمار) بالجر من غير تنوين؛ لأنه مضاف لمثل ما أضيف إليه ما بعده، أي وحمار وحش، وبقر وحش كما لا يخفى.
- (3) قولنا: (سُمًّا) بالنصب على التمييز، المحوّل عن نائب الفاعل، أي أمن سمها.
- (4) قولنا: (ميزت عنه) ضمير عنه يعود على الطعام، أي ميزها الإنسان عن الطعام عند اختلاطه بها.
- (5) قولنا: (بنت عرس) - بكسر العين المهملة - دويبة تشبه الفأر كما في الصباح.
- (6) قولنا: (ونجس الذات) بفتح الجيم - هو عين النجاسة - كما في كتب اللغة - وبكرها الشيء المصاب بالنجاسة.

وَمَيْتَةٌ وَالِدَمِ وَالْخَنْزِيرِ
وَجَازَتْ الْمَيْتَةَ لِلضَّرُورَةِ
وَقُدِّمَ الْبَوْلُ عَلَيْهِ كَالِدَمِ
وَصَيْدٌ مُحْرَمٌ عَلَى الْخَنْزِيرِ
إِنْ خِيفَ مِنْ قَطْعٍ وَإِلَّا قُدِّمًا
وَجَازَ أَنْ يُقَاتَلَ الْغَيْرَ عَلَى
وَكْرَهُوا مُفْتَرِسًا كَسَبَعِ
هَرًّا وَنَمْرًا ثُمَّ نَمْسٍ فَهَدِ
وَكْرَهُوا شُرْبَ الْخَلِيطَيْنِ إِذَا
كَانَ النَّبَذُ بِالدُّبَاءِ أَوْ بِالْحَنْتَمِ

وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ
وَالْخَمْرُ عِنْدَ الْغُصَّةِ الْمَشْهُورَةِ
وَمَيْتَةٌ عَلَى مَصِيدِ الْمُحْرَمِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ طَعَامُ الْغَيْرِ
جَزْمًا عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ
طَعَامِهِ مِنْ بَعْدِ إِذْ ذَارَ جَلًّا
كَلْبٍ وَذئبٍ ثَعْلَبٍ وَضُبُّوعٍ
وَالدُّبِ وَالْوَطْوَاطِ ثُمَّ الْقِرْدِ (1)
مَا أَمْكَنَ الْإِسْكَارُ لَا غَيْرُ خَذَا
أَوْ بِالذِّي أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ (2)

(1) قولنا: (فهد) بفتح الفاء على وزن كلب لا بكرها. خلافاً لمن توهم ذلك.

(2) قولنا: (بالدباء) هي نبت يمتد على الأرض طويلاً يشبه القرعة.

كتاب الجهاد وما يتعلق به

ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
عَلَى خُصُوصِ الذَّكَرِ الْمُكَلَّفِ
كَمَوَسِمِ الْحَجِّ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَكَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ
وَبِالْإِمَامَةِ وَبِالْقَضَاءِ
وَدَفْعِ مَا يَضُرُّ بِالْإِسْلَامِ
وَأَمْرِ كُلِّ النَّاسِ بِالْمَعْرُوفِ
وَعَسَلِ مَيْتِ مُسْلِمٍ وَكَفْنِهِ
وَالرَّدِّ لِلسَّلَامِ وَالتَّشْمِيتِ
وَقَدْ يَجِي الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٍ
وَأَوَّلًا دُعَاوًا إِلَى الْإِسْلَامِ
فَإِنْ أَبَوْهُ خُوطِبُوا بِالْجَزِيَّةِ
فَإِنْ أَبَوْهُ قُوتِلُوا وَقُتِلُوا
وَلَمْ يُقَاتِلُوا قِتَالَ الرَّجُلِ
وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ زَحَافٍ وَلَا
وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ لَمْ يَدْخُلُوا
وَتُرِكَتْ كِفَايَةُ الْقُوتِ لَهُمْ
وَجَازَ أَسْرُهُمْ سِوَى الرَّهْبَانِ

فَرَضُ كِفَايَةِ بِلَا اشْتِبَاهِ
الْقَادِرِ الْحُرِّ بِلَا تَعَسُّفٍ
عَلَى الدَّوَامِ عِنْدَ كُلِّ عَامٍ
وَجِرْفِ مُهْمَةٍ فِي النَّفْعِ
وَبِالشَّهَادَةِ وَبِالْإِفْتَاءِ
وَالْفِكَ لِلْأَسِيرِ بِاهْتِمَامٍ
وَنَهْيِهِمْ عَنِ مُنْكَرٍ مَكْشُوفٍ⁽¹⁾
وَالْحَمَلِ وَالصَّلَاةِ ثُمَّ دَفْنِهِ⁽²⁾
لِعَاطِسٍ أَتْنِي بِلَا تَمْوِيتِ⁽³⁾
بِالْفَجَاءِ وَالنَّذْرِ وَبِالتَّعْيِينِ
إِنْ لَمْ يُيَادِرُوا لِحَرْبٍ دَامَ
فِي مَوْضِعِ الْأَمْنِ بِدُونِ مِرْيَةٍ
إِلَّا النِّسَاءَ وَصِيبَةَ لَمْ يَقْتُلُوا
بِآلَةِ السَّلَاحِ فَافْهَمُوا وَعَقِلُوا
أَعْمَى وَمَعْتُوهُ وَفَإِنْ مُسْجَلًا⁽⁴⁾
بِالرَّأْيِ فِي الْحَرْبِ وَلَمْ يَشْتَغَلُوا
وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ الَّذِي يَقْتُلُهُمْ
فَالشَّرْعُ قَدْ حَرَّرَهُمْ فِي الشَّانِ

(1) قولنا: (ونهيهم عن منكر مكشوف) المراد بالمكشوف الواضح الذي لا اشتباه فيه، والمراد بالمنكر خصوص المحرم المتفق على تحريمه، دون المختلف فيه، ودون المكروه، فلا يسمي كل منهما منكراً، خلافاً لمن يعتقد ذلك من الجهلة الذين يتعاطون الفتوى من غير معرفة.

(2) قولنا: (ميت) - يسكون الياء المخففة - لغة في ميت بتشليلها.

(3) قولنا: (بلا تمويت) أي بلا تطويل على حمد الله تعالى، فإن طال الزمن بعد عطسه فلا يطلب تشميته.

(4) قولنا: (ومعتوه) أي ناقص العقل كما في المصباح.

فصل فيما يجوز وما لا يجوز في الحرب

وَجَازَ حَرْبُ جُمْلَةِ الْكُفَّارِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَمْعِهِمْ صِفَارٌ
 فَإِنْ تَرَسُّوا بِكُلِّ تَرْكُوا
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْرَأْنَا عَشْرُ
 إِلَّا الَّذِي انْحَرَفَ لِلْقِتَالِ
 وَيَحْرُمُ التَّمْثِيلُ إِنْ لَمْ يَفْعَلُوهُ
 وَسَفَرٌ بِمُضْحَفٍ لِأَرْضِهِمْ
 وَحَرُمَتْ خِيَانَةُ الْأَسِيرِ
 وَيَحْرُمُ الْغُلُولُ، وَالتَّأْدِيبُ
 وَجَازٌ لِلْمُحْتَجِّ أَخْذُ نَعْلِ
 وَجَازٌ تَخْرِيبُ وَقَطْعُ نَخْلِ
 وَالذَّبْحُ وَالتَّغْوِيقُ وَالْحَرْقُ لِمَا
 وَجَازُ الْاِحْتِجَاجُ بِالْقُرْآنِ
 وَجَازٌ أَنْ يَقْدِمَ مُسْلِمٌ عَلَى

وَلَوْ يَقْطَعُ الْمَاءَ أَوْ بِالنَّارِ
 أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ نِسْوَةٌ كِبَارٌ
 إِنْ لَمْ يُخَفْ مِنْهُمْ وَإِلَّا أُذِرْكُوا
 أَلْفًا، كَذَاكَ قَدْرُ نِصْفِ مَنْ كَفَرَ
 وَمَنْ تَحَيَّرَ إِلَى الْمُؤَالِي
 وَحَمَلُ رَأْسٍ لَمْ يُطْمَنَنَّ مَنْ رَأَوْهُ
 وَأَمْرَاةٌ إِلَّا لَدَى جَيْشٍ عَرِمٍ
 إِنْ أَمْنُوهُ طَائِعًا فِي الْبُدُورِ
 فِيهِ بِالْاجْتِهَادِ يَأْتِي (1)
 وَكُلُّ مَا خَفَّ بِغَيْرِ غَلٍّ (2)
 وَنَقْلُ مَا يُغِيظُهُمْ بِالنَّقْلِ
 عَجَزَ عَنْ نَقْلِ لَهُ فَلْتَعَلَّمَا
 وَبَعَثُ آيَةَ بِلَا امْتِهَانٍ
 قَوْمٌ كَثِيرِينَ إِذَا ظَنَّ الْعَلَا

فصل في الأمان

وَجَازٌ لِلْإِمَامِ أَنْ يُؤْمِنَا
 وَيَجِبُ الْوَفَا بِهِ إِلَيْهِمْ
 إِنْ كَانَ فِي الْأَمَانِ إِصْلَاحٌ لَنَا (3)
 وَيَرْفَعُ الْقَتْلَ عُمُومًا عَنْهُمْ

(1) قولنا: (بالاجتهاد) باللام المكسورة؛ لانه مصدر اجتهد كما لا يخفى.

(2) قولنا: (بغير غل) بفتح الغين المعجمة، مأخوذ من الغلول في الغنيمة، فهو مصدر غل إذا أخذ شيئاً من الغنيمة بلا إذن.

(3) قولنا: (وجاز للإمام) المراد بالإمام - هنا - الحاكم العام، سواء كان خليفة أو سلطاناً أو ملكاً أو رئيساً أو نحو ذلك.

وَفِي سِوَى الْقَتْلِ الْإِمَامُ يَنْظُرُ
وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ الْأَمَانَ وَاتَى
أَوْ قَالَ: إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكُمْ
أَمْضَاهُ إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ وَيُرَدُّ
وَإِنْ يَمُتْ مُؤْمِنٌ بِأَرْضِنَا
إِنْ لَمْ يَسْطَلْ مَقَامَهُ وَالْأُ
وَكُلُّ مَا سَرَقَهُ فِي الْعَهْدِ
كَذَاكَ حُرُّ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا
وَمُودَعٌ - أَيْضًا - وَشِبْهُهُ وَمَا

مِنْ بَعْدِ فَتْحِ وَأَنْتَصَارِ يَظْهَرُ
أَوْ جَاءَ طَالِبًا لَهُ وَأَنْبَتَا
لَمْ تَتَعَرَّضُوا لِبَائِعِ لَكُمْ
بِلا أذى إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ الْعُدَّةُ
فَمَالُهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ لَنَا⁽¹⁾
فَمَالُهُ لِلْبَيْتِ فِيءٌ حَلًا
يُنزَعُ مِنْ يَدَيْهِ دُونَ قَيْدِ
وَكُلُّ دَيْنٍ عِنْدَهُ تَحَقَّقَا
زَادَ يَفْرُزُ بِهِ إِذَا مَا أَسْلَمَا

فصل فيما هو حق لبيت المال

وَأَرْضُ أَهْلِ الْحَرْبِ بَعْدَ الْفَتْحِ
وَهُوَ لِبَيْتِ الْمَالِ مِثْلُ الْجَزِيَّةِ
وَعُشْرٍ مِنْ تَاجِرٍ ذَمِّيٍّ
وَكُلُّ مَالٍ رَبُّهُ قَدْ جَهَلَ
وَمَالٍ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ
وَكُلُّ مَا يَأْخُذُهُ الْإِمَامُ فِي
يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ
وَجَازَ أَنْ يُنْفِقَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى
وَيَنْظُرُ الْإِمَامُ فِي الْأَسْرَى وَفِي
وَلَمْ يَجُزْ قَبْلَ حُصُولِ النَّصْرِ

فِيهَا الْخَرَاجُ كَأَرْضِ الصُّلْحِ
وَحُمْسِ الْمَغْنَمِ دُونَ مِرْيَةِ
أَوْ تَاجِرٍ مُؤْمِنٍ حَرْبِيٍّ⁽²⁾
وَمَالٍ مُرْتَدٍّ إِذَا مَا قَتَلَ
فِي النَّاسِ وَارِثٌ يَضُمُّ مَالَهُ
نَظِيرِ إِقْطَاعٍ وَمَعْدِنٍ قَفِيٍّ
يَنْظُرُ فِيهَا مِنَ الْإِمَامِ
عِيَالِهِ وَنَفْسِهِ وَمَنْ تَلَا
نَقَلَ مِنَ الْخُمْسِ لِشَخْصٍ اصْطَفَى⁽³⁾
إِذَنْ بِأَخْذِ سَلْبٍ فَلْتَدْرِ

(1) قولنا: (وإن يموت مؤمن) مؤمن بضم الميم، وفتح الهمزة التي بعدها مع فتح الميم المشددة، والمراد به: من أعطي الأمان في دخوله لبلادنا.

(2) قولنا: (أو تاجر مؤمن) مؤمن ضبطه كما تقدم قريباً.

(3) قولنا: (اصطفى) ماض مبني للمجهول، أي اختير بسبب ما قام به من الأعمال الشاقة.

فصل في مال الغنيمة

مِنْ بَعْدِ تَخْمِيسِ لَهُ فَلْتَعْلَمِ
الْعَاقِلِينَ الْقَادِرِينَ الْمُسْلِمِينَ
مَعَ كَوْنِهِمْ حُرِّينَ فِيمَا حَقَّقَا
إِنْ قَاتَلَا وَعَاجَزُ مُدَبِّرُ
لِحَاجَةِ الْجَيْشِ عُمُومًا فَاعْرِفَا
وَالْفَرَسُ الرَّهِيصُ خُذْ مَقَالًا
سَهْمَانِ إِنْ يَضْلُحْ لِكْرٍ يُلْتَمَسُ
فَإِنَّهُ فِي الْغَنَمِ كَالْفَرْدِ فَقَدْ
مِنْ مَالِهِ قُبَيْلَ قَسَمٍ وَحَلْفٍ⁽¹⁾
أَوْ قِيمَةِ الْوَقْتِ بِدُونِ وَهْنِ
مِنْ غَيْرِ مَا شَكَّ وَلَا إِيهَامِ

وَيَقْسِمُ الْإِمَامُ مَالَ الْمَغْنَمِ
عَلَى جُيُوشِنَا الذُّكُورِ الْبَالِغِينَ
الْحَاضِرِينَ لِلْقِتَالِ مُطْلَقًا
كَذَلِكَ التَّاجِرُ وَالْمُؤَجَّرُ
وَمِثْلُهُمْ مَنْ ضَلَّ أَوْ تَخَلَّفَا
كَذَا مَرِيضُ شَهْدِ الْقِتَالِ
لِلشَّخْصِ سَهْمٌ وَاحِدٌ، وَلِلْفَرَسِ
وَكُلُّ غَازٍ إِنْ لَجِيشِنَا اسْتَنْدَ
وَيَأْخُذُ الْمَعْصُومَ كُلَّ مَا عَرَفَ
وَبَعْدَهُ يَأْخُذُهُ بِالثَّمَنِ
كَكُلِّ مَا يُفْدَى مِنَ الظُّلَامِ

فصل فيما يمنع عن الذمي

خَيْلٍ وَزِينَةٍ عَلَى الْمَرْكُوبِ
وَلَيْسَةَ تَكُونُ دُونَ فَارِقِ
مَعْبُودِهِ وَالْخَمْرِ وَاللِّسَانِ
وَمَنْعِ جِزْيَةٍ عَلَى مَارُوبَا
وَبِالْتَّمَرِ عَلَى الْأَحْكَامِ
وَالْحُكْمِ قَتْلُهُ لَدَى السَّبِّ اعْلَمَهُ

وَيُمنَعُ الذَّمِيُّ مِنْ رُكُوبِ
وَمِنْ مَسِيرِهِ بِوَسْطِ الطَّرِيقِ
وَاسْتَوْجَبَ التَّعْزِيرَ فِي إِعْلَانِ
وَيَنْقُضُ الْعَهْدَ بِسَبِّ الْأَنْبِيَا
وَيَقْتَالُ جُمْلَةَ الْإِسْلَامِ
وَبِالْتَّجْسُسِ وَغَضَبِ الْمُسْلِمَةِ

(1) قولنا: (المعصوم) المراد به: معصوم الدم من المسلمين.

فصل فيما يؤخذ من تجار الذميين والحريين

والتَّاجِرُ الذَّمِّيُّ حَيْثُ اتَّجَرَ
يُؤْخَذُ مِنْهُ عَشْرُ مَا بَاعَ وَمَا
فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ وَلَوْ تَرَدَّدَا
إِلَّا إِذَا جَاءَ بِكَالطَّعَامِ
فَيَدْفَعُ النِّصْفَ مِنَ الْعُشْرِ فَقَدْ
والتَّاجِرُ الْحَرَبِيُّ إِنْ بَارَضِنَا
يُؤْخَذُ مِنْهُ عَشْرُ قِيمَةِ الَّذِي
إِلَّا لَدَى شَرْطٍ وَلَا تَكَرَّرًا
وَقَدْ أَتَى الْإِجْمَاعُ لِلْأَنَامِ
وَأَجْمَعُوا عَنْ كُفْرِ مُسْتَحَلِّهِ

فِي غَيْرِ أَفْقِهِ بِأَفْقِ آخِرًا⁽¹⁾
قَدْ اشْتَرَى مُقَابِلَ النُّفْعِ اعْلَمَا
فِي الْعَامِ مَرَّاتٍ عَلَى مَا وَرَدَا
لِلْحَرَمِيِّينَ دُونَ مَا إِيهَامِ
لِأَنَّ نَبْتَ الزَّرْعِ فِيهِمَا انْفَقَدَا⁽²⁾
نَزَلَ بِالْأَمَانِ مِنْ إِمَامِنَا
جَاءَ بِهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ فَخُذِ
فِيهِ إِذَا عَدَا لِأَفْقِ آخِرًا
عَنْ جِرْمَةِ الْأَخْذِ مِنَ الْإِسْلَامِ
لِأَنَّ مَكْسُ لِمُسْتَعْلِهِ

(1) قولنا: (في غير أفقه بأفق آخر) الأفق أصله بضمين، وهنا تسكن الفاء للضرورة في اللفظتين.

(2) قولنا: (فقد) اسم بمعنى حسب.

كتاب المسابقة وما يتعلق بها

وَكُلُّ مَا يُفِيدُ فِي الْحُرُوبِ
لِذَلِكَ جَازَ عَمَلُ الْمُسَابِقَةِ
فَإِنْ تَكُنْ بِالْجُعْلِ خُصَّتْ فِي الدَّوَامِ
إِنْ عَيْنَ الْمَرْكُوبِ وَالْبِدَايَةِ
وَعَيْنَ الْعَدَدِ فِي الضَّرَبَاتِ
وَكَانَ جُعْلُهَا لَدَى الْجَمِيعِ
وَقَدْ تَبَرَّعَ بِهِ سَوَاهُمَا
بِشَرْطِ أَنْ يَأْخُذَهُ الثَّانِي إِذَا
وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ رَدِّهِ وَلَا
وَكُلُّ عَارِضٍ بِلا تَفْرِيطِ
وَإِنْ تَكُنْ بِصِفَةِ الْمَجَّانِ
إِنْ حَسَنَ الْقَضْدُ وَلَوْ فِي السُّفْنِ
كَذَلِكَ بِالْجَرِيِّ عَلَى الرَّجْلَيْنِ
وَجَازَ عِنْدَ الرَّمِيِّ الْاِفْتِخَارُ

يَجُوزُ شَرْعاً بَلْ مِنَ الْمَطْلُوبِ
بِالْجُعْلِ وَالْمَجَّانِ وَهِيَ اللَّائِقَةُ (1)
بِالْخَيْلِ وَالْإِبِلِ - أَيْضاً - وَالسَّهَامِ
وَعَيَّنْتَ كَذَلِكَ النَّهَائِيَةَ
وَنَوَعَهَا مِنْ خَرْقٍ أَوْ خَرَمَاتٍ (2)
قَدْ حَازَ مَا اشْتَرَطَ فِي الْمَبِيعِ (3)
أَوْ أَحَدَ الضَّادَيْنِ لَا كِلَاهُمَا
فَازَ وَلِلْحَضَارِ فِي الْعَكْسِ خُذَا
إِخْرَاجُ كُلِّ مِنْهُمَا مَا جُعِلَا
عُذْرٌ يُنَجِّي الشَّخْصَ مِنْ تَوْرِيظِ
جَازَتْ عُمُوماً لِبَنِي الْإِنْسَانِ
وَالطَّائِرَاتِ مُطْلَقاً فَاسْتَبِينَ
وَالْبَغْلِ وَالْجِمَارِ دُونَ مَيْمِنِ
كَذَا صِيَّاحُ رَجَزِ أَذْكَارِ (4)

-
- (1) قولنا: (المجان) مأخوذ من قولهم: فعلته مجانا، أي بغير عوض. كما في المصباح.
- (2) قولنا: (من خرق أو خرمات) الخرق هو الجوب والقطع، والخرمات جمع خرم وهو ثقب الشيء كما لا يخفى.
- (3) قولنا: (قد حاز) - بالحاء المهملة - فعل ماض بمعنى جمع الشروط التي تشترط في المبيع كما لا يخفى.
- (4) قولنا: (الافتخار) يقرأ باللام المكسورة، مصدر افتخر.

كتاب النذر وما يتعلق به

وَمَا لَدَى الشَّرْعِ كِفَايَةٌ يَجِبُ
 أَوْ صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ بِمَا نَوَاهُ
 يَلْزُمُهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْقُدْرَةِ
 فِي سَنَوَاتٍ عَيَّنَتْ أَوْ فِي شُهُورٍ
 لِي فَعَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ تَمَسُّدُ
 مِنَ التَّكْرُرِ الْمُمِلِّ فَاعْلَمَا
 مُعْلَقًا عَلَى سِوَى مَا قَدْ حُظِلَ (1)
 وَلَا لَدَى الْمَكْرُوهِ لِلْأَرْوَاحِ
 وَنَذْرٌ غَيْرِ الْهَدْيِ فِيهِ فَكَّةٌ (2)
 إِلَى النَّذْرِ يَجْعَلُهُ وَعَدَا لَهُ
 هَدِيَّةٌ لِفُقْرَاءَ جِيرَانِهِ
 إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ فَقُرَاءَ الْحَرَمِ
 يَلْزُمُهُ أَنْ يَنْقُلَهُ حَتْمًا لَهُمْ

وَالنَّذْرُ عُرْفًا التِّزَامُ مَا نُذِبُ
 فَكُلُّ مَنْ يَنْذُرُ نَفْلًا مِنْ صَلَاةٍ
 أَوْ حَجٍّ أَوْ ضَحِيَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ
 كَذَا الْجِهَادُ وَالرَّبَاطُ فِي الثُّغُورِ
 وَلَوْ بِتَعْلِيْقٍ كَانَ أَتَى وَلِذَلِكَ
 وَيُنذَبُ الْمُطْلَقُ حَيْثُ سَلِمَا
 وَكَرِهُوا مَكْرَرًا وَمَا جُعِلَ
 وَالنَّذْرُ لَا يَلْزَمُ فِي الْمُبَاحِ
 وَلَا لَدَى هَدْيٍ لِغَيْرِ مَكَّةَ
 لَكِنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنِ نَقْلُهُ
 بَلْ حُكْمُهُ الذَّبْحُ لَدَى مَكَانِهِ
 كَذَلِكَ النَّذْرُ لِنَحْوِ الدَّرْهَمِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي نَذْرِهِ عَيْنُهُمْ

(1) قولنا: (حظِل) فعل ماضٍ مبني للمجهول، بمعنى منع.

(2) قولنا: (فكَّة) بفتح الفاء، والكاف المشددة، وسكون الهاء في آخره، أي رخصة واتساع، فله أن يدفعه في بلاده وغيرها.

كتاب اليمين وما يتعلق بها

وَالنَّذْرُ قَدْ جَرَّ إِلَى الْيَمِينِ
فَعُرِفَتْ بِأَنَّهَا هِيَ الْحَلْفُ
إِلَّا لِمَا يَدْعُونَهُ بِالْقَسَمِ
أَوْ بِصَفَاتِهِ - هُنَا - الذَّاتِيَّةُ
لَا بِالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ
وَلَمْ يَجْزُ بِنَحْوِ رَأْسِ الْوَلَدِ
وَلَا بِنَحْوِ إِنْهُ يَهُودِي
وَهِيَ ثَلَاثَةٌ وَلَيْسَتْ وَاحِدَةٌ
وَلَا يُفِيدُ اللَّغْوُ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ
بِشَرْطِ قَصْدِهِ وَذِكْرِهِ وَلَوْ
وَكَوْنِهِ جَاءَ بِلَفْظِ الْحَلْفِ
أَمَّا بِإِلَّا وَالَّذِي أَشْبَهَهَا
كَذَا الْمُحَاشَاةُ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ
وَلَا يُؤَاخِذُ بِلَغْوِ جَارِي
وَكَفَّرَتْ فِي الْجَنِّ ذَاتُ الْإِنْعِقَادِ

حَتَّى غَدَتُ تَحْتَاجُ لِلتَّبْيِينِ (1)
وَحَيْثُ أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ تَنْصَرِفُ
يَكُونُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ
أَوْ الَّتِي أُسْتَقْتُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ (2)
وَلَا الْوَلِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
وَالْأَبِ وَالسُّلْطَانِ عِنْدَ أَحَدٍ
أَوْ خَارِجٍ مِنْ دِينِهِ الْمَحْمُودِ (3)
لَغْوًا، غَمُوسًا، وَكَذَا الْمُنْعِقِدَهُ
كَذَاكَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِإِنْ شَاءَ الْحَكَمِ (4)
سِرًّا وَوَضَلَهُ بِهِ كَمَا حَكَوْا (5)
فِي غَيْرِ حَقٍّ لِسِوَاهُ فَاعْرِفِ
فَهُوَ مُفِيدٌ مُطْلَقًا فَانْتَبِهْهَا (6)
فِي مَبْحَثِ الْيَمِينِ حَتَّى اسْتَهْرَتْ
وَفِي الْغَمُوسِ غَمْسُهُ فِي النَّارِ
بِالنَّصْرِ فِي الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ

(1) قولنا: (غدت) فعل ماض بمعنى صارت وأصبحت.

(2) قولنا: (أو بصفاته - هنا - الذاتية) كقدرة الله وإرادته وعلمه وحياته.

وقولنا: (أو التي اشتقت من الفعلية) كعزة الله وجلاله وتفضله وإحسانه.

(3) قولنا: (دينه المحمود) أي الدين الذي ارتضاه الله للناس ديناً وهو الإسلام.

(4) قولنا: (الاستثناء) يقرأ بكسر اللام مع الفصر.

وقولنا: (بإن شاء الحكم) أي بأن شاء الله تعالى.

(5) قولنا: (بشروط قصده وذكره... الخ) أي يشترط في الاستثناء - بأن شاء الله - شروط أربعة وهي المذكورة في هذا البيت والذي بعده.

(6) قولنا: (أما بإلا والذي أشبهها) أي من أدوات الاستثناء المذكورة في علم النحو كما لا يخفى.

إِمَّا بِإِطْعَامِ لِعَشْرِ فُقَرَا
 أَوْ عِتْقِ عَبْدٍ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ
 وَكُرِّرَتْ عَلَيْهِ إِنْ أَتَى بِمَا
 كَذَا بِقَصْدٍ أَوْ بِعُرْفٍ أَوْ عَدَدٍ
 أَوْ كِسْوَةٍ لَهُمْ بِمَا تَقَرَّرَا (1)
 فَصَوْمُ أَيَّامٍ ثَلَاثٍ فَقَدِ (2)
 دَلَّ عَلَى التَّكْرَارِ نَحْوُ كُلَّمَا
 أَوْ لَفْظِ جَمْعٍ كَيْفَمَا مِنْهُ وَرَدَّ

فصل في يمين التعليق

وَالْحَلْفُ قَدْ يَكُونُ بِالطَّلَاقِ
 وَإِنَّمَا يَخْصُلُ بِالتَّعْلِيقِ
 وَهُوَ لَدَى الْعُرْفِ بِلَا تَعْسُفٍ
 طَلَاقِ زَوْجَةٍ وَصَوْمِ عَامٍ
 عَلَى حُصُولِ أَيِّ أَمْرٍ ذَكَرَا
 بِقَصْدِ الْاِمْتِنَاعِ وَالْحَيْثُ عَلَيْهِ
 كَيْفَ فَعَلَتْ وَكَيْفَ لَمْ تَفْعَلِ
 وَقَوْلِهِ عَلَيَّ صَوْمُ الْعَامِ
 أَيْضاً وَصَوْمُ الْعَامِ بِاتِّفَاقِ (3)
 هُنَا وَلَوْ حُكْمًا عَلَى التَّحْقِيقِ
 تَعْلِيقُ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ
 مِنْهُ وَلَوْ حُكْمًا بِلَا إِهَامٍ (4)
 أَوْ نَفْسِهِ وَلَوْ حَرَامًا شَهْرًا
 أَوْ قَصْدِ تَأْكِيدِ الْكَلَامِ يَأْتِيهِ
 فَأَنْتِ طَالِقٌ بِلَا تَمَهُّلٍ
 لَقَدْ أَتَى أَوْ مَا أَتَى غُلَامِي

فصل في اليمين المغلظة

المسماة يمين الدردير

وَمَنْ يَقُلْ أَيْمَانُ مَنْ قَدْ أَسْلَمُوا
 أَلْزَمَهُ الدَّرْدِيرُ مَا سَيَأْتِي
 وَعِتْقِ مَا يَمْلِكُ مِنْ عَيْدٍ
 تَلْزُمِي فَيَمِينِهِ خَلْفُ يُعْلَمُ
 مِنْ بَتِّ مَا يَمْلِكُ مِنْ زَوْجَاتٍ
 وَالْمَشِيِّ لِلْحَجِّ بِلَا تَرْدِيدٍ

(1) قولنا: (لعشر فقرا) بإضافة عشر إلى ما بعده.

(2) قولنا: (فقد) أي فحسب.

(3) قولنا: (والحلف) بسكون اللام لغة في الحلف بكسرها.

(4) قولنا: (طلاق زوجة وصوم عام) الواو بمعنى أو كما لا يخفى.

وَصَوْمِ عَامٍ كَامِلٍ بِالْحَلْفَةِ
مَعَ زَيْدٍ تَكْفِيرِ يَمِينٍ حَيْثُمَا
لَهُمْ، وَإِلَّا فَالَّذِي اِعْتِيدَ فَقَطْ
وَقَالَ غَيْرُهُ مَحَلُّ مَا ذَكَرَ
فَإِنْ يَكُونَا فَهُمَا مُخَصَّصَانِ
وَأَمَلُ فَفَهِنَا جَمِيعاً حَكُمُوا
عَلَيَّ إِنْ حَاشَا وَلَوْ بَيْنِي
وَلَفُو مِنْ قَالِ بَنَاتُ آدَمَا
وَوَخَّصْتُ نَيْتُهُ مَا قَصَدَهُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْفَ فِي نَظِيرِ
ثُمَّ الْبِسَاطُ وَهُوَ - دُونَ مَيْنِ -
فَعُرْفُنَا الْفِعْلِيُّ فَالْقَوْلِيُّ
وَعِنْدَ عَدَمِ الْجَمِيعِ يُرْجَعُ

وَجَعَلَ ثَلَاثَ مَالِهِ فِي الصَّدَقَةِ
جَرَى اِعْتِيَادُ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ
يَلْزُمُهُ وَغَيْرُهُ عَنْهُ سَقَطَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدٌ وَلَا عُرْفٌ شَهْرٌ
لِذَاكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ
يَلْفُو مَنْ قَالَ الْحَلَالَ يُحْرَمُ
جَمِيعَ مَا فِي عِصْمَةِ الزَّوْجِيَّةِ
عَلَيَّ حَرُمَتْ إِذَا مَا عَمَّمَا
وَقِيَدَتْ وَبَيَّنَّتْ مَقَاصِدَهُ
حَقَّ عَلَيْهِ قَدْ بَدَأَ لِلغَيْرِ
مَا كَانَ حَامِلاً عَلَى الْيَمِينِ
ثُمَّتْ - أَيْضاً - عُرْفُنَا الشَّرْعِيُّ
لِلغَوِيِّ فَهُوَ دَوْمًا مَرْجَعُ

كتاب النكاح وما يتعلق به

بِأَنَّهُ الْعَقْدُ الَّذِي بِهِ يَبَاحُ
وَلَا مَجْبُوسِيَّةٌ دِينَ فَاَعْلَمُ (1)
لِقَادِرٍ خَافَ الزَّئِي وَقَدْ رَغِبَ
وَتَسَارَةً يُكْسِرُهُ يَسَامِنُ يَفْهَمُ
ثُمَّ السُّوَلِيُّ مُطْلَقًا يَأْخُلُ
شَرْطَانِ لِلصَّحَّةِ فِيهِ دَائِمًا
لَدَى الْوُجُودِ وَلَدَى الْفُقْدَانِ (2)
وَالذَّكْرُ لِلْمَهْرِ وَلَوْ بِالْعَدِّ
وَالسُّوْجِيهِ قَبْلَهُ بِسُدُونِ مَيِّنِ
نُطِقُ بِخُطْبَةٍ وَأَيْضًا اسْتَحْبُ
وَلَوْ بِدُفٍ أَوْ بِمَا شَاكَلَهُ (3)
بِالْخَيْرِ لِلزَّوْجَيْنِ - أَيْضًا - فَاَسْمَعَا
لِغَيْرِ فَاَسْبِقِ بِنَصْرِ قَدْ ثَبِتَ
وَلَوْ بِسُدُونِ طَلَبِ مِنْ أَوَّلِ
وَالوَعْدُ مِنْهُمَا أَوْ أَنَّ الْعِدَّةَ
مِنْ كُلِّ مَاءٍ فَاَسْبِدِ قَدْ يَطْرَأُ
عِنْدَ الْجَمِيعِ حَيْثُ فِيهَا عَقْدًا
تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ إِنْ وَطِئَ بَدَا
لَسَدَّ أَبْوَابَ الْفَسَادِ الْمُرْدِي

قَدْ عَرَّفَ الدَّرْدِيرُ فِي الْأَصْلِ - النِّكَاحُ
تَمَّتْ بِأَمْرَةِ لَا مَحْرَمٍ
وَحُكْمُهُ النَّدْبُ، وَلَكِنْ قَدْ يَجِبُ
كَمَا يَجُوزُ تَارَةً، وَيَحْرَمُ
أَرْكَانُهُ الصِّيغَةُ، وَالْمَحَلُّ
أَمَّا الشُّهُودُ وَالصَّدَاقُ فَهُمَا
وَلَكِنْ الشُّهُودُ كَالْأَرْكَانِ
وَيُنْدَبُ الْإِشْهَادُ عِنْدَ الْعَقْدِ
كَذَلِكَ النَّظَرُ لِلْكَافِّينِ
وَحَالَةُ الْخُطْبَةِ وَالْعَقْدِ نِدْبٌ
تَقْلِيلُهَا، كَذَاكَ إِعْلَانٌ لَهُ
وَنَسِيبَتْ تَهْنِئَةٌ ثُمَّ دَعَا
وَحَرُمَتْ خُطْبَةٌ مَنْ قَدْ رَكَتْ
وَيُفْسَخُ الثَّانِي إِذَا لَمْ يَدْخُلِ
كَذَا صَرِيحُ خُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ
كَشِبْهَهَا وَهِيَ الَّتِي تُسْتَبْرَأُ
وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ دَوْمًا أَبَدًا
وَعِنْدَنَا لَا غَيْرُ قَدْ تَأَبَّدَا
مِنْهُ لَهَا بَعْدَ وَقُوعِ الْعَقْدِ

(1) قولنا: (لا محرم) لا فيه بمعنى غير، فهي اسم وقعت وصفا لامرأة التي قبلها، أي بامرأة غير محرم.

(2) قولنا: (لدى الوجود) لدى بمعنى عند، على حد قوله تعالى: ﴿لدى الحناجر﴾، لأن شرط الصحة يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

(3) قولنا: (ولو بدف) بضم الدال المهملة يعرف في اللغة العرفية بالبتدير.

إِنْ لَمْ تَكُنْ عِدَّتْهَا مِنْهُ وَلَا
وَيُكْرَهُ الْوَعْدُ مَعَ الْبَيَانِ
وَجَازَ تَعْرِيفُ لَهَا فِي الْعِدَّةِ

عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِعْلاً عَدَلًا
مِنْ أَحَدِ الشَّخْصَيْنِ دُونَ الثَّانِي
كَذَلِكَ الْإِهْدَاءُ لِلْمَوْدَّةِ

فصل في شروط صيغة النكاح ، وتقسيمها إلى إيجاب وقبول

صِيغَتُهُ اللَّفْظُ الَّذِي عَلَيْهِ دَلٌّ
كَأَنْ يَقُولَ - أَوْلًا - وَلِيَّهَا :
ثُمَّ يَقُولَ الزَّوْجُ أَوْ وَكَيْلُهُ :
وَلَا يَضُرُّ فِيهِ تَقْدِيمُ الْقَبُولِ
وَلَيْسَ يَكْفِي الْكُتْبُ وَالْإِشَارَةُ
وَيَلْزَمُ النَّكَاحُ بِالنُّطْقِ وَلَوْ

صَرَاحَةً مَعَ تَأْبِيدِ حَصْلِ
زَوْجَتِهَا إِلَيْكَ أَوْ أَنْكَحْتُهَا
قَبَلْتُ أَوْ رَضِيْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ
وَلَا يَسِيرُ الْفَضْلُ فَافْهَمِ النُّقُولُ
إِلَّا مِنَ الْأَخْرَسِ ذِي الْأَمَارَةِ
بِالْهَزْلِ فِيهِ لِحَدِيثِ قَدْ رَوَوْا

فصل في شروط محل النكاح ، وتقسيمه إلى زوج وزوجة

مَحَلُّهُ الزَّوْجَانِ لَكِنْ لَهُمَا
شَرْطُهُمَا عَدَمُ إِكْرَاهٍ كَذَا
وَعَدَمُ الْأَمْرَاضِ وَالْإِشْكَالِ
وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ، وَالخُلُوءُ مِنْ
كَذَا خُلُوءُهُ مِنَ الْبَيْتِ انْتَفَى
وَشَرْطُهَا الْخُلُوءُ مِنْ زَوْجٍ كَذَا
وَمِنْ طَلَاقٍ مِنْهُ بِالْبَيْتِ، وَمِنْ

مَعَا شُرُوطُ هَاكُنَا لِنَفْهَمَا
عَدَمُ مَحْرَمِيَّةٍ - أَيْضًا - خُذَا
وَعَدَمُ الْإِحْرَامِ خُذْ مَقَالِي
أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ لَدَيْهِ يَأْفِظُنْ
بِالشَّرْعِ جَمْعُهَا مَعَ الْبَيْتِ اصْطَفَى
مِنْ عِدَّةٍ لِغَيْرِهِ - أَيْضًا - خُذَا
رِقِّ الْكِتَابِيَّاتِ - أَيْضًا - يَأْفِظُنْ (١)

(١) قولنا: (من رِقِّ الكتابيات) بكسر الراء - في رِقِّ - وإضافة لفظها إلى الكتابيات، أي يشترط سلامتها من اتصافها بالرق إذا كانت كتابية.

فصل في شروط ولي النكاح، وتقسيمه إلى مجبر وغير مجبر

شَرَطُ الْوَلِيِّ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا
وَمُسْلِمًا لَدَى نِكَاحِ الْمُسْلِمَةِ
وَوَكَّلَ الزَّوْجَ الْجَمِيعَ مَا خَلَا
ثُمَّ الْوَلِيَّ مِنْهُ قِسْمٌ مُجْبِرٌ
فَالْجَبْرُ يَخْتَصُّ بِهِ شَخْصَانِ
فَالأَوَّلُ الأبُّ لَهُ شَرْعًا ثَبَتَ
إِلَّا إِذَا رَشَّدهَا أَوْ مَكَثَتْ
كَذَا عَلَى الثَّيِّبِ حَيْثُ صَغُرَتْ
ثَانِيهِمَا وَصِيُّهُ الْمُقَرَّبُ
وَأَنْ يَكُونَ بِصَدَاقِ الْمِثْلِ
ثُمَّ لَا جَبْرَ لِمَنْ سِوَاهُمَا
فَلَا تُزَوَّجُ سِوَى مَنْ بَلَغَتْ
إِلَّا يَتِيمَةً عَلَيْهَا خِيْفًا
وَشُوْرَ الْقَاضِي وَإِلَّا فُسِّخَا
بِالطُّوْلِ أَوْ وِلَادَةِ الْأَوْلَادِ
وَالابْنُ أَوْلَى، فَابْنُهُ ثُمَّ الأبُّ
فَالعَمُّ فَابْنُهُ فَجَدُّ لِأَبِّ

وَبَالِغًا وَعَاقِلًا حُرًّا يُرَى
وَعَيْرَ مُحْرِمٍ بِحَجِّ فَاعْلَمَهُ
مَنْ كَانَ مُحْرِمًا وَمَعْتُوها جَلًّا⁽¹⁾
وَمِنْهُ غَيْرُ مُجْبِرٍ قَدْ حَرَّرُوا⁽²⁾
فِي وَقْتِنَا هَذَا فَخُذْ بَيَانِي
جَبْرٌ عَلَى الْبِكْرِ وَلَوْ تَعَنَّسَتْ
بَيْتِ زَوْجِ سَنَةِ قَدْ كَمَلَتْ
وَمَنْ بِحَالَةِ الْجُنُونِ اتَّصَفَتْ
بِشَرَطِ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ الأبُّ
لِكُفُوِّ لَا غَيْرُ فَافْهَمْ نَقْلِي
مِنْ أَوْلِيَا النِّكَاحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
وَأَذِنْتُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ شُوْرَتْ⁽³⁾
وَبَلَغَتْ عَشْرًا فَلَا تَحِيْفًا
إِلَّا إِذَا بَعْدَ الدُّخُولِ رَسَخَا⁽⁴⁾
هَذَا الَّذِي قَالُوهُ بِاعْتِمَادِ
فَالآخُ فَابْنُهُ فَجَدُّ أَقْرَبُ
فَعَمُّ أَبْهَى فَابْنُهُ اجْتَبَى

(1) قولنا: (من كان محرما) بضم أوله وكسر ثالته، أي محرما بحج أو عمرة كما لا يخفى.

(2) قولنا: (قد حرروا) أي قد نصوا على ذلك، فالتحرير - هنا - بمعنى النص، لا بمعنى التحرير من الرق كما قد يتوهم.

(3) قولنا: (قد شوورت) بضم السين المعجمة، التي بعدها واو ساكنة، من المشاورة بمعنى الاستئذان، لا من الشوار. كما لا يخفى.

(4) قولنا: (رسخا) أي صح وثبت بعد الدخول، بسبب من أسباب الصحة كما لا يخفى.

وَفِي التَّسَاوِي قُرْعَةٌ تُسْتَعْمَلُ
مَا فِيهِ اشْفَاقٌ عَلَيْهَا قَدْ حَصَلَ
مِنْ عَامَةِ الإِسْلَامِ فِيمَا حَقَّقَا⁽¹⁾
بِعَامَةِ مَعَ خَاصَّةٍ لَا تُجْبَرُ⁽²⁾
وَطَالَ كَالْيَتِيمَةِ الَّتِي مَضَتْ
أَقْرَبَ لَا يُجْبَرُ فَافْهَمَ قَيْدِي
يَصِحُّ بَلْ يَكُونُ شَرْعًا بَاطِلًا
إِلَّا إِذَا أَجَازَهُ ذُو الجَبْرِ
لِلْحَاكِمِ الأَمْرُ وَلَا يُبَدَّلُ
إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ لَهَا التَّرْوِجُ
وَتُعْرَبُ الثَّيْبُ دُونَ وَهْنِ⁽³⁾
أَوْ بِإِفْتِيَاتٍ أَوْ مَعِيبِ زَوْجَتِ⁽⁴⁾
لِخَاطِبٍ كَفُو لَهَا مَرْضِيٌّ
فِي الشَّرْعِ عَاضِلًا لَهَا وَبَإِغْيَا⁽⁵⁾

وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ وَالْمُفْضَلُ
فَكَافَلَ لَدَى دَيْثَةِ كَفَلُ
فَحَاكِمٌ، فَأَيُّ شَخْصٍ مُطْلَقًا
وَصَحَّ فِي دَيْثَةِ تُحْتَقَرُ
وَفِي شَرِيفَةٍ بِهَا الْبِنَاثُ
وَصَحَّ بِالأَبْعَدِ مَعَ وَجُودِ
أَمَّا مَعَ المُجْبَرِ مُطْلَقًا فَلَا
وَعِنْدَنَا يُفْسَخُ طُولُ الدَّهْرِ
وَفِي غِيَابِ مُجْبِرٍ يَنْتَقِلُ
مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ فَلَا يُزَوِّجُ
وَالْبِكْرُ يَكْفِي صَمْتُهَا فِي الإِذْنِ
كَكَلٍّ مَنْ تَرَشَّدَتْ أَوْ عُضِلَتْ
وَلَزِمَتْ إِجَابَةُ الوَلِيِّ
إِنْ رَغِبَتْ فِيهِ وَإِلَّا سُمِّيَا

فصل في شروط شهود النكاح

وَأَنَّمَا يَصِحُّ دُونَ خَلَلٍ فِيهِ إِذَا شَهِدَ مِنْ غَيْرِ الوَلِيِّ
عَلَيْهِ عَدْلَانِ مُذَكَّرَانِ قَبْلَ الدُّخُولِ يَا أَخَا العِرْفَانِ

(1) قولنا: (من عامة الإسلام) بتخفيف الميم في عامة للضرورة.

(2) قولنا: (تحتقر) - بضم التاء في أوله وسكون الحاء - من الاحتقار، بمعنى الدناءة، أي يصح العقد في دنيئة حقيرة.

وقولنا: (بعامة مع خاصة) بتخفيف الميم في عامة، وتخفيف الصاد في خاصة للضرورة - أيضاً.

(3) قولنا: (وهن) بسكون الهاء، أي دون ضعف كما لا يخفى.

(4) قولنا: (بافتيات) أي باستبداد عليها زوجت.

(5) قولنا: (عاضلا) أي مانعاً لها من التزوج، كما لا يخفى.

بِلَاةٍ مُّطْلَقًا وَلَوْ طَالَ اعْقِلًا (١)
مَا لَمْ يَكُنْ يَنْحَوِ دُفٍ قَدْ فَشَا
يُفْسَخُ لِلْفَسَادِ وَالْبُطْلَانِ
بِالْعُرْفِ لَا سِوَاهُ خُذْ مَقَالًا
وَشَاهِدَاهُمَا إِذَا لَمْ يَجْهَلَا

فَيُفْسَخُ النِّكَاحُ حَيْثُ دَخَلَا
وَعُوقِبَا بِالْحَدِّ إِنْ وَطِئَا نَشَا
كَبِدًا نِكَاحُ السَّرِّ وَالْكِتْمَانِ
إِلَّا إِذَا مَا دَخَلَا وَطَالَا
وَعُوقِبَ الزَّوْجَانِ حَيْثُ دَخَلَا

فصل في شروط الصداق

رُبْعَ دِينَارٍ فَأَعْلَى لَيْسَ دُونَ (٢)
أَوْ قَدْرَهَا مِنَ الْعُرُوضِ فَأَعْلَمَ
بِهِ وَمَعْلُومٍ لَدَيْهِمْ فَاسْمَعِ
بِصِفَةِ مَعْرُوفَةٍ لِقَوْمِهِ
مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ أَعْبُدِ (٣)
- أَيْضًا - وَبِالتَّفْوِيضِ فَافْهَمِ نَقْلِي
يُشْتَرَطُ الْخُلُومِنُهُ أَضْلًا (٤)
شَخْصٍ بَدُونٍ مَا صَدَاقٍ مَثَلًا (٥)

وَشَرَطُ صِحَّةِ الصَّدَاقِ أَنْ يَكُونَ
كَذَا ثَلَاثَةً مِنَ الدَّرَاهِمِ
مِنْ كُلِّ مَالٍ طَاهِرٍ مُنْتَفَعٍ
- أَيْضًا - وَمَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ
وَجَازٍ بِالشُّورَةِ أَوْ بِعَدَدِ
كَمَا يَجُوزُ بِصَدَاقِ الْمِثْلِ
بَلْ شَرَطُ صِحَّةِ النِّكَاحِ أَنْ لَا
كَهْبَةَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى

(١) قولنا: (بلاة) الباء حرف جر، ولا بمعنى غير مجرورة بالياء، ولا مضاف، والضمير الذي بعده مضاف إليه، عائد على الشهود باعتبار ما ذكر، أي ويفسخ النكاح حيث دخل الزوجان بغير شهود كما لا يخفى.

(٢) قولنا: (ربع) بضم الباء كما لا يخفى.

(٣) قولنا: (بالشورة) - بفتح الشين، وسكون الواو، وفتح الراء، الحسن والجمال والزينة؛ ولذلك يطلق على كسوة العروس كما لا يخفى.

وقولنا: (أعبد) جمع عبد، كفلس وأفلس كما لا يخفى.

(٤) قولنا: (منه) الضمير فيه يعود على الصداق كما لا يخفى.

(٥) قولنا: (بدون ما صداق) ما فيه زائدة بين المتضاميين كقوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾.

وقولنا: (مثلا) بيان للمثال.

وَتَمَّ بِالْمَوْتِ أَوْ الْوَطْءِ الصَّرِيحِ
فِي وَطْءِ شُبْهَةٍ إِذَا تَعَدَّدَ
فَحُكْمُهُ التَّكْرَارُ لَيْسَ إِلَّا
وَطْءٌ بِالْغَضَبِ مِرَاراً فَأَعْلَمَنْ
يُسْقِطُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ هُنَّ

وَشَطَّرَ الصَّدَاقَ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ
وَلَوْ حَرَاماً مُطْلَقاً وَاتَّحَدَا
إِنْ تَتَّجِدُ شُبْهَتُهُ، وَإِلَّا
بِعَدَدِ الْوَطْآتِ مِنْهُ مِثْلُ مَنْ
وَالرَّدُّ بِالْعُيُوبِ مِنْ قَبْلِ الْبِنَا

فصل في النكاح الفاسد وما يتعلق به من فسخ وغيره

لِفَسْخِهِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ فَقَدْ (1)
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ طَوْلُ
شَرِيفَةٍ بِعَامَةٍ تَزَوَّجَتْ (2)
نِكَاحِ سِرِّ عِنْدَهُمْ فَاسْتَمَعَ (3)
لَا بَعْدَهُ فَبِالْمُسْمَى يَرْسَخُ
بَعْدَ رُكُونِهَا لِغَيْرِ فَاسِقٍ (4)
أَوْ كَانَ عَقْدُهُ عَلَى وَجْهِ الْخِيَارِ
أَوْ يُفْسِدُ الصَّدَاقَ فِيهِ بِاتِّضَاحٍ
يُفْسَخُ مُطْلَقاً بِدُونِ مَيِّنٍ
بِخَلْلِ الْأَرْكَانِ أَوْ شُهُودِهِ
أَوْ الشُّهُودِ فَافْتَهَمَنْ بَيَانِي
بِطَلْقِهِ يُفْسَخُ فِيمَا حَقَّقَا

وَفَاسِدُ النِّكَاحِ كَيْفَمَا فَسَدَ
مِنْهُ ثَلَاثُ فَسْخُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ
بِئِيمَةٍ بِلَا شُرُوطٍ زَوَّجَتْ
مَعَ وَجُودِ خَاصَةٍ وَمَا دُعِيَ
وَمِنْهُ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ يُفْسَخُ
أَوْ بِصَدَاقِ الْمِثْلِ كَالْمُسَابِقِ
وَكَنِكَاحِ جَا عَلَى وَجْهِ الشُّغَارِ
أَوْ كَانَ مَعَ شَرْطٍ يُنَاقِضُ النِّكَاحَ
وَعَيْرُ مَا قَدَّمَ فِي الْقِسْمَيْنِ
وَهُوَ الَّذِي فَسَادُهُ لِعَقْدِهِ
وَلَوْ لَدَى شَرَائِطِ الْأَرْكَانِ
لَكِنَّ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مُطْلَقاً

(1) قولنا: (فقد) اسم بمعنى حسب كما لا يخفى.

(2) قولنا: (بعامة) يقرأ بتخفيف الميم للضرورة.

(3) قولنا: (خاصة) يقرأ بتخفيف الصاد للضرورة - أيضاً.

(4) قولنا: (كالمسابق) أي كالذي يخطب على خطبة غيره.

فِي أَحَدِ الشَّقَيْنِ هَكَذَا حَكَوْا
لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ دَوْمًا يَارَضِي
لِشَرْطِهِ كَأَمْرًا أَوْ مُحْرِمًا
مَعَ وُجُودِ صَاحِبِ الْجَبْرِ الْحَرِيِّ
كَذَاكَ فِي الْإِرْثِ فَخُذْ تَوْضِيحِي
لِصَحَّةِ وَالْإِرْثِ لَيْسَ يَنْتَفِيهِ⁽¹⁾
يُفْسَخُ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ يَقَعُ
أَوْ الْيَتِي فِي عِدَّةٍ مُنْحَسِنَةٍ
وَكَنِكَاحٍ مُتَعَةٍ إِلَى أَجَلٍ
لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعَقِدْ بِالْمَرَّةِ⁽²⁾
إِلَّا بِوَطْءٍ شُبْهَةٍ تَنْفِي الْحُدُودَ⁽³⁾
فِيهِ الْمُسَمَّى إِنْ يَكُنْ لَهَا، وَحَلَّ
لَهَا عَلَى الدَّوَامِ فَافْهَمْ نَقْلِي
شَيْءٌ سِوَى مَا فِي نِكَاحِ الدَّرْهَمَيْنِ

مِثْلُ الشُّغَارِ أَيْ صَرِيحِهِ وَلَوْ
وَكَنِكَاحٍ وَقَعَ فِي مَرَضٍ
وَكَنِكَاحٍ بِسُؤْلِ عَادِمٍ
بِحُجَّةٍ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مُجْبِرٍ
وَهُوَ لَدَى التَّحْرِيمِ كَالصَّحِيحِ
إِلَّا نِكَاحَ مَرَضٍ فَالْفَسْخُ فِيهِ
وَمَا عَلَى فَتَاوَاهِ قَدْ أَجْمَعُوا
مِثْلُ نِكَاحِ مُحْرِمٍ أَوْ خَامِسَةٍ
أَوْ ذَاتِ بَيْتٍ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ
وَلَيْسَ فِيهِ وَرَثَةٌ مُنْجَرَّةٌ
وَلَا إِلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا يَقُودُ
وَكُلُّ مَا فُسِّخَ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ
شَرْعًا، وَإِلَّا فَصَدَاقُ الْمِثْلِ
وَمَالُهَا فِي الْفَسْخِ قَبْلَ - دُونَ مِيزٍ -

فصل فيمن يحرم نكاحهن بالأصالة

وَالْفَرْعُ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنَ الزَّوْنِ
أَصْلٌ مُبَاشِرٌ كَأَمِّ وَأَبٍ
مِنْ كُلِّ أَصْلٍ جَاءَ فَوْقَ الْأَبْوَيْنِ
لِزَوْجِيَّةٍ، وَبِالتَّلَذُّذِ الْفُصُولُ

وَيَحْرُمُ الْأَصْلُ وَإِنْ عَلَا - هُنَا -
وَزَوْجُ كُلِّ، وَفُصُولُ أَقْرَبِ
وَمِثْلُهُمْ أَوْلُ فَضَّلُ دُونَ مِيزٍ
وَحُرِّمَتْ بِالْعَقْدِ جُمْلَةُ الْأُصُولِ

(1) قولنا: (لصحة) اللام بمعنى إلى كما لا يخفى.

وقولنا: (ليس ينتفيه) أي لا يتبعه إرث.

(2) قولنا: (ورثة) بكسر الواو وسكون الراء، بمعنى الإرث، أي ليس فيه إرث كما لا يخفى.

(3) قولنا: (يقود) أي لا يوصل إلى التحريم؛ لأنه من قبيل الزنى، كما لا يخفى.

وَلَا يُحْرَمُ الرَّزِيُّ فِي الْأَرْجَحِ
 وَهُوَ الَّذِي فَسَدَ بِالْإِجْمَاعِ
 وَحُرِّمَتْ خَامِسَةٌ وَمَنْ جَرَى
 وَجَمَعَ بُتَيْنِ إِذَا مَا ذُكِّرَتْ
 وَحَلَّتِ الْأُخْرَى مِنَ الْأُخْتَيْنِ
 وَحُرِّمَتْ كَافِرَةٌ لَمْ تَكُ مِنْ
 وَأَمَةُ الْكِتَابِ دُونَ الْحُرَّةِ
 وَإِنْ يَكُ الزَّوْجُ عَلَيْهَا أَسْلَمًا
 لَا عَن رَقِيقَةٍ الْكِتَابِ إِلَّا
 كَذَا الْمَجُوسِيَّةِ حَيْثُ أَسْلَمَتْ
 وَاخْتَارَ أَرْبَعًا إِذَا مَا أَسْلَمًا
 كَذَاكَ إِحْدَى نَحْوِ أُخْتَيْنِ بِلَا
 وَالْأُمَّ وَالْبِنْتُ لَهُ إِحْدَاهُمَا
 وَمَنْ يَمَسُّ مِنْهُمَا تَعَيَّنَتْ

وَلَوْ بِصُورَةِ النِّكَاحِ الْأَقْبَحِ
 مِنْ غَيْرِ دَرِّ الْحَدِّ فِي الْوِقَاعِ
 بَتَاتُهَا قَبْلَ نِكَاحِ آخِرًا⁽¹⁾
 إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى عَلَيْهِ حُرِّمَتْ
 إِنْ بَانَ الْأُولَى بِدُونِ مَيِّنٍ
 أَهْلَ الْكِتَابِ مُطْلَقًا أَيْ فِطْرًا
 لَكِنَّهَا تُكْرَهُ لِلْمُضْرَّةِ⁽²⁾
 أَقْرَهُ الشَّرْعُ عَلَيْهَا دَائِمًا
 إِنْ أَسْلَمَتْ أَوْ عِتَقَهَا تَجَلَّى
 بِقُرْبِهِ أَوْ مَعَهُ أَوْ سَبَقَتْ
 عَلَى نِسَاءٍ كَثُرَتْ لَهُ أَفْهَمَا
 فَرَقٍ وَتَفْصِيلٍ عَلَى مَا نُقِلَا
 إِنْ لَمْ يَقْعُ مِنْهُ مَسِيرٌ لَهُمَا
 لَهُ، وَغَيْرُهَا عَلَيْهِ حُرِّمَتْ

فصل في الرضاع ومن يحرم به من النساء

وَأَنَّ إِلَى جَوْفِ رَضِيعٍ وَصَلًا
 وَلَوْ يَحْفَنُهُ تَغْذَى أَوْ سَعُوطُ
 فِي دَاخِلِ الْحَوْلَيْنِ قَبْلَ الْفِطْمِ

لَبْنُ أَنْتَى كَيْفَمَا قَدْ وَصَلَا
 أَوْ مَصَّةٍ مِنْهَا تَحَقُّقَ السُّعُوطِ
 فَهُوَ الرُّضَاعُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(1) قولنا: (قبل نكاح آخر) بجر نكاح بدون تنوين؛ لأنه مضاف لما بعده، مع تقدير بين المتضامنين، أي قبل نكاح زوج آخر، لقوله تعالى ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

(2) قولنا: (وأمة الكتاب) لأنها جمعت بين الرق والكفر، وإن كانت كتابية. كما لا يخفى. وتولنا: (لكنها تكره) اسم لكن يعود على الحرة الكتابية، فلا يحرم نكاحها، لكن يكره. كما لا يخفى.

يَحْرُمْنَ إِلَّا سِتَّةً فِي الْمَذْهَبِ
 وَوَلَدِ الْوَالِدِ دُونَ وَهْمٍ
 فَقَدْ تَجَلَّى لَكَ تِلْكَ السُّتَّةُ
 إِنَّمَا لِمَنْ قَدْ أَرْضَعْتَهُ لَبَنًا
 بِوَطْئِهِ وَلَوْ تَعَدَّدَ اعْلَمَنْ
 كَانَ الرِّضَاعُ مُسْتَمِرًّا يَأْفِظُنْ
 إِنْ ثَبَتَ الرِّضَاعُ بِالْإِقْرَارِ
 يَثْبُتُ أَوْ عَدْلٍ وَمَرَاتَيْنِ (1)
 بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تُسْتَبْتُ (2)
 مَا لَمْ تَكُنْ أُمَّ صَغِيرٍ شَاهِدَهُ

وَحَرَّمَ الرِّضَاعُ مَنْ بِالنَّسَبِ
 أُمَّ أَخٍ، وَالْخَالَ، ثُمَّ الْعَمَّ
 وَجَدَّةَ الْوَالِدِ، ثُمَّ أُخْتَهُ
 وَقَدَّرَ الرِّضِيعُ لَا غَيْرُ - هُنَا
 وَوَلَدًا أَيْضًا لِمَنْ أَتَى اللَّبَنُ
 وَاشْتَرَكَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ إِنْ
 وَالْفَسْخُ لِلنِّكَاحِ حَتْمًا سَارٍ
 وَفِي سِوَى الْإِقْرَارِ بِالْعَدْلَيْنِ
 وَمَعَ فَشْرِ قَبْلَهُ قَدْ يَثْبُتُ
 كَذَا بِمَرَاتَيْنِ، لَا بِوَاحِدَةٍ

فصل في الكفاءة الشرعية

تَدِينُ، وَصِحَّةً، حُرِّيَّةً
 هَذَا الَّذِي لَهُ الْكَثِيرُ مَالُوا
 أَوْ ذِي الْغِنَى كُفُوًا بِدُونِ وَهْمٍ (3)
 فَجَازَ تَرْكُهَا بِدُونِ مَيِّنٍ
 عَبْدٍ، وَذِي فَسْوٍ، وَذِي غَيْبٍ جَلَا
 إِلَّا لِغَيْرِ كُفُوٍ مُجْرَبٍ

وَالشَّرْطُ فِي الْكَفَاءَةِ الشَّرْعِيَّةُ
 لَا نَسَبٌ، وَحَسَبٌ، وَمَالٌ
 فَغَيْرُ مَا الشَّرِيفِ أَوْ ذِي الْعِلْمِ
 وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ لِلزَّوْجَيْنِ
 لَكِنْ بِلَا جَبْرٍ مِنَ الْأَبِ عَلَيَّ :
 وَلَيْسَ لِأُمِّ كَلَامٌ مَعَ أَبِي

(1) قولنا: (ومراتين) تشبه امرأة، على لغة في امرأة.

(2) قولنا: (تستبت) مضارع مبني للمجهول، أي يطلب منها الثبات في الكلام.

(3) قولنا: (فغير ما الشريف) ما زائدة بين المتضابقين كما لا يخفى.

فصل في وليمة العرس

وَيُسْتَحَبُّ عَمَلُ الْوَلِيْمَةِ
وَكَوْنُهَا بَعْدَ الْبِنَاءِ، وَوَجِبَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ أَذِيَّةً أَوْ مُنْكَرُ
كَفْرُشِ الْحَرِيرِ أَوْ إِنْسَاءِ
وَصُورِ تَحْرِمُ شَرْعاً أَوْ زِحَامِ
وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ بِالْأَوْتَارِ
وَالطَّبْلِ مُطْلَقاً وَلَوْ صَغِيراً
لِلْعُرْسِ وَهُوَ عَادَةٌ قَدِيمَةٌ
لَهَا إِجَابَةٌ بِتَعْيِينِ الطَّلَبِ
يُسْمَعُ فِي حُضُورِهَا أَوْ يُنْظَرُ
نَقْدٌ وَرَقْصٌ أَوْ غِنَاءٌ نِسَاءً
وَأَلَّةُ اللَّهْوِ الَّتِي فِيهَا الْحَرَامُ^(١)
وَجَازٍ لِلْإِعْلَانِ ضَرْبُ الطَّارِ
وَالْبَعْضُ زَادَ مَعَهُ التَّزْمِيرَ

فصل في عيوب الزوجين التي يثبت بها الخيار

وَيُثْبِتُ الْخِيَارُ لِلزَّوْجِ الذَّكَرِ
كَذَاكَ لِلزَّوْجَةِ فِي اعْتِرَاضِ
وَالسَّلِيمِ فِي: جُنُونٍ، وَجُدَامٍ
إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَى الْعَقْدِ وَلَمْ
وَكُلُّ مَا حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ
إِلَّا الْجُنُونُ وَالْجُدَامُ وَالْبَرَصُ
وَلَا خِيَارَ فِي سِوَى مَا قُدِّمًا
إِلَّا بِشَرْطِ أَوْ بِوَصْفٍ مِنْ وُلِيٍّ
فِي: رَتْقٍ، إِفْضَاءٍ، غَفْلٍ، قَرْظٍ، بَخْرٍ^(٢)
وَعَنَّةٍ، جَبٍّ، خِصَاءٍ مَاضٍ
وَبَرَصٍ، عَذِيْبَةٍ عَلَى الدَّوَامِ^(٣)
تُعْلَمُ وَبَعْدَ عِلْمِهَا الرِّضَى انْعَدَمَ^(٤)
مُصَيَّبَةً لَيْسَ بِسَهْمٍ مِنْ رَدِّ
إِنْ حَدَثَتْ لِلزَّوْجِ بِالمَعْنَى الْأَخْصِ
مِنَ الْعُيُوبِ مُطْلَقاً وَلَوْ عَمَى
فِي حَالِ خُطْبَةٍ لَهَا تَأْمَلُ

(١) قولنا: (أو زحام) يحصل به اختلاط الرجال بالنساء مع الوصول لما يشبه المعانقة.

(٢) قولنا: (رتق) بفتح الراء وسكون التاء المشناة فوق، هو انسداد الفرج بحيث لا يمكن فيه الجماع.

(٣) قولنا: (وللسليم) أي من الزوجين كما لا يخفى.

(٤) قولنا: (لم تعلم) بضم حرف المضارعة، فعل مضارع مبني للمجهول، أي لم تعلم العيوب التي تقدم ذكرها، ولم يرض بها السليم منهما بعد علمه.

لَا بِخِلَافٍ ظَنٌّ مَا يُعْتَقَدُ
إِلَّا إِذَا مَا الْحُرُّ مِنْهُمَا وَجَدَ
وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضُ الْحُرُّ سَنَهُ
وَمِثْلُهُ تَأْجِيلُ كُلِّ دَاءٍ
وَحَيْثُ لَا يُرْجَى الشِّفَاءُ فَالْفِرَاقُ
وَرَدُّ كُلِّ مِنْهُمَا قَبْلَ الْبِنَاءِ
وَإِنْ تَرُدُّ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهَا
وَإِنْ يَرُدُّ بَعْدَهُ بِالْإِخْتِيَارِ

فِيهَا وَلَوْ بَكَارَةً تُفْتَقَدُ
صَاحِبَهُ عَبْدًا فَإِنَّهُ يُرَدُّ
مِنْ يَوْمِ حُكْمِ حَاكِمِ تَبَيَّنَهُ
يُرْجَى لَهُ الشِّفَاءُ بِالدَّوَاءِ
مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ يَكُونُ بِاتِّفَاقٍ
لَا شَيْءَ فِيهِ مِنْ صَدَاقِ بَيْنَا (1)
مَهْرٌ إِذَا أُمِّكَنْ أَنْ يَصِلَهَا (2)
يُعْطَى الصَّدَاقَ وَيُغْرَمُهُ لِغَارِ (3)

فصل في تنازع الزوجين في الزوجية، أو الصداق أو غير ذلك

إِذَا النَّزَاعُ مِنْهُمَا يَكُونُ فِي
وَلَوْ سَمَاعًا لَا بَعْدَلٍ وَائْتِنِينَ
وَفِي الصَّدَاقِ مُطْلَقًا بَعْدَ الدَّخُولِ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
وَإِنْ تَنَازَعَا لَدَى الْقَبْضِ قَبْلَ
وَبَعْدَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ اعْلَمَا
مَالَهُمْ يَكُنْ عُرْفٌ وَلَا رَهْنٌ وَلَا
وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَالْقَوْلُ لَهَا
إِنْ لَمْ يَحْزُرْهُ زَوْجُهَا وَإِلَّا

أَصْلُ النِّكَاحِ فَبِعَدْلَيْنِ أُكْتَفِيَ
وَلَيْسَ عِنْدَ عَجْزِ مُدْعٍ يَمِينٌ
لَا فسخ فِي الْكُلِّ وَلِلزَّوْجِ الْمَقُولُ
قَبْلَ الْبِنَاءِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً
قَبْلَ الْبِنَاءِ قَوْلُهَا كَمَا نَقِلُ
لَكِنْ مَعَ الْيَمِينِ فِي كِلَيْهِمَا
كُتِبَ بِهِ تَأْخِيرُهُ قَدْ أَنْجَلَى
فِي كُلِّ مَا اعْتِيدَ لِأُنْثَى مِثْلُهَا
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِحَلْفٍ دَلًّا (4)

(1) قولنا: (ورد كل منهما) أي من الزوجين صاحبه قبل الدخول، إذا اطلع على عيب في صاحبه يكون لا شيء فيه من الصداق المتفق عليه.

(2) قولنا: (وإن ترد) أي الزوجة.

(3) قولنا: (وإن يرد) أي الزوج.

(4) قولنا: (بحلف) بفتح الحاء وسكون اللام على لغة قليلة، المراد به: اليمين.

فصل في ضرر الزوجين المسمى بالنشوز

وَوَعظَ الزَّوْجُ التي قد نَشَرَتْ
وَبَعَدَ ذَا يَهْجُرُهَا فِي المَضْجَعِ
ثُمَّ لَهَا يَزِيدُ ضَرْباً لَا يُشِينُ
وَفِي تَعْدِي الزَّوْجِ دُونَ مُوجِبِ
بِالْوَعظِ فَالتَّهْدِيدِ فَالضَّرْبِ المُفِيدِ
وَلَا يُعَدُّ ضَرْبُهُ لَهَا عَلَى
كَذَلِكَ مَنَعَهَا مِنَ الحَمَامِ
وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُ الضَّرَارِ أَشْكَلاً
لِيُظْهَرَ الضَّرْرُ مِنْ أَيِّ طَرْفٍ
وَحَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ بِمَا قَدْ ذُكِرَا
فَحَكَمَانِ يُبْعَثَانِ لهُمَا
وَطَلَّقَا إِذَا تَعَدَّرَ الوَثَامُ
بِدُونِ خُلْعٍ إِنْ رَأَوْا مِنْهُ الضَّرْرَ
وَبِسِوَاهُ أَوْ بِهِ إِنْ حَصَلَ

وَيَسْقُطُ الإِنْفَاقُ إِنْ تَغَلَّبَتْ
إِذَا غَدَتْ عَنْ غِيَّهَا لَمْ تَرْجِعْ
إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُفِيدُ دُونَ مِيزِ
يَزْجُرُهُ الحَاكِمُ دُونَ رِيْبٍ⁽¹⁾
إِذَا البَقَاءُ مَعَهُ حَقّاً تُرِيدُ
تَرْكِ الصَّلَاةِ ضَرْراً تَأْمَلاً
وَنَزْمَةِ وَالْمَشْيِ لِلظُّلَامِ
يُسَكَّنَا بِقُرْبِ قَوْمٍ عَقْلاً
فَيَحْكُمُ القَاضِي بِهِ إِذَا عَرَفَ
وَخِيفَ ذَا الشَّقَاقُ أَنْ يَنْتَشِرَا
وَإِنْ يَكُنْ أَمَكْنَ صُلْحٌ لَزِمَا
بِطَلْقَةِ لَيْسَ لَهَا مِنْ انْفِصَامِ⁽²⁾
فَقَطُّ، وَبِالْخُلْعِ إِذَا مِنْهَا اشْتَهَرَ
مِنْ طَرَفَيْهِمَا الضَّرَارُ وَانْجَلَى

فصل في القسم بين الزوجات

وَإِنَّمَا القِسْمَةُ لِلزَّوْجَاتِ
وَلَا لَدَى الكِسْوَةِ وَالْمَوْوَنَةِ
يَوْمَاً وَلَيْلَةً وَفَاتَ سَهْمُهَا
تَجِبُ فِي المَيْتِ لَا الوَطَاطِ
إِلَّا الَّذِي يَضُرُّهَا مَا دُونَهُ
إِذَا مَضَتْ لَيْلَتُهَا وَوَمُومُهَا

(1) قولنا: (ريب) بكر الرء وفتح الياء المشاة تحت جمع ربية كما لا يخفى.

(2) قولنا: (الوثام) مثل الوفاق وزنا ومعنى كما في المصباح.

وقولنا: (انفصام) مصدر مأخوذ من فصمت الحبل - إذا كسرت من غير إبانة - فانفصم، أي انفتح، أي ليس لها من التام يرجعة، أي طليقة بائنة.

وَجَازَتْ الْأَثَرُ حَيْثُ رَضِيَتْ
وَلَيْسَ يَدْخُلُ عَلَى سِوَى التِّي
وَجَازَ عِنْدَ الْبَابِ أَنْ يُكَلِّمَ
وَأَنَّ بَنَى ذُو زَوْجَةٍ بِأُخْرَى
سَبْعَةَ أَيَّامٍ بِدُونِ مَا شَطَطَ
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْقَسْمُ مِنْهُ أَوْلَى

بِهَا وَلَوْ بِعَوَضٍ قَدْ أَخَذَتْ
لَهَا النَّهَارُ دُونَ عُذْرٍ ثَابِتٍ
وَأَنَّ يَعُودَ غَيْرَهَا لِيَفْهَمَا
فَتَسْتَحِقُّ حَيْثُ كَانَتْ بِكْرًا
أَوْ ثِيَابًا ثَلَاثَ أَيَّامٍ فَقَطْ (1)
وَيُسْتَحَبُّ بِبَدْوَةٍ بِأَوْلَى

فصل فيما يجب للزوجات من نفقة وغيرها

وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ بِالدُّخُولِ
لِكُلِّ زَوْجَةٍ مُطِيقَةٍ عَلَى
إِنْ كَانَ مُؤَسِّرًا، وَكُلُّ مِنْهُمَا
بِحَسَبِ الْعَادَاتِ وَالْأَعْرَافِ
وَزِيدَتْ الْمَرْضِعُ مَا تَقْوَى بِهِ
وَلَمْ يَكُنْ لَهَا إِذَا مَا مَرِضَتْ
دُونَ الدَّوَا وَأَجْرَةَ الطَّبِيبِ
فَيَقْرَضُ الْوَقُودُ وَالْمَا فِي الدَّوَامِ
وَاللَّحْمُ وَالْمُشْطُ وَالْاِكْتِجَالُ
وَخَادِمٌ حَيْثُ تَكُونُ أَهْلًا
كَانَ عَلَيْهَا الْعَجْنُ وَالطَّبْخُ كَذَا

أَوْ بِالِدَعَا إِلَيْهِ فِي الْمَنْقُولِ (2)
زَوْجٍ لَهَا بُلُوغُهُ قَدْ انْجَلَى
لَيْسَ بِمُشْرِفٍ عَلَى الْمَوْتِ اعْلَمَا
مِنْ غَيْرِ تَقْيِيرٍ وَلَا إِسْرَافٍ
عَلَى الرُّضَاعِ دَائِمًا فَاتَّبِعْهُ
سِوَى الَّذِي لَاقَ بِهَا وَأَكَلَتْ
وَأَجْرَةَ الْحَمَامِ دُونَ رَبِّبٍ
وَالزَّيْتُ - أَيْضًا - وَمَصَالِحُ الطَّعَامِ
لَكِنْ بِقَدْرِ مَا اقْتَضَاهُ الْحَالُ (3)
لِخَادِمٍ يَخْدِمُهَا، وَالْأُ
غَسْلُ وَكُنْسُ الْبَيْتِ لَا غَيْرُ خَذَا

(1) قولنا: (بدون ما شطط) بزيادة ما بين المتضايقين، أي بدون زيادة؛ لأن الشطط هو الإسراع في السير، والزيادة فيه، إلى وصوله للجري الخفيف.

(2) قولنا: (بالدعا إليه) بالقصر لضرورة الوزن لا غير.
وقولنا: (في المنقول) أي من نصوص الفقهاء.

(3) قولنا: (الاكتحال) يقرأ بكسر اللام والدرج؛ لأنه مصدر اكتحل الذي يبدأ بهمة الوصل.

فَلَمْ يَكُنْ يَلْزِمُهَا طَحْنَ وَلَا
وَلَوْ جَرَتْ بِذَلِكَ عَادَةُ الْبَلَدِ
وَجَازَ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ بَيْعِ
وَمَنْعُهَا مِنْ أَكْلِ نَحْوِئِئِ
وَلَوْ إِلَى الْأَبَاءِ عِنْدَ فَقْدِ
وَعِنْدَ حَالِ الْأَمْنِ لَيْسَ تُمْنَعُ
وَلَهُمَا وَلَا بَيْنَهُمَا أَنْ يَدْخُلُوا
وَقَدْ قَضَوْا لِلْأَبَوَيْنِ وَالْوَلَدِ
وَتَجِبُ الْكِسْفَةُ بِالْمُنَاسِبِ
إِلَّا لِشَرْطِ أَوْ حُصُولِ ضَرَرٍ
وَسَقَطَتْ بِمَنْعِهَا لِلزَّوْجِ مِنْ
وَبِخُرُوجِهَا بِإِذْنِ وَلَمْ
كَذَا بِعُسْرِهِ عَلَى الْإِنْفَاقِ
وَحَيَّرَتْ إِنْ رَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ
فَإِنْ أَرَادَتْ الطَّلَاقَ طَلَّقَا

نَسَجٌ وَلَا نَحْوَهُمَا تَأْمَلًا
بِالْإِنْفَاقِ دُونَ مَا خُلِفَ وَرَدَ
شَوْرَتِهَا لِأَجْلِ حَقِّ مَرْعَى (1)
كَذَا مِنَ الْخُرُوجِ دُونَ لَوْمِ
أَمِنْ عَلَى الْإِطْلَاقِ دُونَ قَيْدِ
مِنَ الْخُرُوجِ لَهُمَا وَتَرْجِعُ
لَهَا كَذَا الْأَخِ وَجَدَّ أَوْلُ (2)
بِزُورَةٍ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ فَقَدْ (3)
وَمَسْكَنٌ وَلَوْ مَعَ الْأَقْرَابِ
مِنْهُمْ لَهَا فَإِنَّهَا لَمْ تُجْبِرَ
تَلَذُّ بِهَا بِإِذْنِ زَكِينِ
يَقْدِرُ عَلَيْهَا مُطْلَقًا وَمَا ظَلَمَ
مَادَامَ مُعْسِرًا عَلَى الْإِطْلَاقِ
بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْبَقَا لِلْمُعْدِمِ
عَلَيْهِ رَجْعِيًّا لَدَى مَنْ حَقَّقَا

(1) قولنا: (لأجل حق) أي لحق الزوج عليها في التزويج بالحلي وغيره.

(2) قولنا: (ولهما ولا بينهما) أي لأبويها، وابنها من زوج آخر.
وقولنا: (وجد أول) أي أقرب، سواء كان من جهة أبيها، أو من جهة أمها على الصحيح،
كما لا يخفى.

(3) قولنا: (بزورة) أي بمرة واحدة في كل جمعة.

كتاب الطلاق وما يتعلق به

وَأَبْغَضُ الْحَالِ لِلَّهِ الطَّلَاقُ
وَمَنْ تَبَرَّجَتْ إِلَى الرَّجَالِ
صَارَ فِرَاقُهَا لِذَاكَ يُنْدَبُ
وَيَحْرُمُ الْبِدْعِيُّ فِي حَالِ الدِّمَا
وَمَاعِدَا الْبِدْعِيِّ فَهَوَسُنِي
بِأَنْ يَكُونَ طَلْقَةً لَا أَكْثَرَا
أَرْكَانُهُ: أَهْلٌ، مَحَلٌّ، قَصْدٌ
لَأَنَّهُ فِيهِ الشَّتَاتُ وَالْفِرَاقُ⁽¹⁾
أَوْ فِي سَبَابِ الْأُمِّ لَا تُبَالِي
لَأَنَّهَا خَيْشَشَةٌ تُجْتَنَّبُ
وَكُرْهُهُ فِي حَالِ طَهْرِ عِلْمَا
شُرُوطُهُ مَعْلُومَةٌ فِي الْفَنِّ
فِي طَهْرِهَا وَقَبْلَ مَسَّهَا جَرَى
وَاللَّفْظُ مُسْطَلَقًا لَهُ يُعَدُّ

فصل فيما يتعلق بمن هو أهل للطلاق وهو الزوج

وَشَرَطُ أَهْلِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا
وَلَوْ مَرِيضَ الْعَقْلِ بِالسُّكْرِ الْحَرَامِ
وَعَبْرَ مُكْرَهٍ لَدَى الْحَدَقِ
فَلَيْسَ لِأَزْمَاءٍ لِكُلِّ مَنْ طَفَحَ
كَذَاكَ عِنْدَ مَالِكَ لَا يُلْزَمُ
مِنْ خَوْفِ قَتْلِ ظَنِّهِ كُلِّ أَمْرِيءٍ
أَوْ ضَرْبِهِ أَوْ سَجْنِهِ أَوْ قَيْدِهِ
وَمِثْلُهُ الْإِكْرَاهُ فِي الْإِقْرَارِ
وَبِالْغَا يُعْقَلُ إِنْ تَكَلَّمَا
إِنْ عَرَفَ النَّاسَ وَمَيَّزَ الْكَلَامَ
مَنْ أَبْطَلُوا الطَّلَاقَ بِالْإِعْلَاقِ⁽²⁾
بِالسُّكْرِ فِي قَوْلِ ابْنِ رُشْدٍ الْأَصْحَ⁽³⁾
لِمُكْرَهٍ بِكُلِّ شَيْءٍ يُؤْلَمُ
وَصَفَّحَ ذِي مُرُوءَةٍ بِمَالٍ
كَذَا يَقْتُلُ الْإِبْنَ أَوْ وَالِدَهُ⁽⁴⁾
وَسَائِرِ الْعُقُودِ فِي الْمُخْتَارِ

(1) قولنا: (وأبغض الحلال...) الخ) فيه إشارة إلى الحديث الشريف الوارد في ذلك.

(2) قولنا: (من أبطلوا) من: اسم موصول مبنية على السكون في محل جر بدل من الحداق، أي إن الحداق نصوا على أنه لا طلاق في الإكراه، ومنهم إمامنا مالك - رحمه الله تعالى - حيث قال: لا طلاق في إعلاق، أي في إكراه.

(3) قولنا: (من طفح) أي سكر حتى صار لا يميز بين الأرض والسماء، ولا الرجل والمرأة.

(4) قولنا: (يقتل الابن) بهمة النفع لضرورة الوزن.

أَمَّا لَدَى الْكُفْرِ وَقَدْ فِ الْمُسْلِمِ وَفِي الزَّنى بِمَنْ خَلَّتْ مِنْ عِصْمِ
فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا بِخَوْفِ الْقَتْلِ وَالْأَجْمَلُ الصَّبْرُ كَذَا فِي النُّقْلِ
وَلَيْسَ جَائِزاً وَلَوْ بِالْعَدَمِ فِي السُّوْءِ بِالْفُضْبِ وَقَتْلِ الْمُسْلِمِ (1)

فصل فيما يتعلق بمحل الطلاق وهو الزوجة

مَحَلُّهُ الْعِصْمَةُ وَهِيَ مَا مَلَكَ بِعُقْدَةِ النِّكَاحِ مِنْهَا يَشْتَبِكُ (2)
وَلَوْ مُقَدَّرًا إِذَا مَا عَلَّقَا عَلَى حُصُولِهِ الطَّلَاقُ مُطْلَقًا
كَقَوْلِهِ: إِذَا تَزَوَّجْتُ بِهَا تَكُونُ مِنِّي طَالِقًا فَانْتَبِهَا
هَذَا الَّذِي لِمَالِكٍ فِي الْمَرْجِعِ وَكَانَ مُنْكَرًا لَهُ كَالشَّافِعِيِّ

فصل فيما يتعلق بقصد الطلاق

وَالْقَصْدُ فِي الطَّلَاقِ لِلْحِفَاطِ أَنْ يَنْوِيَ الْإِنْشَاءَ لِلْأَلْفَاظِ
ذَاتِ الصَّرَاحَةِ، أَوْ الَّتِي تُعَدُّ كِنَايَةً ظَاهِرَةً لَهُمْ فَقَدْ
وَلَوْ بِهِزْلٍ لِحَدِيثِ يَبْدُوا وَهِيَ ثَلَاثُ هَزْلُهُنَّ جِدُّ
أَوْ يَنْوِيَ الْحَلَّ لِعِصْمَةِ جَرَتْ لَدَى الْكِنَايَةِ الَّتِي قَدْ خَفِيَتْ
فَالْقَصْدُ دُونَ اللَّفْظِ لَمْ يُفِدْ كَذَا لَفْظٌ بغيرِ قَصْدِ إِنْشَاءٍ خُذَا
لِذَاكَ لَا يَلْزَمُ حَاكِيًا وَلَا مُلْتَمِنًا بِدُونِ فَهْمٍ حَصَلَا
وَلَا مَرِيضًا قَدْ هَدَى مِنْ مَرَضٍ وَلَا الَّذِي غَلِطَ - أَيْضًا - يَارِضِي

(1) قولنا: (ولو بالعدم) المراد به القتل، أي ولو هدد بالعدم الذي هو القتل.

(2) قولنا: (بعقدة النكاح) بإضافة عقدة إلى النكاح، فيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ولا تعزموا عقدة

النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله﴾.

وقولنا: (يشتبك) بمعنى يتعقد النكاح.

فصل فيما يتعلق بألفاظ الطلاق

أَلْفَاظُهُ صَرِيحَةٌ وَمَا يُعَدُّ
وَمَا يُرَى ظَاهِرَةٌ لِلسَّلَفِ
وَمَا يُرَى كِنَايَةً خَفِيَّةً
كَذَاكَ مَا لَيْسَ كِنَايَةً عَلَيْهِ
صَرِيحُهُ اللَّفْظُ الَّذِي لَهُ اسْتِقَاقٌ
وَكُلُّ مَا قَدْ ذَلَّ فِي الْقُرْآنِ
فَأِنَّهُ مِنَ الْكِنَايَاتِ الَّتِي
كَقَوْلِهِ: اعْتَدَى وَفَارَقْتُ وَمَا
وَقَوْلِهِ: بَائِنَةٌ عَلَى الدَّوَامِ
وَكُلُّ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ، وَعَلَى
كِنَايَةً ظَاهِرَةً، وَلِلْخَلْفِ
بِأَنَّهُ يَكُونُ لِلتَّهْدِيدِ
كَأَنْتِ كَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ
وَمَا يُرَى لِغَيْرِهِ إِلَّا إِذَا
يُدْعَى كِنَايَةً بِمَعْنَاهَا الْخَفِي
وَكُلُّ مَا لَيْسَ يُفِيدُهُ وَلَوْ
فَهُوَ كِنَايَةٌ بَعِيدَةٌ الْمَدَى
نَحْوُ اسْقِنِي مَاءً وَكَالِإِشَارَةِ
وَمَا بَقِيَ مِنْ لَفْظِهِ رُدَّ لِمَا

كِنَايَةً ظَاهِرَةً عَلَى الْأَبَدِ
لَكِنَّهُ مِمَّا خَفِيَ لِلْخَلْفِ
عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ بِالْكُلِّيَّةِ
لَكِنْ يُفِيدُهُ بِقَصْدِ يَأْنِيهِ
عِنْدَ الْخَلِيلِيِّينَ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ
عَلَيْهِ أَوْ فِي أَفْصَحِ اللِّسَانِ
تَظَهَّرَ فِيهِ دَائِمًا تَثَبَّتْ
ضَاهَا هُمَا مَعْنَى لَدَى مِنْ عَلِمَا
وَأَنْتِ بَيِّنَةٌ كَذَا أَنْتِ حَرَامٌ
سِوَاهُ عِنْدَ سَلَفٍ قَدْ جُعِلَا
كِنَايَةً خَفِيَّةً لِمَنْ عَرَفَ
بِكَثْرَةِ فِي الْغَضَبِ الشَّدِيدِ
وَالدَّمِ وَالْجَيْفَةِ وَالْحَمِيرِ
قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ فَخُذَا
نَحْوُ أَذْهَبِي وَأَنْطَلِقِي وَأَنْصَرِفِي
مَعَ الْقَرَائِنِ عَلَى مَا قَدْ حَكَمُوا
لَكِنْ بِهَا يَحْصُلُ حَيْثُ قُصِدَا
إِنْ أَفْهَمَتْ فِي الْعُرْفِ بِالْعِبَارَةِ
أَشْبَهُهُ مِنْ كُلِّ لَفْظٍ نَظْمًا

فصل فيما يُنَوَّى فيه وما لا يُنَوَّى فيه من الألفاظ

وَلَا يُنَوَّى فِي صَرِيحِهِ وَلَا
فِي أَصْلِهِ، وَإِنَّمَا يُنَوَّى
فِي ظَاهِرِ الْكِنَايَةِ الَّذِي انْجَلَى
فِي عَدِّهِ فِي الْحُكْمِ أَوْ فِي الْفَتْوَى

وَلَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى نَفِيِ الْخَلْفِ
 وَفِي سِوَاهُمَا يُنَوَى فِي الطَّلَاقِ
 فَإِنْ نَوَى بِأَيِّ لَفْظٍ عَدَدًا
 وَإِنْ خَلَّتْ نِيَّتُهُ مِنَ الْعَدَدِ
 مَعَ وَصْفِهِ الَّذِي نَوَى، وَإِلَّا
 وَلَمْ تَكُنْ بَيْنُونَةٌ بَعْدَ الدُّخُولِ
 إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ أَوْ خُلِعَ
 لَكِنَّهُ عُرِفَ قَدِيمٌ قَدْ مَضَى
 وَالآنَ فِي الْمَمْلُوكِ الْعُرْفُ جَرَى
 وَاخْتَلَفُوا فِي لَفْظِهِ وَرَجَّحُوا
 بِهِ فِرَاقَهَا بِدُونِ رَجْعَةٍ
 فَكُلُّ مَا عَلَّقَهُ عَنْ فِعْلِهَا
 كَذَاكَ مَا يَصْحَبُهُ دَفْعُ الصَّدَاقِ
 وَإِنْ يُكْرَرُهُ فَلَيْسَ يَرْتَدِفُ
 إِنْ كَانَ بِالْعَطْفِ عُمُومًا أَبَدًا
 وَإِنْ أَتَى بِصِيغَةِ التَّكْرُرِ
 وَالْجُزْءِ مِثْلُ الْكُلِّ فِي الطَّلَاقِ
 وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِنَحْوِ إِلَّا
 لَكِنْ إِذَا قَصَبِدَهُ وَاتَّصَلَ

لَدَيْهِمَا إِلَّا الْبِسَاطُ الْمُؤْتَلَفُ
 وَعَدَّهُ وَوَصَفَهُ بِالِاتِّفَاقِ
 يَلْزِمُهُ كُلُّ مَا نَوَى وَقَصَدَا
 فَلَا زِمَ لَهُ أَقَلُّ مَا يَعْدُ
 رَدًّا إِلَى عُرْفِ الْبِلَادِ فِعْلًا
 دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَ أَرْبَابِ النُّقُولِ
 أَوْ رِدَّةٍ أَوْ بِنُفُوتِ الرَّجْعِيِّ (1)
 مَعَ أَهْلِهِ فِي زَمَنِ قَدْ انْقَضَى
 بِطَلْقَةِ بَائِنَةٍ لَا أَكْثَرًا
 بِأَنَّهُ جَمِيعٌ مَا يَتَضَحُّ
 وَدُونَ بَتَّةٍ لِأَهْلِ الشَّرْعَةِ
 وَلَوْ خَرُوجًا فَهُوَ تَمْلِيكٌ لَهَا
 أَوْ طَرْدُهَا مِنْ بَيْتِهِ عِنْدَ الشَّقَاقِ
 إِلَّا عَلَى الرَّجْعِيِّ فِيمَا قَدْ عُرِفَ
 أَوْ دُونَهُ وَلَمْ يُرَدَّ تَأَكُّدًا
 يَلْزِمُهُ كُلُّ مَا اقْتَضَتْ مِنْ صُورٍ
 وَفِي جَمِيعِ بَدَنِ الزَّوْجَاتِ
 فِيهِ وَلَوْ سِرًّا فَخُذَهُ نَقْلًا (2)
 وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا لِمَا تَلَا

(1) قولنا: (إلا بحكم حاكم) في غير الإبلاء، والإعسار، بالنفقة، وأما فيهما فهو رجعي حتى من الحاكم كما لا يخفى.

وقولنا: (أو بنفوت الرجعي) أي بسبب خروجها من العدة؛ فإنه يؤول إلى البينونة كما لا يخفى.

(2) قولنا: (وصح الاستثناء) يقرأ بكسر اللام مع الدرج، ويفسر آخره للمضروبة.

فصل في تفويض الزوج الطلاق لغيره

وَلَمْ يَكُ الطَّلَاقُ بِالْأَصَالَةِ
وَلَيْسَ لِلزَّوْجَاتِ فِيهِ مَدْخَلٌ
بِصِفَةِ التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ
وَإِنْ يُفَوِّضَهُ إِلَى وَكِيلٍ
وَقَدْ يَجِي الطَّلَاقُ بِالتَّعْلِيْقِ
وَخَلَفَ الإِمَامُ سُخُنُونَ بِهِ
إِلَّا مِنَ الزَّوْجِ لَا مَحَالَةَ
إِلَّا بِتَفْوِيضٍ لَهُنَّ يُجْعَلُ
وَصِفَةِ التَّوَكِيلِ لِلجُمهُورِ
آخِرُ يَمُضِ دُونَ مَا تَفْصِيلِ
وَالْحَلْفِ - أَيْضاً - مِنْ ذَوِي الفُسُوقِ
أَهْلُ فُجُورٍ وَقْتِهِ فَانْتَبِهْ

فصل في تقسيم الطلاق إلى بائن ورجعي

وَكُلُّ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ يَقَعُ
وَفِيهِ نِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ، إِلَّا
وَبَعْدُ مِنْهُ بَائِنٌ وَرَجْعِي
يَكُونُ تَارَةً بِمَالٍ مُفْتَرَضٍ
وَمِنْهُ مَا كَانَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ
وَمِنْهُ مَا وَقَعَ دُونَ مَبْنِي
وَمِنْهُ مَا بَانَ بِتَرْكِ الِارْتِبَاعِ
فَهَذِهِ بَائِنَةٌ أَصَالَةً
فَإِنْ نَوَى بَيْنًا، وَإِلَّا فَالْقَضَا
وَقَدْ جَرَى الْقَضَاءُ فِي المَمْلَكِ
وَبِالثَّلَاثِ حَرُمَتْ، إِلَّا إِذَا
وَلَوْ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ذِي عَدَدٍ
وَعَبْرُ هَذِهِ الأُمُورِ السَّبْعِ
فَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ لَا يُرْجَعُ
بِعَفْوِهَا أَوْ عَفْوٍ مِنْ تَوَلَّى (1)
وَأَوَّلُ القِسْمَيْنِ مِنْهُ الخُلْعِي (2)
وَتَارَةً بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ
فِي غَيْرِ إِبْلَاءٍ وَعُسْرٍ فاعْلَمْ
بِسِرَّةٍ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
حَتَّى انْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِالانْقِطَاعِ
وَعَبْرُهَا يُنظَرُ مَا بَدَأَ لَهُ
عَلَيْهِ حَسَبَ مَا بِهِ العُرْفُ قَضَى
بِطَلْقِهِ بَائِنَةً لِمَالِكٍ
نَكَحَهَا سِوَاهُ ثُمَّ نَبَذَ
أَوْ لَفْظٍ بَتَّةً عَلَى المُعْتَمِدِ
فَإِنَّهَا مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ

(1) قولنا: (أو عفو من تولى) أي تولى العند عليها في النكاح، وهو ولي أمرها أو وكيلها.

(2) قولنا: (وبعد) بضم الدال، فهو من المنيات على الضم، لحذف المضاف إليه ونية معناه،

أي بعد دخول الزوج بها.

فصل في الرجعة وما يتعلق بها

وَرَدُّ غَيْرِ بَائِنٍ لِلْعِضْمَةِ
بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ مُصَاحِبِينَ
مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ لِعَقْدٍ أَوْ صِدَاقٍ
وَإِنَّمَا تَصِحُّ حَيْثُ وَقَعَتْ
وَصَحَّتِ الرَّجْعَةُ مِنْهُ حَيْثُمَا
وَصُدِّقَتْ بِلَا يَمِينٍ فِي انْقِضَا
وَذَاتُ رَجْعِيٍّ بِلَا بِنِزَاعٍ
يَلْزِمُهُ الْإِسْكَانُ وَالْإِنْفَاقُ
وَأَجَلَ الْمُؤَلِّيِّ شُهُورًا أَرْبَعًا
طَلَّقَهَا الْحَاكِمُ فَوْرًا إِنْ ظَهَرَ
وَحَيْثُمَا انْحَلَّتْ يَمِينُ الشَّدَةِ
وَقَدْ تَرَكَتْ مَبْحَثُ اللَّعَانِ

يُعَدُّ رَجْعَةً تَقِي مِنْ نِقْمَةٍ
لِنَيْتَةِ الْإِرْجَاعِ دُونَ مِيرٍ
وَيُنْدَبُ الْإِشْهَادُ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ
قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ قَدْ تَبِعَتْ
أَيْدَهَا بِفِعْلٍ شَيْءٍ عَلِمَ
عِدَّتِهَا إِنْ مَرَّ وَقْتُ يُرْتَضَى
كَزَوْجَةٍ إِلَّا فِي الْاسْتِمْتَاعِ
لَهَا كَذَا الظَّهَارُ وَالطَّلَاقُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ إِنْ أَبِي أَنْ يَرْجِعَ
عَدَمُ صَبْرِهَا عَلَى ذَلِكَ الضَّرَرُ
يَصِحُّ أَنْ يَرْجِعَهَا فِي الْعِدَّةِ
لِأَنَّهُ فِي حَيْزِ الْفُقْدَانِ

فصل في الظهار

تَشْبِيهُ زَوْجَةٍ بِظَهْرٍ مَحْرَمٍ
وَهُوَ حَرَامٌ وَمِنْ الْكَبَائِرِ
وَيَحْرَمُ اسْتِمْتَاعَ مَنْ يُظَاهِرُ
وَلَمْ تَجِبْ كَفَّارَةٌ وَلَمْ تَصِحَّ
وَهِيَ ثَلَاثَةٌ عَلَى التَّرْتِيبِ
أَوْلَاهَا إِغْتِاقُ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ

أَوْ بِمَحْرَمٍ ظَهَارًا فَاغْلَمَ
وَالزُّورُ - فِي الشَّرْعِ - وَقَوْلِ الْمُنْكَرِ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُكْفَرُ
إِلَّا بِعَزْمِهِ عَلَى عَوْدٍ وَضِحِّ
بِالنَّصِّ فِي الْقُرْآنِ دُونَ رَيْبٍ
لَمْ يَكُ مُوصُوفًا بِغَيْبِ مُوهِنٍ

(1) قولنا: (في الاستمتاع) يقرأ بكسر اللام مع الدرج لضرورة الوزن.

(2) قولنا: (أن يرجعاً) يفتح حرف المضارعة؛ لأنه من رجع الثلاثي؛ لقوله تعالى: «واللذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر، فإن فاءوا» أي رجعوا عن الامتناع من قرب زوجاتهم.

رَقَبَةٌ يَغْتَقُّهَا مَنْ أَعْبَدَ
وَالْأَرْبَابُ بِالْهَلَالِ الطَّالِعِ
سِتِّينَ مَسْكِينًا وَلَكِنْ قَدْ شَرَعَ
مُدًّا وَثَلَاثَانَ بِمُدِّ الْمُصْطَفَى (١)

ثُمَّ صِيَامُ كُلِّ مَنْ لَمْ يَجِدِ
شَهْرَيْنِ يُفْعَلَانِ بِالتَّابِعِ
ثُمَّ إِطْعَامُ الَّذِي لَمْ يَسْتَطِعْ
لِكُلِّ وَاحِدٍ - هُنَا بِإِلَّا خَفَا -

فصل في العدة وما يتعلق بها

لِذِي الطَّلَاقِ أَوْ وَفَاةِ البُعْلِ
عِدَّتُهَا نَوْعَانِ بِاتِّفَاقِ
نِصَاءٍ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أَبَدًا
لَمْ يَأْتِهَا المَحِيضُ مِثْلَ البَغْلَةِ
وَالْعِدَّةُ بِالْهَلَالِ فِي المَأْتُورِ
أَوْ رَفَعِ حَيْضِ سَنَةٍ تَرَبَّصَتْ
عَادَتْ إِلَى العِدَّةِ بِالأَقْرَاءِ
لَهَا بِسَبَبِ الرِّضَاعِ لَا المَرَضِ
إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ لِذَلِكَ المَقْصِدِ
وَفَسَخُ عَقْدِ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ
مِنْ سَاعَةِ وَالدُّونُ لَا يُعْتَبَرُ
تَبَقَى إِلَى أَقْصَى زَمَانِ الحَمَلِ
خَمْسُ سِنِينَ وَبِهِ الآنَ القَضَا
بِأَنَّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَقَطُ
لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ فِيمَا ثَبَتَ
عِدَّتُهَا بِالنَّصْرِ فِي الآيَاتِ

وَعِدَّةُ الحَامِلِ وَضَعُ الحَمَلِ
وغيرُ ذَاتِ الحَمَلِ فِي الطَّلَاقِ
فَلِلَّتِي تَحِيضُ دَوْمًا وَرَدًا
وَلِلَّتِي قَدِ يَنْسَتْ أَوْ الَّتِي
جَاءَتْ ثَلَاثَةَ مِنْ الشُّهُورِ
وَذَاتُ رَيْبٍ بِاسْتِحْضَاءِ أَتَتْ
وَحَيْثُ مَيَّزَتْ بِإِلَّا خَفَا
لَكِنْ إِذَا تَأَخَّرَ الحَيْضُ عَرَضُ
يَجُوزُ لِلزَّوْجِ انْتِزَاعُ الوَلَدِ
وَمَنْعُهَا - أَيضًا - مِنَ الإِرْضَاعِ
وَالْحَيْضُ فِي العِدَّةِ دَوْمًا أَكْثَرَ
وَذَاتُ رَيْبٍ فِي حُصُولِ حَمَلٍ
وَهُوَ عَلَى القَوْلِ القَوِيِّ المُرْتَضَى
أَمَّا أَقْلُهُ فَبِالِشَّرْعِ انْضَبَطَ
وَكُلُّ مَنْ قَبْلَ الدُّخُولِ طَلَّقَتْ
وغيرُ ذَاتِ الحَمَلِ فِي الوَفَاةِ

(١) قولنا: (ثلاثان) يسكون اللام لغة فيه، وهي متعينة لضرورة الوزن.

أَرْبَعُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ مُطْلَقًا
إِلَّا الَّتِي تَرْتَابُ فِي حُصُولِ
وَيَلْزَمُ الْإِحْدَادُ لِلزَّوْجَاتِ
وَهِيَ اجْتِنَابُ جُمْلَةِ التَّزْوِينِ
إِلَّا لَدَى ضَرُورَةٍ فَيُسْمَحُ
وَكُلُّ مَنْ تَفَعَّلَ زِينَةً عَصَتْ
وَجَازَ أَنْ تَخْرُجَ فِي حَاجَاتِهَا
بَلْ قِيلَ تَخْرُجُ وَلَوْ لِعُرْسٍ
وَلَا تَبِيْتُ فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ
وَلَمْ تُفَارِقْهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ
كَالْإِنْهَادِمْ وَكُسُوءِ الْجَارِ
مَعَ رُفْقَةٍ أَمِينَةٍ لَمْ تُوجَدِ
بَلْ قَدَّمَ الْإِحْرَامُ مُطْلَقًا عَلَى
وَلَوْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ هَكَذَا

وَلَوْ بِهَا لَمْ يَبْنِ فِيمَا حَقَّقَا
حَمَلٍ فَأَقْصَى الزَّمَنِ الْمَجْعُولِ
لَدَى خُصُوصِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ
بِاللُّبْسِ وَالطَّيْبِ وَكُحْلِ الْأَعْيُنِ
فِي الْكُحْلِ لَيْلًا وَنَهَارًا يُسْمَحُ
وَلَكِنْ الْعِدَّةُ مِنْهَا حَصَلَتْ
عِنْدَ وَجُودِ الْأَمْنِ فِي أَوْقَاتِهَا
لَكِنْ يَكُونُ مَعَ كَسْرِ النَّفْسِ
إِلَّا بِبَيْتِهَا الَّذِي لِلْعِدَّةِ
يُبِيحُ تَرْكُهُ فَحَقَّقُوا وَادِرِ
وَسَفَرِ لِحَجٍّ فَرَضَ طَارِي
جَزْمًا لَهَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمُدَدِ
مَبِيَّتِ عِدَّةٍ عَلَى مَا نُقِلَا
قَالَ الْأَمِيرُ، وَسِوَاهُ نُبِذَا

فصل في عدة زوجة المفقود

وَزَوْجَةُ الْمَفْقُودِ فِيمَا حَقَّقَا
لَكِنْ إِذَا فَقِدَ فِي الْوَبَاءِ
وَفِي قِتَالٍ بَيْنَ فِرْقَتَيْنِ
وَفِي الْجِهَادِ بَعْدَ عَامٍ دُونَ مِئَةٍ
تَكُونُ أَجَلًا مِنْ انْقِطَاعِ

تَعْتَدُ عِدَّةَ وَفَاةٍ مُطْلَقًا
تَبَدُّوْهَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الدَّاءِ
مِنْ قَوْمِنَا بَعْدَ التَّقَا الصَّفَيْنِ
وَفِي الْغِيَابِ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ
أَخْبَارِهِ وَالْبَحْثِ بِالْإِجْمَاعِ

فصل في استبراء الحرة

وَكُلُّ حُرَّةٍ بَغْضٍ وَطِئَتْ
تَكُونُ فِي اسْتِبْرَائِهَا كَالْعِدَّةِ
فَإِنَّمَا اسْتَبْرَأُوهَا لَهُ وَرَدُّ
وَإِنْ نَفَتْ وَطِئَتْ فَلَا تُصَدَّقُ
أَوْ شُبْهَةٌ أَوْ فِي زِنَى قَدْ وَقَعَتْ
إِلَّا لَدَى حَدِّ الزِّنَى وَالرَّدَّةِ
بِخِيضَةٍ وَاجْسَدَةٍ ثُمَّ تَحَدُّ
حَيْثُ بِهَا غَابَ عَلَى مَا حَقَّقُوا

فصل في تداخل العدد

وَإِنْ عَلَى الطَّلَاقِ وَاسْتَبْرَاءٍ دَخَلَ
هُدِيمَ بِالثَّانِي جَمِيعُ الْأَوَّلِ
وَإِنْ وَفَاةٌ دَخَلَتْ بِدُونِ مِيزِ
كَذَا إِذَا عَلَى الْوَفَاةِ دَخَلَ
أَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ لَيْسَ يَدْخُلُ
وَمِثْلُ ذَلِكَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ لَا
مُوجِبُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْبَدَلِ
وَاسْتَأْنَفَتْ فِي الْكُلِّ لِلَّذِي يَلِي
عَلَى كِلَيْهِمَا فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ
ثَانِيهِمَا لَا غَيْرُ فَافْتَهُمُ وَاعْقِلَا
عَلَى الْوَفَاةِ دَائِمًا يَارْجُلُ
تَدْخُلُ عَنْ مِثْلِ لَهَا تَأْمَلَا

فصل فيما يجب للمعتدات من سكنى وغيرها

وَتَجِبُ السُّكْنَى عَلَى الْمُطَلَّقِ
بَعْدَ الدُّخُولِ مُطْلَقًا إِلَى انْقِضَاءِ
وَيَلْزَمُ الْإِنْفَاقُ فِي الرَّجْعِيَّةِ
وَمَا لِبَائِنِ عُمُومًا نَفَقَهُ
إِلَّا لِحَمَلٍ فَلَهَا الْأَمْرَانِ
وَحَيْثُ أَرْضَعَتْ فَأَجْرَةُ الرِّضَاعِ
لِكُلِّ مَنْ طَلَّقَهَا فَحَقَّقِي (١)
عِدَّتِهَا لَا غَيْرُ حَتْمًا بِالْقَضَا
وَكَسْوَةٌ كَحَالَةِ الزَّوْجِيَّةِ
وَكَسْوَةٌ - أَيْضًا - لَدَى مَنْ حَقَّقَهُ
إِلَى تَمَامِ الْوَضْعِ خُذْ بَيَانِي
كَانَتْ لَهَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نِزَاعِ

(١) قولنا: (وتجب السكنى على المطلق...) الخ) أي على الزوج الذي طلق زوجته، ولا تجب عليه نفقة أو كسوة إذا كان الطلاق بائنًا لا رجعيًا، كما سيأتي.

بِحَسَبِ الْوَسْعِ عَلَى الْمَعْرُوفِ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ
وَيَجِبُ الْإِسْكَانُ لَا غَيْرُ لِمَنْ
إِنْ تَكَ مَدْخُولًا بِهَا وَالْمَسْكَنُ
أَوْ اكْتِرَاهُ وَكِرَاهُهُ نَقْدٌ
وَفِي النِّزَاعِ مُطْلَقًا يُقْضَى لَهَا
وَرَجَعَتْ لَهُ إِذَا مَا خَرَجَتْ
مَعَ ثِقَةٍ وَأَمِنْ طُرُقٍ وَبَقَا
مَالٌ يَكُنْ عُذْرٌ بِإِلَافِهِمْ
وَجَازٍ لِلْأَعْذَارِ أَنْ تَنْقِلَا
كُسُوءَ جَارٍ أَوْ سُقُوطِ عُلَمَا

مِنْ غَيْرِ تَعْيِيرٍ وَلَا تَكْلِيفِ
أَوْ قَبْلَ مَسِّ لَيْسَ تُعْطَى مَسْكَنًا
تَعْتَدُ مِنْ وَفَاءِ زَوْجِهَا اعْلَمَنَّ
لَهُ وَلَوْ حُكْمًا عَلَى مَا بَيَّنُّوا
- أَيْضًا - وَالْأَسْقَطُ فِي الْمُعْتَمَدِ
بَيْتِهِ الَّذِي بَنَى فِيهِ بِهَا
مِنْهُ وَلَوْ لِلْحَجِّ حَيْثُ قَرُبَتْ
عِدَّتِهَا - أَيْضًا - عَلَى مَا حَقَّقْنَا (١)
أَوْ تَتَلَبَّسُ فِيهِ بِالْإِحْرَامِ
مِنْهُ لِغَيْرِهِ عَلَى مَا نُقِلَا
وَالْخَوْفُ مِنْ لِصٍّ كَمَا تَقَدَّمَا

فصل في نفقة الأبوين والولد

وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلْأَبَاءِ
الْمُؤَسِّرِينَ حَسَبَ الْيَسَارِ
وَلَمْ تَجِبْ لِلْجَدِّ وَابْنِ الْإِبْنِ
وَوَجِبَتْ لِلْوَالِدِ الْحُرِّ عَلَى
فَإِنْ يَكُنْ مُذْكَرًا دَامَتْ لَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أُنْثَى لَهَا دَامَتْ إِلَى
وَإِنْ تَعُدَّ صَغِيرَةً أَوْ بَكْرًا
وَسَقَطَتْ إِذَا مَضَى فِي الْحَقْبِ
وَيَلْزَمُ الْأُمَّ رِضَاعُ الْوَالِدِ

فِي حَالِ عُسْرِهِمْ عَلَى الْأَبْنَاءِ
لَا حَسَبَ الرُّؤُوسِ فِي الْمُخْتَارِ
وَوَالِدِ الزَّوْجَةِ دُونَ وَهْنِ
أَبِيهِ لَا غَيْرُ عَلَى مَا نُقِلَا
إِلَى الْبُلُوغِ لِيُشْهِدَ عَقْلَهُ
أَنْ يَدْخُلَ الزَّوْجُ بِهَا تَأْمَلًا
عَادَتْ لَهَا عَلَى أَبِيهَا جَبْرًا
زَمَانُهَا عِنْدَ رِجَالِ الْمَذْهَبِ
مِنْ غَيْرِ أَجْرٍ دُونَ مَا تَرَدَّدَ

(١) قولنا: (وبقاعدها) تركيب إضافي حذف فيه الهمزة من المضاف، فيقرأ بالقصر مع إضافته لما بعده.

إِلَّا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَمَنْ
بَغَيْرِ أَجْرَةٍ كَمَا لَمْ يَقْبَلِ
وَأَرْضَعَتْهُ دُونَ أَجْرِ اسْتَقْرَرُ
وَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ يُدْفَعُ

بِأَنَّ فَتَيْسَ يُرَضِعَانِ فَاغْلَمَنْ
غَيْرَهُمَا أَيْضاً عَلَى الْقَوْلِ الْجَلِيِّ
إِذَا أَبُوهُ مَاتَ أَوْ عَنْهُ افْتَقَرَ
وَاسْتَأْجَرَتْ مِنْ مَالِهَا مِنْ مَرْضِعٍ^(١)

فصل في حضانة المولود

حَضَانَةُ الْمَوْلُودِ قُلٌّ كَفَالَتُهُ
تَكُونُ لِأُمِّ، فَأُمُّهَا، فَأُمُّ
خَالَةِ أُمِّهِ، فَعَمَّةٌ لَهَا
ثُمَّتْ أُمُّ أَبِي، فَالْجَدَّاتِ
ثُمَّ أَبِي، فَالْأُخْتِ دُونَ رَيْبِ
ثُمَّتْ خَالَةُ أَبِي، فَبِنْتِ
ثُمَّتْ بِنْتُ الْأُخْتِ، فَالْوَصِيِّ
فَابْنِ الْأَخِ، فَالْعَمِّ، فَابْنِ كَمَا
وَفِي التَّسَاوِي الْأَصُونِ وَالْأَشْفَقِ
وَشَرْطُهَا التَّكْلِيفُ وَالرُّشْدُ كَذَا
وَالْأَمْنُ لِلْمَكَانِ وَالِدَيَّانِ
وَخُصَّصَ الذِّكْرُ فِيمَا بَيَّنَّا

لِمُدَّةٍ تَحْسُنُ فِيهَا حَالَتُهُ
جَدَّتِهِ، فَخَالَةُ الْمَوْلُودِ، ثُمَّ
دُونَ بَقِيَّةِ النِّسَاءِ مِنْ أَهْلِهَا
مِنْ جِهَةِ أَبِي مُرْتَبَاتٍ
فَعَمَّةِ الطُّفْلِ، فَعَمَّةِ أَبِي^(٢)
أَخِ الْحَضِينِ عِنْدَ كُلِّ مُنْتِ^(٣)
فَالْأَخِ، فَالْجَدُّ عَلَى الْمَرْضِيِّ
يُقَدَّمُ الشَّقِيقُ فِي الْكُلِّ اعْلَمَا
مُقَدَّمٌ - هُنَا - لَدَى مَنْ حَقَّقُوا
سَلَامَةً مِنْ مَرَضٍ فِيهِ الْأَذَى
وَقُدْرَةً - أَيْضاً - عَلَى الصِّيَانَةِ
بِأَنَّ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنْ يَحْضُنُ^(٤)

(١) قولنا: (وليس للصبي مال) الواو للعطف، وجملة ليس واسمها وخبرها معطوفة على جملة (إذا أبوه مات، أو عنه افتقر) أي يجب عليها إرضاعه إذا مات أبوه أو افتقر، وليس للصبي مال يدفع لمن ترضعه.

(٢) قولنا: (دون ريب) - بكسر الراء وفتح الياء التي بعدها - جمع ريبة، بمعنى الشك كما لا يخفى.

(٣) قولنا: (فبنت أخ الحضين) بإضافة بنت إلى أخ الحضين كما لا يخفى.

(٤) قولنا: (بأن يكون عنده من يحضن) من الإناث، كزوجة، أو بنت، أو من أشبه ذلك.

وَأَنْ يَكُونَ مَحْرَمًا فِي حَضْنِ
وَإِخْتِصَّتِ الْأُنْثَى بِأَنْ لَا تَسْكُنَا
وَيَخْلُوهَا مِنَ الزَّوْجِ الَّذِي
وَأَنْ تَكُونَ لَمْ تُسَافِرْ مِنْ بَلَدٍ
سَفَرًا نَقَلَهُ بِهِ وَإِلَّا
وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ الْوَلِيُّ
وَأَمَرَتْ أَنْ تَتَّبَعَ الْمَحْضُونَ، أَوْ
وَمَالَهَا أَجْرٌ وَلَا سُكْنَى عَلَى
وَالْحَقُّ لِلْحَاضِنِ لَا لِلْوَالِدِ
لِذَا لَهُ إِسْقَاطُهَا بِعَوَضٍ
وَلَمْ تَعُدْ لِمَنْ تَأَيَّمَتْ فَعِ
وَتَسْتَمِرُّ إِنْ تَكُنْ تَأَيَّمَتْ
وَحَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ سِوَى مَنْ وُلِدَتْ
أَوْ وُجِدَتْ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَى
يَبْقَى لَدَى الْأُمِّ الَّتِي تَزَوَّجَتْ
وَلِلَّتِي تَحْضُنُ قَبْضَ النِّفْقَةِ
وَلَيْسَ تَمْنَعُ الَّذِي يُنْفِقُ مِنْ
وَنَقْلِهِ لِمَكْتَبٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ

أُنْثَى مُطَبِّقَةً وَلَوْ مَعَ أَمْنٍ
مَعَ الَّتِي كَانَ لَهَا الْحَضْنُ هُنَا
لَيْسَ بِمَحْرَمٍ إِلَى الطُّفْلِ خِذْ
لِغَيْرِهِ بِمِقْدَارِ سِتَّةِ بُرْدٍ⁽¹⁾
فَحَضْنُهَا يَسْقُطُ لَيْسَ إِلَّا
جَازَ لَهُ بِإِلَّا خِلَافٍ فَاعْقِلِ
يَأْخُذُهُ الْوَلِيُّ هَكَذَا حَكَوْا
نَفْسَ الْحَضَانَةِ عَلَى مَا نُقِلَا
شَرْعًا وَلَا لِلَّهِ فِي الْمُعْتَمِدِ
أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ لِأَمْرٍ عَارِضٍ
إِنْ أَسْقَطَتْهَا دُونَ عُدْرِ مَانِعٍ⁽²⁾
قَبْلَ انْتِقَالِهَا إِلَى الَّتِي تَلَتْ
أَوْ الْحَضِينَاتِ لَهُ قَدْ فُقِدَتْ
حَضَانَةُ أَوْ غَيْرِ أَمْنٍ مُسَجَّلَا
حَيْثُ الضَّرُورَةُ إِلَيْهَا أَحْوَجَتْ
وَكِسْوَةَ - أَيْضًا - وَسُكْنَى لَا نِفْقَةَ⁽³⁾
تَفْقِدُ الْمَحْضُونَ دَوْمًا يَأْفِظُنْ
أَوْ صَنْعَةٍ تَحْتَاجُ لِلْمُدَارَسَةِ

(1) وقولنا: (مقدار ستة برد) بضم الباء الموحدة والراء أيضاً جمع بريد وهو معروف عند الفقهاء كما لا يخفى.

(2) قولنا: (فع) الفاء لتحسين اللفظ زائدة، وع: فعل أمر من وعى الشيء يعيه إذا حفظه، فع بمعنى احفظ كما لا يخفى.

(3) قولنا: (وكسوة) بالجر معطوف على النفقة بتقدير المضاف قبل النفقة، أي للتي تحضن قبض النفقة، وقبض كسوة المحضون وسكنى تليق به، وتسكن هي تبعاً له كما لا يخفى.

كتاب البيوع وما يتعلق بها

وَاعْلَمَ بِأَنْ طَلَبَ الْحَلَالَ .
فَلَا يَجُوزُ أَكْلُ مَالِ الْمُسْلِمِ .
وَالْبَيْعُ قَدْ عُرِفَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ
عَلَى انْتِقَالِ الذَّاتِ بِالْمُعَاوَضَةِ
وَرُكْنُهُ: الْعَاقِدُ، وَالْمَعْقُودُ
وَإِنْ مُعَاطَاةً عَلَى الْمَشْهُورِ
فَرَضَ عَلَى النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ (1)
إِلَّا يَبِيعُ مِنْهُ أَوْ تَكْرِمَ (2)
بِأَنَّهُ عَقْدٌ مِنْ اثْنَيْنِ انْتَبَهَ
مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرٍ قَدْ عَاوَضَهُ (3)
عَلَيْهِ، ثُمَّ مَا الرُّضْيُ يُفِيدُ
وَلَوْ لَدَى مُعْظَمِ الْأُمُورِ (4)

فصل في شروط العاقد

وَالشَّرْطُ فِي صِحَّةِ عَقْدِ الْعَاقِدِ
وَالشَّرْطُ فِي لُزُومِهِ التَّكْلِيفُ
وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِالْجَبْرِ الْحَرَامِ
وَمِلْكُ بَائِعِ لِذَاتِ مَا يُبَاعُ
وَكَوْنُ مُشْتَرِيهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ
وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا فَلْتَعْرِفَ
فَالْبَيْعُ بِالْإِكْرَاهِ لَا يَلْزَمُ إِنْ
تَمَيِّزُهُ بِالْفَهْمِ لِلْمَقَاصِدِ
وَعَدَمُ التَّحْجِيرِ بِأَحْلِفُ
لَا الْجَائِزِ الَّذِي لِأَسْبَابِ يُقَامُ
وَلَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ فِيهِ اتِّبَاعٌ (5)
أَمْرًا مُحَرَّمًا لَهُ فَانْتَبَهَ
لَدَى شِرَاءِ مُسْلِمٍ وَمُضْخَفٍ
لَمْ يُمَضِّهِ الْمُكْرَهُ بَعْدُ يَافِطُنَ (6)

(1) قولنا: (فرض على النساء والرجال) فيه إشارة إلى الحديث الشريف وهو قوله - ﷺ - «طلب الحلال واجب على كل مسلم» رواه الديلمي في مسند الفردوس، كما في الجامع الصغير للسيوطي.

(2) قولنا: (أو تكرم) أي بالعطاء، سواء كان على سبيل الهدية، أو الصدقة، أو النحلة، أو الإكرام، أو نحو ذلك.

(3) قولنا: (بالمعاوضة) أي بدفع الثمن، أو القيمة، أو نحو ذلك.

(4) قولنا: (ولو لدى معظم الأمور) كبيع الجمل والحصان، ولا تختص المعاوضة ببيع نحو الكلب والدجاجة، وما أشبه ذلك.

(5) قولنا: (ولم يكن لغيره فيه اتباع) احترازاً من بيع الرهن، وبيع ما فيه خصومة؛ لتعلق حق الغير به كما لا يخفى.

(6) قولنا: (لم يمضه) بضم حرف المضارعة؛ لأنه من أمضى الرباعي كما لا يخفى.

وَصَحَّ مِنْ مُمَيِّزٍ وَذِي سَفَهٍ
 وَمِنْ سِوَى الْمَالِكِ لَكِنْ وَقَفَا
 فَإِنْ يَكُ الْمَالِكُ حَاضِرًا مَعَهُ
 وَسَاكِتًا مِنْ غَيْرِ عُدْرِ مَانِعٍ
 يَلْزَمُهُ بَيْعُ ذَلِكَ الْفُضُولِيِّ
 وَإِنْ يَكُنْ غَآبٌ وَلَكِنْ سَمِعَا
 فَإِنْ يَقُمُ بِالْفُورِ فَالْخِيَارُ لَهُ
 وَإِنْ يَقُمُ بَعْدَ تَمَامِ عَامٍ
 وَمَالُهُ شَيْءٌ سِوَى أَخْذِ الثَّمَنِ
 وَصَحَّ بَيْعُ الرَّهْنِ أَيْضًا وَوَقَفَ

إِذَا أَجَازَهُ الْوَلِيُّ فَاعْرِفَهُ
 عَلَى رِضَى مَالِكِهِ إِنْ عُرِفَا
 فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ الَّذِي قَدْ أَوْقَعَهُ
 إِلَى تَمَامِ عُقْدَةِ التَّبَايُعِ
 لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ كَالْوَكِيلِ
 وَصَارَ عَالِمًا بِمَا قَدْ وَقَعَا
 فِي الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ لِلْمُعَامَلَةِ
 فَالْبَيْعُ مَاضٍ دُونَمَا كَلَامٍ
 مِنَ الْفُضُولِيِّ الَّذِي بَاعَ اعْلَمَنَّ
 عَلَى رِضَى مُرْتَبِهِنَّ بِهِ شُغِفَ

فصل في شروط المعقود عليه من ثمن ومثمن

وَشَرَطُ صَحَّةِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ
 وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا شَرْعًا وَلَوْ
 وَعَدَمُ النَّهْيِ وَقُدْرَةُ عَلَى
 وَعَدَمُ الْجَهْلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا
 فَلَا يُبَاعُ نَجَسٌ كَالْخَمْرِ
 وَجَازَ بَيْعُ الزَّبْلِ لِلضَّرُورَةِ
 وَلَا يُبَاعُ بَالِغُ السِّيَاقِ

طَهَارَةٌ وَلَوْ قُبُولًا فَاعْلَمَنَّ
 قَلَّ كَرْمَلٍ وَتُرَابٍ قَدْ حَكُوا
 تَسْلِيمِ كُلِّ مِنْهُمَا تَأْمَلًا
 ذَاتًا وَقَدْرًا وَصِفَاتٍ فَاعْلَمَا
 وَلَا مُنَجَّسُ الزُّبُوتِ فَادِرٌ (1)
 وَالثُّوبُ لَكِنْ مَعَ بَيَانِ الصُّورَةِ (2)
 وَاللَّغْنَاءُ بِاتِّفَاقٍ (3)

(1) قولنا: (نجس) - يفتح الجيم - لا يطلق إلا على عين النجاسة كالبول والعدرة ونحوهما.

(2) قولنا: (لكن مع بيان الصورة) في الثوب المتنجس، بأن يخرى البائع من اشترى منه الثوب بأنه مصاب بنجاسة، فالمراد بالصورة صفة البيع، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (بالغ السباق) كالجمار، وكل حيوان محرّم الأكل، لأنه لا ينتفع به عند بلوغ السباق كما لا يخفى.

وَلَا يُبَاعُ الْكَلْبُ وَالْخَنزِيرُ
وَلَا يُبَاعُ ابْنُ وَشَّارِدُ
وَلَا الَّذِي فِيهِ خُصُومَةٌ وَلَوْ
وَلَا يُبَاعُ كُلُّ مَا قَدْ جُهَلًا
كَسَلَعَتَيْنِ لَيْسَتَا لِوَاحِدٍ
وَيَبَعُ نَحْوَ الرَّطْلِ أَيْضًا مِنْ لُحُومٍ
وَكْتَرَابٍ صَائِعٍ وَصَائِعٍ
وَيُكْتَفَى بِرُؤْيَا الْعَيْنَيْنِ
لِذَاكَ جَازَ بَيْعُ مَعْدِنٍ كَذَا
وَجَازَ بَيْعُ الْحَبِّ فِي سُنْبِلِهِ
أَوْ وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَيَّ كَيْلٍ إِذَا
وَإِنْ أُرِيدَ الْكُلُّ أَوْ تَعَيَّنَا
كَبِعَ لَنَا الصُّبْرَةَ كُلُّ صَاعٍ
أَوْ بَعَ لَنَا الشُّقَّةَ كُلُّ بَاعٍ
أَوْ بَعَ لَنَا السَّلَّةَ كُلُّ رَطْلٍ
وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ مَا قَدْ أُجْمِلًا

وَالْخَلْفُ فِي الْكَلْبِ لَهُمْ مَشْهُورٌ⁽¹⁾
وَالْحُوتُ فِي الْبَحْرِ وَطَيْرٌ صَاعِدٌ
مَعَ غَاصِبٍ لَمْ يَمْتَلِ كَمَا رَوَوْا
وَلَوْ لَدَى التَّفْصِيلِ فِيمَا نُقِلَا
فِي صَفَقَةٍ بِشَمْنٍ مُتَّجِدٍ
شَاةٌ قُبَيْلَ سَلْخِهَا عَلَى اللُّزُومِ⁽²⁾
وَالْحُكْمُ فِيهِ رَدُّهُ لِلْبَائِعِ
فِي كُلِّ مَا يُعْلَمُ بِالتَّخْمِينِ⁽³⁾
جُمْلَةً شَاةٌ قَبْلَ سَلْخِهَا خَذَا
إِنْ أَمَكْنَ الْحَزْرُ بِخَرْصِ كُلِّهِ
لَمْ يَتَأَخَّرْ نِصْفَ شَهْرٍ فَخَذَا
قَدْرٌ كَفَى الْعِلْمُ بِتَفْصِيلِ لَنَا
بِدِرْهِمٍ أَوْ قَدْرَ نِصْفِ صَاعٍ⁽⁴⁾
بِدِرْهِمٍ أَوْ قَدْرَ نِصْفِ بَاعٍ
بِدِرْهِمٍ أَوْ قَدْرَ نِصْفِ رَطْلٍ
فِيهِ لِأَنَّهُ جَزَافٌ فَصَلَا

(1) قولنا: (والخلف في الكلب) ورجحوا أن كلاب الماشية والحراسة يجوز بيعها؛ ولذلك قال ابن عاصم في تحفة الحكام:

ورجحوا أن كلاب الماشية *** يجوز بيعها ككلب البادية
(2) قولنا: (ويبع نحو الرطل أيضاً من لحوم) لما فيه من الجهالة في وصف اللحم فلا يجوز بيعه على اللزوم، وأما على الخيار بعد الرؤية فيجوز بيعه كما لا يخفى.

(3) قولنا: (بالتخمين) مصدر تخمن، إذا قدر الشيء بغلبة الظن كما لا يخفى.

(4) قولنا: (كبيع لنا الصبرة) - بكسر الباء وسكون العين - فعل أمر بالبيع، والصبرة من الطعام جمعها صبر مثل غرفة وغرف، والمراد بها - هنا: ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن.

فصل في بيع الجزاف

وَالْبَيْعُ بِالْجِزَافِ شَرْعاً قَدْ وَرَدَ
 إِنَّ رِبِيءَ بِالْعَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ كَثُرٌ
 وَجَهْلَاهُ - مُطْلَقاً - وَحَزْرَاهُ
 وَلَيْسَ فِيهِ الْقَضْدُ لِلْأَفْرَادِ
 كَمِثْلِ رُمَانٍ وَبَيْضٍ وَرُطْبٍ
 وَيُمنَعُ الْجِزَافُ مَعَ مَكِيلٍ
 بِأَنَّ أَتَى الْجِزَافُ فِي الْأَرْضِ، وَفِي
 وَجَازَ مُطْلَقاً جِزَافَانِ كَذَا
 وَجَازَ - أَيْضاً - بِاتِّفَاقِ الْكُلِّ
 وَرُؤْيَةِ الصُّوَانِ وَالْبِرْنَامِجِ
 لَمْ يَتَغَيَّرْ بَعْدَهَا بِأَنَّ أَتَتْ
 وَجَازَ بَيْعٌ غَائِبٌ عَلَى الصَّفَةِ
 إِلَّا الَّذِي فِي فَتْحِهِ فَسَادٌ
 وَشَرْطُ بَيْعِ غَائِبٍ عَلَى اللُّزُومِ
 وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ تَقْدِ الثَّمَنِ
 وَيُمنَعُ النَّقْدُ وَلَوْ بِالِاخْتِيَارِ

فِي كُلِّ ذِي كَيْلٍ وَوَزْنٍ أَوْ عَدْدٍ⁽¹⁾
 جِدْأً، وَشَقَّ عَدُّهُ حَتَّى عَسُرَ
 وَقَدْ تَسَاوَتْ أَرْضُهُ بِلَا اشْتِبَاهٍ⁽²⁾
 إِلَّا قَلِيلَ الثَّمَنِ الْمُعْتَادِ
 لَا مِثْلَ أَثْوَابٍ وَفُرُشٍ وَخَشَبٍ⁽³⁾
 إِلَّا إِذَا جَاءَ عَلَى التَّاصِيلِ⁽⁴⁾
 نَحْوِ الْحُبُوبِ الْكَيْلِ أَيْضاً فَأَعْرِفِ
 - أَيْضاً - مَكِيلَانَ وَمَعَ عَرْضِ خَذَا
 بَيْعٌ عَلَى رُؤْيَةِ بَعْضِ الْمِثْلِ
 وَرُؤْيَةِ سَابِقَةٍ فِي الْخَارِجِ
 قَرِيبَةٍ فِي الْعَادَةِ الَّتِي جَرَتْ⁽⁵⁾
 لَا حَاضِرٍ تُمَكِّنُ فِيهِ الْمَعْرِفَةَ
 ففِيهِ يَكْفِي وَصْفُهُ الْمُرَادُ⁽⁶⁾
 عَدَمُ بَعْدِ فَاجِشٍ عَلَى الْعُمُومِ
 فِي غَيْرِ جُمْلَةِ الْعَقَارِ الْمَاكِنِ
 فِي كُلِّ غَائِبٍ يُبَاعُ بِالْخِيَارِ

(1) قولنا: (ووزن) الواو - هنا - بمعنى أو، بدليل ما بعدها.

(2) قولنا: (وحزراه) أي قدره بالتخمين والخرص كما لا يخفى.

(3) قولنا: (وفرش) بضم الفاء، وسكون الواو للضرورة، جمع فواش كما لا يخفى.

(4) قولنا: (إلا إذا جاء على التاصيل) مصدر أصل تاصيل، إذا جعل كل شيء على أصله، والأصل في بيع الأرض الجزاف، وفي بيع الضعفاء الكيل، فإن جاء على الأصل جاز جمعهما في البيع كما لا يخفى.

(5) قولنا: (قريبة) أي في الزمان، لا في المكان، كما لا يخفى.

(6) قولنا: (ففيه يكفي وصفه المراد) كالروائح الطيبة وما أشبهها، فيكفي فيها الوصف فقط.

فصل في الربا وأقسامه

وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ عَقْدَ الْبَيْعِ
 ثُمَّ الرَّبَا مِنْهُ رَبَا التَّفَاضُلِ
 وَمِنْهُ مَا يُدْعَى رَبَا النِّسَاءِ
 فَيَحْرُمُ الْأَوَّلُ فِي عَيْنِ بَعِيْنٍ
 بِشَرْطِ أَنْ يَتَّحِدَ الْجِنْسُ، وَأَنْ
 وَيَحْرُمُ الثَّانِي لَدَى عَيْنِ تَبَاعٍ
 وَفِي طَعَامٍ يَبِيعُ بِالْمَطْعُومِ
 فَالْبَيْعُ لِلْجِنْسِ بِجِنْسِهِ وَرَدُّ
 وَالْبَيْعُ لِلْجِنْسِ بِجِنْسٍ آخَرَ
 فَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ

وَحَرَّمَ الرَّبَا بِنَصِّ قَطْعِي (1)
 وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى التَّمَاثُلِ (2)
 وَشَرْحُهُ التَّأخِيرُ لِأَشْيَاءِ
 وَفِي طَعَامٍ بِطَعَامٍ دُونَ مِثْنِ
 يُرَى الطَّعَامُ رَبَوِيًّا فَأَعْلَمَنْ
 بِالْعَيْنِ مُطْلَقًا بِدُونِ مَا نِزَاعٍ
 وَلَوْ خِلَافَ جِنْسِهِ الْمَعْلُومِ
 مِثْلًا بِمِثْلِ دَائِمًا يَدَا بِيْدٍ
 جَازَ تَنَاجُزًا وَلَوْ بِأَكْثَرَا
 تُعَيَّنُ فِي الْمَسَائِلِ الْجُزْئِيَّةِ

فصل في علة الربا في العين

وَعِلَّةُ النَّسَاءِ فِي الْعَيْنَيْنِ
 وَفِي سِوَاهُمَا مِنَ الْعُمَلَاتِ
 إِذْ كُلُّ فَلْسٍ مَالُهُ رَصِيدٌ

مُجَرَّدُ الْعَيْنِ لَدَى الرُّكْنَيْنِ (3)
 رَصِيدٌ عَيْنٍ ضَامِنٌ لِلذَّاتِ (4)
 فِي الْعُرُوضِ عِنْدَهُمْ مَعْدُودٌ

(1) قولنا: (بنص قطعي) لقوله تعالى ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾.

(2) قولنا: (وهو الزيادة على التماثل) لقوله (ﷺ): «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، والأخذ والمعطي سواء» رواه الإمام أحمد ومسلم والنسائي، حديث صحيح، كما في الجامع الصغير للسيوطي (4355).

(3) قولنا: (لدى الركنين) اللذين هما غير البائع والمشتري، فيكون المراد بالركنين: الثمن والمثمن معاً، وهما ما يسمى عندهم بالبدل كما لا يخفى.

(4) قولنا: (من العملات) بضم العين المهملة وسكون الميم، فيشمل كل ما يتعامل به من الفلوس، سواء كانت من نحاس أو ليط أو نحوهما.

وَعِلَّةُ الْفَضْلِ لَدَى مَا ذَكَرْنَا
 مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ فِي الْعَيْنِ
 وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِي الرُّوَجِ
 وَكُلُّ مَا لَيْسَ يَرُوجُ فِي وَطَنِ
 فَدَخَلَتْ كُلُّ الْفُلُوسِ الْجُدِيدِ
 إِنْ كَانَ عِنْدَهَا رَصِيدٌ يَكْفُلُ
 لِأَنَّهَا عِنْدَ وُجُودِ مَا ذَكَرْنَا
 فَيَبْعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لِأَجْلِ
 كَيْبَعِهَا بِبَعْضِهَا تَفَاضُلًا
 وَلَا تَجُوزُ شَرْعًا الْمُرَاطَلَةُ
 وَهِيَ ابْتِياعُ الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ الَّتِي
 وَمِثْلُهَا الْإِبْدَالُ لِلْعَيْنِ بِمَا
 إِذَا تَسَاوَيْتَا مَعًا وَإِلَّا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَدَى الْقَلِيلِ بِالْيَقِينِ
 وَجَازَ صَرْفُ فِضَّةٍ بِذَهَبٍ
 إِنْ كَانَ دَائِمًا مَعَ التَّنَاجُزِ
 وَلَا يَجُوزُ الصَّرْفُ بِالتَّأخِيرِ
 إِنْ كَانَ مَعَ تَفَرُّقِ الْأَبْدَانِ

أَصَالَةٌ فِي كُلِّ تَقْوِيمٍ جَرَى⁽¹⁾
 أَوْ فِي رَوَاجٍ مَا عَدَا النُّقْدَيْنِ
 يُعَدُّ جِنْسَيْنِ بِإِلَّا لَجَاجٍ
 يُبَاعُ فِيهِ كَالْعُرُوضِ فَاعْلَمَنَّ
 وَلَوْ مِنَ الْكَاعِغِدِ فِي الْمُعْتَمَدِ⁽²⁾
 مِقْدَارَهَا الْمَالِي جِئِنَ تَبَطَّلُ
 تَكُونُ كَالْعَيْنِ لَدَى أَهْلِ النَّظَرِ
 يُنْمَعُ مُطْلَقًا بِإِلَّا قَيْدِ حَصْلِ⁽³⁾
 إِنْ تَتَّجِدُ فِيمَا ذَكَرْنَا مُسْجَلًا
 إِلَّا تَنَاجُزًا بِإِلَّا مُفَاضَلَةً
 مِنْ جِنْسِهَا وَزِنًا بِإِلَّا تَفَاوُتٍ
 مَائِلًا فِي الْجِنْسِ عَدَا فاعْلَمَا
 فَلَمْ يَجُزْ إِلَّا لَدَى مَا قَلَّا
 لِذَوْرَانِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ
 وَعَكْسُهُ عِنْدَ رِجَالِ الْمَذْهَبِ
 وَلَوْ بِفَضْلِ زَائِدٍ وَتَنَاجُزِ
 وَلَوْ مَعَ الْقُرْبِ عَلَى الْمَشْهُورِ⁽⁴⁾
 لَا دُونَ ذَلِكَ فَافْهَمَنَّ بَيَانِي

(1) قولنا: (أصالة في كل تقويم جرى) بمعنى يجري فهو على حد قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾
 بمعنى يأتي. أي إن الأصل في تقويم المتلفات والعيوب التي تصيب الحيوان وغيره تكون
 بالذهب والفضة على سبيل الأصالة، ولا تقوم بغيرهما، إلا إذا عدا معا كما لا يخفى.

(2) قولنا: (كل الفلوس الجدد) جمع جديد، وهو اسم لكل عملة ليس لها رصيد عند الفقهاء،
 وقد اشتهر ذلك حتى صار علما عليها بالقلبة عندهم.

(3) قولنا: (يمنع) لما فيه من التأخير، المسمى بربا النساء.

(4) قولنا: (بالتأخير) لما فيه من ربا النساء - أيضا.

وَلَا يَجُوزُ الصَّرْفُ بِالتُّصْدِيقِ
كَكُلِّ قَرْضٍ وَمَبِيعٍ لِأَجَلٍ
وَلَا يَجُوزُ مَعَ بَيْعٍ فاعْلَمِ
وَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ لِلْمَسْكُوكِ
إِلَّا لِأَهْلِ سَفَرٍ يَغْطُونَهُ
وَجَازَ دَفْعُ دِرْهَمٍ مُتَّجِدٍ
وَجَازَ رَدُّ سَلْفٍ بِالْأَفْضَلِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ وَإِلَّا فامْنَعَهُ
وَبِأَقْلٍ مِنْهُ قَدْرًا وَصِفَةً
لَا بِأَقْلٍ مُطْلَقًا أَوْ أَزِيدًا
كَدَوْرَانِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ
كَذَاكَ دَيْنُ الْعَيْنِ مِنْ مَبِيعٍ
كَغَيْرِهَا بِأَكْثَرٍ أَوْ بِأَقْلٍ
وَقَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ عِلْتَانِ
أَوْلَاهُمَا حُطُّ الضَّمَانِ وَأَزِيدُ

مِنْ غَيْرِ تَقْلِيلٍ عَلَى التَّحْقِيقِ (١)
وَكُلُّ مَا عَجَّلَ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ
إِلَّا إِذَا مَا اجْتَمَعَا فِي دِرْهَمٍ (٢)
بِوَزْنِهِ مَعَ أَجْرَةِ التَّسْكِيكِ (٣)
مَعَ أَجْرَةِ وَيَأْخُذُونَ وَزْنَهُ
فِي بَيْعِهِ مَعَ فُلُوسٍ جُنْدٍ
فِي صِفَةٍ لِفِعْلِ خَيْرِ الرُّسُلِ
لِأَنَّهُ مِنْ سَلْفٍ بِمَنْفَعَةٍ
إِنْ انْتَهَى الْأَجَلُ حَقًّا فَاعْرِفَهُ (٤)
قَبْلَ تَمَامِ أَجَلٍ قَدْ حُدِّدَا (٥)
لِعَدَمِ الْمَعْرُوفِ فِيهِ دُونَ مِثْنِ
وَجَازَ بِالمِثْلِ لَدَى الْجَمِيعِ
لَكِنْ إِذَا مَا حَلَّ فِيهِمَا الْأَجَلُ
دَوْمًا مِنَ الْجَوَازِ يَمْنَعَانِ
أَخْرَاهُمَا: ضَعُ وَتَعَجَّلْ يَا مُرِيدُ

(1) قولنا: (ولا يجوز الصرف بالتصديق) لأنه يؤدي إلى التفاضل عن النقص تارة، وعن العيب تارة أخرى، وذلك لا يجوز.

(2) قولنا: (إلا إذا ما اجتمع في درهم) أي ونحوه من كل ما قلَّت قيمته وعدده، وذلك ممنوع إلا في عقود مخصوصة، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (ولا يجوز الأخذ للمسكوك) أي من كل ذهب أو فضة جعل سكة يتعامل بها، ومثله الذهب أو الفضة المصنعة للزينة؛ لأن تصنيعها للزينة يجعلها كالمسكوك للتعامل بها. كما لا يخفى.

(4) قولنا: (وبأقل) (وجاز) (ومجرور)، متعلق بفعل محذوف تقديره جاز، وإنما حذف للدلالة ما قبله عليه، أي وجاز بأقل منه في القدر والصفة بشرط انتهاء الأجل، كما في النظم.

(5) قولنا: (لا بأقل مطلقاً) أي في القدر أو في الصفة، كما لا يخفى.

وَإِنْ تَكُنْ قَدْ بَطَلْتَ مُعَامَلَةَ
إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَكَانَ صَالِحاً
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عُدِمَتْ بِالْحَسْمِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَطْلٌ وَإِلَّا فَالْأَحْظُ

فَالْوَاجِبُ الْمِثْلُ بِلَا مُجَادَلَةَ⁽¹⁾
لِلْبَيْعِ كَالْعُرُوضِ فِيمَا صُحِّحَا
فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ
يَجِبُ يَوْمَ الْحُكْمِ فِي الْقَوْلِ الْأَحْظُ

فصل في علة الربا في الطعام

وَعِلَّةُ النَّسَاءِ فِي الطَّعَامِ
عَلَى سَبِيلِ الْقَوْتِ لَا التَّدَاوِي
فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الطَّعَامِ الْمَاءُ
بَلْ مِنْهُ دَائِماً فَوَاكِهِ الشَّجَرِ
فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ
وَجَازَ مَعَ تَنَاجُزٍ وَلَوْ مَعَا
لِأَنَّهَا غَيْرُ طَعَامِ رَبَوِي
وَعِلَّةُ الْفَضْلِ اقْتِيَاتٌ وَأَدْخَارٌ
فَهَذِهِ الْعِلَّةُ حَيْثُ وَجِدَتْ
وَكُلُّهَا تَوْجَدُ فِي قَمْحٍ ، وَفِي

مَجْرَدُ الطَّعْمِ لَدَى الْأَنْبَامِ⁽²⁾
هَذَا الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ الصَّاوِي
وَلَا الزَّرَارِيْعُ وَلَا الدَّوَاءُ
وَحُلْبَةُ كَذَا الْبُقُولُ وَالْخُضْرُ
لِأَجْلِ يَمُرُّ قَبْلَ الْقَبِيضِ⁽³⁾
تَفَاضُلٍ فِي بَيْعِهَا إِنْ وَقَعَا⁽⁴⁾
عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي الْقَوْلِ الْقَوِي⁽⁵⁾
مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ يَا مَنْ اسْتَنَارَ
فِيهِ مِنَ النَّسَاءِ وَفَضْلٌ مَنَعَتْ
سُلْبٌ، شَعِيرٌ، وَهِيَ جِنْسٌ فَأَعْرِفْ

(1) قولنا: (بلا مجادلة) أي بلا خلاف، لأن المجادلة - في الغالب - لا تكون إلا مع الخلاف، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (مجرد الطعام) بضم الطاء المهملة، أي مجرد كونه مطعوماً بقتات به، ولو لم يدخر كالمشمس ونحوه.

(3) قولنا: (فلا يباع بعضها ببعض لأجل) لأن في ذلك ربا النساء وهو التأخير، ولأنها طعام في الجملة.

(4) قولنا: (ولو مع تفاضل) أي لا اختلاف أجناسها كالجزر والبصل ونحوهما.

(5) قولنا: (لأنها غير طعام ربوي) المراد بالربا - هنا - ربا الفضل لا غيره؛ فلذلك يجوز فيها التفاضل، ولا يجوز فيها التأخير، لأن ربا النساء يوجد حتى مع اختلاف الأجناس، بخلاف ربا الفضل فلا يوجد إلا عند اتحاد الجنس، كما لا يخفى.

وَعَلَسَ، أَرْزَى، وَدَخِنَ، وَذَرَّةٌ
 وَفِي حُبُوبِ السَّبْعَةِ الْقَطَائِي
 وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ - أَيْضاً - وَهُمَا
 وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ثُمَّ الْقَرْطَمِ
 وَخَرْدَلِ، وَبِزْرَةِ الْكِتَانِ
 وَفِي الْعُسُولِ وَهِيَ عِنْدَ الْكُلِّ
 وَوُجِدَتْ - أَيْضاً - لَدَى مَا يَتَّجِدُ
 كَمُطْلَقِ الْبَيْضِ، وَخَلِّ، وَلَبَنٍ
 وَلَحْمِ طَيْرٍ مُطْلَقاً، ثُمَّ لَحْمِ
 وَكَالْجَرَادِ، وَلُحُومِ الْبَحْرِ
 فَهَذِهِ التَّسْعَةُ كُلُّ وَاحِدٍ
 وَوُجِدَتْ فِي مُصْلِحِ الْمَطْعُومِ
 وَكُرْكُبِ، وَالْمِلْحِ، وَالْكَمُونِ
 وَكُلِّ وَاحِدٍ قَبِيلِ الْجَمْعِ
 وَالْحَبِّ لَا يَنْقَلُهُ صَلْتًا وَلَا
 لِكِنَّهُ يُنْقَلُ بِالتَّسْوِيقِ
 وَاللَّحْمُ لَمْ يُنْقَلْ عَلَى الْمُخْتَارِ

وَالْكُلُّ أَجْنَاسٌ لَدَى مَنْ حَرَّرَهُ
 مَعَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ بِأَمْعَانِي
 جِنْسَانِ لَا غَيْرُ فَحَقُّقٌ وَأَعْلَمَا
 وَأَحْمَرِ الْفُجْلِ وَحَبِّ السُّمْسَمِ
 وَالْكُلُّ أَجْنَاسٌ فَخُذْ بَيَانِي (1)
 عِدَّةُ أَجْنَاسٍ فَحَرَّرَ نَقْلِي
 فِي الْجِنْسِ مِمَّا ذَكَرَهُ الْآنَ يَرِدُ
 وَسُكَّرِ، وَمُطْلَقِ الْخُبْزِ اعْلَمَنَّ (2)
 ذَوَاتِ أَرْبَعٍ بِمَعْنَاهَا الْأَعْمُ
 مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ وَفَرَّقِ يَجْرِي
 جِنْسٌ بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ الْأَمَاجِدِ
 كَقُلْفُلِ، وَبَصَلِ، وَثُومِ
 وَكَرْوِيَا، كُزْبَرِ، نَيْسُونِ (3)
 فِي مَرَقِ جِنْسٍ بِنَصِّ الشَّرْعِ
 طَحْنُ وَعَجْنٌ مُطْلَقاً تَأْمَلَا
 وَالْقَلِي وَالْخُبْزِ عَلَى التَّحْقِيقِ
 بِالشِّيِّ وَالطَّبْخِ بِلا أَبْزَارِ (4)

(1) قولنا: (بزره) اسم عام لكل الزرايع التي تبتدأ في الأرض، ويصح في بانها الكسر والفتح، لكن إذا قرئ الحرف الذي بعدها بالزاي فالأصح كسر الباء، وإن قرئ ما بعدها بالذال المعجمة فالأصح فتح الباء فيقال فيها: يزر ويذر. كما لا يخفى.

(2) قولنا: (وسكر) - بضم السين المهملة، وفتح الكاف المشددة - اسم لطعام حلو معروف عند جميع الناس.

(3) قولنا: (نيسون) اسم لنوع من الكمون، يعرف بالكمون المصري.

(4) قولنا: (بالشي) بقلب الواو بياء وإدغامها في الباء التي بعدها؛ لأن أصله شوي من شوى اللحم بالنار. كما لا يخفى.

وَبِهِمَا مَعًا إِذَا مَا فَعِلَا
وَالْتَمَرُ بِالتَّيِيدِ لَا يَنْتَقِلُ
وَلَيْسَ تَجْبِينُ الحَلِيبِ نَاقِلَا
فَجَازَ بَيْعُ الأَصْلِ بِالمُتَقِلِ
وَلَا يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضِ
وَلَا يُبَاعُ رَطْبُهَا بِيَابِسِ
كَذَلِكَ المَبْلُورُ بِالمَبْلُورِ
وَلَا يَجُوزُ البَيْعُ لِلزَّيْتُونِ
وَالْمَنْعُ عِنْدَ الشُّكِّ فِي التَّمَاثُلِ
وَاعْتَبَرُوا الكَيْلَ لَدَى المَكِيلِ
وَفِي سِوَاهُمَا كَفَى التَّحْرِي
وَالْبَيْعُ صُورِيٌّ بِهَذَا الفَصْلِ

بِنُوعِ أَبزَارِ لَدَيْهِمْ نُقْلَا
لَكِنْ بِتَخْلِيلِ النُّيِيدِ يُنْقَلُ
بَلْ مَخْضُهُ يُنْقَلُهُ إِنْ عَمِلَا
عَنْ أَصْلِهِ وَلَوْ مَعَ التَّفَاضُلِ
تَفَاضُلًا وَلَوْ آتَى مَعَ عَرَضِ
مِنْهَا عَلَى العُمُومِ فَافْهَمِ وَقِسِ
وَمَائِعُ بِجَامِدِ مَحْلُولِ
بِزَيْتِهِ بِالخِرْصِ وَالتَّخْمِينِ
كَالْمَنْعِ فِي تَحْقِيقِ التَّفَاضُلِ
وَالوِزْنَ فِي المَوْزُونِ بِالتَّاصِيلِ
وَجَازَ فِي المَوْزُونِ عِنْدَ العُدْرِ
لِأَنَّ ذَاكَ بَدَلٌ فِي الأَصْلِ

فصل في البيوعات المنهي عنها

وَفَسَدَ المَنْهِيٌّ عَنْهُ إِلَّا
فَالْمُضْطَفَى نَهَى عَنِ العَشْرِ، وَعَنْ
وَهُوَ - بِتَعْرِيفِ - جَمِيعِ العُلَمَاءِ -
أَوْ يَبِيعُ مَجْهُولٌ بِمَجْهُولٍ لَنَا
كَالبَيْعِ لِلجِزَافِ بِالمَكِيلِ
وَيَبِيعُ يَابِسِ الثَّمَارِ بِالرُّطْبِ
وَيَبِيعُ كُلَّ جَامِدٍ بِمَائِعِ

إِذَا بَدَا لَهُ دَلِيلٌ دَلًّا⁽¹⁾
تَرَابِينَ فِي البَيْعِ - أَيْضًا - فَاعْلَمَنَّ
بَيْعُ لِمَجْهُولٍ بِمَا قَدْ عَلِمْنَا⁽²⁾
مِنْ جَنْبِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ هَاهُنَا
أَوْ بِالجِزَافِ دُونَمَا تَفْصِيلِ
وَالْبَيْعِ لِلزَّيْبِ - أَيْضًا - بِالعِنَبِ
كَبَيْعِ جُبْنِ بِالحَلِيبِ فَاسْمَعِ

(1) قولنا: (دليل دلاً) أي على صحة البيع.

(2) قولنا: (وهو) هذا الضمير يعود على الترابين الذي في البيت قبله، أي إن الترابين - عند جميع العلماء - هو ... الخ.

وَيَبِّعُ شَاةً بِلَحْمٍ شَاةٍ
وَالْبَيْعُ لِلنَّحَاسِ بِالنَّحَاسِ
وَيُنْقَلُ اللَّحْمُ بِطَبْخٍ مُطْلَقًا
وَاعْتَفَرُوا الْبَيْعَ مَعَ الْفَضْلِ الْقَوِيِّ
وَقَدْ نَهَى عَنْ كُلِّ مَا فِيهِ الْغَرَرُ
فِي ثَمَنِ أَوْ مُثْمَنِ أَوْ أَجَلٍ
كَالْبَيْعِ مَعَ تَعَذُّرِ التَّسْلِيمِ أَوْ
أَوْ بَيْعِهَا بِمَا تُسَاوِيهِ غَدًا
أَوْ بِالذِّي يَقُولُ شَيْخُ الْقَوْمِ
وَكَلْزُومِهِ بِلَمْسِ الثُّوبِ
وَيَبِّعُ مَا فِيهِ خِصَامٌ قَدْ جَرَى
وَالْبَيْعُ بِالْإِنْفَاقِ فِي الْحَيَاةِ
وَكَلْزُومِ بَيْعِهِ أَوْ سِلْعَتِهِ
وَيَبِّعُ حَامِلٌ بِشَرْطِ الْحَمْلِ
وَكَوْفُوعِ الْبَيْعِ بِالتَّأْجِيلِ
وَاعْتَفَرُوا فِي الْبَيْعِ وَالتَّأْجِيرِ

أَوْ حَيَوَانِ اللَّحْمِ لَا الْقِنْيَاتِ (١)
مِنْ غَيْرِ نَاقِلٍ عَلَى الْقِيَاسِ
- هُنَا - وَغَيْرُهُ بِصُنْعِ ارْتَقَرِ (٢)
فِي الْجِنْسِ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ الرَّبَوِيِّ
وَهُوَ وُجُودُ الْجَهْلِ فِيهِ وَالْخَطَرُ
وَأُخِذَ بَيَانَ كُلِّهَا بِالمَثَلِ
بِسُومِهَا الْيَوْمَ لَدَى السُّوقِ حَكَوًا
أَوْ بِالذِّي يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَا
إِنْ كَانَ فِي الكُلِّ عَلَى اللُّزُومِ
أَوْ تَبْذِهِ أَوْ دُونَمَا تَقْلِبُ
حَيْثُ بِهِ تَسْلِيمُهُ تَعَذُّرًا
إِلَى تَمَامِ الْعُمْرِ بِالمَمَاتِ (٣)
مِنْ بَيْعَتَيْنِ جَاءَتَا فِي بَيْعِهِ
أَوْ الْجَيْنِ أَوْ نَزْوِ الْفَحْلِ (٤)
إِلَى نِتَاجِ التَّسْجِ لِالأُصُولِ
وَقُوعِ بَعْضِ الْغَرَرِ الْبَسِيرِ (٥)

(١) قولنا: (القنيات) جمع قنية، بمعنى الكسب كما لا يخفى.

(٢) قولنا: (وينقل اللحم بطبخ مطلقاً هنا) اسم الإشارة في هنا عائد على إبدال اللحم بغير اللحم، أما إبداله باللحم فقد تقدم قريباً أن طبخه بلا أبقار لا ينقله عن جنسه. فتنبه لذلك ولا تغفل.

(٣) قولنا: (والبيع بالإنفاق في الحياة... الخ) لما فيه من الجهل القوي الذي لا يغتفر في البيع كما لا يخفى.

(٤) قولنا: (وبيع حامل بشرط الحمل... الخ) لما في الصور المذكورة من الجهل القوي، والغرر الذي لا يغتفر في البيع - أيضاً.

(٥) قولنا: (بعض الغرر البسير) المراد به ما قل جداً: كجهل عمق الأسر، وجهل تمام الشهر ونقصانه، فلا يضر فيهما الغرر لقلته.

كَجَهْلِ عُمِقِ الْأَسْرِ فِي الْبُنْيَانِ
 وَقَدْ نَهَى عَنْ مَا اقْتَضَى فِي الْحَالِ
 وَشَرَحَهُ دَيْنٌ بِدَيْنٍ يَقَعُ
 أَوَّلُ ذَلِكَ: ابْتِدَاءُ الدَّيْنِ
 كَسَلَمِ بِثَمَنِ تَأَخَّرَا
 ثَانِي الثَّلَاثِ: بَيْعُ دَيْنٍ مُطْلَقًا
 كَبَيْعِ مَا تَطْلُبُهُ مِنْ حَارِثٍ
 وَجَازَ بَيْعُهُ بِنَقْدِ حَضْرًا
 وَشَرَطُ بَيْعِ الدَّيْنِ أَنْ يَكُونَ عَنْ
 وَلَمْ يَكُنْ مُعَادِيًا لِلْمُشْتَرِي
 مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ بِإِلَّا قَيْدٍ وَرَدَّ
 وَلَمْ يَكُ الدَّيْنُ طَعَامَ عِوَضٍ
 وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ: فَسْخُ الدَّيْنِ فِي
 مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الدَّيْنِ أَوْ فِي أَكْثَرَا
 هَذَا هُوَ الرَّبَا الَّذِي قَدْ كَانَا
 وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ سُومٍ يَكُونُ
 وَعَنْ وَقُوعِ الْبَيْعِ مَعَ شَرَطٍ يُخْلُ
 لَكِنْ يَصِحُّ الْبَيْعُ حَيْثُمَا حُدِفَ
 وَعَنْ وَقُوعِ الْبَيْعِ بِالْعَرَبِيَّانِ
 وَعَنْ تَوَلِّيِ حَاضِرٍ بَيْعَ سِلْعٍ

وَكَتَمَامِ الشَّهْرِ وَالنَّقْضَانِ
 إِلَى ارْتِبَاطِ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ (١)
 أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ تَمْتَنِعُ
 بِالدَّيْنِ مُطْلَقًا بِدُونِ مِثْنٍ
 أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ أَيَّامٍ تُرَى
 بِالدَّيْنِ إِنْ بِذِمَّةٍ تَعْلَقَا
 بِالدَّيْنِ فِي ذِمَّةِ شَخْصٍ ثَالِثٍ
 أَوْ بِمُعَيَّنٍ وَلَوْ تَأَخَّرَا
 حَيٌّ وَحَاضِرٌ مُقَرَّرٌ فَاعْلَمَنَّ
 بِثَمَنِ مُعَجَّلٍ فَحَرَّرَ
 أَوْ جَنْسِهِ قَدْرًا وَوَضْفًا اتَّخَذَ
 - أَيْضًا - وَلَا عَيْنًا بِعَيْنٍ يَارَضِي
 مُؤَخَّرَ عَلَيَّ الْمَدِينِ فَاعْرِفِ
 لَا فِي أَقْلٍ أَوْ مُمَائِلٍ جَرَى
 فِي الْجَاهِلِيَّةِ جَرَى عَيَانَا
 بِنَجْشٍ أَوْ بَعْدَ مَيْلٍ وَرُكُونٍ (٢)
 بِثَمَنِ أَوْ بِالسَّمْبَعِ يَارْجُلُ
 مِنْ عَقْدِهِ الشَّرْطُ الَّذِي لَهُ رَدْفٌ
 وَعَنْ تَلْقَى سِلْعِ الرُّكْبَانِ (٣)
 بَادٍ عَنِ السُّوقِ زَمَانًا انْقَطَعُ

(١) قولنا: (كالي، بكالي) وبيان حقيقته وأقسامه قد بيناه في هذا النظم.

(٢) قولنا: (بنجش) - بفتح الجيم والنون معاً - اسم من نجش بنجش كقتل يقتل، واسم فاعله ناجش، على وزن قاتل، وهو الذي يزيد في السلعة أكثر من ثمنها، وليس قصده أن يشتريها، بل ليغرر غيره، فيوقعه فيه، كما في المصباح.

(٣) قولنا: (بالعربان) المراد به - هنا - البيع الذي يدفع فيه بعض الثمن، المسمى: بالعربون...
 وقولنا: (الركبان) المراد بهم - هنا - المسافرون.

وَالْبَيْعِ مِنْ بَعْدِ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ
وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ الضَّمَانُ فِي
لِمْشْتَرِي بِالْقَبْضِ لَا غَيْرُ، وَلَا
رُدُّ حَيْثُ لَمْ يَفُتْ، وَإِلَّا
وَيَحْصُلُ الْفَوَاتُ بِالتَّغْيِيرِ
وَطُولِ مُدَّةٍ وَنَقْلِ كَلْفًا
وَبِصَحِيحِ الْبَيْعِ وَالرَّهْنِ كَذَا

وَالْحُكْمُ فَسَخَهُ عَلَى مَنْ أَوْقَعَهُ
فَأَسِيدُ بَيْعٍ مُطْلَقًا فَلْتَعْرِفِ
غَلَّةَ لِلْبَائِعِ بَعْدَ مُسْجَلًا^(١)
قَوْمٌ يَوْمَ الْحُكْمِ لَيْسَ إِلَّا^(٢)
لِلسُّوقِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ يَأْسِرِي^(٣)
وَيَتَغَيَّرُ لِذَاتِ فَاغْرِفَا
بِالْحَفْرِ وَالْبِنَاءِ وَالغَرَسِ خَذَا

فصل في بيوع الأجال

يُمْنَعُ مَا أَدَى إِلَى مَمْنُوعٍ
كَسَلَفٍ بِالنَّفْعِ وَالزِّيَادَةِ
وَعَمَلِ الصَّرْفِ الَّذِي يُؤَخَّرُ
وَفِي الْمَقَامِ عَشْرَةٌ وَصُورَتَانِ
إِذَا اشْتَرَيْتَ سِلْعَةً لِأَجَلٍ
بِثَمَنِ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ
إِمَّا بِنَقْدٍ حَاضِرٍ أَوْ أَجَلٍ
فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ
فَالْمَنْعُ فِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا حَصَلَ
وَجَازَ مِنْهَا مَا اسْتَوَى فِي الثَّمَنِ
وَكُلُّ مَا أَوْلُ دَافِعٍ عَرِي

يَكْثُرُ قَضْدُهُ لَدَى الْبَيْعِ
وَالذَّيْنِ بِالذَّيْنِ فَخُذْ إِفَادَةَ
فَكُلُّ مَا أَدَى لِذَلِكَ يُحْظَرُ^(٤)
أَقُولُ فِي تَصْوِيرِهَا مَعَ الْبَيَانِ
وَبِعْتِهَا لِبَائِعٍ فِي الْأَوَّلِ
مُمَائِلٍ لِأَوَّلِ كَمَا حَكَوْا
أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ مُمَائِلٍ
لِعَشْرَةٍ وَصُورَتَيْنِ جَامِعَةٍ
وَهِيَ الَّتِي فِيهَا تَعْجَلُ الْأَقْلُ
كَذَاكَ كُلُّ مَا اسْتَوَى فِي الْأَجَلَيْنِ
مِنْ دَفْعِ مَا قَلَّ لِقَبْضِ الْأَكْثَرِ

(١) قولنا: (بالقبض) أي إن ضمان البيع الفاسد يكون بقبض المشتري له، لا قبل ذلك كما لا يخفى.

(٢) قولنا: (وإلا) بعدم فواته بأن حصل فيه الفوات بالفعل قوم... الخ

(٣) قولنا: (ويحصل الفوات) أي بالأمور التي ذكرناها في النظم كما لا يخفى.

(٤) قولنا: (يحظر) بالبناء للمجهول، أي يمنع.

بَيْعُ بِفِضَّةٍ وَيَبِيعُ بِذَهَبٍ
 إِنْ كَانَ فِيهَا الثَّمَنَانِ سِكِّتَيْنِ
 وَكُلُّهَا مَعْلُومَةٌ لِلْفَطْنَانَا
 بِنَصْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَوَّلُ فَقَطْ (1)
 مَعًا وَلَمْ يُطَالَبْ أَحَدٌ أَخَا (2)

وَكُلُّهَا تُنْمَعُ حَيْثُ يُرْتَكَبُ
 وَامْنَعُ خُصُوصَ صُورِ الْمُؤَجَّلِينَ
 وَجَازَ مِنْهَا صُورَ النَّقْدِ - هُنَا -
 وَصَحَّ مِنْ بَيْعِ آجَالِ الشُّطَطِ
 إِنْ لَمْ يَفْتِ ثَانٍ، وَلَا فُسْخَا

فصل في بيع العينة

مَا لَيْسَ عِنْدَهُ لِطَالِبِ أَمِينٍ
 مِنْ سَلَفٍ يَجْرُ نَفْعًا قَدْ ثَبَتَ
 صُورُهَا تُعْرَفُ بِالتَّبَعِ
 وَسِتَّةٌ مِنْ بَيْنَهَا مُمْتَنِعَةٌ
 شَيْئًا عَلَى الْمُعِينِ لَا يُنَاسِبُ

وَالْعَيْنَةُ اعْلَمْ أَنَّهَا بَيْعُ الْمُعِينِ
 وَحُكْمُهَا الْجَوَازُ حَيْثُ سَلِمَتْ
 وَإِنْ تَكُنْ أَدَّتْ لِذَلِكَ فَاْمْنَعُ
 جُمْلَتُهَا عِشْرُونَ ثُمَّ أَرْبَعَةٌ
 وَهِيَ الَّتِي اشْتَرَطَ فِيهَا الطَّالِبُ

فصل في بيع الرهن والتوليغ والشيئا (*)

فَإِنَّهُ شَرَعًا مِنَ الْمَمْنُوعِ
 بِصِغَةِ الْبَيْعِ لِمَا قَدْ وَهَبَا (3)
 يَصِحُّ شَرَعًا وَهُوَ تَوْلِيغٌ جَلَا
 شَرَى لِبَائِعٍ إِذَا جَا بِالثَّمَنِ

وَالرَّهْنُ إِنْ يُكْتَبُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ
 كَذَلِكَ الْوَهْبُ إِذَا مَا كُتِبَا
 لِأَنَّهُ وَهْبٌ بِلا حَوَازٍ فَلَا
 وَضَابِطُ الشَّيْءَا - هُنَا - إِرْجَاعُ مَنْ

(1) قولنا: (الشطط) المراد به - هنا - الزيادة على غيره كما لا يخفى .

(2) قولنا: (أخا) فيه حذف الضمير العائد على أحد، أي لم يطالب أحدهما صاحبه

(*) هذا الفصل بتمامه من زياداتنا على أقرب المسالك، الذي هو الاصل لهذا النظم كما لا يخفى .

(3) قولنا: (كذلك الوهب إذا ما كتب... الخ) أي إذا باع الأب أحسن أملاكه من أرض أو دور لمن يحب من أولاده بيعاً صورياً لا حقيقياً؛ إذ لا ثمن فيه، ومراده الوهب لولده من غير حوز كما لا يخفى .

فَإِنْ لَهَا الْبَائِعُ فِي الْعَقْدِ شَرْطٌ
وَإِنْ تَكُنْ بِالطَّوْعِ مِمَّنْ اشْتَرَى
وَإِنْ تَخَالَفَا فَالْقَوْلُ لِلَّذِي

أَفْسَدَهَا إِلَّا إِذَا الشَّرْطُ سَقَطَ
جَازَتْ وَسُجِّلَتْ بِعَقْدِ آخَرَ
قَدْ قَالَ بِالطَّوْعِ وَغَيْرُهُ انْبِذَ

فصل في بيع الخيار وأقسامه وأحكامه

وَالأَصْلُ فِي الْبَيْعِ أَتَى الْبَتُّ اعْلَمًا
ثُمَّ الْخِيَارُ مِنْهُ ذُو تَرَوَى
وَمِنْهُ ذُو نَقِيصَةٍ تُوجَدُ فِي
فَأَوَّلُ مَا الْبَتُّ فِيهِ وَقَفَا
وَمُنْتَهَى الْخِيَارِ فِي الْعَقَارِ
وَتَمْنَعُ السُّكْنَى بِإِلَّا إِجَارٍ
وَفِي الْعُرُوضِ خَمْسَةٌ، كَذَا الدُّوَابِ
وَلِلرُّكُوبِ حُدٌّ بِالْيَوْمَيْنِ
وَفَسَدَ الْخِيَارُ إِنْ شَرَطَ مَا
كَذَاكَ إِنْ شَرَطَ لُبْسَ الثَّوْبِ
كَكُلِّ مَا احْتَمَلَ عِنْدَ مَنْ فَطَنُ
وَمُنِعَ النَّقْدُ وَلَوْ تَطَوَّعَا
إِنْ يَتَأَخَّرَ قَبْضُهُ - هُنَا - عَلَى

وَقَدْ يَكُونُ بِالْخِيَارِ مِنْهُمَا
يَكُونُ بِالشَّرْطِ الَّذِي يُقْوَى
ذَاتِ الْمَيْعِ بَعْدَ أَخْذِهِ الْوَفَى
عَلَى الرُّضَا مِنْ ذِي الْخِيَارِ فَاعْرِفَا (1)
شَهْرٌ وَخُمْسُ الشَّهْرِ فِي الْمِقْدَارِ (2)
إِلَّا قَلِيلَ الْوَقْتِ لِاخْتِيَارِ (3)
إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الرُّكُوبِ لِارْتِقَابِ (4)
وَيَبْرِيدِ وَاجِدِ لَا اثْنَيْنِ
زَادَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي تَقَدَّمَ
أَوْ شَرَطَ النَّقْدَ بِدُونِ رَيْبِ
تَرَدُّدًا مَا بَيْنَ قَرْضِ وَثَمَنِ
فِي كُلِّ مَا عَلَى الْخِيَارِ وَقَعَا
مَا لِلْخِيَارِ مُدَّةٌ قَدْ جُعِلَا

(1) قولنا: (فأول) من غير ألف ولا لام، فهو منكر للضرورة مع تنوين آخره.

(2) قولنا: (وخمس) بضم الخاء المعجمة، وسكون الميم، خمس الشيء، ومقداره - هنا - ستة أيام، كما لا يخفى.

(3) قولنا: (لاختيار) بالياء الموحدة التي قبل ألف المد، وهو امتحانها في السكنى هل هي لائقة أم لا.

(4) قولنا: (لارتقاب) باللام المكسورة مع الدرج، المراد به - هنا - اختيار الدابة هل هي لائقة أم لا.

وَأَنْقَطَعَ الْخِيَارُ فِي الشَّرْعِ - بِمَا
وَبِمُضِيِّ وَقْتِهِ الْمُحَدَّدِ
وَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ يُقْبَلُ
وَأَنْتَقَلَ الْخِيَارُ لِلْوَارِثِ أَوْ
وَالْمَلِكُ لِلْبَائِعِ فِيهِ، وَالضَّمَانُ
فَعَلَّةُ الْمَيْعِ وَالْأَرْضُ لَهَا
وَإِنْ يَكُنْ قَبْضُهُ مِنْ اشْتَرَى
فَإِنْ يَكُنْ قَابِلَ غَيْبِهِ ضَمِنَ
مَالَهُ تَقْمَ بَيْنَهُ عَلَى التَّلْفِ
ثَانِي الْخِيَارِ مِنْهُ مَا قَدْ ثَبَتَا
إِنْ كَانَ فِيهِ غَرَضٌ لِلْمُشْتَرَى
وَمِنْهُ مَا لِنَقْصِ الْعَادَةِ أَنْ
إِنْ كَانَ يَخْفَى عَادَةُ عَزْ بَصْرِ
وَعَثَرٍ، وَحَرَنِ، وَعَدَمِ
رَمَحٍ، وَنَطْحٍ، ثُمَّ غَضْرُ دُونَ مِيزِ
وَكُلُّ غَيْبٍ كَامِنٍ لَا يُطْلَعُ
لَدَى الْمَيْعِ مِثْلُ سُوسِ الْخَشْبِ
لَمْ يَثْبِتِ الرَّدُّ بِهِ فِي الشَّرْعِ
وَلَا تَرَدُّ الدَّارُ بِالْغَيْبِ الْيَسِيرِ
وَمَالَهُ بِأَلْ بِهَا يُقَوْمُ
وَكُلُّ مَا قَدْ بَلَغَ الثُّلْثَ بِهَا
كَكَثْرَةِ الْبَقِّ بِهَا وَالنَّمْلِ

دَلَّ عَلَى الرِّضَى أَوْ الرَّدِّ أَعْلَمَا
فَيَلْزَمُ الْمَيْعُ صَاحِبَ الْيَدِ
عُذْرٌ بِسَلَا بَيْنَهُ تُسْتَعْمَلُ
لِلْغُرْمَا فِي الْمَوْتِ هَكَذَا حَكَوْا (1)
مِنْهُ إِلَى تَمَامِ ذَلِكَ الزَّمَانِ
وَيَتَّبِعُ النَّسْلُ وَصُوفُ أَصْلَهُ
ثُمَّ ادَّعَى ضِيَاعَهُ مُعْتَذِرًا
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لَدَيْهِمْ يَأْفِظُنُ
وَفِي سِوَى قَابِلِ غَيْبِهِ حَلْفُ
لِفَقْدِ مَشْرُوطٍ بِعَقْدِ يَأْفِظِي
كَالْحَرْثِ وَالْحَمْلِ وَمَشِي أَكْثَرَ
يَسْلَمُ مِنْهُ مَا يُبَاعُ فَأَعْلَمَنْ
كَصَمِّ، غَشَاوَةٍ، وَعَوْرِ
حَمْلٍ لِمَا اعْتِيدَ لِمِثْلِهِ أَعْلَمُ
وَنَقْصِ أَكْلِ، وَنُقُورِ مُفْرَطِينَ (2)
عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَغْيِيرِ بَقْعِ
وَمُرِّ قِتَاءٍ، وَلَوْزِ حَرْبِ
إِلَّا لِشَرْطٍ أَوْ لِعُرْفٍ مَرْعَى
جَدًّا، وَلَا قِيمَةَ فِيهِ يَاخِيرُ
إِنْ كَانَ دُونَ الثُّلْثِ يَأْمَنُ يَفْهَمُ
يُوجِبُ رَدَّهَا فَكُنْ مُنْتَبَهَا
وَسُوءِ جَارِهَا فَحَرَّرَ نَقْلِي

(1) قولنا: (للغرمما) بحذف الهمزة مع القصر للضرورة.

(2) قولنا: (رمح) بالجر معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف. وهو الصك بالرجل كما لا يخفى.

وَشُؤْمَهَا الْمَعْرُوفِ فِي نَصِّ الْخَبْرِ
وَكُلُّ تَغْرِيرٍ بِفِعْلِ يَقَعُ
وَيَجِبُ الْبَيَانُ وَالتَّفْصِيلُ
وَالكُتْمُ لِلْعُيُوبِ وَالْإجْمَالُ
يُعَدُّ تَدْلِيْسًا وَلَيْسَ يَنْفَعُ
وَلَا يَرُدُّ مَنْ أَتَى بِمَا يَدُلُّ
بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا
وَكَرْكُوبِ حَيَوَانٍ فَادِرٍ
كَذَاكَ لَا رَدَّ إِذَا فَاتَ الْمَبِيعُ
وَالْقَوْلُ دَائِمًا - هُنَا - لِلْمُشْتَرِي
وَجَازَ رَدُّ بَعْضِ مَا تَعَدَّدَا
إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَعِيبُ أَكْثَرَ
فَالرَّدُّ لِلْجَمِيعِ حَتْمًا بِالْيَقِينِ
إِذْ لَمْ يَجُزْ تَمَسُّكُ بِمَا يَقِلُّ
فِي غَيْرِ مِثْلِي، وَمِثْلُ الْعَيْبِ
وَعَلَّةُ الْمَبِيعِ لِلَّذِي اشْتَرَى
إِلَى زَمَانِ الْفَسْخِ دُونَ الصُّوفِ
كَعَلَّةِ الْمَبِيعِ فِي بَيْعِ فَسَدٍ
وَيَدْخُلُ الْمَبِيعُ فِي ضَمَانٍ مَنْ
فَعَرَّمَهُ عَلَيْهِ، وَالْغَنَمُ لَهُ

وَجِنُّهَا الْمُؤْذِي بِأَنْوَاعِ الضَّرَرِ
يُعَدُّ غِشًا مُطْلَقًا وَيُتَمَنَعُ (١)
عَلَى الَّذِي يَبِيعُ يَأْتِيهِ
كَذَا التَّبْرِي عِنْدَمَا يُقَالُ
مَنْ بَاعَ بِلِ بِلِ بِهِ الْخِيَارُ يَقَعُ
عَلَى الرُّضَى بِالْعَيْبِ فِيهِ يَارْجُلُ
كَقَوْلِهِ رَضِيْتُ فِيمَا حَقَّقَا
وَكُسُوتِ طَالَ دُونَ عُنْدِرٍ
وَفِيهِ أَخَذُ الْأَرْضِ دَوْمًا يَأْسَمِيعُ
بِئْسَ يَمِينٍ أَوْ بِهَذَا فَحَرَّرُ
بِقَدْرِهِ إِذَا بِهِ عَيْبٌ بَدَا
وَالسَّالِمُ الْأَقْلُ بَاقِيًا يُرَى
كَذَاكَ عَيْبٌ أَحَدِ الْمُزْدَوِجَيْنِ
وَالرَّدُّ لِسَلَاكُوتِ هَكَذَا نُقِلَ
فِي الْحُكْمِ الْاسْتِحْقَاقُ دُونَ رَبِّ (٢)
إِذَا مَا كَانَ فِيهِ عَيْبٌ ظَهَرَ (٣)
وَالنَّسْلُ وَالتَّمَرُ عَلَى الْمَعْرُوفِ
وَمَا بِشُفْعَةٍ وَتَفْلِيْسٍ يُرَدُّ
بَاعَ مِنَ الرُّضَى بِرَدِّهِ أَعْلَمَنْ
يَأْخُذُهُ مِنَ الَّذِي اسْتَفْلَهُ

(١) قولنا: (وكل تغرير بفعل) يؤخذ منه أن التفرير بالقول لا يعد غشا، ولا يوجب الرد، وهو كذلك عند الفقهاء على المشهور.

(٢) قولنا: (الاستحقاق) يقرأ بكسر اللام مع الدرج، مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة و (مثل) بالرفع خير مقدم عليه، أي الاستحقاق مثل العيب في الحكم، كما لا يخفى.

(٣) قولنا: (وعلة البيع) بالرفع - مبتدأ، خبره متعلق الجار والمجرور الذي بعده، أي غلة المبيع كائنة للذي اشتراه... الخ.

وَالْبَيْعُ لَا يُرَدُّ بِالْفَلْطِ إِنْ
كَالْبَيْعِ لِلْيَقُوتِ بِاسْمِ الْحَجَرِ
وَلَوْ مُخَالَفًا لِعَادَةِ - هُنَا -
وَأَنْتَقَلَ الضَّمَانُ لِلشَّارِي أَعْلَمُ
إِلَّا الَّذِي فِيهِ حُقُوقٌ تَوْفِيئُهُ
فَلَا انْتَقَالَ قَبْلَ قَبْضِهِ بِهَا
كَفَاسِدِ الْبَيْعِ ، وَيَبْعُ الْغَائِبِ
وَبِالتَّخْلِي الْقَبْضُ فِي الْعَقَارِ
وَفِي الْعُرُوضِ وَجَمِيعِ الْحَيَوَانَ
وَفِي جَمِيعِ مَا يُرَى مِنْ مِثْلِي
وَأَجْرَةُ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ عَلَى
وَبَطَلَ الْبَيْعُ عُمُومًا إِنْ تَلَفَ
وَتَلَفَ الْبَعْضُ كَذَا اسْتِحْقَاقُهُ
وَإِنْ يَكُنْ بَائِعُهُ قَدْ غَيَّبَا
خَيْرَ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ الْفَسْخِ أَوْ
مَعَ أَخْذِهِ الْقِيَمَةَ فِي الْمَقْرُومِ
كَذَا إِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ شَائِعٍ
وَأَعْتَبَرُوا إِتْلَافَ مَا قَدْ بَاعَا
فَيُوجِبُ الْغُرْمَ ، وَمِمَّنْ اشْتَرَى
وَجَازَ بَيْعُ الشَّيْءِ قَبْلَ الْقَبْضِ
إِلَّا طَعَامًا فِي نَظِيرِ عَمَلٍ
إِنْ كَانَ أَخْذُهُ بِكَيْلٍ مُطْلَقًا

سَمَاءُ بِاسْمِهِ الْأَعْمُ يَأْفِطُنُ
كَذَاكَ لَا رَدُّ بَغْنِ ظَاهِرٍ (1)
إِلَّا إِذَا اسْتَسَلَّمَ مَنْ قَدْ غُنِّيَا
بِالْعَقْدِ فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ الْأَزِمِ
بِالْكَيْلِ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالتَّصْفِيَةِ
مِنْ نَفْسٍ مَعْيَارٍ لَهُ فَانْتَبَهَا
وَمَا بَقِيَ كَالرُّهْنِ فِي مَطَالِبِ
جَرَى ، وَبِالإِخْلَاءِ فِي الدِّيَارِ
بِالْعُرْفِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ
بِالْعَدِّ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالْكَيْلِ
مَنْ بَاعَ وَالْقَرْضُ بِعَكْسِ مُسْجَلًا
كُلُّ الْمَيْعِ بِسَمَاوِي عُرْفٍ
كَالْعَيْبِ جَاءَ عِنْدَهُمْ إِطْلَاقُهُ
وَقَتَّ ضَمَانِهِ لَهُ أَوْ عِيَا
تَمَسُّكٍ بِهِ عَلَى مَا قَدْ حَكَمُوا
وَالْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ دُونَ وَهَمٍ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ لَدَيْهِمْ وَأَقْعُ
مِنْ بَائِعٍ وَشِبْهِهِ تَضْيِيعًا
قَبْضًا بِهِ الشُّرَاءُ قَدْ تَقَرَّرَا
وَلَوْ مِنَ الْمِثْلِيِّ أَوْ مِنْ عَرْضٍ
وَلَوْ كَرَزُقٍ نَحْوِ قَاضٍ فَاعْقِلِ
فَلَا يُبَاعُ قَبْلَ قَبْضِ حَقَّقَا

(1) قولنا: (لا رد بغن) أي على المشهور في المذهب، ومقابله فيه الرد بثلاثة شروط ذكرها ابن عاصم في تحفة الحكام بقوله:

ومن بغن في مبيع تاما*** فشرطه ألا يجوز العاما
وأن يكون جاملا لما صنع*** والغبن بالثلث فما زاد وقع

لَكِنْ يَجُوزُ دَفْعُهُ فِي قَرْضٍ
وَأَنْ يَبْعَهُ الَّذِي لَهُ اقْتَرَضَ
كَذَا إِقَالَةَ بِنَفْسِ الثَّمَنِ
وَأَضِيقُ الْأُمُورَ صَرْفًا، فَطَعَامٌ

وَقَرْضُهُ لِلغَيْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ
كَهَيْبَةٍ وَرَاتِبٍ دُونَ عِيُوضٍ
وَمِثْلَهَا تَكْوِيلُهُ لِمُقْتَرِ
فَالذَّيْنُ بِالذَّيْنِ لَدَى هَذَا الْمَقَامِ

فصل جامع يشتمل على :

بيع الأصول وما تناوله بالمداخلة، وعلى بيع العروض
والثمار، والمرايا، والجوائح (*)

وَالْبَيْعُ لِلأَصْلِ بِأَصْلِ شَاكِلَةٍ
وَبِسَوَى الْأَصْلِ يَجُوزُ مُطْلَقًا
مِنْ سَائِرِ الْأَثْمَانِ وَالْأَمْوَالِ
وَالدَّارُ قَدْ تَنَاوَلَتْ مَا بَيْنَنَا
وَسَلَّمَ سُمْرًا - أَيْضًا - وَرَحَى
وَيَتَنَاوَلُ الْبِنَاءَ وَالشَّجَرَ
وَالْأَرْضَ قَدْ تَنَاوَلَتْ كِلَيْهِمَا
وَالْبَذْرَ - أَيْضًا - وَالْقَلِيبَ وَالطَّرِيقَ
لَا نَابِتَ الزَّرْعِ ، وَلَا مَا أُبْرَا
مِنْ مُشْتَرٍ ، وَجَازَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ
وَيَفْسُدُ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْبَائِعِ
وَقَدْ يَصِحُّ الْبَيْعُ مَعَ الْغَاءِ
وَالْبَيْعُ لِلْعَرَضِ بِعَرَضٍ عَاوِضَهُ

جَازًا ، وَلَقَبُوهُ : بِالمُنَاقَلَةِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْعِ شَرْطٌ يُتَّقَى
عَلَى الْحُلُولِ وَعَلَى الْأَجَالِ
فِيهَا كَبَابٌ وَكَرْفٌ نَبْتَا
قَدْ بُنِيَتْ فِيهَا بِنَاءً وَاضِحًا
أَرْضُهُمَا مِنْ غَيْرِ مَا خُلِفَ ظَهَرَ
إِلَّا لِشَرْطٍ أَوْ لِعَرْفٍ عُلِمَا
وَمَاءَ شُرْبِهَا الَّذِي بِهَا يَلِيقُ
مِنْ ثَمَرٍ إِلَّا لِشَرْطٍ ذُكِرَا
لِأَنَّهُ بِأَصْلِهِ قَدْ رَبَطَهُ
لِنَفْسِهِ مَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَاسْمَعِ (1)
مَا فِيهِ مِنْ شَرْطٍ خَفِيفِ الدَّاءِ
سَمَاءُ أَهْلِ فِقْهِنَا الْمُعَاوِضَةَ

(*) هذا الفصل بتمامه من زياداتنا على أقرب المسالك الذي هو أصل هذا النظم، فتنبه لذلك ولا تغفل.

(1) قولنا: (مالم يؤبر... الخ) ما - هنا - اسم موصول في محل نصب مفعول للمصدر الذي هو شرط البائع.

وَحُكْمُهُ الْجَوَازُ حَيْثُ سَلِمَا
وَبَيْعُهُ بِالْحَيَوَانِ وَالطَّعَامِ
وَالْبَيْعُ لِلنَّقْدِ بِنَقْدٍ مُطْلَقًا
وَالْبَيْعُ لِلطَّعَامِ بِالطَّعَامِ
وَبِسَوَى الطَّعَامِ قَدْ جَازَ وَلَوْ
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ زَرْعٍ وَثَمَرٍ
أَوْ تَبَعَتْ لِأَصْلِهَا فِي الْبَيْعِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ كَثِيرَةً وَنَفَعَتْ
وَقَدْ كَفَى صَلاَحُ نَخْلَةٍ فَقَدْ
وَهُوَ ظُهُورُ الْإِضْفِرَارِ فِي الْبَلْحِ
وَمِثْلُهُ حَلَاوَةٌ فِي كَالْعِنَبِ
وَكُلُّ غَائِبٍ بِأَرْضٍ كَالْبَصْلِ
وَضَائِبُ الصُّلَاحِ فِي الْحُبُوبِ
وَلَا يُبَاعُ بَلْحٌ بِتَمَرٍ
إِذَا بَدَأَ صَلاَحُهُ وَعُرفَا
وَكَانَ قَدْرُهُ نَصَابًا فَأَقْلُ
بِخَرَصِهِ وَنَوْعِهِ وَقَدْرِهِ
بَيْنَةَ الْمَعْرُوفِ أَوْ دَفَعَ الضَّرْرَ
وَمِثْلُهُ ثَمَارُ أَصْلِ غَيْرِهَا
وَأَسْقَطَتْ جَائِحَةُ الثَّمَارِ
وَأَفْرَدَتْ عَنْ أَصْلِهَا لَدَى الشَّرَا
وَأَسْقَطَ الَّذِي أُجِيعَ بِالْعَطَشِ
وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِيهَا فَادِرٍ

مِنَ التَّرَاوِينِ الَّذِي تَقَدَّمَ
وَالنَّقْدِ جَازٌ مُطْلَقًا بِلا كَلَامٍ
قَدْ مَرَّ فِي مَبْحَثِهِ مُحَقَّقًا
قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ
بِأَضْرُبِ الْأَجَالِ هَكَذَا حَكَوْا
- فِي الشَّرْعِ - إِلَّا إِنْ صَلاَحُهَا ظَهَرَ
أَوْ كَانَ بَيْعُهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ
وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهَا قَدْ دَعَتْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَاكُورَةً فِي الْمُعْتَمَدِ
وَنَحْوِهِ كَمِشْمِشٍ إِذَا صَلاَحَ
خُوخٍ وَتَفَّاحٍ وَتَيْنٍ مُسْتَحَبٌّ (1)
صَلاَحُهُ يَبْدُو إِذَا النِّفْعُ حَصَلَ (2)
بُلُوغُهَا الْغَايَةَ دُونَ رَبِّبٍ
إِلَّا لِوَاهِبٍ لَهُ أَيُّ مَعْرَى
بِأَنَّهُ يَبْسُرُ فِي وَقْتِ الْوَفَا
وَكَانَ بِالتَّأخِيرِ مِنْ غَيْرِ عَجَلٍ
فِي ذِمَّةِ الَّذِي اشْتَرَاهُ فَادِرِهِ
لَأَنَّهُ أُخْرَى لِمَنْ لَهَا نَظَرٌ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلُ فِي حَائِطِكَ
إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثًا مِنَ الْمِقْدَارِ
كَذَاكَ إِنْ غَيْبُ لَهَا - أَيْضًا - جَرَى
وَلَوْ قَلِيلًا دُونَ بَحْثٍ وَفَتْشٍ
وَالْمُشْتَرَى الْقَوْلُ لَهُ فِي الْقَدْرِ

(1) قولنا: (مستحب) أي محسوب الأكل في نفوس الناس، لأن حكمه الاستحباب كما قد يتوهم.

(2) قولنا: (صلاحه يبدو) من يبدو بمعنى الظهور، أي يظهر صلاحه إذا حصل النفع منه.

فصل في اختلاف المتبايعين

في الجنس أو في النوع - أيضاً - خلفاً
 من غير تفصيل بالاتفاق⁽¹⁾
 أو مثنى أو أجل أو في زمن
 أو نكلاً معاً لفسخ صرفاً
 والبذء بالبايع فيه فأعرف
 إن قوله أشبه مع حلف جرى⁽²⁾
 بحلف إن شبه منه حصل
 ونفسخ البيع الذي قد وقعا
 فالقول قول من له العرف شهيد
 وقول مشتر بقوت يرسخ⁽³⁾
 أو قبض سلعة بها البيع اقترن
 إلا لعرف شاهد بالدفع
 من يدعي الصحة - أيضاً - فخذاً⁽⁴⁾
 أو غلب الفساد بإشتهار

والبائعان إن يكونا اختلفا
 ونفسخ البيع على الإطلاق
 وإن يك الخلاف في قدر الثمن
 ففي قيام الشيء حيث خلفا
 وقد قضوا لمن أتى بالحلف
 وإن يفت القول للذي اشترى
 والقول قول منكر انتها الأجل
 وحلفا إذا لم يشبهها معاً
 وإن بأصل الأجل الخلف يرد
 وحيث لا تحالفا ونفسخ
 وحيث كان الخلف في قبض الثمن
 فالأصل فيهما البقاء القطعي
 والقول قول مدعي البت كذا
 إلا لعرف جاء بالخيار

فصل في السلم وما يتعلق به

بغير جنسه يسمى بالسلم
 لكن يجوز دونهما إشكال
 ولو بشرط فافهمن كلامي

وبيع موصوف يكون في الذمم
 وشرطه حلول رأس المال
 تأخيرته الثلاثة الأيتام

(1) قولنا: (بالاتفاق) يقرأ باللام المكسورة مع الدرج؛ لأنه مصدر اتفق فهمزته وصل لا قطع. كما لا يخفى.

(2) قولنا: (مع حلف) بفتح الحاء وسكون اللام لغة فيه، وتعين - هنا - للوزن. كما لا يخفى.

(3) قولنا: (وحيث لا) أي لا يشهد العرف لواحد منهما تحالفاً... الخ
 وقولنا: (يرسخ) أي يثبت بعد فوات المبيع.

(4) قولنا: (مدعي البت) أي القطع في البيع، لا على الخيار.

وَكَوْنُهُ لَيْسَ طَعَامًا فِي طَعَامٍ
وَلَيْسَ عَرْضًا فِي عُرُوضٍ أَكْثَرًا
وَكَوْنُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَجَلًا
أَقْلَهُ يَكُونُ نِصْفَ شَهْرٍ
وَكَوْنُهُ فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ
وَكَوْنُهُ مُنْضَبَطًا بِمَا اشْتَهَرَ
وَكَوْنُهُ بِأَوْضَحِ الْوَصْفِ وَصِفٍ
وَكَوْنُهُ يُوجَدُ حَسْبَ الْغَالِبِ
وَلَا يَضُرُّ فَقْدَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ
وَجَازَ أَنْ تَقْبَلَهُ بِصِفَتِهِ
وَجَازَ أَنْ تَدْفَعَ لِلْجَزَارِ
تَأْخُذَهُ مُفْرَقًا بِالِانْتِظَامِ
وَذَاكَ يَبِيعُ فِي دَوَامِ الْعَمَلِ

وَلَيْسَ نَقْدًا كَانَ فِي نَقْدِ يُرَامِ
أَوْ فِي أَقْلٍ مُطْلَقًا بِلَا مِرَا
بِأَجَلٍ مُخَدَّدٍ قَدْ عَقِلَا
وَجَازَ بِالْحَصَادِ - أَيْضًا - فَادِرٍ
لَا فِي مُعَيَّنٍ فَخُذْ بَيَانِي
مِنْ عَدَدٍ، كَيْلٍ، وَوَزْنٍ مُعْتَبَرٍ
فِي كُلِّ مَا الْأَعْرَاضُ فِيهِ تَخْتَلِفُ
عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ الْمُرْتَقِبِ
حَيْثُ بَدَأَ الزَّرْعُ وَأَطْلَعَ النَّخْلُ
قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِ لِعُقْدَتِهِ
وَنَحْوِهِ الدُّيْنَارُ فِي قِنْطَارٍ
لِكُلِّ يَوْمٍ قَدْرٌ رِطْلٍ لِلتَّمَامِ
وَسَلَّمَ دُونَ دَوَامٍ فَاعْقِلْ

كتاب القرض وما يتعلق به

وَالْقَرْضُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: السُّلْفُ
وَجَازَ شَرْعاً عِنْدَهُمْ يَأْقَارِي
وَحَرُمَتْ هَدِيَّةُ الْمُقْتَرِضِ
وَلَمْ تَكُنْ لِمَوْجِبِ كَعْرَسٍ
وَفَسَدَ الْقَرْضُ الَّذِي قَدْ جَرَأَ
وَمُنِعَ التَّأخِيرُ لِلذَّيْنِ عَلَى
كَذَلِكَ - أَيْضاً - وَضَعُ بَعْضِ الذَّيْنِ
وَجَازَ أَنْ يُبَاعَ قَبْلَ الْقَبْضِ
وَجَازَ فِي الْقَرْضِ اشْتِرَاطُ رَهْنٍ
وَجَازَ فِيهِ الرَّدُّ بِالْأَفْضَلِ فِي

وَهُوَ عَنِ الْمَعْرُوفِ لَا يَنْصَرِفُ
فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا الْجَوَارِي
إِنْ لَمْ تَكُنْ سَابِقَةً مِنْ مُقْرِضٍ (1)
أَوْ كَخْتَانٍ أَوْ كَمَوْتِ نَفْسٍ
نَفْعاً وَلَوْ قَلَّ كَمَا قَدْ مَرَأَ
زِيَادَةً فِيهِ كَفِعْلِ الْجُهْلَا (2)
عَلَى التَّعَجُّلِ مِنَ الْمَدِينِ (3)
كُلِّ طَعَامٍ قَدْ أَتَى مِنْ قَرْضٍ (4)
وَصَامِنٍ - أَيْضاً - بِدُونِ وَهْنٍ (5)
وَصَفٍ بِلا شَرْطٍ مِنَ الْمُسْلَفِ

فصل في هبة الثواب والضيقة

وَهِبَةُ الثَّوَابِ يَبِيعُ كَالسَّلْمِ
وَاعْتَفِرَتْ فِيهَا جِهَالَةُ الْعِيُوضِ
وَمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا

لَكِنْ بِلا تَكَايُسٍ فِيهَا يُؤْمُ
وَجَهْلُ مُدَّةِ الْقَضَاءِ الْمُقْتَرِضِ
فِي الْبَيْعِ يُجْعَلُ ثَوَابًا هَاهُنَا

- (1) قولنا: (هدية المقترض) لما فيها من سلف جر نفعاً، وهو لا يجوز.
- (2) قولنا: (على زيادة) لما فيه من ربا الفضل، وهو ممنوع، كما لا يخفى.
- (3) قولنا: (كذلك - أيضاً - وضع بعض الدين على التعجل) لما فيه من العلة الممنوعة، وهي قولهم: ضع وتعجل.
- (4) قولنا: (كل طعام قد أتى من قرض) لأنه من باب المعروف؛ فلذلك جاز بيعه قبل قبضه كما لا يخفى.
- (5) قولنا: (وهن) بسكون الهاء، مصدر وهن من باب وعد، ومعناه ضعف، كما لا يخفى.

وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ
وَلَا عَنِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ
وَلَا عَنِ الْعُرُوضِ بِالْعُرُوضِ إِنْ
وَيَلْزَمُ السَّوَابِ أَنْ يَقْبَلَهَا
إِنْ لَمْ تَفْتِ بِأَكْلِهَا ، وَإِلَّا
وَإِنْ أَثَابَهُ بِمَا يُقْضَى عَلَيْهِ
وَكُلُّ مَا فِي لَيْتِي قَدْ عُرِفَا
هَلْ هِيَ فِي ذَلِكَ لِلثَّوَابِ
فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ وَهَبٌ ، وَعَلَى
وَالْعُرْفُ شَاهِدٌ بِهَا لِلثَّانِي
لِأَنَّهَا تُرَدُّ بِالْمُمَاتِلِ

يُثَابُ عَنْ عَيْنٍ بِعَيْنٍ فَاعْلَمَنَّ (١)
لِعَدَمِ التَّنَاجُزِ الْحَرَامِ
مَا اتَّخَذَا فِي الْجِنْسِ دَوْمًا يَأْفِظُنْ
بِالرَّدِّ أَوْ يَقْبَلُ قِيمَةً لَهَا
فَتَلْزَمُ الْقِيمَةَ لَيْسَ إِلَّا
فِي الْبَيْعِ يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ يَأْنِيهِ
بِضَيْفَةِ الْأَفْرَاحِ فِيهِ اخْتِلَافًا
أَوْ صُنْعَةَ الْمَعْرُوفِ لِلْأَحْبَابِ (٢)
ثَانِيهِمَا قَرْضٌ جَلِيٌّ فَاعْقِلَا (٣)
فِي كُلِّ مَاضِيٍّ مِنَ الزَّمَانِ
وَبِالْمُسَاوِي دُونَمَا تَفَاضُلِ

(١) قولنا: (فلا يصح أن يثاب عن عين بعين) أي فلا يصح أن يجازى عن عين بعين مماثلة لها؛
لما فيه من عدم التناجز المؤدي إلى ربا النساء الممنوع.

(٢) قولنا: (هل هي في ذلك للثواب...) الخ) اسم الإشارة يعود على الأفراح التي تقدم ذكرها.
كما لا يخفى.

(٣) قولنا: (وهي على الأول وهب) أي على القول الأول.
وقولنا: (وعلى ثانيهما قرص) أي على القول الثاني سلف.

كتاب الرهن وما يتعلق به

أَمْوَالِهِ وَمِلْكِهِ لِلْمُرْتَهِنِ
لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ مِنْ دَيْنٍ لَزِمَ
مِمَّا يَصِحُّ بَيْعُهُ فَلْتَعْلَمَا
كَأَيِّ، وَتَمَرَّ لَمْ يُؤَبِّرِ
قِيَمَتُهُ بِالدَّيْنِ حَقًّا فَأَعْرِفِ
بِالْقَوْلِ فَهَوْدُونَ قَبْضِ لَا يَتِمُّ
مَا كَانَ مِنْ عَقْدِ الدُّيُونِ فَاسِدًا
لِمَا اقْتَضَاهُ الدَّيْنُ فِيمَا حَقَّقَا
يُحْبِزُهُ كَعَسْوِدِهِ لِمَنْ رَهْنُ
تَسْلِيمَتُهُ عِنْدَ أَمِينٍ فَافْهَمَا
إِذِنْ مِنَ الثَّانِي ضَمَانُهُ أَنْجَلِي
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ بِلَا نِزَاعٍ (1)
إِنْ مَلَكَ الْبَاقِي مِنْهُ الرَّاهِنُ
يَبْأَشِرُ الْجَمْعَ لَهَا وَالْعَمَلَا
لَهُ بِإِذْنِهِ عَلَى مَا بَيَّنُّوا
مَنْفَعَةَ الرَّهْنِ لَهُ أَيَا فِطْنِ (2)
وَالدَّيْنُ مِنْ بَيْعٍ فَقَطُّ تَأْمَلِ
لَا نَحْوِ مَا يَخْفَى كَلْبَسِ الثُّوبِ

وَالرَّهْنُ: مَا يَدْفَعُهُ الرَّاهِنُ مِنْ
تَوْتُقًا بِهِ لَدَى مَا قَدْ عَلِمَ
وَالشَّرْطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا
وَاعْتَفَرُوا فِيهِ يَسِيرَ الْغَرَرِ
وَأَنْ يَكُونَ - دَائِمًا - مِمَّا تَفِي
وَالْحَوْزُ مِنْ تَمَامِهِ، وَإِنْ لَزِمَ
وَبَطَلَ الرَّهْنُ بِجَعْلِهِ لَدَى
كَذَاكَ بِالشَّرْطِ الْمُنَافِي مُطْلَقًا
وَبِحُضُولِ مَانِعٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ
وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَرَادَ مِنْهُمَا
وَحَيْثُ أَعْطَاهُ لِوَاحِدٍ بِلَا
وَجَازَ رَهْنُ الْجُزْءِ الْمُشَاعِ
لَكِنْ يَحْبِزُ كُلَّهُ الْمُرْتَهِنُ
وَعَلَّةُ الرَّهْنِ لِـرَاهِنٍ؛ وَلَا
بَلْ يَتَوَلَّى جَمْعَهَا الْمُرْتَهِنُ
وَجَازَ عِنْدَنَا اشْتِرَاطُ الْمُرْتَهِنِ
إِنْ عُيِّنَتْ بِزَمَنِ أَوْ عَمَلِ
كَمِثْلِ سُكْنَى الدَّارِ وَالرُّكُوبِ

(1) قولنا: (الجزء) بضم الزاي لضرورة الوزن. وليس لغة فيه، لأن مفردة بسكون الزاي على وزن قفل، وجمعه أجزاء كأفعال.

(2) قولنا: (وجاز عندنا اشتراط المرتهن منفعة الرهن . . . الخ) ولذلك أشار لها ابن عاصم بقوله:

وجاز في الرهن اشتراط المنفعة *** إلا في الأشجار فكل منعه

وَلَا يَمَارِ شَجِيرٌ لَمْ يَتَّيَدُ
وَلَمْ يَجُزْ فِي كُلِّ رَهْنٍ كَانَ فِي
وَجَازَ شَرْطُهَا إِذَا مَا حُسِبَتْ
وَجَازَ بَيْعُ الرَّهْنِ إِنْ حُلَّ الْأَجَلُ
وَالرَّهْنُ حَيْثُ حَازَهُ الْمُرْتَهِنُ
إِنْ كَانَتْ الْغَيْبَةُ عَنْهُ مُمَكِّنَةً
وَلَمْ يُصَدَّقْ فِي ادِّعَاءِ الرَّدِّ إِنْ
وَلَوْ قَضَى الرَّاهِنُ بَعْضَ الدَّيْنِ لَا
بَلْ كُلُّهُ يُحْبَسُ فِي نَظِيرِ مَا

صَلَّاحُهَا الَّذِي بِهِ تَحَدُّ (1)
دَيْنٍ مِنَ الْقَرْضِ عُمُومًا فَأَعْرِفِ
مِنْ جُمْلَةِ الدَّيْنِ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ (2)
وَلَمْ يَكُ الرَّاهِنُ لِلدَّيْنِ بِذَلِكَ
بِنَفْسِهِ وَضَاعَ مِنْهُ يُضْمَنُ
وَلَمْ تَقُمْ عَلَى الضِّيَاعِ بَيْنَهُ
أَنْكَرَهُ الرَّاهِنُ فِيهِ يَأْفِطُنُ
يَأْخُذُ مِنْ رَهْنٍ نَظِيرَهُ اعْقِلًا
يَبْقَى مِنَ الدَّيْنِ بِنَصْرِ الْعُلَمَاءِ

فصل في اختلاف المتراهنين

وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ نَفَى الرَّهْنِيَّةَ
وَالْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ لِلْمُرْتَهِنِ
لَكِنْ إِذَا مَا أَشْبَهَا، وَإِلَّا
وَالرَّهْنُ كَالشَّاهِدِ عِنْدَ الْكُلِّ
فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ لَهُ قَدْ شَهِدَا
وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ مِلْكِ الرَّهْنِ

لَأَنَّهُ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ
وَفِي حُلُولِ أَجَلِ الرَّاهِنِ
فَالْحُكْمُ عَكْسُ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا
فِي قَدْرِ حَجْمِ الدَّيْنِ فَافْتَهُمُ نَقْلِي
مَعَ الْيَمِينِ دَائِمًا وَأَبَدًا
فِي حَالِ عَجْزٍ عَنْ قَضَاءِ الدَّيْنِ

(1) قولنا: (تحد) بالحاء المهملة، أي تجعل أجلًا في جواز بيعه كما تقدم في البيوع.
(2) قولنا: (وجاز شرطها إذا ما حسبت... الخ) أي وجاز شرط المنفعة إذا حسبت من الدين مطلقاً.

كتاب الفلاس وما يتعلق به

مُفْلَسًا يُمْنَعُ مِنْ تَبْرُعٍ
فَحَجْرُهُ عَنْ مَالِهِ قَدْ لَزِمَا
يُخْلَعُ مَالُهُ لِمَنْ يَبْغِيهِ⁽¹⁾
عَلَيْهِ مِنْ مُؤَجَّلِ الدِّينِ اَعْلَمَا
سِوَاهُ بِالتَّفْلِيسِ حَيْثُ نَزَلَا
لِأَنَّ ذَاكَ قَاطِعٌ لِحُجَّتِهِ
قِيَمَتُهَا أَوْ دَارَ سَكْنِي اتَّسَعَتْ
حَاجَتِهِ أَوْ كُتِبَ عِلْمٌ مُسَجَّلًا⁽²⁾
كَأَلَةِ الصُّنْعَةِ يَأْذَا الفَهْمِ
تَلْزُمُهُ مُؤْتَنَةٌ بَعْضُ الزَّمَنِ
يَسْتُرُهُ فِي العُرْفِ بَيْنَ النَّاسِ
لَا يَقْبَلُ القِسْمَةَ دَوْمًا أَبَدًا
مَنْ آلَةٍ تَعَيَّنَتْ لِجِرْفَتِهِ
يَبَاعُ عَنْهُ ثُمَّ يُقَسَّمُ الثَّمَنُ
كُلِّ ، وَلَا يُلْزَمُ بِالتَّكْسِبِ
بِالمَهْرِ وَالْإِنْفَاقِ حَيْثُ لَزِمَا
طَرَا غَرِيمٌ رَدٌّ مِنْهُمْ يَافِطُنْ
أَحْوَالُهُ وَبِالمَلَاءِ ظَهَرَتْ⁽³⁾

وَمَنْ يُحِطُ بِمَالِهِ الدِّينُ دُعَى
وَحَيْثُمَا قَامَتْ عَلَيْهِ الفُرْمَا
وَبَعْدَ حُكْمِ حَاكِمٍ عَلَيْهِ
وَحَلَّ بِالتَّفْلِيسِ وَالْمَمَاتِ مَا
وَلَا يَجِلُّ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَى
وَيَبِيعُ عَنْهُ مَالُهُ بِحَضْرَتِهِ
وَلَوْ ثِيَابَ جُمُعَةٍ قَدْ كَثُرَتْ
أَوْ آلَةَ لِصُنْعَةٍ زَادَتْ عَلَى
وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ كُتِبَ العِلْمِ
وَيُتْرَكُ القُوتُ لَهُ وَقُوتُ مَنْ
كَذَلِكَ الكِسْوَةُ مِنْ لِبَاسِ
وَأَصْغَرُ المَسَاكِينِ الَّذِي غَدَا
وَكُلُّ مَا اِحْتِاجَ لَهُ فِي صُنْعَتِهِ
وَعِغْرُ ذَاكَ كُلُّهُ يَجِبُ أَنْ
عَلَى دِيُونِ الفُرْمَا يَنْسِبِ
وَحَاصِصَتْ زَوْجَتُهُ كَالْفُرْمَا
كَذَلِكَ الحَارِسُ وَالرَّاعِي ، وَإِنْ
وَيُحْبَسُ المِذْيَانُ حَيْثُ جُهَلَتْ

(1) قولنا: (لمن يبغيه) أي لأرباب الديون التي عليه.

(2) قولنا: (كتب) بضم الكاف، وسكون التاء للضرورة، جمع كتاب، وإنما بيع كل ما زاد على حاجته الضرورية؛ لأنه ظالم بتعديه على مال الغير، بخلاف الفقراء في باب الزكاة فلم يقع منهم ظلم لغيرهم، ولذلك لا يُحسب عليهم إلا ما زاد على حاجاتهم الكفالية، ولا تُحسب عليهم أملاكهم خلافاً لمن زعم ذلك.

(3) قولنا: (وبالملاء ظهرت) الملاء: مصدر ملا الإبناء، أي أفاضه ورجل مليء - مهموز - على وزن فاعيل، غني مقتدر، ويجوز البدل والإدغام، كما في المصباح.

أَوْ عَلِمْتَ بِهِ إِذَا لَمْ يَأْتِ
فَإِنْ أَتَى بِضَامِنٍ وَشَهِدَتْ
حَلْفَ فِي الْأُولَى بِدُونِ مَعْدِرَةٍ
كَذَلِكَ فِي ثَانِيَةٍ، وَرُجِّحَتْ
وَيُخْرِجُ الْمَجْهُولُ بَعْدَ طَوْلٍ
وَخُلِدَ الْمَعْلُومُ بِالسَّمَلَاءِ
مِنْ غَيْرِ تَأْجِيلٍ إِلَى أَنْ يَغْرَمَا
وَيُحْبَسُ الْوَالِدُ فِي مَالِ أَبِيهِ
كَذَلِكَ الْيَمِينُ مَالَهُ تَنْقَلِبُ
وَكُلُّ مَنْ فِي مَالِهِ الْحِلُّ غَلَبُ
وَالْعَكْسُ مَكْرُوهٌ، وَقِيلَ يَحْرُمُ
أَمَّا الَّذِي ذِمَّتُهُ قَدْ غَرَقَتْ
كَمِثْلِ مَكَّاسٍ وَيَعْضُ الْأَمْرَا
فَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْ طَعَامِهِمْ
وَالْحُكْمُ نَزْعُهُ، وَرَدُّهُ إِلَى
وَكُلُّ مَا أَرْبَابُهُ قَدْ جَهِلُوا

بِضَامِنٍ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ
بَيْنَهُ بَعْضُهُ حَتَّى تَبْتَ
وَوَجِبَ انْتِظَارُهُ لِمَيْسِرَةٍ (1)
بَيْنَهُ الْمَلَاءِ حَيْثُ وَضَحَتْ
وَوَظَاهِرُ الْمَلَاءِ بِالْعُدُولِ (2)
فِي السَّجْنِ دَائِمًا بِلَا مِرَاءٍ (3)
لِلغَرَمَاءِ مَا بِهِ تَذَمُّمَا
وَالْعَكْسُ لَا يَجُوزُ شَرْعًا يَأْتِيهِ
مِنْ وَلَدٍ أَنْكَرَ مَا ادَّعَاهُ أَبٌ
جَازَتْ مُعَامَلَاتُهُ إِذَا طَلَبُ
أَكْلُ طَعَامِهِ أَيَا مَنْ يَفْهَمُ
فِي الظُّلْمِ وَالتَّحْرِيمِ حَتَّى انْخَرَقَتْ
وَمَنْ يَقْرِبُهُمْ طَغَى وَفَجَّرَا
لَأَنَّهُ لَمْ يَكُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ
أَرْبَابِهِ إِنْ عُرِفُوا بَيْنَ الْمَلَا
فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ يُجْعَلُ

(1) قولنا: (ووجب انتظاره لميسره) لقوله تعالى: «وإن كان ذو عررة فنظرة إلى ميسرة».

(2) قولنا: (بالعدول) أي بالشهود المعروفين بالعدالة.

(3) قولنا: (بلا مراء) أي بلا جدال. كما لا يحصى.

فصل في أسباب الحجر

أَسْبَابُ حَجَرٍ: فَلَسُ، تَبْدِيرُ
كَذَا النِّكَاحُ سَبَبٌ فِي حَجَرِ
وَفِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ
خُذَهُ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنْ خَلِيلِ
صَبِيٍّ، جُنُونٌ، مَرَضٌ خَطِيرٌ⁽¹⁾
أُنْتَى مِنَ التُّصْرَفِ الْمُضِرِّ⁽²⁾
قَدْ جَاءَ تَفْصِيلٌ بِأَلَا أَرْتِيَابِ
إِذَا أَرَدْتَ الْأَخْذَ بِالتَّفْصِيلِ

(1) قولنا: (تبذير) بالذال المعجمة، أي توزيع كثير للمال في غير مصالح ظاهرة؛ لقوله تعالى ﴿وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا، إِنَّ الْمَبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾.

(2) قولنا: (كذا النكاح سبب في حجر...) الخ) ويتسبب عنه حجران: أولهما: الحجر عليها في كل ما يرجع للباس الذي تتزين به؛ فللزواج أن يمنعها من بيع لباسها الذي تتزين به؛ لأن الحق له في ذلك دون غيره. وثانيهما: منعها من التصرف المضر في مالها الذي زاد عن الثلث، دون بقية التصرفات اللازمة. كما لا يخفى.

وأما بقية أسباب الحجر فتعين فيها مراجعة الأصل وخلييل؛ لطول الكلام فيها. كما لا يخفى.

كتاب الصلح وما يتعلق به

وَالصُّلْحُ جَائِزٌ عَلَى الْإِقْرَارِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَدَى إِلَى تَحْرِيمِ مَا
 لِأَنَّهُ كَالْبَيْعِ فِي الْمُنَاسَبَةِ
 فَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ
 وَجَازَ بِالْفِضَّةِ - أَيْضًا - عَنْ ذَهَبٍ
 وَجَازَ عَنْ غَرَضٍ وَعَنْ طَعَامٍ
 كَذَا بِغَرَضٍ وَطَعَامٍ خَالِفًا
 وَامْتَنَعَهُ إِنْ أَدَى لِفَسْخِ الدَّيْنِ
 أَوْ سَلَفٍ قَدْ جَرَّ نَفْعًا، أَوْ إِلَى
 أَوْ لِلنِّسَاءِ، فِي الطَّعَامِ مُطْلَقًا
 كَذَا لِجَهْلِ مُطْلَقًا، أَوْ غَرَّرَ
 وَيُتَمَنَعُ النَّقْضُ لِصُلْحِ أُبْرِمَا
 أَوْ بَعْدَ أَنْ أَنْكَرَ وَالطَّالِبُ لَمْ
 وَالنَّقْضُ لِلْوَاقِعِ عَنْ إِنْكَارِ

كَذَا عَلَى السُّكُوتِ وَالْإِنْكَارِ
 قَدْ حَلَّ، أَوْ تَحْلِيلِ مَا قَدْ حَرَّمَ
 وَتَارَةً كَأَجْرَةٍ أَوْ كَهَبَةٍ
 إِنْ وَجِدَتْ شُرُوطُ بَيْعِهِ انْتَبَهَ
 وَالْعَكْسُ إِنْ حَلًّا وَأَدَى مَا وَجِبَ
 بِالْعَيْنِ مُطْلَقًا عَلَى الدَّوَامِ
 إِنْ قُبِضَ الطَّعَامُ فِيهِ بِالْوَفَا
 فِيهِ، وَضَعُ، وَحُطُّ دُونَ مَيِّنٍ (1)
 صَرَفٍ مُؤَخَّرٍ كَرِيهِ حُظْلًا
 أَوْ بَيْعِهِ مِنْ قَبْلِ قَبْضِ حَقَّقًا (2)
 لَمْ يَكُ فِي الْبَيْعِ مِنَ الْمُغْتَفَرِ (3)
 مِنْ بَعْدِ إِقْرَارِ الْمَدِينِ فَاعْلَمَا
 يَسْتَرَعُ بَلْ لِذَلِكَ الصُّلْحُ التَّزَمُ (4)
 جَازَ إِنْ اسْتَرَعَى لَهُ يَأْقَارِي

(1) قولنا: (فيه) الضمير المجرور بفي يعود على الدين، أي إن أدى إلى فسح الدين في الدين.

وقولنا: (وضع) فيه فعل محذوف تقديره: وتعمجل.

وقولنا: (وخط) فيه فعل مضارع محذوف تقديره: وأزيدك. فتنبه ولا تغفل.

(2) قولنا: (أو للنساء) بفتح النون، أي لربما النساء بمعنى التأخير.

(3) قولنا: (كذا لجهل مطلقا) أي من غير قيد ولا شرط.

وقولنا: (أو غرر) أي غرر كثير غير مغتفر، كما تقدم في البيوعات.

(4) قولنا: (لم يسترع) أي لم يكتب شهادة استرعاء.

فصل في الحوالة

وَنَقْلُكَ الدَّيْنَ الَّذِي اسْتَقْرَأَ
يُدْعَى حَوَالَةً لَهُمْ، وَاعْتُفِرَا
وَشَرْطُهُ رِضَى الْمُحَالِ وَالْمُجِئِلِ
إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وَبِالدَّيْنِ أَقْرَبُ
كَذَا حُلُولُ أَجَلِ الدَّيْنَيْنِ
وَقَدْ تَسَاوَيَا، وَلَيْسَا مِنْ طَعَامِ
وَالْقَوْلُ لِلْمُجِئِلِ بِالْيَمِينِ فِي
أَوْ بِوَكَالَةٍ وَفِي ثُبُوتِ

فِي ذِمَّةٍ بِمِثْلِهِ لِأَخْبَرِي
مِنْ بَيْعِكَ الدَّيْنَيْنِ بِدَيْنٍ آخَرَ
دُونَ رِضَى الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ أَجِئِلُ
وَلَمْ يَكُ الْمُحَالُ ذَا كُرْهِ وَشَرِّ
أَوْ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ دُونَ مَبِينِ
يَتَّبِعُ وَنَحْوِهِ فَحَرَّرَ الْمَقَامَ
كَوْنِ الْحَوَالَةِ بِنَحْوِ السُّلْفِ
دَيْنٍ عَلَى صَاحِبِهِ الْمَنْعُوتِ

كتاب الضمان وما يتعلق به

وَبِالزَّعَامَةِ، وَبِالْكَفَالَةِ
 دَيْنًا عَلَى شَخْصٍ سِوَاهُ يُعْرَفُ
 دَائِنَهُ، أَوْ طَلَبًا لَهُ خُذَ
 يَجُوزُ أَخْذُ الْجُعْلِ عَنْهُ مُسْجَلًا
 وَلَوْ لَدَى الْمَثَالِ لِلْمَدِينِ
 بِثُلُثِ الْمَالِ كَزَوْجَةِ حَكْوَا
 مِنَ الْمَدِينِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَرَسِ
 كَالدَّفْعِ وَالشَّرَا لِدَيْنٍ ثَابِتٍ
 عَلَى الْمَدِينِ كَيْفَمَا الدَّفْعُ وَقَعَ
 أَخْذُ مِنَ الْمَدِينِ فَافْتَهُمُ وَأَفْطَنَا
 يَأْخُذُهُ مِمَّنْ يَشَاءُ فَاغْلَمَنْ
 حَالَاتِهِ السَّتْ بِوَجْهِ الطَّوْعِ
 يُسْرِ الْغَرِيمِ دَائِمًا فَلْتَعْرِفِ
 فَكَ الضَّمَانِ مِنْ كِلَيْهِمَا اعْقَلِ
 أَوْ الْغَرِيمِ حَالَ يُسْرِ فَاسْتَبِنْ
 عَقْدُ الَّذِي فِيهِ الضَّمَانُ قَدْ وَرَدَ
 مَضْمُونِهِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَا
 شَيْئًا وَكُلُّ وَاحِدٍ قَدْ ضَمِنَا
 فَإِنَّهُ مُغْتَفَرٌ لِلْعَمَلِ
 لَهُمْ ثَمَانُ صُورٍ قَدْ شُهِرَتْ
 لِلسَّتَةِ الْأَشْخَاصِ فِي الْمُدُونَةِ
 مَا أَحْضَرَ الْغَرِيمِ مُطْلَقًا خَذَا
 لِصَاحِبِ الدَّيْنِ بِدُونِ رَبِّبِ

وَسُمِّيَ الضَّمَانُ بِالْحَمَالَةِ
 وَهُوَ التِّزَامُ مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ
 أَوْ الْمَجِيءُ بِالْمَدِينِ لِلَّذِي
 وَهُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِ كَالْقَرْضِ فَلَا
 وَشَرْطُهُ - شَرْعًا - لُزُومُ الدَّيْنِ
 وَصَحُّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ وَلَوْ
 وَجَازَ أَنْ يَكُونَ دُونَ إِذْنِ
 بَيِّنَةِ الرَّفْقِ بِهِ لَا الْعَنْتِ
 وَيَرْجَعُ الضَّامِنُ بِالَّذِي دَفَعَ
 وَلَمْ يُطَالِبْ ضَامِنٌ إِنْ أَمْكَنَا
 إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ رَبُّ الدَّيْنِ أَنْ
 أَوْ ضَمِنَ الضَّامِنُ فِي جَمِيعِ
 وَالْقَوْلُ لِلضَّامِنِ بِالْيَمِينِ فِي
 وَجَازَ أَنْ يَطْلُبَ عِنْدَ الْأَجَلِ
 وَعَجَّلَ الدَّيْنُ بِمَوْتِ مَنْ ضَمِنَ
 وَبَطَلَ الضَّمَانُ حَيْثُمَا فَسَدَ
 كَذَاكَ بِالْجُعْلِ وَإِنْ ضَمَانَا
 إِلَّا الشَّرِيكَيْنِ إِذَا تَدَانَا
 صَاحِبَهُ بِعَدَدِ مَمَائِلِ
 وَالْحَمَلَاءُ إِنْ تَعَدَّدُوا بَدَتْ
 فَتَدْخُلُ الْحَمَالَةُ الْمُعَيَّنَةَ
 وَيَسْرَأُ الضَّامِنُ لِلْوَجْهِ إِذَا
 عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ الْمَضْرُوبِ

وَلَوْ عَدِيمًا مُطْلَقًا أَوْ مَيِّتًا
مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحْكَمَ بِالْغُرْمِ عَلَيْهِ
وَكَضْمَانِ الْوَجْهِ ضَامِنُ الطَّلَبِ
وَإِنْ يُقَالُ أَضْمَنُهُ وَأَطْلَقَا

أَوْ عُدْمَهُ أَوْ مَوْتَهُ قَدْ أَثْبَتَا
وَإِنْ يَكُنْ فَرَطٌ يَغْرَمُ يَأْنِيهِ
إِنْ لَمْ يُقْصِرْ أَوْ يُسَبِّبْ فِي الْهَرَبِ
يُحْمَلُ عَلَى الْمَالِ لَدَى مَنْ حَقَّقَا

كتاب الشركة وما يتعلق بها

وَجَازَتْ الشَّرْكَةُ مِنْ غَيْرِ أَجَلٍ
 أَوْ فِيهِمَا مَعَا يَمَّا قَدْ دَلَّ
 وَلَوْ كِتَابَةً بِهَا وَتَلَزَمَ
 لَا بِاخْتِلَاطِ الْمَالِ أَوْ بِالْعَمَلِ
 وَالشَّرْطُ فِي صِحَّتِهَا الْوُقُوعُ مِنْ
 وَأَنْ يَكُونَ الْمَالُ مِنْ كِلَيْهِمَا
 وَزَيْدٌ فِي الْعَيْنِ اتِّفَاقُ الْجِنْسِ
 وَجَوْدَةٌ، رَدَاءَةٌ، وَسَكٌّ
 وَجَازَ أَنْ تَكُونَ بِالنَّقْدَيْنِ مِنْ
 كَذَا بَعَيْنٍ قُوبِلَتْ بِعَرَضٍ
 بَلْ جُوزَتْ بِالْعَرَضِ - أَيْضًا مِنْهُمَا
 وَفَسَدَتْ بِفِضَّةٍ وَذَهَبٍ
 وَبِالطَّعَامَيْنِ وَلَوْ مُتَّفِقَيْنِ
 وَكُلُّ مَالٍ قَبْلَ خُلْطِهِ تَلْفٌ
 وَبَعْدَ خُلْطِهِ يَكُونُ مِنْهُمَا
 وَحَيْثُ أُطْلِقَا لَدَى التَّصَرُّفِ
 فَجَازَ لِلْمُقَاوَضِ التَّبَرُّعُ
 بَلْ جَازَ أَنْ يُبْضِعَ أَوْ يُقَارِضَا

فِي الْمَالِ لِلتَّجَرِبِ بِهِ أَوْ فِي الْعَمَلِ⁽¹⁾
 عُرْفًا عَلَى الْخُلْطَةِ لَيْسَ إِلَّا
 بِالْعَقْدِ مُطْلَقًا عَلَى مَا يُفْهَمُ
 وَلَوْ لَدَى الزَّرْعِ عَلَى الْقَوْلِ الْجَلِيِّ
 أَهْلُ التَّصَرُّفِ الصَّحِيحِ يَأْفِظُنَ
 لَا مِنْ خُصُوصٍ وَاحِدٍ فَلْتَعَلَّمَا
 وَالصَّرْفِ، وَالْوَزْنِ بِدُونِ لَبْسٍ
 وَلَوْ بِسَكَّتَيْنِ دُونَ شَكِّ
 كِلَيْهِمَا بِإِلَّا تَفَاوُتِ زَكْنِ
 مَقُومٍ بِهَا بِوَجْهِ مَرَضِي⁽²⁾
 إِنْ قَوْمُ الْعَرِضَانِ بِالْعَيْنِ أَفْهَمَا
 إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبِ
 عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِدُونِ مِيزِ
 ضَمَانُهُ مِنْ رَبِّهِ فِيمَا عُرِفَ⁽³⁾
 ضَمَانٌ مَا تَلْفٌ مِنْهُ دَائِمًا
 فَهِيَ تَفَاوُضٌ بِإِلَّا تَعَسَفِ
 إِنْ خَفَّ أَوْ كَانَ لِتَجَرِبِ يَنْفَعُ
 أَوْ يُودِعَ الْغَيْرَ لِعُدْرِ اقْتَضَى

(1) قولنا: (الشركة) بكسر الشين وسكون الراء لغة - هي أفصح اللغات فيها - وبليها: فتح الشين مع كسر الراء، وثالثها: فتح الشين مع سكون الراء.

(2) قولنا: (مرضى) بفتح الميم وسكون الراء، أي الوجه المرضي شرعاً.

(3) قولنا: (فيما عرف) أي في القول المعروف شرعاً.

وَأَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً بِالذِّينِ
وَالرُّبْحُ وَالْخُسْرُ كَذَلِكَ الْعَمَلُ
وَفَسَدَتْ إِذَا بَعَدَتْهَا جَرَى
وَجَازَ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ عَلَى
وَالْقَوْلُ فِيهَا لِلَّذِي ادَّعَى التَّلْفَ
وَالْغِيَا الْإِنْفَاقَ وَالْكِسْوَةَ إِنْ
وَلَوْ عَلَى الْعِيَالِ إِنْ تَقَارَبَا
وَحَيْثُمَا نَصَّ عَلَى التُّوْقَفِ
فَهِيَ عِنَانٌ، وَتَكُونُ فِي الَّذِي
وَجَازَ فِي الْعِنَانِ تَوْكِيْلُ سَلِمٍ
وَيُتَمَنَعُ الشُّرَاءُ فِي الْعِنَانِ
وَإِنْ تَوَافَقَا بِأَنْ مَا حَصَلَ
ثَانِيهِمَا، فَهِيَ اشْتِرَاكٌ فِي الذَّمِّ
وَشِرْكَةٌ الْوُجُوهِ شَرْعًا تَحْرِمُ
وَشِرْكَةٌ الْجَبْرِ هُنَا - مَا جَبْرًا
بِضَاعَةً مِنْ سُوقِهَا لِلتُّجْرِ فِي
وَلَمْ يَقُلْ حَالِ الشُّرَاءِ مُخْبِرًا
وَالْغَيْرُ مِنْ أَرْبَابِهَا وَقَدْ حَضَرَ
وَجَازَتْ الشَّرْكَةُ - أَيْضًا - فِي الْعَمَلِ
بَيْنَهُمَا تَعَاوُنٌ، وَأَخَذَا

كَذَا الشَّرَا بِهِ بِلَا مَأْذُونٍ (1)
يَحْسِبُ الْمَالِيْنَ فِيهَا يُجْعَلُ
شَرْطُ التَّفَاوُتِ لَدَى مَنْ حَرَّرَا
وَجِهَ التُّبْرُوعُ عُمُومًا فَاعْقِلَا
وَالْخُسْرَ إِنْ يَكُنْ أَشْبَهَ أَوْ حَلَفَ
تَسَاوِيًا فِي رَأْسِ مَالٍ يَأْفِطُنُ
مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ وَلَا أَحْسَبَا
وَنَفِي الْاسْتِيْذَادِ بِالتُّصْرُفِ
يُفْعَلُ بِالْأَمْرِ وَكَالَةَ خُذِ (2)
مِنْ سَلَفٍ يَجْرُ نَفْعًا قَدْ عَلِمَ
بِكُلِّ دَيْنٍ دُونَ إِذْنِ الثَّانِي
لِوَاحِدٍ بِالذِّينِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
فَاسِيْدَةٌ وَالْفَسِيْخُ فِيهَا يُلْتَزَمُ
وَفَسَدَتْ وَفَسَخَهَا مُحْتَمٌ (3)
عَلَى دُخُولِ الْغَيْرِ فِيهَا مِنْ شَرَى
بَلَدَةٍ تِلْكَ السُّوقِ فَانْفَهَمِ وَأَعْرِفِ
لَسْتُ مُشْرِكًا لِشَخْصٍ آخَرَ
وَلَمْ يَزِدْ كَمَا قَضَى بِهِ عُمَرُ
إِنْ يَتَّجِدُ أَوْ يَتَلَازِمُ، وَحَصَلَ
كُلُّ بِقَدْرِ عَمَلٍ قَدْ نَفَّذَا

(1) قولنا: (بلا مأذون) من إطلاق اسم المفعول وإرادة المصدر، على حد قوله تعالى: ﴿بأيكم المفتون﴾ أي بأيكم تكون الفتنة، فمأذون - هنا - بمعنى الإذن، أي بلا إذن شريكه، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (فهي عنان) بكسر العين المهملة، أي كل منهما ماسك بعنان صاحبه، كعنان الدابة، بمعنى لجامها.

(3) قولنا: (تحرم) أي تمنع شرعاً، فهو بفتح تاء المضارعة، لا بضمها، كما لا يخفى.

وَاشْتَرَكَا فِي آلَةٍ بِالْمَلِكِ
وَلَوْ طَبِيبَيْنِ عَلَيْهَا اتَّفَقَا
وَاعْتَفَرَ التَّفَاوُتُ الْيَسِيرُ
وَأُلْغِيَتْ غَيِّبَةُ كَالْيَوْمَيْنِ
وَمَنْ يَغِبُ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ فَلَا
وَفَائِدُ الشَّرِيكِ مِمَّا عَمَلَهُ

أَوْ أُجْرَةَ لِالْأَنْصِبَاءِ تَحْكِي (1)
وَاشْتَرَكَا لَدَى الدَّوَاءِ مُطْلَقًا
فِي عَمَلِ الْأَبْدَانِ يَاخِيرُ
بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحِينِ
يُشَارِكُ الْحَاضِرَ فِيمَا حَصَلَ
فِي غَيْرِ وَقْتِ عَمَلِ الشَّرِكَةِ لَهُ

(1) قولنا: (للأنصباء تحكي) أي تماثل وتساوي، لا إن حالف الأصباء، كما لا يخفى.

فصل في أشياء يُقضى بها عند التنازع

بين شركاء وغيرهم لسد الضرر

يُقضى عَلَى الشَّرِيكَ بِالتَّعْمِيرِ أَوْ
وَالْبُرْجِ وَالْحَمَّامِ وَالطَّاحُونِ
كَذَاكَ بِالتَّعْمِيرِ أَوْ بِالْبَيْعِ
وَلَوْ بِنَاءِ حُبْسٍ، وَلَزِمَا
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ لِلرَّاكِبِ لَا
فِي دَابَّةٍ إِلَّا لِبَيِّنَاتٍ
كَذَا بِهِدْمِ لِبْنَاءٍ فِي طَرِيقٍ
وَيَجْلُوسِ بَاعِبَةٍ فِي حَرَمٍ
وَبِالْمَكَانِ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
كَمَسْجِدٍ وَمَجْلِسِ الْعِلْمِ الْأَحْوِ
كَذَا بِسَدِّ كُوَّةٍ قَدْ حَدَثَتْ
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْمَنْعِ لِمَا
بِالْعُرْفِ مِنْ دُخَانِ كَالْحَمَّامِ
وَكُلِّ ذِي رَائِحَةٍ قَدْ كُرِهَتْ
وَكُلِّ مَا يَضُرُّ بِالْجِدَارِ
وَكُلِّ مَا يَكْشِفُ كَالْحَانُوتِ
وَلَوْ عَلَى سِكَّةِ قَوْمٍ نَفَذَتْ
كَذَاكَ بِالْقَطْعِ لِأَغْصَانِ الشَّجَرِ
بِالْجَارِ فِي جِدَارِهِ لَا غَيْرُ
بَلْ مَنَعَ الشَّارِعُ كُلَّ ضَرَرٍ

بِالْبَيْعِ فِي كَالْفُرْنِ هَكَذَا حَكَوْا
لَا نَحْوِ آبَارٍ وَلَا عُيُونٍ
يُقضى عَلَى ذِي سُفْلِ مُضْدُوعٍ
عَلَيْهِ تَغْلِيْقُ الْعُلُوِّ دَائِمًا
لِغَيْرِهِ لَدَى نِزَاعِ حَصَلًا
أَوْ مَا جَرَى بِالْعُرْفِ وَالْعَادَاتِ (1)
إِنْ لَمْ تَخْصُهُ وَلَوْ بِغَيْرِ ضَيْقٍ
دُورٍ لِبَيْعِ خَفِّ فَافْهَمْ وَاعْلَمْ
فِي السُّوقِ مُطْلَقًا عَلَى مَا حَقَّقَا
إِلَّا لَدَى اعْتِيَادِ غَيْرِ مَنْ سَبَقَ
سَدًّا مُغَيَّرًا لِكُلِّ مَا حَوَتْ (2)
يَكُونُ فِيهِ ضَرَرٌ قَدْ عَلِمَا
وَمَطْبَخِ وَالْفُرْنِ فِي الدَّوَامِ
كَالدَّبْنِ وَالْمَرْحَاضِ حَيْثُ حَدَثَتْ
كَالْبَيْتْرِ وَالْإِصْطَبْلِ وَالْأَشْجَارِ (3)
قُبَالَةَ الْأَبْوَابِ لِلبَيْتِ
لَكِنْ مَحَلٌّ مَنَعَهَا إِنْ حَدَثَتْ
وَلَوْ قَدِيمًا مُطْلَقًا إِذَا أَضُرَّ
هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ الْمَشْهُورُ
يُحَدِّثُهُ الْجَارُ كَمَا فِي الْخَبْرِ

(1) قولنا: (في دابة) بتخفيف الباء لضرورة الوزن.

(2) قولنا: (كوة) بفتح الكاف وضمها، الثقب في الحائط، كما في المصباح.

(3) قولنا: (والإصطبل) بهمزة القطع، هو مقر الدواب، كما لا يخفى.

فَقَدْ قَضَى بِقِسْمَةِ الْجِدَارِ
لَكِنَّهُ لَمْ يَقْضِ بِالْمَنْعِ لِمَا
لَذَاكَ لَمْ يَقْضِ بِمَنْعِ الْجَارِ مِنْ
وَالشَّمْسِ وَالرِّيَّاحِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
وَمِنْ بِنَاءِ ذِي عُلُوٍّ مُطْلَقًا
بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَرَّ، أَوْ لَا يَنْظُرًا
وَلَا بِمَنْعِ صَوْتِ نَحْوِ كَمْدٍ
وَلَا بِمَنْعِ فَتْحِ بَابِ مَنْزِلٍ
كَغَيْرِهَا بِشَرْطِ أَنْ يُنَكَّبَا
وَلَا بِمَنْعِ فَتْحِ رَوْشِنِ عَلِيٍّ
وَلَمْ يَضُرَّ مُطْلَقًا، وَإِلَّا
وَلَا بِمَنْعِ مِنْ صُعُودِ نَخْلَةٍ
وَيُمنَعُ الصُّعُودُ لِلْأَذَانِ

لِطَالِبٍ لَهَا بِلاَ إنْكَارِ
خَفَ مِنَ الْأَضْرَارِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ (1)
بِنَاءِ مَا يَمْنَعُ ضَوْءًا يَأْفِطُنُ
إِلَّا عَلَى طَاحُونَةٍ أَوْ أَنْدَرٍ (2)
لِجَارِهِ الْمُسْلِمِ فِيمَا حَقَّقَا
مِنْهُ لَيْتَ جَارِهِ الَّذِي يُرَى (3)
إِلَّا إِذَا مَا اشْتَدَّ فَافْهَمُ قَيْدِي (4)
بِسِكَّةٍ قَدْ نَفَذْتُ تَأْمَلِ
عَنْ بَابِ جَارِهِ الَّذِي قَدْ قُرْبًا
طَرِيقِ قَوْمٍ مُطْلَقًا إِذَا عَلَا
مُنِعَ كَالسَّابِاطِ حَيْثُ حَلَا (5)
وَيَجِبُ الْإِنْدَارُ فِي الْمَحَلَّةِ
عَلَى الْمَنَارِ لِسَوَى الْعُمَيَّانِ

فصل في الإرفاق بالجار

وَقَدْ أَتَى النَّصُّ عَلَى الْإِرْفَاقِ بِالْجَارِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
فَجَاءَ لَا يُمنَعُ مِنْ غَرَزِ الْخَشْبِ لَدَى جِدَارِ جَارِهِ إِذَا طَلَبَ

(1) قولنا: (لم يقض بالمنع لما خف من الأضرار) لأن خفيف الضرر مغتفر، كيسيير الغرر، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (إلا على طاحونة أو اندر) الطاحونة - هنا - هي الآلة التي تطحن الحبوب بواسطة الرياح، والاندري: بضم الدال المهملة على وزن أفعل، وهو جريرين الزرع الذي في سنبله، والمجمول كدسا واحدا، وهو المسمى - في العرف - بالنادر.

(3) قولنا: (الذي يرى) بضم حرف المضارعة، فعل مضارع مبني للمجهول، أي يرى داخله بأن كان وسطه غير مسقف.

(4) قولنا: (كمد) بسكون الميم، المراد به؛ الصنعة التي فيها دق له صوت على الأرض.

(5) قولنا: (كالسباط) وهو سقيفة تحتها يمر نافذ يمر منه الناس

وَلَا مِنَ الْمُرُورِ فِيمَا حَقَّقَا
وَلَا مِنَ اسْتَعَارَةِ السَّكِينِ
بَلْ يُسْتَحَبُّ عَوْنُهُ فِيمَا يُهِمُّ

وَلَا مِنَ الْأَخْذِ لِمَاءٍ مُطْلَقًا
وَنَحْوِهِ كَالْحَبْلِ وَالْمَاعُونِ
كَالْعُرْسِ وَالْمَوْتِ وَكُلِّ مَا عَظُمَ

فصل في المزارعة وهي الشركة في الزرع

وَالخُلْطَةُ الَّتِي تَكُونُ نَافِعَةً
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ بِالسَّبْذِ، وَلَا
وَصَحَّ عَقْدُهَا إِذَا سَلِمَ مِنْ
أَوْ بِالذِّي يَخْرُجُ مِنْهَا مُطْلَقًا
كَالْقَطَنِ وَالْكُتَّانِ وَالْأَعْشَابِ
فَلَا يَجُوزُ السَّبْذُ فِيهَا مِنْ يَدٍ
وَدَخَلَ عَلَى اقْتِسَامِ الْحَاصِلِ
وَجَازَ بَعْدَ عَقْدِهَا التَّبَرُّعُ
وَقَدْ تَمَازَلَا لَدَى السَّبْذَيْنِ
فَإِنْ تَسَاوَيَا لَدَى جَمِيعِ مَا
كَانَ تَسَاوَيَا بِأَرْضٍ وَحَصَلَ
أَوْ جَاءَ فِي نَظِيرِ كُلِّ مِنْهُمَا
أَوْ مَاعَدَا الْعَمَلِ مِنْ يَدٍ حَصَلَ
وَهَذِهِ مَسْأَلَةُ الْخَمَّاسِ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا
وَفَسَدَتْ إِنْ لَفَظًا بِالْأَجْرِ، أَوْ
أَوْ أَلْغِيَا أَرْضًا لَهَا بِأَلْ يَوْمٌ
وَفُسِخَتْ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالْعَمَلِ

فِي الزَّرْعِ تُدْعَى عِنْدَهُمْ مَزَارَعَةٌ
تَلْزَمُ قَبْلَهُ بِشَيْءٍ عُمُومًا
كَرَاءِ أَرْضٍ بِالطَّعَامِ يَأْفِطُنُ
وَلَوْ سَوَى الطَّعَامِ فِيمَا حَقَّقَا
لَا الشَّبَّ وَالْكَبْرِيَّتِ وَالْأَخْشَابِ
وَالْأَرْضُ مِنْ أُخْرَى دَوَامَ الْأَبَدِ
بِنِسْبَةِ الْمُخْرَجِ لَا التَّفَاضُلِ
بِعَمَلٍ مِنَ الشَّرِيكِ يَقَعُ
وَلَوْ بِأَخْطِ فَخُذُ تَبْيِينِي
يَلْزَمُهَا جَازَتْ لَدَيْهِمْ فَاعْلَمَا
مُقَابِلَ السَّبْذِ مِنَ الثَّانِي الْعَمَلِ
مِنَ الشَّرِيكِ عَمَلٌ قَدْ عَلِمَا
وَمِنْ يَدٍ أُخْرَى أَتَى كُلُّ الْعَمَلِ
بِذَا تُسَمَّى عِنْدَ كُلِّ النَّاسِ
فِيهَا بِلَفْظِ الْأَشْتِرَاكِ مُطْلَقًا
فِي الْعَقْدِ أُطْلِقًا عَلَى مَا قَدْ حَكَوْا
أَوْ رَخِصَتْ مَعَ عَمَلٍ لَهَا يُضْمَرُ (١)
إِنْ فَسَدَتْ شَرْعًا وَجَاءَهَا الْخَلْلُ

(١) قولنا: (يَوْم) بضم حرف المضارعة، بمعنى يقصد.

شَيْئِينَ مِنْ أَرْضٍ وَبَذَرَ وَعَمَلَ
أَوْ أَجْرَةَ الْأَرْضِ وَأَيْدٍ وَبَقَرٍ
كُلٌّ إِلَى الْأَخْرِ مَا بِهِ انْفَرَدَ

وَأِنْ تَفَتْ فَالزَّرْعُ لِلَّذِي بَدَلَ
وَلْيُعْطِ لِالْأَخْرِ مِثْلَ مَا بَدَرَ
وَأِنْ تَعَادَلَا تَقَاسَمَا، وَرَدَّ

كتاب الوكالة وما يتعلق بها

وَعُرِّفَ التَّوَكُّيلُ بِالْإِنَابَةِ
 مِنْ كُلِّ حَقٍّ غَيْرِ إِمْرَةٍ، وَلَا
 كَالْعَقْدِ وَالْفَسْخِ وَكَالْأَدَاءِ
 وَقَبْضِ حَقٍّ أَوْ تَبَرُّعَاتٍ
 وَمُنَعَتْ فِي الصُّومِ وَالْإِيمَانِ
 وَفِي الْمَعَاصِي كَاشْتِرَاءِ الْخَمْرِ
 وَكَظَهَارِ زَوْجَةٍ أَوْ وَطْئِهَا
 وَالشَّرْطُ فِي الْوَكِيلِ وَالْمُوكَّلِ
 أَرْكَانُهَا: الْوَكِيلُ، وَالْمُوكَّلُ
 وَصِيغَةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا عُرْفًا
 وَمَعَ ذَا لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ
 وَلَمْ يَجْزِ تَوْكِيلُ كَافِرٍ، وَلَا
 وَلَا وَكِيلَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى
 وَجَازَ جَعَلَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي
 وَإِنْ يَكُنْ فَوْضَ عَمَّتْ، وَتُخَصُّ
 وَكُلُّ مَا كَانَ مُوَافِقًا مَضَى
 إِلَّا الطَّلَاقَ وَنِكَاحَ الْبِكْرِ
 وَجَازَ لِلْمَفْوضِ التَّوَكُّيلَ
 وَلَيْسَ لِلْمُخْتَصَّرِ أَنْ يُوكَّلَا

لِلغَيْرِ فِيمَا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ
 مُشْتَرِطٌ بِمَوْتٍ مِنْ قَدْ وَكَّلَا⁽¹⁾
 وَكَالْحَوَالَةِ وَكَالِإِبْرَاءِ
 وَكَأَدَاءِ حَجٍّ أَوْ زَكَاةٍ
 وَفِي جَمِيعِ عَمَلِ الْأَبْدَانِ
 وَقَتْلِ نَفْسٍ دُونَ حَقِّ فَادِرٍ
 وَسِرْقَةِ غَضَبٍ فَكُنْ مُتَّبِعًا
 تَصَرُّفٌ فِي الْمَالِ دُونَ سَائِلٍ
 فِيهِ مِنَ الْحُقُوقِ، وَالْمُوكَّلُ
 أَوْ عَادَةٌ - أَيْضًا - وَلَيْسَ تَخْفَى
 بِالْقُرْبِ، وَالْخَلْفِ أَتَى فِي الطَّوْلِ⁽²⁾
 عَدُوَّ خَصْمٍ مُطْلَقًا تَأْمَلًا
 خُصُومَةٍ بِلا رِضَى الْخَصْمِ أَعْقَلًا
 نَحْوِ الشَّرَا وَالْبَيْعِ دَوْمًا فَاعْرِفِ⁽³⁾
 فِي كُلِّ مَا عَيْنُهُ لَهُ بِنَصِّ
 مِنَ الْوَكِيلِ إِنْ يَكُنْ مَفْوضًا
 وَالْبَيْعَ لِلْمَسْكِنِ فَافْهَمْ وَادِرٍ
 بِمَا يَرَى لِلغَيْرِ يَأْتِيهِ
 إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ بِعُرْفٍ حَصَلًا

(1) قولنا: (غير امرة) بكسر الهمزة، معناها: الولاية على القوم. فهي اسم، لا مصدر خلافاً لمن زعم ذلك.

(2) قولنا: (ومع ذا) مع مضاف، واسم الإشارة - الذي بعده - مضاف إليه، أي ومع هذا لا بد من قبول... الخ

(3) قولنا: (وجاز جعل اثنين... الخ) أي جاز للإنسان أن يجعل وكيلين فأكثر، إذا كانت له مصالح كثيرة تقتضي التوكيل لأكثر من واحد.

أَوْ كَثْرَةَ الشُّغْلِ ، وَلَا يَنْعَزِلُ
وَلِلْأَصِيلِ عَزْلُ كُلِّ مِنْهُمَا
وَيَبِيعُ مَا وُكِّلَ فِيهِ إِنْ وَقَعَ
وَرَدَّ مَا خَالَفَ فِيهِ إِنْ خَلَا
وَيَضْمَنُ الشَّيْءَ إِذَا مَا أَقْبَضَا
لَكِنَّهُ صُدِّقَ فِي دَعْوَى التَّلْفِ
وَالْقَوْلُ لِلْأَصِيلِ بِالْيَمِينِ
وَجَازَ لِلْمَطْلُوبِ تَوْكِيلُ كَمَا
وَكُلُّ خَصْمٍ جَازَ أَنْ يُوَكَّلَا

ثَانٍ إِذَا مَاتَ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ
وَانْعَزَلَا - أَيْضًا - بِمَوْتِهِ اِعْلَمَا (١)
مِنْهُ لِمَحْجُورٍ لَهُ قَدْ اِمْتَنَعَ
مِنَ السَّدَادِ أَوْ لِمَنْعٍ أَوْصَلَا
مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ عَلَى مَنْ قَبَضَا
وَالدَّفْعُ بِالْيَمِينِ عِنْدَ مَنْ عَرَفَ
فِي غَدَمِ الْإِذْنِ فَخُذْ تَبْيِينِي
قَدْ جَازَ لِلطَّالِبِ - أَيْضًا - اِعْلَمَا
وَكَيْلَ خَصْمِهِ إِذَا مَا عَزَلَا

(١) قولنا: (وللأصيل) أي لرب المال عزل وكيله الأول ووكيل وكيله.

كتاب الإقرار وما يتعلق به

حَجْرٍ وَإِكْرَاهٍ بِإِقْرَارِ زُكْنٍ^(١)
 وَلَوْ لَوَارِثٍ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصْحَحِ
 صَاحِبُهُ فِي فَلْسٍ كَالْفَرَمَا
 غَيْرِ صَدِيقٍ صَحَّ دُونَ رَيْبٍ
 كَالْخَالِ صَحَّ مَعَ نَسْلِ قَدْ وَرِثَ
 أَقْرَبَ مِنْهُ صَحَّ دُونَمَا جُحُودُ
 مَعَ وُجُودٍ غَيْرِهِ فِي الْمَذْهَبِ
 فِيهِ لِكُلِّ أَبْعَدٍ وَأَقْرَبٍ
 وَصِفَ بِالْعُقُوقِ لَا الْبِرِّ اعْلَمَنْ
 عُلِمَ بَغَضُهُ لَهَا أَيَا فِطْنٍ
 وَجَدَ مِنْ وُورَائِهِ مَعَهَا وَلَدُ
 وَمَعَهَا فِي حَالِ الْإِقْرَارِ الصَّغِيرِ^(٢)
 لِرُؤُوسِهَا كَحَالِهِ اسْتَقَرَّتْ
 لِإِعْتِدَارِ وَالتَّخْلُصِ فَقَدْ^(٣)

يُؤَاخِذُ الْمُكَلَّفُ السَّالِمُ مِنْ
 فِي صِحَّةِ بِلَا اتِّهَامٍ اتَّضَحَ
 وَمَا بِهِ الْإِقْرَارُ كَالَّذِينَ اعْلَمَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ لِأَجْنَبِي
 وَلِصَدِيقٍ، أَوْ قَرِيبٍ لَا يَرِثُ
 كَذَا لِوَارِثٍ بَعِيدٍ مَعَ وُجُودِ
 وَلَا يَصِحُّ لِلْوَرِثِ الْأَقْرَبِ
 إِلَّا لِلْأَبْنِ مَعَ ظُهُورِ السَّبَبِ
 وَدُونَ أَسْبَابٍ لَهُ صَحَّ لِمَنْ
 وَصَحَّ فِي الْأَمْرَاضِ لِلزَّوْجَةِ إِنْ
 كَذَاكَ إِنْ جَهِلَ حَالُهُ وَقَدْ
 إِلَّا مَعَ ابْنَيْنِ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ
 وَحَالَةَ الزَّوْجَةِ إِنْ أَقَرَّتْ
 وَلَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ إِقْرَارُ وَرَدَ

(1) قولنا: (زكن) أي علم

(2) قولنا: (الافرار) بقرأ بكسر اللام مع الدرج.

(3) قولنا: (فقد) بمعنى حسب.

كتاب الوديعة وما يتعلق بها

يُدْعَى وَدِيعَةً فَخُذْ تَفْصِيلَهُ
فَلَا يَصِحُّ بَعْدُ أَنْ يُضْمَنَّا
حِفْظَ لَهَا مِنَ الضِّيَاعِ فَاعْرِفِ
يُضْمَنُ عَمْدًا كَانَ مِنْهُ أَوْ خَطَا
لِمِثْلِهَا بِلَا احْتِيَاجِ فَاعْرِفِ
تَمْيِيزُهَا عَنْهُ لَدَى مَنْ حَرَّرَا⁽¹⁾
أَوْ بِخِلَافِ الْأَمْرِ دُونَ قَيْدِ
مُحَرَّمٍ كَذَلِكَ قَرْضُ الْمُعْدِمِ
تَسْلُفُ النُّقُودِ وَالْمِثْلِيِّ
عَلَيْهِ وَالرَّبْحُ لَهُ يَكُونُ
دَعْوَى الضِّيَاعِ وَأَدْعَاءِ التَّلْفِ⁽²⁾
وَفِي اتِّهَامِ الْيَمِينِ تَلْزَمُ
كَانَ بِإِشْهَادِ لَهَا قَدْ أَخَذَا

وَوَضِعُ مَالٍ عِنْدَ حَافِظٍ لَهُ
فَالْأَضْلُ فِي الْمَوْدَعِ أَنْ يُؤْمَنَّا
لَكُنُّهُ يُضْمَنُ إِنْ فَرَطَ فِي
كَذَلِكَ إِنْ شَيْئًا عَلَيْهَا أَسْقَطَا
أَوْ كُسِرَتْ بِنَقْلِهَا الْمُخَالَفِ
أَوْ خُلِطَتْ مِنْهُ بِمَا تَعَدَّرَا
أَوْ تَلَفَتْ بِسَبَبِ التَّعَدِّيِ
وَسَلَفُ الْمَوْدَعِ لِلْمَقْرُومِ
وَكَسْرُهُمَا مِنْهَا عَلَى الْمَلِيِّ
كَالتَّجْرِ بِالْمَوْدَعِ وَالتَّضْمِينِ
وَصَدَقَ الْمَوْدَعُ يَا أَخِي فِي
دُونَ يَمِينٍ حَيْثُ لَا يُتَّهَمُ
كَذَلِكَ فِي الرَّدِّ لَهَا، إِلَّا إِذَا

(1) قولنا: (خلطت) يقرأ بالبناء للمجهول

(2) قولنا: (يا أخي) بضم الهمزة وفتح الخاء وكسر الياء المشددة، تصغير أخ. كما لا يخفى.

كتاب الإعارة وما يتعلق بها

وَتُنْدَبُ الْإِعَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ
تَمْلِكُ مَنَفَعَةَ شَيْءٍ لِغَرَضٍ
وَأَكَّدَتْ لِحُمْلَةِ الْأَقْرَبِ
وَالشَّرْطُ فِي الْمُعِيرِ مِلْكُ الْمَنَفَعَةِ
وَالشَّرْطُ فِيمَنْ يَسْتَعِيرُ الْمُضْحَقًا
وَالشَّرْطُ فِيمَا يُسْتَعَارُ - دَائِمًا -
وَالْمُسْتَعِيرُ ضَامِنٌ فِي كُلِّ مَا
وَفِي سِوَاهُ قَوْلُهُ إِذَا حَلَفَ
إِلَّا إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِذَا مَا اخْتَلَفَا
إِلَّا إِذَا أَخَذَ بِالشَّهَادِ

وَهِيَ - لَدَى فَرُوعِنَا الْفِقْهِيَّةِ -
فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ بِإِلَا عَوْضٍ
وَذِي الْجَوَارِ - مُطْلَقًا - وَالصَّاحِبِ
وَعَدَمُ التَّحْجِيرِ عَنْهُ فَاسْمَعَهُ
وَنَحْوَهُ الْإِسْلَامُ دَوْمًا فَاعْرِفَا
بِقَاءِ ذَاتِهِ، وَأَنْ لَا يَحْرُمَا
يُغَابُ عَنْهُ كَالْحَلِيِّ فَاعْلَمَا
يُقْبَلُ فِي دَعْوَى الضِّيَاعِ وَالتَّلَفِ
تَكْذِيبِهِ فَعِنْدَهَا لَنْ يُقْبَلَ
فِي رَدِّ شَيْءٍ لَيْسَ يَقْبَلُ الْخَفَا
فَلَا يُصَدَّقُ بِإِلَا اسْتِنَادٍ⁽¹⁾

(1) قولنا: (بلا استناد) أي إلى قرينة تصدقه في دعواه كما لا يخفى.

كتاب الغصب وما يتعلق به

جَرَابَةِ وَلَا اخْتِفَاءٍ دَائِمًا⁽¹⁾
 فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤَدَّبَا
 كَكُلِّ مُدَّعٍ بِهِ عَنْ صَالِحٍ
 مِنْهُ عَلَى الشَّيْءِ بِإِلَّا مِرَاءٍ
 وَرَدَّ غَيْرَ مَا اسْتَفْلَ كُلَّهُ
 وَخَافِرٍ تَعْدِيًا بِالْقُصْدِ
 طَيْرٍ وَنَحْوِهِ عَلَى مَا نُقِلَا
 وَغَاصِبٍ وَظَالِمٍ لِلنَّاسِ
 مُبَاشِرٍ فِي حَالِ غَرَمٍ دَائِمًا
 وَالْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ دُونَ وَهَمٍ
 أَوْ غَرَسَ الْغَاصِبُ شَيْئًا يُجْتَنَى
 دَفَعِ لِقِيمَةِ النَّقِيزِ فَاسْمَعَا
 لِأَرْضِهِ بَعْدَ تَمَامِ التَّنَجِيهِ
 لِنَاصِبٍ عَلَى الْأَصَحِّ فَاعْقِلَا
 فِي حَالِ غُرْمِهِ وَبَعْدُ وَجَدَا
 جِنْسٍ، وَقَدْرٍ، صِفَةٍ، وَالتَّلْفِ
 يُقْبَلُ مَعَ يَمِينِهِ بِدُونِ شَكِّ
 مَعَ قِيمَةٍ فِي حَالَةِ الْفَوَاتِ
 هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ الْمَشْهُورُ
 مَالِكِهِ بِنَحْوِ ذَبْحٍ فَاغْلَمُنْ

وَالغَصْبُ أَخْذُ الْمَالِ قَهْرًا دُونَمَا
 وَصَاحِبُ التَّمْيِيزِ حَيْثُ غَضِبَا
 بِمَا يَرَى الْحَاكِمُ مِنْ مَصَالِحٍ
 وَيُضْمَنُ الْغَاصِبُ بِاسْتِيسَاءٍ
 وَيَغْرَمُ الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَفْلَهُ
 كَأَكْلِ عُلْمٍ بِالتَّعْدِي
 وَفَاتِحِ لِحِرْزٍ أَوْ بَابٍ عَلَى
 وَمُعَلِّمِ لِلصَّرِّ وَالْمَكْشَاسِ
 وَمُكْرِهِ لِغَيْرِهِ، وَقَدَّمَا
 وَيَغْرَمُ الْقِيمَةَ فِي الْمُقَوْمِ
 وَخَيْرَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ إِنْ بَنَى
 فِي أَخْذِ أَرْضِهِ بِمَا فِيهَا مَعَا
 أَوْ أَمْرِهِ لِنَاصِبٍ بِالتَّسْوِيَةِ
 وَغَلَّةِ الْمَغْضُوبِ لِلْمَالِكِ، لَا
 وَيَمْلِكُ الْغَارِمُ مَا قَدْ فُقِدَا
 وَالْقَوْلُ لِلغَاصِبِ إِنْ أَشْبَهَ فِي
 وَحَيْثُ لَمْ يُشْبَهْ فَقَوْلُ مَنْ مَلَكَ
 لِكِنَّهُ لَا يَأْخُذُ الْغَلَاتِ
 بَلْ يَأْخُذُ الْقِيمَةَ لَيْسَ غَيْرُ
 وَكُلُّ مَا فَوَّتَهُ الْغَاصِبُ عَنْ

(1) قولنا: (دونما حراية ولا اختفاء) ما فيه زائدة، وحراية - بكسر الحاء - على وزن عصابة، هي أخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث، وأحكامها مخالفة لأحكام الغصب من حيث الجملة؛ لأن المحارب يقتل، أو يصلب، أو يقطع من خلاف، أو ينفى من الأرض، ولا كذلك الغاصب كما قال الله تعالى: - في بني عرنة - (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض).

وَصَارَ ضَامِنًا لِمَا قِيَمْتَهُ
إِذِ الْحَرَامُ بَعْدَ فَوْتٍ مُسْتَبِينٍ
وَالْمُتَعَدِّي غَاصِبُ الْمَنَافِعِ
مَعَ وُجُودِ الْفَرْقِ فِي بَعْضِ الصُّورِ
وَوَاطِئِ الْحُرَّةِ بِالْقَهْرِ وَجِبَ

يَجُوزُ مِنْهُ الْأَكْلُ بَعْدَ فَوْتِهِ (١)
لَمْ يَتَعَلَّقْ - عُنْدَنَا - بِذِمَّتَيْنِ
مُشَابِهٍ لِعَاصِبِ فِي الْوَاقِعِ
عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرِ
عَلَيْهِ دَفْعُ الْمَهْرِ، وَالْحَدُّ رَتَبٌ

(١) قولنا: (لما قيمته) ما زائدة، واللام الداخلة عليها حرف جر للكلمة التي بعدها، أي ضامناً لقيمه شرعاً.

كتاب الإستحقاق وما يتعلق به

أَسْبَابُهُ الَّتِي بِهَا شَرَعًا نُبِتَ
لَمْ يَتَّفِعْ بِالزَّرْعِ مِنْهُ أُخْذًا
مَنْ اسْتَحَقَّ الْأَرْضَ مِنْ غَيْرِ مِرَا
قِيمَتِهِ مُقَدَّرًا بِالْقَلْعِ
لَهُ كِرَاءٌ سَنَةً مُكْمَلَةٌ
بِشُبْهَةِ قَبْلِ الْفَوَاتِ فَاسْمَعَا
لِصَاحِبِ الشُّبْهَةِ لِلْحُكْمِ حَكَمُوا
فِي الْأَرْضِ قِيلَ لِلْمَالِكِ مَا أَسَا
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَخُذْهُ دَائِمًا
قِيمَةَ أَرْضِهِ وَأَمْرَهُ دَعِ
بِقِيمَتِهِ مِنْ يَوْمِ حُكْمِ وَقَعَا
فَلَيْسَ لِلْبَنَانِيِّ سِوَى النُّقْضِ الْمَسِيٍّ⁽¹⁾
فَالشَّرْعُ مِنْ هَذَا لَهُ قَدْ مَنَعَهُ
بَنِي إِبَادِنِ نَاطِرَ لَهُ حَكَمُوا
بَيْنَهُ تَشْهَدُ لِلَّذِي ادَّعَى
بَيْنَهُ مَوْجُودَةٌ فِي الْوَأَقِعِ
عَلَى الَّذِي بَاعَ بِمَا قَدْ دَفَعَا
صِحَّةً مَلَكَهَ لِذَاكَ فَاعْلَمَا
دُونَ الَّذِي بَاعَ لَهُ فَاتَّبِعْهُ

وَيَجِبُ اسْتِحْقَاقُ مَا تَوَفَّرَتْ
فَزَارِعُ الْأَرْضِ تَعْدِيًا إِذَا
بِلَا مُقَابِلٍ، وَإِلَّا خَيْرًا
فِي قَلْعِهِ أَوْ أَخْذِهِ مَعَ دَفْعِ
وَبَعْدَ فَوْتِ مَا تُرَادُ الْأَرْضُ لَهُ
كَمُسْتَحَقِّ الْأَرْضِ بِمَنْ زَرَعَا
وَمَا هُنَا الْغَلَّةُ لِلْمَجْهُولِ أَوْ
وَإِنْ بَنَى ذُو شُبْهَةٍ أَوْ غَرَسَا
فَادْفَعْ لَهُ قِيمَةَ ذَلِكَ قَائِمًا
فَإِنْ أَبَاهُ قِيلَ لِلْبَنَانِيِّ ادْفَعِ
فَإِنْ أَبِي كَانَ شَرِيكِينَ مَعَا
إِلَّا الَّتِي اسْتَحَقَّهَا بِالْحُبْسِ
مَا لَمْ تَكُنْ لِلْوَقْفِ فِيهِ مَنَفَعَةٌ
وَيَأْخُذُ الْقِيمَةَ مَنقُوضًا وَلَوْ
وَالْأَصْلُ لَمْ يُوقَفْ هُنَا إِلَّا مَعَا
وَعَيْرُهُ يُوقَفُ حَيْثُ يَدْعِي
وَالْمُسْتَحَقُّ مِنْ يَدَيْهِ رَجَعَا
مِنْ ثَمَنِ، إِلَّا إِذَا مَا عَلِمَا
فَإِنَّهَا مُصِيبَةٌ حَلَّتْ بِهِ

(1) قولنا: (المسي) أي المسيء لصاحبه بسبب قلعه ورميه تقديراً لا فعلاً، والمعنى أنه يأخذ قيمته مقلوعاً بالاعتبار، لا بالفعل كما لا يخفى.

كتاب الشفعة وما يتعلق بها

حِصَّةً مَنْ بَاعَ لِشَخْصٍ آخَرَ
بِشَفْعَةٍ لَدَى الْجَمِيعِ فَاسْمَعِ
مِنَ الْعَقَّارِ بَعْدَ الْإِتِّبَاعِ⁽¹⁾
أَوْ بِاتِّبَاعِ الْأَصْلِ لَا مَحَالَه
حَيْثُ تُبَاعَ قَبْلَ قَسْمِ الْأَصْلِ
وَلَا تَبَاحُ شَفْعَةٌ لِلْجَارِ
كَخَلَّةٍ حَيْثُ تَكُونُ وَاجِدَةً
بِهَا وَفِي الْحَمَّامِ فِي وَقْتِ مَضَى
وَفِي الزُّرُوعِ وَالْبُقُولِ وَالْخُضْرِ
وَالْإِرْثِ - أَيْضاً - وَالْيُوعِ الْفَاسِدَاتِ
فِي عِرْوَضٍ وَلَوْ نِكَاحاً وَقَعَا
أَوْ اشْتَرَى مِنْ مُشْتَرٍ أَوْ سَاوَمَا
إِلَى مُضِيِّ سَنَةٍ قَدْ كَمَلَتْ
عَلَيْهِ فِي الْغَيْبَةِ عَامٌ قَدْ مَضَى
أَوْ كَانَ حَاضِراً بِدُونِ فَهْمٍ
إِلَّا إِذَا تَمَكَّنُوا وَفَرَطُوا
وَالْعِلْمِ وَالْقُدُومِ عَامٌ فَادِرٍ
إِنْ أَنْكَرَ الْعِلْمَ فَخُذْ تَبْيِينِي
إِسْقَاطَهَا لِلْمُشْتَرِي بَعْدَ الشُّرَا
وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ الشُّرَا بِإِلَازِمٍ
أَخْبَرَ بِالْكَذِبِ عَنْ عَالِي الثَّمَنِ
بِالْأَخْذِ وَالتُّرْكِ وَلَنْ يُؤْخَرَ
كَذَا بِدَفْعِ الثَّمَنِ الْمُعْتَادِ

أَخَذَ شَرِيكَ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ
بِثَمَنِ أَوْ قِيمَةِ الْوَقْتِ دُعِي
وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الْمَشَاعِ
إِنْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْأَصَالَةِ
كَالْبَيْرِ وَالطَّرِيقِ وَفَحْلِ النَّخْلِ
لَا بَعْدَ قَسْمِ أَصْلِهَا يَأْقَارِي
وَلَا لَدَى شَجَرَةٍ مُتَّجِدَةٍ
وَبَعْضُهُمْ فِي الْفُرْنِ وَالرَّحَا قَضَى
وَمُنِعَتْ فِي يَابِسٍ مِنَ الثَّمَرِ
وَجُمْلَةِ الْعُرُوضِ وَالتَّبْرُعَاتِ
وَتَبَّتْ فِي كُلِّ شِقْصٍ دُفْعَا
وَسَقَطَتْ حَيْثُ الشَّفِيعُ قَاسِمَا
أَوْ بَاعَ سَهْمَهُ الْمَشَاعِ أَوْ سَكَتَ
أَوْ غَابَ بَعْدَ عِلْمِهِ حَتَّى انْقَضَى
وَمَنْ يَغِبُ قَبْلَ حُصُولِ الْعِلْمِ
أَوْ كَانَ مَعْذُوراً فَلَيْسَ تَسْقُطُ
حَتَّى مَضَى بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ
وَصُدِّقَ الشَّفِيعُ بِالْيَمِينِ
وَسَقَطَتْ - أَيْضاً - إِذَا مِنْهُ جَرَى
عِلْمٌ بِالثَّمَنِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ
كَذَلِكَ لَا يَكُونُ لِأَزْمَا لِمَنْ
وَطُولِبَ الشَّفِيعُ بَعْدَ الْإِشْتِرَا
وَمُلِكَتْ بِالحُكْمِ وَالْإِشْهَادِ

(1) قولنا: (بعد الاتباع) بكر اللام مع الدرج.

وَفُضِّ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ مَا وَجَبَا
وَقُدِّمَ الْأَخْصَرُ فِيهَا وَدَخَلَ
وَبَطَلَتْ إِنْ مُسْتَحِقُّهَا وَهَبَ
وَحَيْثُمَا اخْتَلَفَ مُشْتَرٍ وَمَنْ
فَالْقَوْلُ لِلَّذِي اشْتَرَى مَعَ الْيَمِينِ
مِنْ شُفْعَةٍ لَهُمْ بِقَدْرِ الْأَنْصِبِ
عَلَى الْأَعْمِّ مُطْلَقًا بِلا جَدَلٍ (١)
أَوْ بَاعَ مَا مِنْهَا لَهُ شَرْعًا وَجَبَ
قَدْ قَامَ بِالشُّفْعَةِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ
إِنْ أَشْبَهَتْ دَعْوَاهُ عِنْدَ الْعَارِفِينَ

(١) قولنا: (وقدم الأخصر) المراد بالأخصر - هنا - من اجتمع مع غيره في فرض واحد، أو في جهة واحدة من التعصيب، فالأخت إذا باعت فأخواتها أولى بالشفعة من غيرهن، والزوجات إذا باعت إحداهن فبقية الزوجات أولى بالشفعة من غيرهن، والأولاد العاصبون إذا باع أحدهم فالباقون أولى من غيرهم بالشفعة وهكذا

كتاب القسمة وما يتعلق بها

كَانَ شَرِيكًا فِي مِشَاعٍ فَأَعْلَمَنُ
 أَيْضًا مُرَاضَاةً وَقُرْعَةً خَذَاً
 فِي قِسْمَةِ الْمُتَعَةِ لَا الْبَتَاتِ
 فَرِدٍ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ يَارْجُلُ
 أَوْ مُتَعَدِّدٍ بِلَا قَيْدٍ وَجَدُ
 بِذَلِكَ كَالْأَجْرَةِ فِيمَا قَدْ ثَبَتَ
 أَرْضٍ وَسُكْنَى الدَّارِ يَأْذَا السَّمْعِ
 وَلَوْ قَلِيلَةً كَيْوَمٍ فَأَعْلَمَا
 تَكُونُ فِي الوَصْفِ عَلَى نَوْعَيْنِ
 لِجُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ فِي التَّقْسِيمِ
 فِي حَالَةِ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النَّاسِ
 إِنْ جَازَ بَيْنَهُمَا بِدُونِ مِثْنِ
 وَأَخَذَ قَوْلٍ فِي نَظِيرِ قَمَحٍ
 وَمَنْ رَبَا الْفُضْلَ إِذَا الْجِنْسُ اتَّخَذَ
 لِأَنَّهُ كَالْبَيْعِ حَيْثُ يَقَعُ
 إِدْخَالَ تَقْوِيمٍ لَدَيْهَا فَاسْمَعَا
 فِيمَا عَدَا الْغَبْنَ إِذَا مَا عَرَضَا
 قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْخِيَارِ
 كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ لَا اللَّزُومِ
 يُجْبَرُ بِالشَّرْعِ عَلَيْهِ مُسْجَلًا
 تَأْتِي وَبِالتَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ
 وَالْأَرْضِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَشْجَارِ
 يُوزَنُ أَوْ يُعَدُّ هَكَذَا حَكَوَا

وَالْقِسْمُ تَعْيِينُ نَصِيبِ كُلِّ مَنْ
 وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مُهَيَّاءَةٌ كَذَا
 فَقِسْمَةُ الْمُهَيَّاءَاتِ تَأْتِي
 لِأَنَّهَا لَدَيْهِمْوَ اخْتِصَاصُ كُلِّ
 بِأَخْذِهِ مَنَفَعَةٌ لِمُتَّجِدٍ
 فِي زَمَنٍ مُعَيَّنٍ وَلَمْ يَزِمَتْ
 إِنْ سَلِمَتْ مِنْ غَرَرٍ كَزَرْعٍ
 لَا أَخْذَ غَلَّةِ الْكِرَاءِ مِنْهُمَا
 ثُمَّ الْمُرَاضَاةُ - بِدُونِ مِثْنِ -
 نَوْعٌ مُرَاضَاةٌ بِلَا تَقْوِيمٍ
 وَجَازٌ فِيهِ الْجَمْعُ لِلْأَجْنَاسِ
 كَأَخْذِ عَرَضٍ فِي نَظِيرِ دَيْنٍ
 وَأَخْذِ شَاةٍ فِي نَظِيرِ رُمَحٍ
 إِنْ سَلِمَا مِنَ النَّسَاءِ فِي الْأَبْدِ
 وَلَيْسَ فِي ذَا النُّوعِ غَبْنٌ يُسْمَعُ
 وَنَوْعُهَا الثَّانِي مُرَاضَاةٌ مَعَا
 وَحُكْمُ هَذَا النُّوعِ كَالَّذِي مَضَى
 فِيهِ مَسْمُوعٌ بِلَا إِنْكَارٍ
 لِأَنَّهُ بِسَبَبِ التَّقْوِيمِ
 وَمَنْ أَبِي قِسْمِ الْمُرَاضَاةِ فَلَا
 وَقِسْمَةُ الْقُرْعَةِ بِالتَّفْصِيلِ
 فِي جُمْلَةِ الْعُرُوضِ وَالِدِّيَارِ
 وَمُنِعَتْ فِي كُلِّ مَا يُكَالُ أَوْ

وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْحَظِّينِ
بَلْ كُلُّ جِنْسٍ قَسْمُهُ عَلَى جِدَى
فَتَفَرَّدَ الدُّورُ عَنِ الْأَشْجَارِ
وَكُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهُ يُقَوْمُ
بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ لَا بِالْعَدِّ
وَكَالْعَقَارِ جُمْلَةً الْمُقَوْمَاتِ
وَقَدْ كَفَى الْوَاحِدُ لِلتَّقْوِيمِ
وَأَجْرُهُ وَأَجْرُ مَنْ قَدْ كَتَبَا
وَكُلُّ مَا إِفْرَادُهُ لَا يُمَكِّنُ
مِنْ بَعْدِ تَقْوِيمِ لَهُ وَقَسْمَا
مِنَ الْفَسَادِ مُطْلَقًا، وَيُمنَعُ
وَالْحُكْمُ يَتَعَسَّهُ وَقَسْمُ الثَّمَنِ
وَيُجْبَرُ الشَّخْصُ الَّذِي قَدْ امْتَنَعَ
كَذَا عَلَى بَيْعِ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ
نَقْضُ لَيْتِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ
وَقِسْمَةُ الْقَرْعَةِ عِنْدَ مَنْ سَبَقَ
لِأَجْلِ هَذَا يُسْمَعُ الْغَبْنُ بِهَا
مَا لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ مَا عَلَى الرِّضَا
فَكُلُّ مَنْ يَقَوْمُ بَعْدَ الْعَامِ
وَفِي سِوَى قَسْمِ الْمَرَاضَاةِ فَلَا
وَيَقْسِمُ الْوَصِيُّ مُطْلَقًا عَلَى
كَذَلِكَ الْوَكِيلُ ثُمَّ الْقَاضِي
وَالْقَوْلُ فِي الْقِسْمَةِ لِلَّذِي ادَّعَى
فَفِي الْأَضْحِ مُدَّعِي الْبَتَاتِ

فِيهَا كَذَاكَ الْجَمْعُ لِلْجِنْسَيْنِ
إِنْ أَمَكَّنَ انْقِسَامُهُ مُتَفَرِّدًا
وَشَجَرٌ عَنِ كُلِّ أَرْضٍ عَارٍ
ثُمَّ عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ يُقَسَّمُ
إِلَّا لَدَى اسْتِوَائِهَا فِي الْقَصْدِ
فِي كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ
فِي حَالَةِ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْقَوْمِ
عَلَى رُؤُوسِ الشُّرَكَاءِ لَا الْأَنْصِبَاءِ
ضَمٌّ لِغَيْرِهِ عَلَى مَا بَيَّنُّوا
مَعَ ذَلِكَ الْغَيْرِ، إِذَا مَا سَلِمَا
قَسْمُ الَّذِي فِيهِ فَسَادٌ يَقَعُ
عَلَى جَمِيعِهِمْ بِسُدُونِ وَهَنْ
لَهَا إِذَا جَمِيعُهُمْ بِهَا انْتَفَعُ
يُجْبَرُ مَنْ أَبَاهُ حَيْثَمَا عَلِمَ
عَنْ ثَمَنِ لَهَا مَعَ الشَّرِيكِ
بَيْعٌ، وَقِيلَ: إِنَّهَا تَمَيِّزُ حَقِّ
إِنْ كَانَ ذَا تَفَاحُشٍ فَانْتَبَهَا
يَدُلُّ أَوْ مِنْ بَعْدِهَا عَامٌ مَضَى
بِنَقْضِهَا كَانَ مِنَ الظُّلَامِ
يُزَادُ فِي حَظِّ لِكَيْ يَغْتَدِلَا
مَحْجُورِهِ إِنْ لَمْ يُحَاطَ بِالإِعْرَاضِ
عَلَى الَّذِي قَدْ غَابَ بِالإِعْرَاضِ
قِسْمَةُ الْاسْتِغْلَالِ لَا الْبَتِ اسْمَعًا⁽¹⁾
هُوَ الَّذِي يُؤْمَرُ بِالإِثْبَاتِ

(1) قولنا: (الاستغلال) بكسر اللام مع الرفع.

مِقْدَارُ حَوْزٍ قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ (2)
مَا يُوجِبُ النُّقْضَ كَعَيْبِ ظَهْرًا
أَوْ نَحْسِ دَيْنٍ لِغَرِيمٍ بَاقٍ

مَا لَمْ يَكُنْ مَضَى لَهَا مِنَ الزَّمَنِ
وَتُنْقَضُ الْقِسْمَةُ حَيْثُمَا طَرَا
أَوْ وَارِثٍ أَيْضًا أَوْ اسْتِحْقَاقٍ

(2) قولنا: (مقدار حوز) وهو مدة الحياة الشرعية المقدرة بعشر سنين فأكثر.

كتاب القراض وما يتعلق به

عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ لِلْمُنَاسَبَةِ
مِنَ الصَّحَابَةِ بِلَا نِزَاعٍ (١)
بِهِ لِيَعْقُوبَ وَذَا بُرْهَانَ
عَيْنٍ وَمَا قَدْ نَابَ عَنْهَا يَافِطُنُ
قَدْرًا وَوَضْفًا مُطْلَقًا، وَسُلِّمَتْ
فِيهَا بِجُزْءٍ شَائِعٍ لَا يُحْضَرُ
نِسْبَتُهُ لِلرَّبْحِ كَالنِّصْفِ اعْتِقَالًا
وَلَا بِذِي جِهَالَةٍ فِي الْقَدْرِ
وَلَا بِرَهْنٍ عِنْدَهُ أَوْ مُودَعٍ
ذِينَ لَهُ أَوْ يَبِيعُ نَحْوَ عَرْضٍ
فَهُوَ قِرَاضٌ فَاسِدٌ الْأَعْرَاضُ
مَعَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ كَمَا فِي النُّقْلِ (٢)
أَبِيهِمْ أَوْ أَجَّلَ وَقْتَهُ اعْتَمَا
أَوْ مَا يَقِلُّ فِي الْوُجُودِ فَأَعْقِلِ
فِي قَدْرِ جُزْءِ الرَّبْحِ دَوْمًا فَاعْلَمَا
مَالِيَسَ مُشْبِهًا عَلَى مَارُويَا
يُفْسَخُ بَعْدَ عَمَلٍ قَدْ حَصَلَ
وَلَا أَصَابَهُ عَنِ الْبَابِ ابْتِعَادًا
أَجْرَةً مِثْلَهُ عَلَى مَا حُرَّرَا
مَشُورَةً لَهُ عَلَى مَا قَدْ رَوُوا
أَوْ بَلَدٍ فَقَطُّ مِنَ الْأَمَاكِينِ

وَسُمِّيَ الْقِرَاضُ بِالْمُضَارَبَةِ
وَجَازَ بِالْقُرْآنِ وَالْإِجْمَاعِ
فِي زَمَانِهِمْ بَدَا عَثْمَانُ
وَحَدُّهُ إِعْطَاءُ مَالٍ كَانَ مِنْ
مَضْرُوبَةٍ بِسِكِّهِ وَعُلِمَتْ
مِنْ يَدِهِ لِعَامِلٍ يَتَّجِرُ
مِنْ رَبِّهَا بِشَرْطٍ أَلَّا تُجْهَلَ
لَا مِنْ عُرُوضٍ مُطْلَقًا أَوْ تَبِيرٍ
وَلَا بِذَيْنِ مُطْلَقًا فَاسْتَمِعَ
وَإِنْ يَكُنْ وَكَلَهُ عَنْ قَبْضٍ
لِيَجْعَلَ الثَّمَنَ فِي قِرَاضٍ
وَمَعَ ذَا فِيهِ قِرَاضُ الْمِثْلِ
وَجَا قِرَاضُ الْمِثْلِ فِي جَمِيعِ مَا
أَوْ شَرْطًا فِيهِ ضَمَانُ الْعَامِلِ
أَوْ مَا جَرَى فِيهِ خِلَافٌ مِنْهُمَا
بَعْدَ حُصُولِ عَمَلٍ وَادْعَا
وَكُلُّ مَا فِيهِ قِرَاضُ الْمِثْلِ لَا
لِأَنَّهُ لَيْسَ قَوِيًّا فِي الْفَسَادِ
وَفِي فَسَادٍ غَيْرِ مَا قَدْ ذُكِرَا
مِثْلُ اشْتِرَاطِ يَدِ رَبِّ الْمَالِ أَوْ
أَوْ عَمَلٍ مُخَالِفٍ أَوْ زَمَنِ

(١) قولنا: (وجاز بالقرآن) أي بنص القرآن لقوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم إذا ضربتم في الأرض أن تقصروا من الصلاة﴾.

(٢) قولنا: (ومع ذا) أي ومع هذا فيه . . . الخ.

وَكُلُّ مَا فِيهِ - هُنَا - قَدْ حَكَمُوا
كَانَ فَسَادُهُ قَوِيًّا مُبْعِدًا
وَجَازَ شَرْطُ التَّرْكِ لِلْأَخْطَارِ
وَشَرْطُ تَرْكِ التَّجْرِ فِي السَّلَاحِ
وَضَمِنَ الْعَامِلُ مَا قَدْ تَلَفَا
كَذَاكَ إِنْ قَارَضَ أَوْ شَارَكَ أَوْ
وَمَنْ تَعَدَّى فِي الْقِرَاضِ أَوْ جَنَى
وَجَبَرَ الْخُسْرَ وَمَا تَلَفَ مِنْ
إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ لِرَبِّهِ وَلَمْ
فَإِنْ يَكُنْ قَدْ رَدَّهُ أَوْ كَمَلَا
وَأَنْفَقَ الْعَامِلُ مِنْهُ فِي السَّفَرِ
إِنْ كَثَرَ الْقِرَاضُ حَتَّى حَمَلَا
وَيَكْتَسِبِي مِنْهُ إِذَا مَا طَالَ
وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ
كَذَاكَ فِي الْجُزْءِ مِنَ الرَّبْحِ إِذَا
وَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّهِ إِنْ أَنْفَرَدَ
بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ
وَالْقَوْلُ لِلَّذِي أَدْعَى الصُّحَّةَ فِي
وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يَهَبَ مَا

بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ عَلَى مَا يُفْهَمُ
وَحُكْمُهُ الْفَسْخُ مَتَى مَا وُجِدَا
كَالسَّفَرِ الْمَخُوفِ وَالْبِحَارِ
وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ خَذَ يَأْصَاجِي
بِسَبَبِ مَنْ هَذِهِ إِنْ خَالَفَا
بَاعَ بِدَيْنِ دُونَ إِذْنٍ قَدْ حَكَمُوا
عَلَيْهِ فِي كُلِّ الْوُجُوهِ ضَمِنَا
أَرْبَاحِ مَا بَقِيَ مِنْهُ يَأْفِطُنْ
يَصِلُ بِذَلِكَ لِلتَّمَامِ وَالْعَدَمِ
فَلَيْسَ يُجْبَرُ بِتَجْدِيدِ تَلَا
لِلتَّجْرِ لَا لِزَوْجَةِ لَهَا مَقَرُ
ذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ فَافْهَمْ وَاعْقِلَا
سَفَرُهُ فَاسْتَفِيدِ الْمَقَالَا
وَالْخُسْرِ وَالرُّدِّ لَهُ إِذَا حَلَفَ
أَشْبَهَ بَعْدَ عَمَلٍ قَدْ نَفَّذَا
بِشَبِّهِ، كَذَاكَ - أَيْضًا - إِنْ وَرَدَ
يَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ فَاغْلَمَنْ
عَقْدِ الْقِرَاضِ مُطْلَقًا فَلْتَعْرِفِ
يَكْتُرُ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ فَاغْلَمَا

كتاب المساقات وما يتعلق بها

عَقْدٌ عَلَى التِّزَامِ خِدْمَةِ الشَّجَرِ
 يَلْفِظُ سَاقِيَتُ وَمَا فِي قُوَّتِهِ (1)
 دَلَّتْ عَلَى الْجِرْمَةِ لِلضَّرُورَةِ
 وَنَحْوِهِ فِي الْعَامِ يُتَّجُ الثَّمَرُ
 وَعِلْمُهُ أَيْضاً وَالْأَفْسَدُ
 أَوْ عَمَلٍ يَبْقَى بِسَلَا تَرْدٍ
 فِيهَا عَلَى الْعَامِلِ كَالْإِبَارِ
 لَا حَيَوَانَ ضَاعَ بِالْمَمَاتِ
 كَمَثَلِ إِصْلَاحِ جِدَارٍ ذِي خَلَلٍ
 وَسَاقِيَاتِ الْمَاءِ وَالضَّفِيرَةِ
 تَعَدَّدَتْ كَالْعَشْرِ وَالْعِشْرِينَ
 وَلَوْ يُعْرَفُ كَالْجِدَاذِ لِلنَّخْلِ
 فِي شَأْنِهَا قَبْلَ الشُّرُوعِ مُطْلَقاً
 وَأَجْرَتُ الْمِثْلِ لَدَيْهَا وَجِبَتْ
 تَفُوتُ بِالشُّرُوعِ فِي أَسْبَابِهَا
 شَرْعاً مَسَاقَاتُ الَّذِي قَدْ مَآثِلاً
 لَمْ يَغْلِبِ الْفَسَادُ فِيهَا فَاعْلَمَا

حَدُّ الْمَسَاقَاتِ - لَدَى الْقَوْلِ الْأَبْرُ -
 وَنَحْوِهِ بِجُزْءٍ مِنْ غَلْتِهِ
 وَاسْتَنْبَيْتُ مِنْ عِلَلِ كَيْسِرَةِ
 وَالشَّرْطُ فِي صِحَّتِهَا كَوْنُ الشَّجَرِ
 وَالشَّرْطُ فِي الْجُزْءِ شُبُوعٌ قَدْ ثَبَتَ
 كَشَرْطِ شَيْءٍ زَائِدٍ لِوَاحِدٍ
 وَالْعَمَلُ الَّذِي يُعْرَفُ جَارٍ
 وَنَحْوِهِ وَسَائِرِ الْأَلَاتِ
 وَجَازَ شَرْطُ مَا يَقِلُّ فِي الْعَمَلِ
 وَالْعَيْنِ وَالْأَبَارِ وَالْحَضِيرَةِ
 وَجَازَ عَقْدُهَا عَلَى سِينِنَا
 وَلَمْ تَجُزْ بِدُونِ تَحْدِيدِ الْأَجَلِ
 وَفَسِخَتْ ذَاتُ الْفَسَادِ الْمُتَقَى
 كَذَاكَ فِي الْأَثْنَاءِ حَيْثُ خَرَجَتْ
 وَغَيْرُ مَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ بَابِهَا
 وَكَانَ فِيهَا لِلَّذِي قَدْ عَمِلَا
 وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُدْعَى الصُّحَّةِ مَا

(1) قولنا: (بجزءه) بضم الزاي، لا بسكونها لضرورة الوزن.

كتاب الإجارة وما يتعلق بها

وَاعْلَمَ بِأَنَّ لَفْظَةَ الْإِجَارَةِ
لَكِنَّهَا قَدْ غَلَبَتْ فِي الْعَاقِلِ
دَلِيلُهَا فِي الشَّرْعِ «أَنْ تَأْجُرَنِي»
وَعُرِفَتْ بِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَى
بِعْوَضٍ يَدْخُلُهُ التَّبْعِيُّضُ إِنْ
أَرْكَانُهَا: الْعَاقِدُ، وَالْأَجْرُ، وَمَا
فَكُلُّ مَا فِي الْعَاقِدِينَ شَرَطُوا
وَكُلُّ مَا صَحَّ - هُنَاكَ - ثَمْنَا
إِلَّا الطَّعَامَ فِي كِرَا الْأَرْضِ فَقَدْ
رَابِعُهَا: مَنْفَعَةٌ تُقْوَمُ
وَلَمْ تَكُنْ فَرْضًا عَلَى التَّعْيِينِ
وَلَمْ تَكُنْ مَجْهُولَةً، وَقُدِرَا
لَا نَحْوُ تَفْحَاحٍ لِشَمِّهِ وَلَا
وَلَا عَلَى جَنَازَةٍ تَعَيَّنَتْ
وَاعْتَفَرُوا إِجَارَةَ الْمَرَاضِعِ
وَلَا عَلَى إِبْطَالِ سِحْرِ سَاجِرٍ
وَشَرَطُهَا تَحْدِيدُهَا بِأَجَلٍ
لِأَجْلِ أَنْ تُفَارِقَ الْجُعْلَ، وَلَا
وَالْأَصْلُ فِي ذَا الْبَابِ تَأْخِيرُ الْبِعْوَضِ

تُرَادِفُ الْكِرَاءِ فِي الْعِبَارَةِ
وَنَدَرَتْ فِيهَا سِوَاهُ فَاعْقِلِ
وَعَقْدُهَا يَلْزَمُ بِالْقَوْلِ أَفْطِنِ
مَنْفَعَةٌ تَقْبَلُ تَبْعِيضًا جَلًّا
تَبَعُّضَتْ بِأَيِّ وَجْهِ يَافِطِنِ
يَدُلُّ كَالْبَيْعِ الَّذِي تَقَدَّمَ (1)
- هُنَاكَ - فِيهِمَا هُنَا يُشْتَرَطُ (2)
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أُجْرَةٌ هُنَا (3)
مُنْعٌ لِلنَّهْيِ الَّذِي فِيهِ وَرَدَ
شَرْعًا وَعَادَةً، وَلَيْسَ تَحْرِمُ
وَلَا تَضْمَنْتُ وَقَفَاءً عَيْنِ
أَيْضًا عَلَى تَسْلِيمِهَا بِسَلَامٍ
أَلَّةٌ لَهْوٍ لِلتَّلْهِيِ فَاعْقِلَا
وَلَا كَشَاءَةً لِلْحَلِيبِ عُيِّنَتْ
لِأَجْلِ إِرْضَاعِ الْجَيْنِ فَاسْمَعِ
وَلَا عَلَى إِخْرَاجِ جَنْ مَآكِرِ
كَمِثْلِ عَامٍ أَوْ تَمَامِ الْعَمَلِ
يُمنَعُ جَمْعُهَا مَعَ الْبَيْعِ اعْقِلَا
عَنْ عَمَلٍ إِلَّا لِمَانِعٍ عَرَضَ

(1) قولنا: (وما يدل) المراد به: الصيغة الدالة على الإجارة.

(2) قولنا: (هناك) اسم الإشارة عائد على ما بشرط في العاقدين في كتاب البيوع.

(3) قولنا: (وكل ما صح هناك ثمننا) اسم الإشارة عائد - أيضا - على شروط المعقود عليه في كتاب البيوع كذلك.

لِذَلِكَ مَا عُنِيَ مِنْ أَجْرِ لَزِمَ
وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْمَيَاوِمَةِ
أَوْ بِالتَّمَامِ مُطْلَقًا، وَفَسَدَتْ
كَأَنَّ تَقَعَّ فِي صَفْقَةٍ مَعَ جُعَلٍ
وَشَرْطُهَا أَلَّا تُوَدِّيَ إِلَى
لِذَلِكَ يُمْنَعُ بِكَرَاءِ الأَرْضِ
وَأَجْرَةُ المِثْلِ لَهُ إِذَا حَصَلَ
وَشَرْطُهَا - أَيْضًا - بَيَانُ الأَجْرِ
فَلَمْ تَجْزُ بِالجِدِّ لِلسَّلَاحِ أَوْ
وَلَا بِإِنِ اتَّمَمْتَهُ اليَوْمَ لَكَ
وَلَا بِقَوْلِكَ الحَصِيدُ أَدْرُسُهُ لِي
وَجَازَ تَأْجِيرُ بِأَجْرِ عِلْمًا
كَمِثْلِ الأَخِيطَابِ وَالحَصَادِ
وَجَازَ تَرَكَ ذِكْرَ أَجْرِ عُرْفَا
وَجَوَّزُوا التَّأْجِيرَ بِالأَكْلِ الوَسْطِ
وَجَازَ فِي الصَّنْعَةِ تَحْدِيدُ الأَجْلِ
وَفَسَدَتْ إِنْ جُمِعَا فِيهَا وَلَوْ
وَكَرِهُوا تَأْجِيرَ نَحْوِ دَفٍّ
وَجَازَ عَقْدُهَا عَلَى جِمَلٍ يُرَى
أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدِّ بِلَا تَفَاوُتٍ
وَأَوْجِبُوا التَّعْيِينَ فِيمَا يَخْتَلِفُ
كَذَلِكَ التَّعْيِينَ لِلْمَرْكُوبِ
وَالْحُكْمُ فِي كَالخَيْطِ وَالأَكَاثِي

تَعْجِيلُهُ بِشَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ عِلْمٌ
تَكُونُ، أَوْ بِالشَّهْرِ فِي المُدَاوِمَةِ
إِنْ انْتَفَى اشْتِرَاطُ تَعْجِيلِ ثَبَتِ
لِلْفَرْقِ فِي الشُّرُوطِ فَافْتَهُمُ نَقْلِي
رَبَا النِّسَاءِ فِي الطَّعَامِ فَاعْقِلًا
لِلزَّرْعِ بِالطَّعَامِ، لَا بِالْعَرْضِ
فَسُخِّ لَهَا بَعْدَ تَمَامِ لِلْعَمَلِ
فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ ثُمَّ القَدْرِ
بِكُنْخَالَةٍ لِطَاجِرٍ حَكَمُوا
كَذَا، وَإِلَّا لَكَ دُونَ ذَلِكَ
بِنُصْفِهِ لِجَهْلِ نِصْفِ الحَاصِلِ
وَلَوْ بِرَأْيِ العَيْنِ عِنْدَ العُلَمَاءِ
بِالنُّصْفِ أَوْ بِحَسَبِ المُعْتَادِ
كَأَجْرَةِ الحَجْمِ لِفِعْلِ المُصْطَفَى
مَعَ نَحْوِ دِرْهَمٍ، وَبِالأَكْلِ فَقَطْ
بِزَمَنِ أَوْ بِالتَّمَامِ لِلْعَمَلِ
تَخَالَفًا عَلَى أَصَحِّ مَا حَكَمُوا
وَالْحَلِيِّ فِي الأَعْرَاسِ دُونَ خُلْفِ
أَوْ كَانَ مَضْبُوطًا بِكَيْلِ ذِكْرًا
وَجَازَ مِثْلُ الجِمَلِ لَا المَسَافَةِ
حَمَلًا وَإِرْضَاعًا وَتَعْلِيمًا أُلْفَ
وَلَوْ لِأَجْلِ الحَمَلِ لَا الرُّكُوبِ
وَالسَّيْرِ وَالنُّزُولِ لِالأَعْرَافِ

وَلَيْسَ يَضْمَنُ الْأَجِيرُ فَقْدًا
أَوْ غَرًّا بِالْفِعْلِ وَلَوْ كَرَاعٍ
وَقِيلَ يَضْمَنَانِ بِالْإِطْلَاقِ
وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَمَانِ الصَّانِعِ
وَفُسِّخَتْ إِنْ كَانَ قَدْ تَعَدَّرَا
وَلَوْ بَغْضَبٍ مُطْلَقًا أَوْ حَمَلٍ
لَا إِنْ تَعَدَّرَ الَّذِي بِهِ الْوَفَا
وَجَازَ عَقْدُهَا عَلَى أَرْضٍ وَلَوْ
وَإِنَّمَا يَجُوزُ شَرْطُ النَّقْدِ فِي
وَيَلْزَمُ الْكِرَاءُ بِالتَّمَكِينِ مِنْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْطَشُ بِأَقَارِي
وَالْحَبُّ وَالزَّرْعُ إِذَا مَا انْجَرَا
فَمَالِكُ الْأُخْرَى بِذَلِكَ أَوْلَى
وَالْقَوْلُ لِلْأَجِيرِ إِنْ أَشْبَهَ مَعَ
وَكَوْنِهِ أَوْصَلَ مَا أُرْسِلَ بِهِ
وَكَوْنِهِ - أَيْضًا - عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي
وَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّهِ فِي الرَّدِّ
وَإِنْ يُخَفَّ عَلَى سَفِينَةٍ غَرِقَ
وَفِي اللَّذَيْنِ قِيمَةٌ تَعَادَلَا

إِلَّا إِذَا فَرَطَ أَوْ تَعَدَّى (1)
مَاشِيَةً أَوْ حَارِسَ الْمَتَاعِ (2)
وَالْأَحْسَنُ التَّفْصِيلُ لِلْحُدُوقِ
فِي صَنْعَةٍ لَهُ بِلا مُنْزَاعٍ
مَامِنُهُ يُسْتَوْفَى انْتِفَاعٌ قُرْرًا
مُرْضِعَةٍ كَمَا أَتَى فِي الثَّقَلِ
فِي غَيْرِ أَرْبَعِ أُمُورٍ فَاعْرِفَا (3)
إِلَى سِنِينَ كَثُرَتْ كَمَا حَكُوا
مَأْمُونَةَ الرَّيِّ فَقَطَّ فَلَتَعْرِفَا (4)
زَرْعَ لَهَا وَلَوْ أُجِيجَ بِأَفْطِنِ
أَوْ دُودِهَا أَوْ مَايَهَا مِنْ فَارٍ
بِالسَّيْلِ مِنْ أَرْضٍ لِأَرْضٍ أُخْرَى
بِدُونِ مَاشِيَةٍ لِرَبِّ الْأَوْلَى
يَمِينِهِ فِي قَدْرِ أَجْرَةٍ تَقَعُ
وَكَوْنِهِ مُسْتَضْعَاً فِيهِ انْتِبَهُ
طَلَبَ مِنْهُ لَا سِوَاهُ فَخُذِ
إِنْ كَانَ يَخْفَى عَادَةً فِي الْأَيْدِي
فَرَمَى مَا قَدْ قَلَّ قِيمَةً أَحَقُّ (5)
يُرْمَى الَّذِي فِي الْوِزْنِ كَانَ أَثْقَلَا

(1) قولنا: (فقدنا) بسكون القاف، أي ضياع شيء من الأمور التي حملها، إلا إذا فرط أو تعدى... الخ

(2) قولنا: (أوغر بالفعل) أي فعل فعلا بغير غيره في الأخذ، وأما الغرور القولي فلا عبرة به كما لا يخفى.

(3) قولنا: (في غير أربع أمور) مذكورة في الأصل فليراجعها من شاء.

(4) قولنا: (مأمونة الري) كارض النيل وما أشبهها، كما لا يخفى.

(5) قولنا: (وإن يخف) مضارع مبني للمجهول، أي يحصل الخوف عليها.

وَمَا عَلَى النَّوْتِيَّ إِن لَّمْ يَظْلِمِ
وَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ دَائِمًا كِرًا
فَعِنْدَنَا أَنَّ كِرَاءَ السُّفُنِ
إِلَّا إِذَا أَتَمُّ غَيْرُهُ الْعَمَلُ

ضَمَانُ مَا غَرِقَ أَوْ مَا قَدْ رُمِيَ
إِلَّا عَلَى الْبَلَاحِ فِيمَا شُهِرًا
يَتِمُّ بِالْبَلَاحِ وَالتَّمَكُّنِ
فَمَالَهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا نَقَلَ

كتاب الجعل وما يتعلق به

وَالْجُعْلُ رُحْصَةٌ بِهَا قَدْ عُمِلَا
وَحَدُّهُ - فِي الشَّرْعِ - أَنْ يَلْتَزِمَا
لِمَنْ أَتَى لَهُمْ بِكَالْبَعِيرِ
وَيَلْزِمُ الْجَاعِلُ بِالشَّرُوعِ
وَلَا يَجُوزُ عِوَضُ لِعَامِلٍ
لَكِنْ إِذَا أَتَمَّهُ ثَانٍ فَلَهُ
وَشَرْطُهُ عَدَمُ تَعْيِينِ الزَّمَنِ
وَفِي فَسَادِ الْجُعْلِ جُعْلُ الْمِثْلِ
دَلِيلُهُ حِمْلُ بَعِيرٍ يُقَالُ (1)
أَهْلُ الْإِجَارِ عِوَضًا قَدْ عَلِمَا
إِنْ نَدَّ أَوْ قَامَ بِحَفْرِ بَشْرٍ (2)
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُ لِلْجَمِيعِ
عَلَيْهِ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ
بِنِسْبَةِ الثَّانِي الَّذِي قَدْ كَمَلَهُ
وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ نَقْدٍ فَاَعْلَمَنْ
لَا نَحْوُ جُعْلِ مُطْلَقًا خُذْ نَقْلِي

(1) قولنا: (دليله حمل بعير) لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾.

(2) قولنا: (بكالبعير إن ندَّ) أي نفر وذهب على وجهه شاردًا.

كتاب إحياء الموات وما يتعلق به

إِنَّ مَوَاتَ الْأَرْضِ مَسْلِمٌ مِنْ
 أَوْ بِوُقُوعِهِ حَرِيمٌ دَارٍ
 أَوْ بِاقْتِطَاعِ كَانَ مِنْ إِمَامٍ
 وَيَحْصُلُ الْإِحْيَاءُ بِالْبِنَاءِ
 وَبِالْإِزَالَةِ لِمَاءٍ غَامِرٍ
 وَكُلُّ إِضْلَاحٍ ثَمِينٌ مُطْلَقًا
 وَلَا يَرْغِي كَلًا أَوْ حَفْرٍ يَبْرُ
 وَيَمْلِكُ الْمُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ وَلَوْ
 إِلَّا إِذَا جَدَّدَ إِحْيَاءَ لَهَا
 وَيَمْلِكُ الْحَرِيمَ أَرْبَابُ الْبَلَدِ
 لَكِنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ
 وَلَمْ يَجْزِ إِقْطَاعُ أَرْضٍ قُبِحَتْ
 وَجَازَ إِقْطَاعُ السَّبَاحِ وَالرَّمَالِ
 وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ
 إِنْ بَعْدَ الْمُحْيِي وَاحْتِجَاجٌ لَهُ

تَمْلِكُ، إِمَّا بِإِحْيَاءِ زَكِنُ
 أَوْ بَلَدٍ أَوْ بَشْرٍ أَوْ أَشْجَارٍ (1)
 لِشَخْصٍ أَوْ قَوْمٍ عَلَى الدَّوَامِ
 وَالغَرَسِ وَالتَّفْجِيرِ أَيْ لِلْمَاءِ
 وَقَطْعِ أَشْجَارٍ وَقَلْعِ الْحَجَرِ
 لَا نَحْوِ تَحْوِيطٍ عَلَى مَا حَقَّقًا
 مَاشِيَةً إِلَّا مَعَ الْحَوْزِ الشَّهِيرِ
 هَلَكَ مَا أَحْيَاهُ هَكَذَا حَكَا
 مِنْ بَعْدِ طُولٍ غَيْرُهُ فَانْتَبَهَا
 عَلَى السُّوَا وَلَمْ يَفْزِ بِهِ أَحَدٌ
 إِقْطَاعُهُ بِدُونِ مَا إِيهَامِ
 بِعَنْسَوَةٍ إِذَا لِيَزْرَعُ صَلَحَتْ
 مِنْهَا، وَإِقْطَاعُ الْفَيَافِي وَالْجِبَالِ
 يَحْمِي مَا قَدْ قَلَّ مِنْ أَرْضِ الْوَطَنِ (2)
 فِي نَحْوِ غَزْوٍ، لَا لِأَنْ يَأْكُلَهُ

(1) قولنا: (أو اشجار) يقرأ بنقل حركة الهمزة في اشجار إلى الواو الساكنة قبلها.

(2) قولنا: (يجوز للإمام أن يحيي...) الخ) أي بالشروط التي ذكرت في النظم، كما لا يخفى.

كتاب اللقطة وما يتعلق بها

يُوجَدُ فِي مَضِيَعَةٍ لَهُ اعْلَمَا (1)
 بِبَابِ مَسْجِدٍ وَمَوْضِعِ الطَّلَبِ (2)
 حَتْمًا، وَفِي قَلِيلِهَا أَيَّامًا
 يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَهَا الَّذِي وَجَدَ (3)
 فِي الْحَالَتَيْنِ مُطْلَقًا لَهَا هُنَا
 يَجِبُ تَعْرِيفٌ عَلَى مَا نُقِلَ
 صَاحِبُهُ كُلُّهُ وَلَا تُعْرَفُ (4)
 لَهَا اسْتِحْقَاقُ بِلَا إِبْلَاءٍ (5)
 مَنْ وَصَفَ الْعَدَدَ وَالْوَزْنَ اعْقِلًا
 وَالْوَاصِفُ الْأَوَّلُ لَمْ يَنْفَصِلِ
 كَذَاكَ إِنْ كَانَ نُكُولٌ مِنْهُمَا
 إِنْ جَهِلَ الْأُخْرَى فَخَذَهَا فَائِدَهُ
 إِنْ خِيفَ عَنْ كِلَيْهِمَا مِنْ ضَرَرٍ
 وَجِبَ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَعَسَّرَا
 وَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا لِقَطِ الْإِبِلِ
 وَإِنَّمَا لَهُ غِلَالُهَا فَقَطْ
 مُعْرَضًا إِلَى الضِّيَاعِ أَبَدًا
 يَمْلِكُهَا فَلَلْقَطَةُ لِمَنْ وَجَدَ

حَقِيقَةُ اللَّقْطَةِ: مَالٌ عَصِمَا
 تَعْرِيفٌ غَيْرُ تَافِهِ مِنْهَا وَجِبَ
 وَيَسْتَمِرُّ فِي الْكَثِيرِ عَامًا
 وَإِنْ يَكُنْ تَمٌّ وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ
 أَوْ يَتَّصِدَّقَ بِهَا، وَضَمِينَا
 وَجَازَ حَبْسُهَا، وَفِي التَّافِهِ لَا
 كَذَاكَ مَا يَفْسُدُ إِنْ لَمْ يُعْرَفِ
 وَوَاصِفُ الْعِفَاصِ وَالْوِكَاةِ
 وَقَدِمْنَاهُ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى
 وَإِنْ يَصِفُ ثَانٍ بِوَصْفِ الْأَوَّلِ
 تَحَالَفَا وَقَسِمَتْ بَيْنَهُمَا
 وَاسْتُونِي الدَّفْعُ لَهُ بِالْوَاحِدَةِ
 وَجَازَ لِقَطِ غَنَمٍ وَبَقَرٍ
 وَحَيْثُمَا سَوَّقُهُمَا تَيْسُرًا
 عَلَيْهِ فِي كِلَيْهِمَا الْأَكْلُ يَجِلُ
 وَلَا يَكُونُ النَّسْلُ لِلَّذِي التَّقَطُّ
 وَيَجِبُ التَّقَاطُ طِفْلٍ وَجَدَا
 وَمَا رَمَاهُ الْبَحْرُ حَيْثُ لَا أَحَدٌ

(1) قولنا: (مال عصما) أي بحسب القواعد الشرعية، لا بحسب العادات، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (تعريف غير تافه) المراد بالتعريف - هنا - الإعلام عنه في محل ضياعه كالمسجد والأسواق ونحوهما.

(3) قولنا: (وإن يكن تم) أي العام الذي تقدم ذكره.

(4) قولنا: (كله) فعل أمر مأخوذ من الأكل.

(5) قولنا: (بلا إبلاء) أي بلا حلف.

أَصْلًا بِحَقِّ لَا يَظْلَمُ حَقَّقًا (1)
 بِحَالَةِ الإِعْلَانِ لَا السَّرِيَّةِ
 وَلَوْ بِتَلْفِيحٍ مِنَ الأَتْبَاعِ (2)
 وَعَالِمٌ مُسْتَمِعٌ أَوْ نَاضِرٌ
 فَمَالَهُ فِي الشَّرْعِ دَعْوَى تُسْمَعُ
 وَحَائِزُ الأَصْلِ التَّمَلُّكِ اسْتَحْوِ
 وَنَحْوِهِ أَوْ عُذْرُهُ الَّذِي جَرَى
 أَوْ عَدَمُ العِلْمِ بِدُونِ نَكْرِ
 مِنْ غَيْبَةٍ بَعِيدَةٍ فِيهَا انْقِطَعُ
 إِنْ لَمْ يَطَّلْ سُكُوتُهُ فِي العَوْدَةِ
 سَبْعُ مَرَّاجِلَ عَلَى الجَمَالِ
 وَالرَّاجِحُ التَّفْصِيلُ فِيمَا قَدْ عُرِفَ
 حَقُّ الرِّجَالِ، لَا النِّسَاءِ فَاعْرِفِ
 بِمِثْلِ مَا ذَكَرْتَهُ فِي الأَجْنَبِيِّ
 فَهُوَ بِمَا يَجُوزُ عَامُّ الأَرْبَعِينَ
 فَهَمُّ كَمِثْلِ الأَجْنَبِيِّ فَعَلًا
 وَالنَّزْعُ لِلأَرْضِ وَالأَعْتِمَارِ (3)
 وَنَحْوِهِ فَفِيهِ خُلْفٌ جَارٍ

إِنْ حَازَ شَخْصٌ أَجْنَبِيٌّ مُطْلَقًا
 وَصَارَ فِيهِ يَدْعَى المَلِكِيَّةِ
 عَشْرَ سِنِينَ دُونَمَا انْقِطَاعِ
 وَبَعْدَهَا قَامَ عَلَيْهِ حَاضِرٌ
 وَسَاكِتٌ بِدُونِ عُذْرٍ يَمْنَعُ
 وَانْقَطَعَتْ حُجَّتُهُ بِمَا سَبَقَ
 إِلا إِذَا أُثْبِتَ حَوْزًا بِالأَكْرَا
 أَوْ أُثْبِتَ النِّزَاعَ قَبْلَ العَشْرِ
 وَكُلُّ مَنْ يَقُومُ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ
 حُجَّتُهُ بِأَقْيَسَ مُفِيدَةً
 وَالبُعْدُ بِالنُّسْبَةِ لِلرِّجَالِ
 وَفِي الثَّلَاثَةِ إِلَى السَّتِّ اخْتَلَفَ
 وَكَالْحُضُورِ اليَوْمِ وَاليَوْمَانِ فِي
 وَالحَوْزُ إِنْ كَانَ مِنَ الأَقَارِبِ
 مِنْ ادِّعَاءٍ مَعَ تَصَرُّفٍ مَكِينٍ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ عَادَاةً وَإِلَّا
 أَمَا إِذَا كَانَ بِسُكْنَى الدَّارِ
 وَالإِجْتِنَا لِغَلَّةِ الأشْجَارِ

(1) قولنا: (أجنبي مطلقا) سواء كان شريكاً أم لا. و (بحق) أي باستناد إلى حق شرعي كسواء أو إرث ونحوهما.

(2) قولنا: (عشر سنين) متواصلة من غير انقطاع، لا إن تخللها انقطاع، كما لا يحفى. والمراد بالعشرة مدة الحياة الشرعية، ولو ملفقة بين إنسان وورثته كأن يحوزها ست سنين مثلاً، ويحوزها وارثه أربع سنين أو أكثر.

(3) قولنا: (والاعتسار) يقرأ بالكسر مع الدرج.

وَشَهَرُوا الْعَشْرَ لَدَى الْأَجَانِبِ
وَقَلْعُ أَوْ غَرْسُ قَلِيلِ الشَّجَرِ
وَإِنْ يَكُ الْحَوْزُ بِأَقْوَى نَوْعٍ
فَحَدُّهُ عَامٌ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي
وَفِي سِوَى الْأُصُولِ حَوْزُ الْأَجْنَبِيِّ
عَشْرٌ بِغَيْرِ الْبَيْعِ، وَالْعَامُ كَفَى
وَالْحَوْزُ لَا يُفِيدُ عِنْدَ النَّاسِ.

وَفَوْقَ الْأَرْبَعِينَ فِي الْأَقَارِبِ
أَوْ الْبِنَاءِ فِي الْحَوْزِ لَمْ يُعْتَبَرَ⁽¹⁾
مِنَ التَّصَرُّفَاتِ مِثْلُ الْبَيْعِ
حَوْزِ الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ فَأَعْرِفِ
ثَلَاثَ أَعْوَامٍ، وَحَوْزُ الْأَقْرَبِ
فِي كُلِّ مَنْ بِالْبَيْعِ قَدْ تَصَرَّفَا
فِي كُلِّ مَغْضُوبٍ، وَفِي الْأَحْبَاسِ.

(1) قولنا: (وقلع أو غرس قليل الشجر... الخ) لقول الدردبير في شرح الاصل: «فهدم شيء يسير أو بناء مما لا بد منه عادة كفرين أو غرس أو قطع شجرة [أو ترميم جدار قديم] ونحوها لا يعتبر».

تنبيه: قال العلامة الكافي في شرحه لقول العاصمية: والأجنبي إن يحز أصلاً بحق... الخ «أي إن كان حوزة مستنداً لحق شرعي كإرث أو شراء، لا بكفصب، وأما مجرد الحوز بدون استناد إلى سبب معتبر - كما تقدم - فلا ينفع مدعيه إذا ثبت أصل الملك لمنازعه فيه، إله المراد منه».

كتاب التبرعات وما يتعلق بها

وَيُسْتَحَبُّ عَمَلُ الْوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ شَخْصٍ عِنْدَهُ مَالِيَّةٌ
كَذَلِكَ الْوَقْفُ لِئَلَّا يَجْرِيَ وَهَبَةٌ وَالصَّدَقَاتُ تَجْرِي

باب الوصية وما يتعلق بها

وَتُدَبِّتُ لِصَاحِبِ الْأَمْوَالِ فِي حَالَةِ الصُّحَّةِ أَوْ خَالَ الْمَرَضِ
لِمَنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا وَلَوْ كَحَمَلٍ أَوْ كَمِثْلِ مَسْجِدٍ
وَلَيْسَ يَسْتَحَقُّهَا الْمُوصَى لَهُ وَكُلُّ مَنْ أَوْصَى لِشَخْصٍ وَارِثٍ
يَبْطُلُ مَا أَوْصَى بِهِ أَوْ أَخَذَهُ وَكُلُّ مَا رَجَعَ فِيهِ أَبْطَلَهُ
وَبَطَلَتْ لِلْحَمَلِ إِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ وَاعْتَبَرُوا الْمَالَ دُونَ الْحَالِ
وَمُنْزَلُ كَابِنٍ مَعَ ابْنِ وَاحِدٍ كَذَا مَعَ ابْنَيْنِ، وَأَمَّا مَعَ ثَلَاثٍ
كَذَاكَ مَعَ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسَةٍ وَإِنْ يَكُ الْمُنْزَلُ أَنْتَى قَاسَمَتْ
وَنَفَّذَتْ شَرْعًا إِذَا صَحَّتْ وَلَمْ وَلَمْ يَكُنْ يُوصِي عَلَى الْمَحْجُورِ
وَإِنْ يَمُتَ أَبٌ وَلَمْ يُوصِ عَلَى فَلَمْ يَكُنْ لِأَيِّ إِنْسَانٍ نَظَرَ

وَصِيَّةٌ تُعَدُّ لِلْمَّأَلِ وَلَوْ سَفِيهَا أَوْ صَغِيرًا ذَا غَرَضٍ
إِنْ كَانَ غَيْرَ وَارِثٍ لَدَلِكَا بِالثُّلُثِ أَوْ أَقَلِّ لِأَبْأَزِيدِ
إِلَّا إِذَا الْمُوصِي يَمُوتُ قَبْلَهُ أَوْ زَادَ فِي إِيصَائِهِ عَنِ ثُلُثِ
إِلَّا إِذَا أَمْضَاهُ كُلُّ الْوَرَثَةِ إِلَّا الَّذِي قَبْلَ الرَّجُوعِ بَتَلَهُ
وَلِلْمَعَاصِي كُلِّهَا كَمَا نَقَلَ فِي الْإِرْثِ وَالْجِرْمَانِ خُذْ مَقَالِي
يَأْخُذُ ثُلُثَ الْمَالِ دُونَ الزَّائِدِ فَهُوَ كَرَابِعٍ يُقَاسِمُ الثَّلَاثَ
وَسِتَّةٍ - أَيْضًا - وَنَحْوِ سَبْعَةٍ أَوْلَادُهُ كَأَخْتِهِمْ فِيمَا ثَبَتَ
يَظْهَرُ لَهُ فِيهَا رُجُوعٌ يُتَّهَمُ إِلَّا الْأَبُ الرَّشِيدُ فِي الْمَأْثُورِ
أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ مَنْ تَحَمَّلَا فِيهِمْ سِوَى قَاضِي الْبِلَادِ الْمُشْتَهَرِ

باب الوقف وما يتعلق به

الْوَقْفُ جَعْلُ غَلَّةٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ
مُعَيَّنٍ أَوْ جِهَةٍ لَا تَنْقَطِعُ
وَالْحَوْزُ شَرْطٌ صِحَّةٍ فِيهِ، وَفِي
وَلَا يَتِمُّ الْحَوْزُ بِالإِشْهَادِ
كَوَقْفِ مَا فِي بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ
وَفِي سِوَى ذَلِكَ فِي الدِّيَارِ لَا
وَفِي سِوَى الدِّيَارِ لَا يُعْتَبَرُ
وَعَايِنُوا حَوْزَ الَّذِي قَدْ قَبِلَا
فَيَبْطُلُ الْوَقْفُ بِمَانِعٍ عَرَضٍ
مُتَّصِلٍ بِالمَوْتِ قَبْلَ حَوْزِ مَا
أَوْ بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَيْهِ قَبْلَ عَامٍ
وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ عَلَى الْوَارِثِ فِي
وَلِيسَى الْوَارِثِ شَرْعاً يُرْجَعُ
وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ عَلَى مَعْصِيَةٍ
وَحَالَ جَهْلٍ سَبْقِهِ لِلدَّيْنِ إِنْ
مَالٌ يَحْزُهُ ذَلِكَ الْمَحْجُورُ
وَيُكْرَهُ الْوَقْفُ عَلَى الذُّكُورِ
وَنَصُّ ذِي الْوَقْفِ كَنْصٍ مِنْ شَرْعٍ
كَشَرْطِهِ بَيْعِ الَّذِي قَدْ ابْتُلِيَ
وَكَاسْتِوَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ

لِمُسْتَحِقٍّ فِي الطَّرِيقِ النُّافِعَةَ
كَمَسْجِدٍ أَوْ مَنْ لِعِلْمٍ يُتَّبَعُ
بَاقِي التَّبَرُّعَاتِ - أَيْضاً - فَأَعْرِفِ
مُجْرَداً إِلَّا لِعُذْرٍ بَادٍ
أَوْ بَلَدَةٍ طَرِيقُهَا مَسْدُودَةٌ
يَتِمُّ إِلَّا أَنْ يُعَايِنَ الْخَلَا
إِلَّا إِذَا فِيهِ الشُّهُودُ نَظَرُوا
وَكَتَبُوا ذَلِكَ بِوَضْفٍ قَدْ جَلَا
لِوَأَقِفٍ مِنْ فُلْسٍ أَوْ مِنْ مَرَضٍ
حَسْبُهُ بِالإِتِّفَاقِ فَأَعْلَمَا
وَلَمْ يُحْزِ حَوْزاً جَدِيداً بِاسْتِلامٍ⁽¹⁾
أَمْرَاضٍ مَوْتٍ حَصَلَتْ لِلوَأَقِفِ
لِثُلْثِ المَالِ وَمِنْهُ يُنْزَعُ
كَذَا عَلَى النَّفْسِ بَدُونِ مِرْيَةٍ
كَانَ عَلَى الْمَحْجُورِ فَأَنْهَمُ يَأْفِظُنُ⁽²⁾
أَوْ مَنْ يُنْسَبُ عَنْهُ يَسَاحِيبُ
دُونَ إِنْثَاتِ النُّسْلِ فِي المَشْهُورِ
فَشَرْطُهُ إِنْ جَازَ شَرْعاً يُتَّبَعُ
بِالفَقْرِ مِنْهُمْ، أَوْ دُخُولِ الأَسْفَلِ
فِي الحِظِّ، أَوْ كَصِفَةِ المِيرَاثِ

(1) قولنا: (أوبعد عوده) الضمير فيه يعود على الوقف، أي فلا يعود الوقف إلى الواقف قبل عام،
(و يحز) بالبناء للمجهول، ونائب فاعله يعود على الوقف، كما لا يخفى.

(2) قولنا: (للدين) بفتح الدال وسكون الياء، المراد به: ما يتدائنه الإنسان ويترتب في ذمته،
ويجهل حال سبقه للوقف.

أَوْ إِنْ تَسْوَرَّ عَلَيْهِ ظَالِمٌ
وَإِنْ مُحْبَسٌ عَلَيْهِ انْقَطَعَا
وَقَفَا، كَذَا لِامْرَأَةٍ لَوْ قَدَّرَتْ
وَتَسْتَوِي فِيهِ مَعَ الرُّجَالِ
وَإِنْ عَلَى كَمَسْجِدٍ أَضَلُّ وَقَفَ
ذَلِكَ لِمِثْلِ مَا خَرِبَ، أَوْ لِمَا
وَلَا يُبَاعُ مُطْلَقًا وَلَوْ بِمَا
وَلَوْ خَلَا وَقْتًا مِنْ انْتِفَاعِ
أَوْ اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مُعْتَبَرَةٌ
وَمَا عَدَا الْعَقَارَ إِنْ لَمْ يُتَنَفَّعَ
مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ سِلَاحٍ وَصُرِفَ
وَمِلْكُ ذَاتِ الْوَقْفِ لِلْمُحْبَسِ
فَإِنْ بَنَوْا أَوْ غَرَسُوا وَبَيَّنُّوا
فِيهِ، وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ يُلْحَقُ

رَجَعَ مِيرَاثًا لِمَنْ قَدْ خَاصَمُوا
لِفُقَرَاءِ الْعَاصِيِينَ رَجَعَا
مُذَكَّرًا لَا تَتَّصَلَتْ وَعَصَبَتْ
فِي الْحِظِّ دَائِمًا بِلَا إِشْكَالٍ
وَخَرِبَ الْمَسْجِدُ أَوْ ضَاعَ صُرِفَ
أَشْبَهُهُ مِنْ قُرْبَاتٍ دَائِمًا
مَائِلُهُ فِي الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ اعْلَمَا
إِلَّا إِذَا غَرَضَ لِلضِّيَاعِ
كَضَيْقِ مَسْجِدٍ، طَرِيقِ، مَقْبَرَةٍ
بِهِ لَدَى مَصَالِحِ الْوَقْفِ يُبْعُ (١)
ثُمَّ نَسَبَهُ فِي مِثْلِهِ ثُمَّ وَقَفَ
وَعَلَّةُ الْوَقْفِ لِأَهْلِ الْحُبْسِ
جَرَى عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي قَدْ عَيَّنُوا
بِالْوَقْفِ مُطْلَقًا لَدَى مَنْ حَقَّقُوا

(١) قولنا: (بيع) فعل مضارع مبني للمجهول، وحذف منه الألف الذي بعد الياء لضرورة الوزن.

باب الهبة والصدقة وما يتعلق بهما

مَالاً إِلَى أَهْلِ لَهُ دُونَ عِيُوضٍ
وَإِنْ مُعَاطَاةٌ عَلَى مَا حَقَّقَا
وَاللُّوَدَادِ هِبَةً مُحَقَّقَةً
فِي الْوَقْفِ مِنْ تَمَامِهَا وَلِزِمَا
لِسَوَاهِبِ مِنْ قَبْلِ حَوْزِ مَا بَدَلُ
بِمَوْتِهِ لَا مَرَضٍ يَنْفَصِلُ
إِنْ حَاذَرَهَا الثَّانِي فَخَذَ بَيَانِي
تَبَطَّلُ إِلَّا مَعَ تَفْرِيطٍ جَلَا
إِذَا أَبَاهُ لِتَمَامِ الْحَوْزِ
لِسَوَاهِبِ وَلِسَوْبِ أَجْرِ بَيْنَتِهِ
حُدُوثِ مَانِعٍ لَهُ فِيمَا تَلَا
إِنْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَيْهِ وَاشْتَهَرَ
لَا بُدَّ فِيهَا أَنْ يُعَايِنَ الْخَلَا
إِحْرَاجُهَا لِحَوْزِ ثَانٍ لِأَزْمِ

إِعْطَاءٍ مَنْ إِعْطَاؤُهُ لَا يُعْتَرَضُ
بِصِغَةِ أَوْ مَا يَدُلُّ مُطْلَقًا
إِنْ كَانَ لِلَّهِ يُسَمَّى صَدَقَةً
وَالْحَوْزُ بِالْوَصْفِ الَّذِي تَقَدَّمَ
وَبَطَّلَتْ بِكُلِّ مَانِعٍ حَصَلَ
مِنْ فَلَاسٍ أَوْ مَرَضٍ يَنْفَصِلُ
وَبَطَّلَتْ بِهَيْبَةٍ لِثَانٍ
أَمَّا بَيْعٌ وَاهِبٌ لَهَا فَلَا
وَجَازَ جَبْرُهُ عَلَى التَّخْوِيضِ
وَبَطَّلَتْ إِنْ رَجَعَتْ قَبْلَ سَنَةٍ
أَوْ نَحْوِ إِرْفَاقٍ، وَلَمْ تُنَزَّعْ إِلَى
وَصَحَّ حَوْزُ وَاهِبٍ لِمَنْ حَجَرَ
إِلَّا لَدَى الدَّارِ فَعَنْهُمْ نَقْلًا
أَوْ يَسْكُنُ الْأَقْلَ، وَالِدَرَاهِمُ

فصل في الإعتصار

إلى ابنه من غير تفصيلٍ وجب
واعتصرت حال الحياة للآب
أو الحنان بصفات ظاهره
كالصدقات، وهي لا تعتصر
على نكاح، أو تداين جلا
ما فوت الموهوب بعد أن حصل
للمتصدق بها دون الهبات
ونحو ذلك بلا مرأء
بغلة أو بركوبها حكوا
كالبيع في الحكم هناك ذكرت
عن ذكرها هنا لدى من انصفا

وجاز للآب اعتصار ما وهب
كالأم حيث وهبت لذي أب
إلا إذا معاً أرادا الآخره
فإنها حينئذٍ تعتبر
كذلك إن لأجلها تحصلاً
أو اعتراه مرض أو قد فعل
وكرهوا رجوع ملك الصدقات
بغير إرث بل بالاشتراء
بل كرهوا انتفاعه بها ولو
وهبه الثواب لما أن جرت
لأنه الأنسب فيها وكفى

تمة في النحلة والمنحة وما يتعلق بهما

وَكُلُّ نَحْلَةٍ لِحَوْزٍ تَفْتَقِرُ
 وَلَوْ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ أَوْ
 إِلَّا الَّتِي مَرَّتْ مَعَ الْإِيضَاحِ
 وَوَهَبُ مَا لِلْحَيَوَانِ مِنْ غِلَالٍ
 لِكُلِّ مُحْتَاجٍ لَهَا فَقِيرٍ
 لِأَنَّهَا كَالْوَهْبِ فِيمَا قَدْ ذُكِرَ
 بُلُوغِ رُشْدٍ أَوْ تَزْوُجِ حَكْمٍ
 مِنَ الْآبِ فِي مَبْحَثِ النِّكَاحِ
 قُلْ مِثْلُ مَنْحَةٍ يَمْنَحُهَا شَهْمُ الرَّجَالِ
 وَهِيَ مِنَ الْبِرِّ وَفِعْلُ الْخَيْرِ

★ ★ ★

هَذَا تَمَامُ مَا قَصَدْتُ نَظْمَهُ
 وَلَا نَزَالَ حَامِداً وَشَاكِراً
 وَمَا نَظَّمْتُهُ لِأَجْلِ فَخْرٍ
 وَفَتَحَ أَبْوَابِ الدُّعَا بِالرَّحْمَةِ
 وَإِلْغَانَةِ الَّذِينَ طَلَبُوا
 فَاجْعَلُهُ رَبِّ نَافِعِ الْأَنَامِ
 وَالطُّفِ بِنَا فِي سَائِرِ الْحَالَاتِ
 مَعَ وَالِدِيَّ وَشِيُوخِي أَجْمَعِينَ
 وَصَلِّ دَائِماً عَلَى الْمُخْتَارِ
 أَبِياتِهِ جَاءَتْ عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ
 وَخُطْبَتَاهُ أَوْلَا وَأَجْرًا
 فَرَعْتُ مِنْهُ عَامَ أَلْفٍ وَمِثَاتٍ
 فِي عُمْرٍ يُقَارِبُ السَّبْعِينَ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَتَمَّهُ
 رَبِّي الَّذِي بِفَضْلِهِ تَيَسَّرَا
 بَلِّ لِلشُّوَابِ وَرَجَاءِ الْأَجْرِ
 وَلَا دَاءٍ وَاجِبٍ لِلسَّلَامَةِ
 تَسْهِيلاً فَقَهِنَا وَفِيهِ رَغْبُوا
 وَاخْتِمْنَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ
 وَاعْفِرْنَا لِنَا الذُّنُوبَ وَالزَّلَاتِ
 وَمَنْ أَحْبَبْنَا وَكُلَّ الْمُسْلِمِينَ
 وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ
 ثَلَاثَ آلَافٍ بِدُونِ الْخُطْبَتَيْنِ
 عَدَدُ (يَحْيَى) عِنْدَ مَنْ قَدْ حَرَّرَا
 أَرْبَعَةَ - أَيْضاً - وَتِسْعَ سَنَوَاتٍ
 مِنْ بَعْدِ سَبْعَةِ مِنَ السَّنِينَا

الفهرس

5	مقدمة الكتاب
8	كتاب الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة
8	باب ماتحصل به الطهارة من ماء أوصعيد
10	فصل في المياه المكروهة
10	فصل فيما ينوب عن الماء في التطهير
10	باب الأعيان الطاهرة والنجسة
12	فصل في الإنتفاع بالنجاسة أكلا ودواء
13	فصل فيما يشبه النجاسة في حرمة الإستعمال
13	باب طهارة الخبث المسماة بإزالة النجاسة
14	فصل فيما يحمل على الطهارة أو على النجاسة
15	فصل في النجاسات المعفوعنها
15	فصل فيما يجب غسله أو نضجه
16	فصل في آداب قضاء الحاجة
16	فصل في الإستبراء والإستنجاء والإستجمار
17	باب طهارة الحدث الصغرى والكبرى والبدل
18	فصل في فرائض الوضوء وسننه وفضائله
19	فصل في نواقض الوضوء
20	فصل في موجبات الغسل

21	فصل في فرائض الغسل وسننه وفضائله
21	فصل في المسح على الجبيرة
22	فصل في أسباب التيمم وفرائضه وسننه وفضائله
24	فصل في الحيض والنفاس
24	فصل فيما يمنعه الحدث الأصغر والأكبر
25	باب ستر العورة وما يتعلق به
26	فصل في عورة النظر
26	فصل في الأصوات المطربة والصور
27	باب استقبال القبلة وما يتعلق به
27	فصل في قبلة الإجهاد
28	فصل في قبلة البدل
29	كتاب الصلاة وما يتعلق بها
29	باب الصلوات الخمس وأوقاتها
30	فصل في الأذان والإقامة وما يتعلق بهما
31	فصل في فرائض الصلاة
32	فصل في سنن الصلاة
32	فصل في فضائل الصلاة
34	فصل فيما يغتفر في الصلاة
35	فصل فيما يحرم في الصلاة
35	فصل فيما تبطل به الصلاة
36	فصل في صلاة الراحف
37	فصل في صلاة المعذور
38	فصل في صلاة المسافر
38	فصل في سجود السهو
39	فصل في استدراك الأركان
40	فصل في استدراك الفوائت

41	فصل في صلاة الجماعة
41	فصل في شروط الإمام
43	فصل في شروط المأموم
44	فصل في أحكام المسبوق
44	فصل في صلاة المزاحم
45	فصل في أحكام الإستخلاف
45	فصل في صلاة الخوف
46	فصل في صلاة الجمع
46	باب صلاة الجمعة وما يتعلق بها
47	فصل في شروط جامع الجمعة
48	فصل في شروط جماعة الجمعة
48	فصل في شروط إمام الجمعة
49	فصل في شروط خطبة الجمعة
49	فصل فيما يسن وما يندب يوم الجمعة
50	فصل فيما يكره وما يحرم يوم الجمعة
50	فصل في الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة
51	باب صلاة الجنائز وما يتعلق بها
51	فصل في التفسيل والتكفين والحمل والدفن
52	فصل في بعض ما يندب وما يجوز للميت
53	فصل في بعض ما يكره وما يحرم للميت
54	فصل فيما ينتفع به الميت
54	باب السنن والنوافل المطلوبة
55	فصل في صلاة العيدين
55	فصل في صلاة الكسوف والخسوف
56	فصل في صلاة الإستسقاء
56	فصل في النوافل المندوبة

57	فصل في الإعتكاف
58	كتاب الصيام وما يتعلق به
58	باب ما يتعلق بصوم رمضان
59	فصل في فرائض الصيام ومستحباته
60	فصل فيما يكره وما يحرم في الصيام
61	فصل في الأعذار التي تبيح الفطر في رمضان
62	فصل في التأويل القريب والبعيد
63	فصل في الإمساك
63	فصل في القضاء
64	فصل في الفدية
65	فصل في الكفارة
66	فصل في قطع التابع
67	كتاب الزكاة وما يتعلق بها
67	باب زكاة المال وشروطها وما يتعلق بها
68	فصل في زكاة الحرث
69	فصل في زكاة النعم
71	فصل في زكاة العين
72	فصل في زكاة دين السلف والمال المودع
72	فصل في زكاة العروض
73	فصل في زكاة المعادن والركاز
74	فصل في ضم الأصناف لبعضها وكيفية الإخراج منها
74	فصل فيما يسقط الزكاة أو ينقصها عن مقدارها
75	فصل فيما لا زكاة فيه
75	فصل في مصرف الزكاة
76	كتاب الحج وشروطه وما يتعلق به
76	باب أركان الحج ومواقيته وما يتعلق به

77	فصل في مواقيت الإحرام الزمانية والمكانية
77	فصل في واجبات الحج غير الأركان
78	فصل في بيان صفة الحج
81	فصل في العمرة والجواز
82	فصل في زيارة النبي (ﷺ)
83	فصل فيما يمنع بالإحرام
85	كتاب القربات من هدايا وضحايا وعقائق
85	باب الأضحية وما يتعلق بها
87	فصل في العقيقة وما يتعلق بها
88	كتاب الذكاة وما يتعلق بها
88	فصل في الذبح وما يتعلق به
89	فصل في النحر
90	فصل فيما يموت به نحو الجراد
91	فصل في الشروط العامة للذكاة
91	فصل في ذكاة المريضة والصحيحة
92	فصل في بيان المقاتل
2	فصل في ذكاة الجنين
93	كتاب المباح من لحم وطعام وشراب
95	كتاب الجهاد وما يتعلق به
96	فصل فيما يجوز وما لا يجوز في الحرب
96	فصل في الأمان
97	فصل فيما هو حق لبيت المال
98	فصل في مال الغنيمة
98	فصل فيما يمنع عن الذمي
99	فصل فيما يؤخذ من تجار الذميين والحربيين
100	كتاب المسابقة وما يتعلق بها

101	كتاب النذر وما يتعلق به
102	كتاب اليمين وما يتعلق بها
103	فصل في يمين التعليق
103	فصل في اليمين المغلظة المسماة يمين الدردير
105	كتاب النكاح وما يتعلق به
106	فصل في شروط صيغة النكاح وتقسيمها إلى إيجاب وقبول
106	فصل في شروط محل النكاح وتقسيمه إلى زوج وزوجة
107	فصل في شروط ولي النكاح وتقسيمه إلى مجبر وغير مجبر
108	فصل في شروط شهود النكاح
109	فصل في شروط الصداق
110	فصل في النكاح الفاسد وما يتعلق به من فسخ وغيره
111	فصل فيمن يحرم نكاحهن بالأصالة
112	فصل في الرضاع ومن يحرم به من النساء
113	فصل في الكفاءة الشرعية
114	فصل في وليمة العرس
114	فصل في عيوب الزوجين التي يثبت بها الخيار
115	فصل في تنازع الزوجين في الزوجية والصداق وغير ذلك
116	فصل في ضرر الزوجين المسمى بالنشوز
116	فصل في القسم بين الزوجات
117	فصل فيما يجب للزوجات من نفقة وغيرها
119	كتاب الطلاق وما يتعلق به
119	فصل فيما يتعلق بمن هو أهل للطلاق وهو الزوج
120	فصل فيما يتعلق بمحل الطلاق وهو الزوجة
120	فصل فيما يتعلق بقصد الطلاق
121	فصل فيما يتعلق بألفاظ الطلاق
121	فصل فيما ينوى فيه وما لا ينوى فيه من الألفاظ